قضايا ونظرات

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

تقرير ربع سنوي | العدد الثالث والثلاثون | أبريل ٢٠٢٤

ملف العدد: آفاق القضية الفلسطينية في ضوء تطورات الطوفان والعدوان

- **العدوان على غزة ومعضلة ما بعد الحرب: آفاق المقاومة الصامدة**

  د. نادية مصطفى

- **سؤال الطوفان وانقسام حركة التحرير: هل من سبيل إلى التئام فلسطيني**

  د. مدحت ماهر

- **مستقبل غزة بين مسار الإغاثة وإعادة الإعمار: الواقع والأطروحات**

  سارة أبو العزم

- **مستقبل الكيان الصهيوني: الداخل الإسرائيلي بين الحرب والأزمات المتعددة**

  أمنية عمر

- **قراءة في كتاب «غزة: بحث في استشهادها»**

  الزهراء نادي

مركز الحضارة للدراسات والبحوث
Civilization Center for Studies and Researches

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

العدد الثالث والثلاثون ـ أبريل ٢٠٢٤

إشراف

أ. د/ نادية مصطفى

مدير التحرير

د/ مدحت ماهر

سكرتير التحرير

مروة يوسف

الموقع الإلكتروني: www.hadaracenter.com

المراسلات: alhadara1997@gmail.com

محتويات العدد

رؤية معرفية ٤

د. نادية مصطفى، العدوان على غزة ومعضلة ما بعد الحرب: آفاق المقاومة الصامدة..... ٥

ملف العدد: آفاق القضية الفلسطينية في ضوء تطورات الطوفان والعدوان ٢٢

عمرو الحكمي، العدوان على غزة: خرائط الأرض - الناس - الإمكانات - التحديات..... ٢٣

سارة أبو العزم، مستقبل غزة بين مسار الإغاثة وإعادة الإعمار: الواقع والأطروحات..... ٣٧

إسراء علاء عبد المطلب، مستقبل الأسرى في السجون الإسرائيلية..... ٤٨

تقى محمد يوسف، مستقبل الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ما بعد طوفان الأقصى ٥٦

د. مدحت ماهر، سؤال الطوفان وانقسام حركة التحرير: هل من سبيل إلى التئام فلسطيني قادم؟ ٦٥

أحمد عبد الرحمن خليفة، مستقبل حركة حماس ما بعد الطوفان: سيناريوهات وأجندة قضايا..... ٨١

أحمد خلف، مستقبل المقاومة في الضفة والقدس..... ٩٥

محمد علي إسماعيل، مستقبل محور المقاومة وسيناريوهات التوسُّع الإقليمي للحرب..... ١٠٤

أمنية عمر، مستقبل الكيان الصهيوني: الداخل الإسرائيلي بين الحرب والأزمات المتعددة..... ١١١

محمود عاشور، الوساطة الإقليمية بين المقاومة وإسرائيل: الدور والفاعلية والدلالات (مصر وقطر) ١٢٢

إيمان علاء الدين، مآلات التطبيع: تقييم الموقف العربي ومآلاته من تطورات القضية على ضوء الطوفان والعدوان..... ١٣١

ميار يحيى، ما بعد الأوهام: المشاركة الأمريكية والأوروبية في العدوان على فلسطين: إلى أين؟ ١٤٢

يارا عبد الجواد، المنظمات الدولية والحرب على غزة بين الحسابات السياسية والإنسانية..... ١٥٥

عروض كتب ١٦٦

عبد الرحمن فهيم،عرض العدد التاسع من حولية «أمتي في العالم» غزة بين الحصار والعدوان: بين عدوان قديم متجدد ومقاومة صامدة متقدمة..... ١٦٧

الزهراء نادي، قراءة في كتاب «غزة: بحث في استشهادها»..... ١٧٣

رؤية معرفية

العدوان على غزة ومعضلة ما بعد الحرب: آفاق المقاومة الصامدة

أ. د. نادية محمود مصطفى*

الحرب كلمة تحمل معانٍ عديدة ومتضاربة، يعبر عنها بإيجاز شديد وعمق بالغ قول الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وتصبح مساحة الحديث عن، والتدبر في "ما بعد الحرب" هي الكاشفة عن المعاني والدلالات في هذه الحرب.

ولكن الحروب ليست سواء فهي متنوعة ومتعددة وفقًا لأطرافها وأهداف كل منهم وحلفائهم وطبيعة قضيتها، والأهم المرجعية التي تنطلق منها وتبني عليها... فهل تستوي الحروب "الاستعمارية" مع حروب "التحرير" هل تستوي حروب "الفتوحات" مع حروب "الاستيطان العنصري أو الديني"؟ هل تستوي الحروب "العالمية" مع "حروب إقليمية أو أهلية"؟. هل تستوي حروب "العمران الحضاري" مع حروب "الإبادات والاستعلاء العنصري"؟ وبالمثل تظل ما بعد الحروب ونتائجها شديدة الإثارة للاختلاف، في حينها، وعند استدعائها كذاكرة تاريخية للتدبر أو التذكر... إلخ.

إن خبرات التواريخ الإسلامية وغيرها من التواريخ تقدم لنا نماذج ودلالات عدة تبين أن حديث "ما بعد الحرب" هو في حد ذاته معضلة، رغم أنه دائم التكرار، بل ربما يكون حاضرًا مع أول معركة في الحرب لأنه تصب فيه دوافع شن الحرب وأهدافها. إلا أن طبيعة "ما بعد" الحرب تظل محكومة ومشروطة بمحددات "واقع" شديد التعقيد وشديد التغير، تخضع "التوقعات" حول مساره لحسابات عقلانية مادية بالأساس تتصل بعناصر القوة وتوازناتها. إلا أنه لا يمكن إسقاط أو إغفال عوامل أخرى تخضع لحسابات وموازين أخرى تتجاوز المادي الملموس وتظهر نتائجها ولو بعد حين متحدية كل حسابات توازنات القوى التقليدية.

وبقدر ما تقدم الذاكرة التاريخية دلالات عامة هامة بقدر ما يظل "لما بعد الحرب" في الذاكرة عن فلسطين خصوصيتها، وبقدر ما يكشف "طوفان الأقصى" والعدوان على غزة عن دلالات "راهنة" عن "ما بعد هذه الحرب" المفصل الهام في تطور الصراع مع الصهيونية.

(١)

لقد حمل لنا تاريخنا العربي الإسلامي الحديث والمعاصر، عبر القرن العشرين وحتى الآن نماذج عدة من الحروب في مرحلة ضعف وتجزأ الأمة والتداعي عليها: تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الخلافة العثمانية، ما بعد حروب التحرير من الاستعمار (بعد حروب مقاومة الاحتلال في قرن التاسع عشر)، ما بعد الحروب الاستقلالية أو الانفصالية (في البلقان، الشيشان، آسيا الوسطى)، ما بعد حروب إقليمية ثنائية (العراقية-الإيرانية، العراقية-الكويتية، الجزائرية-المغربية...)، ما بعد حروب أهلية (أفغانستان، لبنان، السودان، ...). وتقدم دراسة هذه الأنماط والنماذج المقارنة مادة تاريخية نظميه ثرية لبناء نظريات حول "ما بعد الحرب". وليس حول "الحرب" فقط.

وتظل حروب فلسطين قصة أخرى لأن فلسطين ليست قضية ككل قضايا الأمة إنها القضية الأم. إنها القضية الكاشفة –عبر تاريخها الممتد منذ الفتح الإسلامي للشام– عن أن "معضلة ما بعد الحرب"- لا تخضع (كما في قضايا أخرى) إلى الحسابات التقليدية عن موازين القوى المادية التي تحكم وتحدد دوافع وأهداف الحروب وآلاتها ودوراتها كرًا وفرًا لأن فلسطين في رباط دائم، لأنها في قلب عقيدة الأمة ووجودها الحضاري سواء في فترات قوتها ووحدتها أو ضعفها وتجزأتها.

---

* أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ورئيس مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

إن حروبا كبرى أو صغرى تثير جدالات فكرية وسياسية حول أبعادها ومآلاتها بعد انتهائها، وتختلف الجدالات حول أولويات "المادي" و"غير المادي"؛ حيث تلبس هذه الحروب أردية متباينة تخفي أو تجمل حقيقتها: أردية دينية أو مذهبية أو أيديولوجية تحيط بأطماع ومصالح استراتيجية اقتصادية وسياسية. فعلى سبيل المثال وليس الحصر من التاريخ الحديث: نشر الثورة الفرنسية ومبادئها رداءً للحروب النابليونية، المجال الحيوي للهيمنة النازية على أوروبا والعالم، الأممية الشيوعية العالمية للثورة الشيوعية الروسية، مهمة الرجل الأبيض والحروب الاستعمارية، الطموحات والصراعات القومية أو المذهبية رداءً ودوافع لصراعات إقليمية من أجل النفوذ والهيمنة... إلخ. وتنتهي حروب وتبدأ أخرى، وتستمر حروب كامنة حتى تندلع من جديد، ويتغير الفاعلون والسياقات وتستمر الدورات التاريخية الواحدة تلو الأخرى.

وفي المقابل، وعلى العكس من جميع هذه التنويعات القديمة أو الحديثة أو المعاصرة، تظل فلسطين في قلب عملية تاريخية ذات خصوصية تصبغ جولات الحروب حولها ومن أجلها. وعلى نحو يبرز خصوصية معضلة العلاقة بين الثابت والمتغير، المرجعية والواقع، العقيدة والسياسة، الإيمان والقوة، المقاومة والشعوب؛ وجميعها معضلات تصب في فهم وتدبر معضلة "ما بعد الحرب" أيضًا من حيث العلاقة بين المسار العسكري للحرب ومسار السياسة والتفاوض خلالها.

كما أن "حديث ما بعد الحرب" خلال كل جولة من جولات المعارك من أجل فلسطين وحولها عبر "التاريخ"، ليس إلا استعدادًا لجولة أخرى من المعارك. لأن فلسطين في رباط دائم، النواة الصلدة التي تتصدى للتحديات المتتالية على الأمة وتكشف مناطاتُها ثباتَ أو تراجعَ الأمة عن ثوابتها.

وتقدم لنا خبرات جولات الصراع الحديث والمعاصر حول فلسطين، مع بداية الهجوم الصهيوني والاستعماري الأوروبي عليها منذ نهاية القرن التاسع عشر، مرورًا بتسويات الحرب العالمية الأولى، ثم مرحلة الانتداب البريطاني وتأسيس قواعد الكيان الصهيوني وعمليات المقاومة المستمرة له، وصولاً إلى جولات الحروب النظامية العربية الإسرائيلية، ثم جولات المقاومة الفلسطينية من دول عربية ثم من الداخل الفلسطيني؛ تقدم لنا هذه الخبرات دلالات عديدة حول مسارات المعارك ونتائجها وما بعدها، وهكذا في مسلسل متصل. والتدبر في هذا المسلسل يقودونا إلى **مجموعة من القواعد الأساسية حول أمرين أساسين**:

أولهما أن القضية حية لا ينال منها هزيمة سياسية أو عسكرية، فسرعان ما تثور جذوة نار بعد أن تخبو جذوة أخرى، مهما اختلفت السياقات الوطنية أو الإقليمية أو العالمية .... لأن الجهاد والمقاومة الحضارية مستمرة لا تتوقف رغم وحشية وعنصرية وقسوة الاستيطان الصهيوني في الإبادة والتهجير.

الأمر الثاني: أن الخذلان وعدم النصرة العربية أو الإسلامية أقسى في تأثيرها من تأثير تضافر الحلفاء وقواهم مع العدو الصهيوني.

هذا وتقدم لنا الذاكرة التاريخية دلالات مناظرة عن الأمرين وعكسهما، سواء عند سقوط القدس بعد توالي سقوط إمارات الشام في يد الصليبيين ولمدة تزيد عن قرن ونصف، ثم كيف تم ميلاد جيل صلاح الدين الذي حرر القدس. أو سواء عندما فشلت مقاومة وعد بلفور (١٩١٧) ثم ثورة البراق (١٩٢٩) ثم الثورة الوطنية الفلسطينية (١٩٣٦- ١٩٣٨)، أو سواء عندما فشلت جيوش سبع دول عربية في هزيمة إسرائيل ١٩٤٨... إلخ من جولات الفشل في مواجهة الكيان الصهيوني حتى استأسد وخلق أسطورة إسرائيل التي لا تُهزم.

ولكن وفي المقابل تتعدد دلالات الذاكرة عن استمرار المقاومة دائمًا من داخل فلسطين وخارجها، لأنه جهاد... نصر أو استشهاد.

إن التوقف دائمًا عند معضلة "ما بعد الحرب" عبر هذا المسلسل الطويل، تقدم لنا العِبر والخبرات الكاشفة عن "خصوصية قضية فلسطين" كما سبقت الإشارة.

ويقدم أحدث مفاصل تطور هذا المسلسل، أي طوفان الأقصى والعدوان على غزة، إضاءات أخرى عن موضع إشكاليات "ما بعد الحرب" في هذا الصراع الحضاري الشامل (الوجودي العقيدي القومي الاستعماري).

(٢)

بدأ طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر بكل ما يعنيه حينئذ، وبدأ العدوان الإسرائيلي الجوي مباشرة، وأعقبه بدء العمليات البرية في شمال غزة منذ ١٠/٢٤ وحتى انعقاد هدنة مؤقتة ٢٣/ ١١- ١١/٣٠)، ثم انتقل العدوان البري إلى وسط القطاع، ثم انتقل إلى خان يونس، ومستمر حتى الآن (بعد ١٧٠ يومًا) مصحوبًا بتهديدات مستمرة باجتياح رفح. ولم تتوقف طوال هذه الأشهر المقاومةُ الباسلةُ في التصدي للعدوان على كافة المحاور القتالية عن بُعد وعن قرب.

وأحاط بهذه الساحة العسكرية ساحة أخرى سياسية دبلوماسية حبلى بالمناورات والدعوات والمفاوضات والقرارات الأممية... لوقف النار، أو إطلاق الأسرى، أو إدخال المساعدات الإنسانية وانتهاء الحصار؛ دون نجاح يُذكر منذ فشل قرار مجلس الأمن في ٨/ ١٢ وما تلاه من مشروعات قرارات وجولات مفاوضات متقطعة ولكن مستمرة بدون وقف الحرب.

لم ينتهِ العدوان بسرعة، فلقد استمرت المقاومة دون تنازلات، ولم يحقق العدوان أهدافه أو يحسم المعركة لصالحه بسرعة كما كان يعتقد. ولذا ظل سيناريوهات "ما بعد الحرب" والتوقعات عنها حاضرة بقوة ولكن محاطة –وعبر ما يقرب من الأشهر الستة حتى الآن- بعلامات الاستفهام أو الأمنيات، أو التحذيرات والمخاوف. فالحدث في ذاته مركب معقد ومفصل نوعي من ناحية، ومساره الممتد حتى الآن يثير الكثير حول ما بعد الحرب من ناحية أخرى.

بعبارة أخرى، وبقدر ما ينبثق عن الحدث المفصلي منذ ١٠/٧ بشقيه: المقاومة الصمود/ العدوان البربري منظومة من المسائل (يتناولها ملف العدد) بقدر ما يظل "ما بعد الحرب" الخيط الناظم الذي يجمعها ويوجه التفكير بشأنها، رصدًا وتحليلاً، لمن النصر ولمن الهزيمة وما نمط النصر أو الهزيمة، ما الحد الأقصى للتكلفة وثمن الحرب التي يمكن لكل طرف أن يتحملها؟ وما المحددات الحاسمة لوقف الحرب من عدمه؟

ولذا الإجابة عن السؤال: متى يقف إطلاق النار ولماذا؟ مرهونة بفهم عملية إدارة الحرب ذاتها سياسيًا وعسكريًّا من حيث الآتي:

١- الأهداف المعلنة عند بداية الحرب، ومدى ثباتها أو تغيرها طيلة فترة الحرب، فما بعد الحرب يبدأ استدعاؤه مبكرًا وبصوت عالٍ.

٢- مسار الحرب ومفاصلها العسكرية وامتدادها (غير المحسوب أو المحسوب): حالة توازن القوى العسكرية، استمرار أو تغير الاستراتيجية القتالية، تغيير خريطة الأرض.

٣- مفاوضات وقف الحرب أو الهدنة المؤقتة واختبارها لمدى الثبات على الأهداف ومن ثم لحالة توازن القوى ودرجة تأثير الضغوط الخارجية أو الداخلية.

٤- أوراق القوة والضغط ونقاط الضعف لدى المتحاربين.

٥- دور العوامل الخارجية والداخلية في التأثير على مسار الحرب، استمرارًا أو توقفًا، وعلى أهداف ما بعد الحرب المعلنة في بدايتها.

٦- التغير في خرائط الأرض بشريًا وماديًا وهل تفرض واقعًا جديدًا هو الذي يحدد شكل "اليوم التالي للحرب".

٧- وأخيرًا شكل الحل السياسي النهائي ووضع غزة في نطاقه.

خلاصة القول:

أن ما بعد العدوان على غزة ليس شيئًا واحدًا، ولكن منظومة من ثلاثة مستويات متراكمة: قصيرة الأجل وهي وقف إطلاق النار، متوسطة الأجل وهي مآل الجيش الإسرائيلي في غزة والإغاثة وإعادة الإعمار، طويل الأجل: الحل السياسي لوضع غزة في ذاتها وفي نطاق حل شامل للقضية يشمل الضفة أيضًا والقدس (وماذا أيضًا؟).

ومن ثم فإن "ما بعد الحرب" ليس عسكريًا فقط ولكنه سياسي وإنساني أيضًا، وليس في سياقه الفلسطيني فقط ولكن الإقليمي والعالمي أيضًا.

فهل ستؤتي الحرب بأكلها للطرفين المتحاربيْن؟ هل يحقق التفوق العسكري الوحشي والغاشم نصرًا سياسيًا؟ أوليس الثبات على الأهداف الكبرى وعدم خذلانها نصرًا ولو في ظل غلبة عسكرية. فهل "ما بعد الحرب" يتحدد على ضوء نتائج المعارك فقط؟

وستظل الإجابات الحاسمة النهائية صعبة، في ظل تداول الرؤى والسيناريوهات عن أثر طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على غزة بالنسبة للوجود الإسرائيلي ذاته الذي يواجه التحدي الأكبر الآن منذ ١٩٤٨، أو بالنسبة لطبيعة الصراع العالمي بين الشمال والجنوب العالمي في ظل مستقبل "الغرب" بصفة عامة.

فإن طبيعة ما بعد الحرب في غزة ليس قاصرًا على مستقبل القضية الفلسطينية فقط ولكن تمتد أيضًا إلى مستقبل النظام العربي الرسمي والشعبي وفي قلبه تحديات السلطوية والاستبداد من ناحية، ومستقبل النظام العالمي الشامل من ناحية أخرى وفي قلبه حالة هيمنة الغرب المتداعية وتحديات مساره الحضاري أخلاقيًا وماديًا ومحاولات تجديده من داخله وخارجه.

إن المتابعة التفصيلية لمجريات جميع هذه الأمور عبر ستة أشهر تساعد على تكوين رؤية كلية جامعة الآن عن معضلة "ما بعد الحرب"، وهي رؤية ذاتية قد تختلف عن رؤية غيري من المراقبين والمحللين، وقد تتطور إذا استمرت الحرب لأشهر أخرى قد تشهد مستجدات جذرية التأثير.

(٣)

أولاً- منظومة "ما بعد الحرب" من الجانب الإسرائيلي:

١- **الوضع الذي تواجهه إسرائيل** منذ ٧ أكتوبر فريد من نوعه في تاريخ العسكرية والدبلوماسية الصهيونية من حيث امتداد أجل الحرب، واتساع نطاقها الإقليمي، وتداعياتها على السياسة الداخلية واقتصاد الدولة وتماسكها المجتمعي، والاستنزاف المادي والمعنوي في العمليات العسكرية، ومن حيث معاداة الرأي العام العالمي وانتكاس مشروع التطبيع الإقليمي الذي تم تدشينه بالاتفاقات الإبراهيمية ٢٠٢٠، وانكشاف أقنعة وسرديات المشروع الصهيوني التقليدية أمام العالم، والتحدي العسكري الذي تمثله فصائل مقاومة مسلحة لصورة إسرائيل بوصفها قوة لا تقهر أو تهزم، في مقابل ترسيخ صورة عن "إسرائيل" الدولة الإرهابية "العنصرية" التي ترتكب إبادة جماعية ضد المدنيين في غزة، وهي الصورة التي تزيد من عزلة إسرائيل على صعيد المجتمع المدني العالمي. بعبارة جامعة إسرائيل تواجه أزمة وجود لم تختبرها منذ تأسيسها.

٢- **أهداف حكومة نتيناهو المعلنة ثابتة:** القضاء على حماس واستعادة الأسرى، وألا تصبح غزة مصدر تهديد لأمن إسرائيل من جديد. ولكنها تخفي أكثر مما تعلن، ألا هو التهجير وإعادة احتلال غزة ورفض أي حلول سياسية للقضية الأساس وخاصة حل الدولتين.

ولهذا فإن **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية** قامت بوضوح وصراحة على الانتقام الوحشي والإرعاب والإبادة وتدمير كل صور الحياة ومقوماتها المدنية في غزة من بنية تحتية أو كافة أنواع الخدمات التعليمية والصحية والإغاثية والإدارية.

واستمرت هذه الاستراتيجية على نهجها الأساسي دون أية استجابة لضغط الرأي العالمي، أو المحاكمة أمام محكمة العدل الدولية، أو محاولات بعض الحلفاء والشركاء في الحرب إقناع إسرائيل بتجميل الصورة من خلال توخي الحرص على عدم إضرار العمليات العسكرية بالمدنيين!

ورغم تزايد أشكال المعارضة الداخلية في إسرائيل، من جانب حزب العمل واليسار، ضد تأثير اليمين المتطرف على نهج حكومة نتيناهو في إدارة الحرب والمفاوضات، ورغم ضغوط أهالي الأسرى في غزة، فلم يتغير الخط الرئيسي للاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية. كما أن هذه الضغوط، سواء الداخلية والخارجية، لم تكن من أجل تغيير الأهداف ولكن لتغيير الوسائل والتكتيكات؛ حيث اجتمع الكل على الانتقام وحماية أمن دولة إسرائيل واستعادة هيبتها العسكرية.

وصاحب استمرار هذا الخط الاستراتيجي الرئيسي تكتيكات في إدارة الحرب مرحليًا وفق رؤية وتصور عما يجب أن تكون عليه غزة (اليوم التالي).

ومن هنا كانت الهدنة المؤقتة الأولى اختبارًا لكثير من الأمور اللوجيستية والاستخباراتية والسياسية، انعكست نتائجه على تكتيك إدارة الحرب الإسرائيلية بعد ذلك؛ ابتداءً من الانسحاب من شمال غزة استعدادًا للهجوم على الوسط والجنوب، وتنفيذًا لتقسيم قطاع غزة بين ثلاثة مناطق من ناحية وإعداد ما يسمى حزام وغلاف الأمن من ناحية أخرى، والحيلولة دون انتظام وكثافة المساعدات الإنسانية بل وتصفية المنظمات والقنوات القائمة عليها من ناحية ثالثة، وأخيرًا إعداد البدائل السياسية والإدارية لإدارة غزة تحت سلطة الاحتلال.

وبغض النظر عن تفاصيل الخسائر العسكرية الإسرائيلية، وعن أشكال صمود الفصائل الفلسطينية وإنجازات مقاومتها العسكرية، فإن استمرار الحرب لشهور دون أن تعلن إسرائيل تحقق أهدافها الكبرى المعلنة، وخاصة تحرير الأسرى، ودون أن تقبل وقف إطلاق النار، بل ودون أن تنجح في فرض قبول حماس هدنة مؤقتة لتسلم الأسرى؛ إنما كان يعني أن هناك حالة من توازن القوى "غير المعتاد" في الحروب النظامية، ولكن المشهود من قبل في حروب غير نظامية بين جيش مهني وفصائل عسكرية. فلقد تبين أن المقاومة الفلسطينية على قدر كبير من الاستعداد والتدريب والفاعلية في تخطيط وتنفيذ التصدي للعدوان بقدر ما أبدعت في تنفيذ هجوم السابع من أكتوبر؛ فهي الأدرى بأرضها وحاضنتها، وهي الأكثر دارية بعدوها نفسيًا وعسكريًا. ولهذا لم يكن ما تعلن عنه إسرائيل من نصر إلا مزيدا من التدمير لشعب غزة وأرضه بوحشية سادية وعنصرية من ناحية، وتوجيه رسائل تخويف ورعب لمن تسول له نفسه "تهديد" أمن إسرائيل من ناحية أخرى.

ولعل من بعض أهم علامات حالة التوازن غير التقليدي في القوى هذه، أن إسرائيل لم تحقق أهدافها في شمال أو وسط أو جنوب غزة؛ حيث امتد أجل الهجوم على خان يونس على غير ما كان متوقعًا، ويظل التهديد باجتياح رفح قائمًا عبر شهرين، منذ بداية الإعلان عن التوتر مع مصر حول محور فيلادلفيا من أواخر يناير ومع توالي الإعلان الإسرائيلي عن استمرار الاستعداد لتنفيذ الاجتياح، تفشل خلال الأشهر الثلاثة (يناير – مارس) المفاوضات من أجل مجرد هدنة مؤقتة –كما تريد إسرائيل- أو من أجل وقف إطلاق النار كما تريد حماس. وفي نفس الوقت تعود إسرائيل إلى عمليات عسكرية في شمال قطاع غزة (الهجوم الثاني على مجمع الشفاء مثلاً) وفي وسطه. مما يعني عدم إحكام السيطرة العسكرية على كامل القطاع.

ومن ثم إذا كانت الساحة العسكرية ما زالت تبين أن النصر الإسرائيلي العسكري صعب المنال، فإن التحليلات العسكرية والسياسية من أرجاء شتى تبين بعد ستة أشهر من الحرب ثلاثة أمور: **من ناحية**، غموض وعدم واقعية الهدف المعلن "القضاء على حماس": قيادة

أم هياكل أم بنية تحتية أم حاضنة أم فكرة؟ **ومن ناحية أخرى**: عدم قدرة إسرائيل على أو رغبتها في خوض حرب مفتوحة مع حزب الله وإيران في لبنان وسوريا واليمن وأنها تكتفي بالهجمات النوعية (الاغتيالات، وضرب مواقع محددة بالتعاون مع الولايات المتحدة، الرسائل الدبلوماسية الاحتوائية من خلال وسطاء سواء للحكومة اللبنانية أو إيران...).

ومن ناحية ثالثة: إن المساعدة العسكرية والاقتصادية الأمريكية والأوروبية لإسرائيل، هي من قبيل المشاركة الفعلية في الحرب التي لا تستطيع إسرائيل الاستغناء عنها، بل وتعتمد عليها اعتمادًا كبيرًا، ومن هنا خطورة إعلان كندا مؤخرًا عن وقف بيع السلاح لإسرائيل. ومع ذلك يظل رفض نتيناهو قائمًا لما يبدو للبعض أنه ضغوط أمريكية لوقف الحرب، تزايدت خلال شهري فبراير ومارس تحت وطأة ضغوط الرأي العام الأمريكي ومتطلبات الانتخابات الأمريكية. فإن واقعة توتر العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ليست بجديدة على هذه العلاقات، وهي من قبيل المناورات حول وسائل ودرجات ونطاقات "الإبادة" وليس وقفها تمامًا.

٣- **موقف حكومة إسرائيل عن وضع غزة بعد الحرب** من أكثر المسائل التي تعرضت للتغيير في التصريحات الرسمية لنتنياهو أو أعضاء في حكومته، وهو الأمر الذي يعكس محصلة أمور عدة مما سبق تناوله (مسار الحرب، مواقف الأطراف الإقليمية والدولية الضغوط الداخلية، المعارضة الداخلية...).

فبعد الإعلان خلال الشهر الأول من الحرب عن هدف احتلال غزة وإدارتها بعد الحرب، بل واستيطانها من جديد بعد تهجير أهلها والقضاء على حماس وحكمها، ظهر خلال الشهر الثاني إعلان عن إدارة غزة بواسطة السلطة الفلسطينية في رام الله بعد تجديدها وتحت السيادة الإسرائيلية وفي ظل وجود عسكري إسرائيلي كما هو الوضع في الضفة والقدس، مع بناء غلاف أمني ومنطقة عازلة حول غزة. ثم ظهر خلال الشهر الثالث إعلان رفض إدارة السلطة الفلسطينية والبحث عن إدارة محلية تحت سيادة إسرائيلية من جانب قادة محليين ورؤساء عشائر، ثم منذ الشهر الرابع رفض تام وصريح وحاسم لحل الدولتين أو الدعوة للاعتراف السريع بدولة فلسطينية.

وأخيرًا فإن الاستمرار في بث الفوضى في أرجاء قطاع غزة، وتصفية دور المنظمات الدولية وخاصة الأونروا بعد اتهامها بالتواطؤ مع حماس من ناحية، وإغفال دور مصر بشأن معبر رفح بعد أن تم تقليصه دون مقاومة من مصر لتفعيله، وبعد تغطية الخلاف حول ممر فيلادلفيا وإسدال الستار مؤقتًا على تفاهمات وراء الكواليس من ناحية أخرى، وتخليق طرق جديدة للمساعدات، ولو المحدودة، مثل الإنزال الجوي وشاحنات مساعدات على الساحل من أجل شمال غزة والممر البحري من قبرص من ناحية ثالثة، والبحث بين العشائر الفلسطينية عن إدارة محلية للمساعدات من ناحية رابعة؛ جميعها مؤشرات تسبق الإعلان المستمر عن الاستعداد للاجتياح البري لرفح. ولا تعني جميع هذه المؤشرات إلا أمرًا واحدًا هو أن التصور الإسرائيلي عن وضع غزة ما بعد الحرب (بعد ستة أشهر من قيامها) مبهما ومتخبطًا بين ضرب الحاضنة الشعبية وبين ضرب قيادة المقاومة وهياكلها وقدراتها العسكرية، بين القبول بالتفاوض غير المباشر مع حماس عبر الوسطاء وبين هدف القضاء عليها وبين رفض دور السلطة الفلسطينية في غزة إلا بشروط تضمن ولاءها وتبعيتها لما يسمى "السلام الإسرائيلي" وبين العودة لرفض هذا الدور.

ويحاول نتيناهو أن يفرض أمرًا واقعًا على الأرض لا تتحكم إسرائيل بعد في معطياته كسلطة احتلال كاملة، وخاصة مع استمرار صمود المقاومة على الأرض وثباتها على مبادئ معركتها وأهدافها. فرغم كل عناصر القوة العسكرية الإسرائيلية الباطشة والإفراط في استخدامها إلا أن إسرائيل لا تستطيع إعلان انتصارها، ومن ثم يمثل احتلالها غزة مأزقًا دون نهاية... فما زالت حماس قائمة بل وتدير مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل طيلة عدة أشهر باعتبارها طرفًا قائمًا ومؤثرًا ومتحكمًا في ورقة الأسرى التي يناور بها نتيناهو ليطيل من أمد الحرب. ولذا يبدو أن الحركة الإسرائيلية العسكرية تستهدف الآن بث الفوضى وضرب التماسك في غزة بين المقاومة وحاضنتها من خلال أوراق عدة: مثل ورقة المساعدات ومن يقوم على تنظيمها وتوزيعها من قيادات أمنية ولجان شعبية يتم استهدافها بالاغتيالات،

ومثل ورقة العلاقة بين حماس والسلطة الفلسطينية، ناهيك بالطبع عن ورقة انعدام النصرة العربية الرسمية بل على العكس التعاون والتنسيق مع إسرائيل حول مسار الحرب وما بعدها.

فهل ستستمر إسرائيل في سياسة تكسير العظام إلى ما لا نهاية؟ أين يكمن أفق الحل السياسي الذي يجب أن يعقب كل حرب مهما طال أمدها؟ أم أن إسرائيل ستظل عالقة في غزة إذا ما قررت استمرار عدوانها واحتلالها؟

(٤)

ثانيًا- منظومة "ما بعد الحرب" جانب المقاومة الصامدة:

شعار هذه المنظومة وخيطها الناظم هو: "أنه جهاد.. نصر أو استشهاد"؛ ثلاث كلمات تلخص مسار المقاومة الفلسطينية، صعودًا وهبوطًا عبر قرن من الزمان وليس فقط عبر الستة أشهر الماضية منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. ويصدق عليها قول الله سبحانه وتعالى في مواضع عدة من كتابه الكريم، من قبيل: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَى نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ (سورة الحج: آية ٣٩).

(١) **الأهداف المعلنة ثابتة** وركيزة أساسية في التصور السياسي والعسكري لحماس عن إدارة الحرب الراهنة مع إسرائيل ردًا لعدوانها على غزة. وظلت قيادات حماس تعلنها جلية واضحة في البيانات المتعاقبة طيلة الأشهر الماضية بلا تغيير: وقف النار، انسحاب إسرائيل من القطاع، عودة النازحين، إدخال المساعدات بانتظام واستدامة وكفاية، إعادة الإعمار، أفق للحل السياسي بالمشاركة مع باقي الفصائل في إطار منظمة التحرير، الإفراج عن الأسرى الإسرائيلين مقابل الأسرى الفلسطينيين وفق مرحلية وصولاً إلى وقف النار والحل السياسي.

(٢) **الصمود والإبداع في تخطيط وتنفيذ الاستراتيجية العسكرية للمقاومة** منذ العدوان العسكري مرتكز أساسي لاستمرار المقاومة وتنوع أهداف معاركها وأسلحتها خلال الكر والفر، سواء في شمال غزة أو وسطها أو خان يونس. وكان هذا الإبداع محصلة العنصر الأساسي من عناصر قوة حماس والمقاومة، ألا وهو الإيمان والثقة وحسن الظن بالله تعالى، فهو النصير والوكيل وهو صاحب الوعد للمجاهدين بالنصر؛ **إنه عنصر قوة الحق، وصدق الإيمان، والثبات على الجهاد.** وتنضح مقدمات كافة بيانات قادة حماس بمفردات التعبير عن هذا اليقين بالنصر من الله.

وتمثلت عناصر القوة الأساسية الأخرى لعملية الصمود في الآتي:

- عنصر الاعتماد على الذات في التصميم وتصنيع أنواع من الأسلحة يمتلكون بمهارة زمام استخدامها وتطويعها على ساحة المعارك من بيت إلى بيت ومن شارع إلى آخر، وعبر شبكة الأنفاق التي أفقدت العدو رشده وصوابه.

- عنصر الحاضنة الشعبية المدنية من سكان غزة من شمالها لجنوبها، وصمودهم على أرضهم دون نزوح بعضهم ودون فوبيا الهجرة من جانب معظمهم؛ مما مثل ضربة قاصمة لهدف إسرائيل الأساس (التهجير) وزاد تنفيذه صعوبة حتى الآن.

ولذا لا عجب أن تبدأ دائمًا بيانات قيادات حماس المتعاقبة بتحية شعب غزة الصامد وشعب الضفة والقدس المنتفض ضد الاحتلال.

- توسيع نطاق الحرب إقليميًا بانضمام حزب الله والحوثيين لمساندة المقاومة في غزة من خلال عمليات عسكرية متنوعة، والاستمرار عليها رغم محاولات إسرائيل وشركائها وحلفائها تقييدها عسكريًا ودبلوماسيًا.

- وأخيرًا، مساندة الرأي العام العالمي غير المسبوقة.

هذا، وكانت استراتيجية المقاومة العسكرية ومسار عملياتها استراتيجية دفاعية وهجومية في الوقت نفسه، ترصد وترقب وتهجم. ولقد

لعب الإعلام العسكري دورًا إبداعيًا في شرح ملامح الخطط والتحركات العسكرية للمقاومة وإبداعاتها في نصب الفخاخ العسكرية، متناغمة مع الأرض المحروقة، متحاضنة مع الأبنية المدمرة، زاحفة ولو بأرجل حافية على تراب الوطن المشرب بدماء الشهداء.

حقيقة، تراجعت تدريجيًا الرشقات الصاروخية للعمق الإسرائيلي، إلا أن نطاق العمليات الدفاعية والهجومية العسكرية لم يعد قاصرًا على الشمال ولكن امتد إلى الوسط وإلى الجنوب. واستمرت العمليات متزامنة على جميع هذه الأصعدة ولم تتوقف أبدًا حتى الآن، تتصدى بثبات وتؤدة وانتظام للهجمات الإسرائيلية الوحشية على المنازل والمستشفيات ومقرات توزيع المساعدات ومفترقات الطرق حيث يتجمع الغزويون انتظارًا لشاحنات المساعدات أو الإنزال الجوي البائس.

(٣) **وفي المفاوضات الدولية متعددة المستويات** (على صعيد مجلس الأمن، والثنائية بين المبعوثين الأمريكيين والأوروبيين ونظرائهم في جوار غزة، وبين الوسطاء المصريين والقطريين وبين حماس وإسرائيل...)؛ كانت حماس حاضرة دائمًا، ممثلة بصورة غير مباشرة، فهي طرف فاعل ومؤثر لا يمكن إسقاطه أو إغفاله سواءً من المؤمنين المعترفين بشرعية قضيتها أو المتآمرين المناورين من وراء الكواليس حول تصفيتها وإخراجها من اللعبة.

منذ نهاية الهدنة الأولى والفشل في تجديدها أول ديسمبر، ومنذ فشل أول قرار لمجلس الأمن بوقف النار في ٢٠٢٣/١٢/٨، وصولاً إلى أول قرار من مجلس الأمن بوقف النار في ٢٠٢٤/٣/٢٥ لم تتوقف المفاوضات من أجل وقف الحرب، سواء في شكل هدنة جديدة لتبادل الأسرى، أو وقف دائم مع استسلام حماس، أو وقف دائم في نطاق حل أوسع وبمشاركة من حماس والفصائل الأخرى.

والمتابعة التفصيلية لجولات هذه المفاوضات المكوكية طوال ثلاثة أشهر والمبادرات المصرية أو القطرية، وما تخللها جميعًا من مواقف كافة الأطراف ضغطًا أو تهديدًا أو توفيقًا، تبين عدة ملامح راسخة لسلوك حماس وفصائل المقاومة:

من ناحية: الثبات مهما علت الآمال أو انخفضت عن قرب الاتفاق، ومهما تصاعدت التهديدات الإسرائيلية بأوراق الضغط المختلفة (السابق بيانها)؛ الثبات على المبادئ والركائز الأساسية لموقف المقاومة من الحرب والتمسك بشروطها المعلنة منذ ما بعد الهدنة الأولى والأخيرة. فلقد كان المساران العسكري والسياسي مرتبطين لدى حماس، فإن وقف الحرب ليس مجرد هدنة لتبادل الأسرى كما تريد إسرائيل لتعود بعد ذلك للحرب من جديد، ولكن وقف إطلاق نار وصولاً بالتدريج إلى أفق لحل سياسي، عبر خطة زمنية لانسحاب إسرائيل وعودة النازحين لمنازلهم وإدخال مساعدات وإعادة إعمار وصولاً إلى شكل إدارة وحكم غزة.

من ناحية ثانية: وفي مقابل عدم التقدم حول طبيعة وقف النار وفق رؤية حماس (وحتى آخر فشل أعلن عنه أسامة حمدان في ٣/٢٠)، كانت حماس تلقي المسؤلية على الموقف الإسرائيلي رغم ما أبدته حماس من مرونة تمثلت في مقترحات مرحلية تدرجية لتنفيذ الصفقة الكاملة. ولم تنجح التهديدات المستمرة لنتيناهو (الهجوم على رفح، رفض مبادرة الاعتراف من جانب واحد بدولة فلسطينية، عودة الجيش الإسرائيلي مرة أخرى إلى شمال ووسط غزة في فبراير ومنع النازحين من العودة بعد الانسحاب منها في يناير، عرقلة المساعدات البرية...) في دفع حماس للتنازلات، بل استطاعت حماس توظيف عدة أوراق ضغط ومناورة للتأثير على مسار المفاوضات. ففي نفس الوقت الذي تستمر المقاومة في الصمود عسكريًا، كانت حماس تكشف للرأي العام أمرين:

الأمر الأول حقيقة تلاعب نتيناهو بورقة الأسرى لإطالة أمد الحرب؛ فإذا كانت إسرائيل قد احتجت مثلاً بعدم قدرة حماس على تقديم قائمة الرهائن الباقين لترفض الهدنة وتتوقف المفاوضات، فإن حماس كانت تستهدف أُسر الرهائن والداخل الإسرائيلي ببياناتها عن تعذر تقديم قوائم كاملة عن الأسرى بسبب فقدان الاتصالات وسقوط بعضهم قتيلاً بسبب القصف الإسرائيلي.

الأمر الثاني: حقيقة أهداف إسرائيل من عرقلة المساعدات البرية بل واستحداث سبل جديدة لها وعرقلة سبل أخرى، وأنها تندرج في

نطاق خطة إسرائيلية عن إدارة غزة –كما سبق البيان. فلقد كشف أسامة حمدان (٣/٢٠) كيف أن استهداف إسرائيل قيادات أمنية ومحلية في غزة تتولى الإشراف على المساعدات من ناحية، واستهداف لجان إدارة وتنظيم وتوزيع المساعدات من ناحية أخرى، بل واستهداف الأونروا من قبل؛ جميعها تهدف إلى بث الفوضى وتكريس حالة التجويع في غزة تمهيدًا وتهيأة لاستبدال كوادر حماس بكوادر وأبنيه أخرى لإدارة غزة مدنيًا في ظل احتلال إسرائيلي وفي ظل مخطط إسرائيل لاستمرار احتلال غزة بعد تصفية حماس أو نزع سلاحها.

(٤) **مسألة إدارة غزة وموضعها من حل سياسي تشارك فيه السلطة الفلسطينية**، بعد انتهاء الحرب، تحوز اهتمام حماس بالطبع ولكن كأولوية تالية لأولويات أهم سابقة، وهي وقف النار والمساعدات والانسحاب وإعادة الاعمار؛ باعتبار أن حماس هي التي كانت قائمة على حكم غزة ولا بد أن يتجدد شكل هذا الحكم ولكن بعد تنفيذ شروط معينة. لتجديد السلطة الفلسطينيه وتحقيق توافق وطني فلسطيني جديد بمشاركة حماس وكانت هذه الرؤية تعكس إيمانا بالنصر، على عكس أهداف إسرائيل وشركائها؛ حيث كانت رؤاهم تقوم أساسًا على تصفية حماس، أو نزع سلاحها، وقيام إدارة مدنية محلية بديلة لها. تحت إشراف السلطة الفلسطينية أو بدونها.

وفي المقابل كانت علاقة حماس بالسلطة الفلسطينية مسألة شائكة معقدة، فلم يحدث تواصل رسمي طوال شهور الحرب بين الطرفين بصفة عامة حول الحرب أو حول ما بعد الحرب، ولم يكن هناك إلا حديث عام من جانب الدول العربية عن ضرورة ترتيب البيت الفلسطيني، أو حديث من جانب "الغرب" عن تجديد السلطة الفلسطينية وأدوارها المحتملة في إدارة غزة بعد الحرب، وهو الأمر الذي كانت ترفضه حماس بقدر ما ترفضه إسرائيل ولو لأسباب مختلفة.

وفي المقابل كانت حماس تبادر على النحو الذي يُظهِر الحرص على توحيد وتنسيق صفوف المقاومة؛ كما حدث عند إعلان قادتها عن المشاركة في اجتماع موسكو في مارس لكل الفصائل بما فيها فتح لتنسيق المواقف الفلسطينية، وكذلك إعلانهم في ٢/٢٣ عن اتفاق لفصائل لتكوين حكومة وفق مرجعيتها وذلك لتدير وتعيد إعمار غزة بعد الحرب والإعداد لانتخابات فلسطينية. وكان هذا الإعلان بمثابة مناورة وضغط من حماس في مواجهة السلطة ومنظمة التحرير، وذلك في وقت تزايدت تصريحات من قادة في فتح أن حماس وإن كانت جزءًا من النسيج الوطني الفلسطيني ولا بد من التنسيق معها إلا أنه لا يمكن أن تشارك في حكومة فلسطينية بحكم عدم شرعيتها ووصفها بالإرهاب لدى الدول الكبرى.

ورغم البيان التوافقي من موسكو الصادر عن الفصائل الفلسطينية، إلا أن استقالة حكومة محمد اشتية وتكوين حكومة تكنوقراط جديدة في رام الله صعد المواجهة بين حماس وبين السلطة الفلسطينية لدرجة وصف بها أسامة حمدان هذه الخطوة بأنها انحياز من السلطة لمواقف الاحتلال من إدارة غزة بعد الحرب ومن حماس بالطبع. وبناء عليه تصاعدت الاتهامات المتبادلة بين ممثلي حماس والسلطة.

خلاصة الأمر أن حماس كانت فاعلة عسكريًا ودبلوماسيًا أيضًا، لا تتوانى عن المبادرات السياسية التي هي بمثابة إلقاء بالونات اختبار وأضواء كاشفة عن نوايا ومخططات نتيناهو والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي.

ولقد كان بيان "أبو عبيدة" في ٣/٨، وبيان هنية في ٣/١٠ وبيان أسامة حمدان في ٣/٢٠ تجسيدًا حيا لأمرين هامين في هذه الآونة (١٧٠ يوم تقريبًا على العدوان):

- الثبات والصمود دفاعًا عن الحق مهما كانت التكلفة... "إنه جهاد.. نصر أو استشهاد"؛ فالحرب الحالية -مهما كانت طبيعة نهايتها- ليست نهاية للصراع ولكن بداية لمرحلة أخرى من الجهاد.
- لن تدع حماس إسرائيل تحقق بالمكائد السياسية ما لم تحققه بالقوة العسكرية الغاشمة.

فما زالت الرؤى عن السلام والأمن في المنطقة لدى حماس "الجهادية" شديدة الاختلاف عن نظائرها لدى حلفاء إسرائيل من النظم العربية التي تدين بأيديولوجية "السلام الإسرائيلي" وفي قلبها أسطورة "حل الدولتين". وإذا كانت النظم العربية استدعت الأسطورة في ردائها الجديد، الذي اقترحته دول أوروبية: "اعتراف مسبق بدولة فلسطينية"، فإن حماس ترفض استدعاء هذه الأسطورة كأولوية وكمخرج من المأزق كما تفعل النظم العربية. ولكن هي تضع لمجرد استدعاء فكرة "حل الدولتين" منظومة شروط مسبقة تعطيها الأولوية (وقف النار، الانسحاب الإسرائيلي، عودة النازحين، إنهاء الحصار، إعادة الإعمار)، كما تضع لتنفيد الحل ذاته وطبيعته شروطًا أخرى سبق وأعلنت عنها وثيقة لحماس ١٩٩٧ وأهمها دولة كاملة السيادة لا تعترف بإسرائيل.

(٥)

ثالثًا- منظومة "ما بعد الحرب": جانب بيئة التواطؤ الفلسطينية والعربية الرسمية:

تمثل هذه البيئة نقطة ضعف للمقاومة وشوكة في ظهرها، ومن ثم تمثل لإسرائيل ساحة مناورة وتفاهمات من وراء الكواليس حول وضع غزة بعد هزيمة حماس المرتقبة والمأمولة منهم جميعًا.

وإن لم تعترف فصائل المقاومة بذلك الوضع المخزي صراحة إلا أنه من أكثر الدلالات عليه وضوحًا وتجسيدًا هو إسقاط بيانات قادة حماس (هنية، أبو عبيدة، أسامة حمدان) مخاطبة النظم العربية والسلطة الفلسطينية، وظهر ذلك جليًا في بيان أسامة حمدان في ٣/٢٠ حول فشل آخر جولة من المفاوضات، فلم يأتِ على ذكر كلمة نظم عربية أو أسماء دولها.

هذا، ومن أكبر ساحات التواطؤ العربي الفلسطيني الرسمي تلك المتصلة بالمواقف المعلنة عن طبيعة وقف إطلاق النار من ناحية، وعن وضع غزة في نطاق حل سياسي شامل وموضع حماس في هذا السياق من ناحية أخرى. وهي مواقف دبلوماسية فقط، منزوعة من استخدام أي أوراق ضغط وقوة على إسرائيل ولو من أجل تحقيق وقف إطلاق نار لازم لإدخال المساعدات كما يجب أن تكون: بانتظام واستدامة وبالقدر المطلوب.

وكان مفتاح هذه المواقف وركيزتها ما يسمى "حل الدولتين"، ولقد ظلت المواقف العربية والإسلامية، منذ ٧ أكتوبر وعبر الأشهر الستة من العدوان، حبيسة هذه الدعوة؛ رغم أن السياقات المختلفة قد بينت وبطريقة تدريجية تصاعدية منذ ١٩٩٣ كيف أن "هذا الحل" قد أضحى ميتًا، أو تأكد موته، على ضوء المعطيات الجديدة التي أفرزتها نتائج ودلالات العدوان على غزة وصمود المقاومة له طيلة ستة أشهر والرفض الحاسم من اليمين الإسرائيلي لهذا الحل.

ولقد تفرع عن هذه الركيزة وانتظم حولها مجموعة من المواقف الفرعية التي تعكس رؤية عن ما بعد الحرب:

(١) **ماذا عن طبيعة "وقف النار"؟** كان الوسيطان المصري والقطري في المفاوضات منذ البداية يعملان من أجل هدنة مؤقتة تحققت لمدة أسبوع (١١/٢٣- ١١/٣٠)، واعتبرها النظامان نصرًا كبيرًا. ولم تنجح اللجنة السباعية المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي الإسلامي في الرياض ١١/٧ ولمدة ما يقرب من شهر في تعبئة مساندة غربية من أجل وقف إطلاق نار، وتجسد الأمر في الفيتو الأمريكي على قرار مجلس الأمن في ١٢/٨، وعلى قرارات لاحقه طيلة الأشهر التالية. واستمرت جولات المفاوضات بلا توقف بين موقفين متناقضين حول طبيعة وقف النار وموضعه من حل سياسي شامل يصل إلى دولة فلسطينية –كما سبق البيان. وحتى كانت موافقة مجلس الأمن في ٣/٢٥ لأول مرة على قرار وقف إطلاق نار فوري حتى نهاية رمضان، وهو ما لم يتحقق.

والسؤال الأول الذي يطرح نفسه هو: هل كان الوسطاء المصريون والقطريون محايدون كما يجب أن يكون الوسطاء؟ وكيف؟ وهل يمكن لهما في مثل هذه القضية الحياد، وخاصة بعد استمرار العدوان الوحشي شهورًا بدون توقف ومع تصاعد الأزمة الإنسانية لدرجة

وصفت بالإبادة الجماعية؟!

والسؤال الثاني الذي يطرح نفسه: إذا كانت الدول العربية لم تضغط بقوة منذ البداية من أجل وقف إطلاق النار كاملاً أو مساندة المقاومة أو ضخ الإغاثة الإنسانية، فلقد استمر نفس النمط السلوكي وبرتابة شديدة رغم تزايد العدوان والمأساة الإنسانية والإبادة الجماعية على نحو لا يمكن تفسيره إلا بالتواطؤ وانعدام الإرادة السياسية الفردية أو الجماعية للضغط بأي صورة فعالة.. لماذا؟ ظلت الدول العربية تطالب المجتمع الدولي بالعمل من أجل كل شيء: وقف النار، الإغاثة، حل الدولتين...، في حين أن "هذا المجتمع الدولي" في جزئه الفاعل والمؤثر (الغربي الرسمي) ليس إلا شريكا لإسرائيل، وحتى كشف "الجنوب العالمي" -ممثلا في جنوب إفريقيا- عن وزنه حين رفع قضية اتهام إسرائيل بالإبادة الجماعية أمام محكمة العدل الدولية. ويظل نفس السؤال قائمًا: لماذا عدم الضغط العربي الرسمي على إسرائيل، بل ولماذا كما اتضح مع امتداد العدوان، التوجه نحو التنسيق والتعاون معها (الممر البري من السعودية، عبر الإمارات والأردن إلى إسرائيل، الممر البحري للإغاثة الإنسانية من قبرص، محور فيلادلفيا وإشكاليات التهديد الإسرائيلي باحتلاله).

والسؤال الثالث هو: هل يساند الوسطاء العرب في المفاوضات هدنة أخرى مؤقتة أم وقف إطلاق النار –ولو بالتدريج- يقود إلى أفق حل سياسي؟

من الواضح من المشروعات المصرية والقطرية المعلن عنها عبر الشهور الثلاثة السابقة أن مسلك الوسيطين يحاول إيجاد توفيق بين الموقفين الإسرائيلي والمقاومة (السابق شرحهما) دون قدرة، رغم تدخلات أمريكية شكلية، في الوصول إلى اتفاق حتى الآن (٢٠٢٤/٣/٢٧)؛ ذلك لأن الموقف الإسرائيلي يبرز تحركًا دؤوبًا لتغيير خريطة الأرض وفرض أمر واقع للاحتلال العسكري لغزة وإعلان موت حل الدولتين رسميًا بعد أن نكل به طيلة ٣٠ عام.

ويزداد الأمر وضوحا من المواقف من "حل الدولتين".

(٢) طبيعة أفق الحل السياسي "حل الدولتين":

عند بداية العدوان الإسرائيلي بعد "طوفان الأقصى"، كان المشترك في كل الخطابات العربية الإسلامية الفردية والجماعية هو "حل الدولتين" كمناط لحل سياسي شامل. ظهرت بعد ذلك تباينات في المواقف حول عدة أمور تنبني في الواقع على حقيقة الموقف من حماس ورؤيتها لإدارة الصراع ودورها في حل سياسي مقبل مقارنة برؤية النظام العربي الرسمي والسلطة الفلسطينية لما يسمى "السلام الشامل والعادل" في المنطقة.

<u>الأمر الأول</u>: كان الإسراع عند بداية طوفان الأقصى، باستثناء إيران، إلى الدعوة إلى حل سياسي والعودة إلى مفاوضات التسوية من أجل حل الدولتين. إلا أنه مع امتداد العدوان واستمرار صمود المقاومة ازداد الوضع تعقيدًا وتركيبًا بعد أن أصبحت حماس ركيزة في المعادلة وعلى نحو يفرض الكشف عن الموقف من مشاركتها السياسية المستقبلية.

<u>ومن ثم كان الأمر الثاني</u> هو موضع حماس من الحل السياسي، جزء منه أم خارجه؟ وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطة الفلسطينية، ناهيك بالطبع عن الموقف من وجود حماس ذاتها أو إنهائه.

تباينت مواقف الدول العربية والإسلامية من "حماس" عبر الأشهر الستة، منذ بداية العدوان وحتى الآن. ففي حين نجد مواقف بعض الدول (إيران، تركيا، قطر) حاسمة في نفي صفة الإرهاب عنها وتأكيد كونها حركة مقاومة ضد الاحتلال تمثل جزءًا من نسيج المجتمع والنضال الفلسطيني ولا بد أن تكون جزءا من حل سياسي، بل وإدارة غزة ما بعد الحرب، فإن مواقف دول أخرى -خاصة مصر- تأرجحت تصريحاتها عبر الأشهر الستة تجاه حماس على نحو وإن لم يصفها مباشرة بالإرهاب فهو لم ينفهِ عنها صراحة وبقوة، ودون حسم واضح

من حيث طبيعة العلاقة بينها وبين السلطة الفلسطينية في العملية السياسية الشاملة. وعلى العكس فإن البعض الآخر رسميًا (البحرين) أو غير رسمي (الإمارات) وجه الاتهامات لمسؤلية حماس عما أصاب غزة من دمار وعدم استقرار في المنطقة.

ولقد ظلت السلطة الفلسطينية في رام الله في نظر النظام العربي الرسمي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وبالنظر إلى انقطاع التواصل الرسمي بين حماس والسلطة منذ العدوان، والحملات الإعلامية التي يشنها بعض منتسبي فتح أو منظمة التحرير الفلسطينية على حماس وعلى نهج المقاومة العسكرية بصفة عامة وعواقبه على أهل غزة، وبالنظر إلى مناورات الولايات المتحدة وقوى أوروبية بالتواصل مع السلطة واستنطاقها عدم مسؤليتها عما ارتكبته حماس في ١٠/٧ بل وإدانتها له؛ بالنظر إلى هذه التوجهات (وتفاصيلها عديدة ومتراكمة) يتضح كيف أن شركاء إسرائيل في العدوان على غزة –من الغربين أو العرب- إنما يريد الاحتفاظ بكيان السلطة الفلسطينية المترهل شريكًا في أي عملية سياسية مقبلة أي كانت طبيعتها، وذلك على حساب المقاومة وحماس بصفة خاصة. إلا أن صمود المقاومة هذه الشهور الممتدة، ومشاركتها في المفاوضات –غير المباشرة- من أجل اتفاق وقف إطلاق النار، قد فرض واقعًا آخر على الدول العربية، وخاصة مع تبلور وارتفاع صوت تيار وطني فلسطيني قوي من بين صفوف فتح ومنظمة التحرير يدعو إلى توافق وطني فلسطيني لا يستبعد حماس بل ويعتبرها شريكًا أساسيًا في كيان جديد لمنظمة التحرير ولأي سلطة فلسطينية قادمة.

ولم تنهِ التجديدات في الحكومة الفلسطينية (استقالة حكومة اشتية وتكوين حكومة جديدة تكنوقراط) الاتهامات المتبادلة بين أجنحة السلطة الفلسطينية المعتنقة لأيديولوجية السلام المتهاوية وبين حماس وفصائل المقاومة الأخرى المعتنقة لأيديولوجية المقاومة العسكرية وتحرير الأرض.

هذا ولم تبذل الدول العربية أي جهود للمواءمات أو التفاهمات أو التوفيقات بين جناحي الحركة الفلسطينية، السلمية والعسكرية، بل ربما يقوم البعض بمناورات من وراء الكواليس لاستمرار الخلافات وعدم تجميع الصفوف، على النحو الذي يصب في الموقف الإسرائيلي ويتماهى معه. ذلك لأن هذه الدول العربية تعتنق أيديولوجية "السلام الإسرائيلي"، ولا ترى في أيديولوجية المقاومة إلا مهددًا لاستقرار المنطقة ومدمرًا لفرص التنمية والرفاه والتعاون مع الغرب، وبالطبع مع إسرائيل، في إطار استراتيجية شاملة للتطبيع مع الكيان المحتل.

هذا علمًا بأن الموقف الإسرائيلي، منذ أن تزايدت المبادرات الأوروبية الداعية منذ يناير ٢٠٢٤ إلى "الاعتراف بدولة فلسطين"، قد تصاعد تجديد رفضه لحل الدولتين ابتداءً ورفضه أي دور فلسطيني (السلطة أو غيرها) لإدارة غزة بعد وقف النار في ظل احتلال عسكري إسرائيلي. وهو الأمر الذي يضرب في الصميم استراتيجية النظام العربي الرسمي وركيزتها؛ أي حل الدولتين.

<u>الأمر الثالث: هو طبيعة الدولة الفلسطينية المأمولة:</u> رغم الإفشال الإسرائيلي المتكرر والمتراكم عبر ٣٠ عاما، منذ اتفاقية أوسلو، لمشروع "حل الدولتين"، ومن ثم فشل مسار التسوية السلمية المأمولة، أو المتوهمة، من جانب السلطة الفلسطينية والدول العربية، فإن تلك الأخيرة ما زالت تدعو إلى "حل الدولتين". ولكن أي دولة فلسطينية؟ ليست بالطبع تلك التي تفاوض حولها السلطة الفلسطينية منذ ٣٠ عاما، وليست بالطبع التي أعلنت وثيقةُ حماس ١٩٩٧ قبولها لها، والتي حدد هنية قبول حماس لها دون اعتراف بإسرائيل. ولكن –على العكس- لا تمانع مصر أن تكون دولة منزوعة السلاح، ولا تتحدث الدول العربية عن "حل الدولتين" مربوطًا صراحة بمنظومة وقف الحرب، وانسحاب من غزة وإعادة إعمار وإغاثة، أو محل ضمانات دولية لتنفيذه في أجل محدد. فقط يعلنون رفض التهجير القسري حفاظًا على القضية الفلسطينية وعدم انتهائها، ولكن أين الرؤية عن كيفية هذه الحماية وتنفيذها؟ هل بالصمت عن مخطط إسرائيل الجاري تنفيذه؟ هل بعدم نصرة المقاومة؟ هل بترك أهل غزة للجوع بذريعة تعنت إسرائيل ضد المساعدات؟؟؟ هل بمراقبة التهديد الإسرائيلي باجتياح رفح والتحذير منه دون ضغط حقيقي معلن لمنعه؟؟

(٣) مآل وقف العدوان: بين تواطؤ عربي وبين صمود فلسطيني

يمثل شعار "حل الدولتين" غسلا لوجوه النظم العربية، ودرءًا للذنب، وتجميلاً للنفاق العربي الرسمي حتى يتم تجاوز أزمة والعودة مرة أخرى إلى وضع يحفظ النظم القائمة ويحميها من عواقب اشتعال روح المقاومة والجهاد ضد الاستبداد والظلم وضد الاحتلال الإسرائيلي على حد سواء.

هل يرجع هذا الحال لإيمان النظم العربية -في ظل تغلب عقيدة الواقعية- بعدم قدرة المقاومة على تحقيق النصر أو الرغبة في عدم انتصارها، ومن ثم الانتظار للالتفاف حول حماس وأيديولوجيتها تحت غطاء ما يسمى "السلام الدائم والعادل والشامل" في طبعته الصهيونية؟

كيف يستمر التمسك بمبدأ عقيم ثبت فشله، ويتأكد الآن –مع تداعيات العدوان الغاشم- استحالة تطبيقه أو تدشين طريق تطبيقه؟

هل تعمقت الفجوة إلى هذا الحد بين رؤيتي المقاومة والنظام الرسمي العربي عن مستقبل حماس وعن مستقبل القضية ومستقبل الكيان الصهيوني، إلى درجة عدم الوثوق أو عدم الرغبة في نصر عسكري لحماس يدعم مواقفها التفاوضية عن الحل السياسي من ناحية، ومن ثم القبول من ناحية أخرى بتفكيكها والقضاء على قيادتها ونزع سلاحها واحتوائها وتهجينها وإدماجها في عملية سياسية أخرى مزيفة وتلفيقية؟

وفي مقابل تداعيات هذا التواطؤ العربي الرسمي على مسار "ما بعد الحرب" والوصول إليه، هناك تحدي صمود المقاومة على الأرض؛ فهي المناط الأساسي لتحديد طبيعة الأفق السياسي. فهي مستمرة وثابتة رغم تجدد أشكال العدوان ومخططاته لاستمرار الاحتلال والهجوم على رفح، ورغم فشل ما يسمى المجتمع الدولي في تطبيق قرارات لمجلس الأمن والجمعية العامة بضرورة وقف فوري إنساني لإدخال المساعدات، ورغم تزايد إدانات الأمين العام للأمم المتحدة للسياسات الإسرائيلية ورغم استمرار تدفق الوفود الدولية الرسمية والأممية الإغاثية على المنطقة، وأخيرًا ورغم كل الجهود الغربية لتلميع وتجديد وهن السلطة الفلسطينية باعتبارها السلطة الشرعية، استعدادًا لما بعد هزيمة غزة وهزيمة فصائلها العسكرية، ورغم كل أشكال الابتداع في أنماط جديدة من الإغاثة (جوًا وبرًا) لإغلاق المعبر البري الأخير أمام غزة، ورغم كل الجهود الغربية والعربية الدبلوماسية والعسكرية لاحتواء وتقييد نطاق الحرب إقليميًا؛ رغم كل هذا تظل المقاومة صامدة ثابتة تستثمر جهود نصرتها ومساندتها ولا تأبه بمؤامرات خذلانها والتواطؤ عليها...

ومن ثم، كيف يلعب الوسطاء دورهم؟ يتوسطون حول ماذا؟ أي وقف نار وأي ما بعد وقف النار؟ وإلى أين؟ ما زالت أسئلة كثيرة تدور حول دوافع وأهداف التواطؤ العربي وأثره على مسار "ما بعد الحرب" بل والوصول إليه أولاً.

(٦)

خاتمة: أيهما يحدد "ما بعد الحرب": مسار الحرب العسكري والسياسي ونتائجه على الأرض أم الرؤية عن ما بعد الحرب؟

معضلة العلاقة بين حسابات القوة الصلدة وحسابات قوة الحق والإيمان

يقترب شهر رمضان على الانتهاء ولم تنفذ إسرائيل بعد تهديدها باجتياح رفح عسكريًا، الذي سبق وتحدد ميعاد له قبل بداية رمضان، وتأجل عدة مرات تحت ذرائع انتظار نتائج المفاوضات، التي ما أن يعلن فشل جولة منها إلا ويعاد الإعلان عن بداية جولة أخرى. فلقد أضحت المفاوضات غاية في حد ذاتها وليست وسيلة، أضحت غطاء لاستمرار إسرائيل في توظيف أوراق ضغط مختلفة على أرض الواقع لفرض واقع جديد عسكريًا لا بد أن يلقي بثقله على نتائج المفاوضات، لإعداد مقاصات من وراء الكواليس تلقي بدورها بثقلها على مسار

المفاوضات.

هكذا يقول لنا أولاً مشهد الأسبوع الأخير من شهر مارس (٢٠ – ٣/٢٧)، الذي تزامنت خلاله وبكثافة عدة تفاعلات هامة تُنبىء عن ما أضحت عليه خطورة الوضع بالنسبة للجميع، لدرجة تفرض توظيف كل أوراق، سواء "العصا" أو الجزرة للتوصل إلى نوع من وقف النار... حتى ولو قبل أن تستقر إسرائيل على شكل إدارة غزة.

فمن ناحية: جاءت جولة بلينكن السادسة في المنطقة من الرياض إلى القاهرة إلى تل أبيب؛ حيث التقى في القاهرة بوزراء خارجية مصر والسعودية والإمارات والأردن وأمين سر منظمة التحرير الفلسطينية في محاولة لاستعادة المفاوضات بعد إعلان حماس فشلها ٣/٢٠. وفي حين استمع السادة العرب كعادتهم للأمريكي، لم يصدر في تصريحاتهم أي جديد، من تهديد أو وعيد جاد، بقدر ما تكررت التحذيرات من اجتياح رفح رغم كل ما يجري على الأرض وينبئ بقرب وقوعه. وفي المقابل كان بلينكن يفصح -في تمثيلية هزلية- عن "الجزرة" المقدمة لإسرائيل لتمتثل ولو قليلاً وتقبل أن "القضاء على حماس ممكن" بدون اجتياح بري ينال من المدنيين في رفح، والجزرة الأساسية هي التبشير بأن اتفاق التطبيع السعودي الإسرائيلي قد اقترب. في نفس الوقت قدمت اللجنة السباعية العربية الإسلامية مقترحات بتكوين قوة عربية ودولية لضمان وضع "ما بعد الحرب".

ومن ناحية أخرى، وفي حين وافق الكونجرس الاستمرار في عدم تمويل الأونروا لعام قادم، فإن الولايات المتحدة قدمت لمجلس الأمن قرارا من أجل وقف النار والمساعدات يرتدي مفردات وصف حماس بالإرهاب وغيرها مما ترفضه المجموعة العربية، كما أعلنت عن مبيعات سلاح جديدة لإسرائيل. وهو القرار الذي تم تعديله بعد الفيتو الروسي والصيني على نحو سمح بالموافقة عليه لاقتصار الولايات المتحدة على الامتناع عن التصويت.

وفي المقابل، حاول الاتحاد الأوروبي في قمته المنعقدة ٢١- ٣/٢٢ أن يضفي سمات من "الاعتدال الرسمي" المعتادة في مواقفه الجماعية فأصدر دعوة لهدنة فورية إنسانية يقود إلى وقف نار مستدام، وطالب بعدم شن عملية عسكرية في رفح، وأعلن استمرار دعم الأونروا، وأدان الاستيطان الجديد في الضفة وطالب بوقفه. ولكن من ناحية أخرى كافأ مصر على جهودها في حفظ الاستقرار والأمن في المنطقة على ضوء سياستها تجاه "أزمة غزة" والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وجاءت المكافأة بصورة سريعة وغير مسبوقة خلال ما عرف بتدشين التحالف الاستراتيجي الأوروبي المصري الذي أعلنت عنه في القاهرة (٢٠٢٤/٣/١٧) رئيسة المفوضية الأوروبية ورؤساء وزراء خمس دول أوروبية (إيطاليا، اليونان، أسبانيا، بلجيكا).

ومن ناحية ثالثة: تستمر الساحة السياسية الإسرائيلية تفرز متغيرات الصدام بين حكومة نتيناهو والمعارضة، بل فيما بين مكونات حكومة نيتناهو ذاتها (مجلس الحرب، مجلس الوزراء...). كما تستمر الساحة الفلسطينية على انقسامها بين سلطة رام الله التي تحارب من أجل البقاء كذراع أمني لإسرائيل، وبين شعب الضفة والقدس المنتفض ضد الاحتلال، وبين شعب ومقاومة غزة، على نحو يختبر مدى جدية إعادة بناء الشرعية الفلسطينية على أسس مرجعية وطنية جديدة تتجاوز أوسلو فقط أو المقاومة العسكرية فقط.

ومن ناحية رابعة: تظل الساحة السياسية والدبلوماسية تشهد مواقف إسرائيلية وأمريكية وفلسطينية وعربية مختلفة حول "ما بعد الحرب" وكيفية الوصول إليه.

إذن ما المآل والمفاوضات تقترب من عنق الزجاجة، ولا هزيمة أو نصر حاسم لأحد الطرفين؟

(١) هل آن الأوان لحماس أن تقبل هدنة تقود إلى وقف نار مستدام؟ أم أنها ترى أن امتداد الحرب ليس لصالح إسرائيل رغم ضخامة الثمن المدفوع في غزة ومن ثم لن توافق حماس على وقف نار إلا بشروطها؟

(٢) هل معطيات القوة لدى الطرفين، ومعطيات الضعف أيضًا تسمح باستمرار الحرب؟ وحتى متى؟ وكيف سيكون شكل هذا الاستمرار؟

(٣) حتى متى تستمر سياسة تكسير العظام، والعض على النواجز؟ أين يمكن كسر الحلقة الدائرة منذ ستة أشهر؟

(٤) إلى متى يتحمل النسيج الفلسطيني في غزة هذا النزيف المدني؟ وما مصادر تهديد أو تدعيم استمرار الصمود العسكري للمقاومة؟

(٥) هل يمكن أن يزيد ضغط خارجي أو داخلي على إسرائيل مع تزايد انكشاف حقيقة مشروعها عالميًا؟ متى يمكن أن تتدخل الولايات المتحدة لتضغط بجدية على إسرائيل ومن أجل ماذا؟ وهل يمكن أن يُحدِث تغيير حكومة نتيناهو فرقًا في المسار نحو ما بعد الحرب؟

(٦) هل يمكن أن تزداد فعالية أو نطاقات نصرة حزب الله والحوثيين، أم أن مقاصات ما وراء الكواليس السياسية مع إيران من خلال السعودية مثلاً وغيرها قد تُحدِث أثرًا عسكيًا؟ متى ولماذا؟

(٧) هل ما زال حل الدولتين جاذبًا أم يجب إعلان موته، أم أنه ما زال يلعب دورًا في تغطية عورة تواطؤ النظام العربي الرسمي مع إسرائيل ضد حماس؟

جميعها أسئلة عقلانية تستدعي معايير الرشادة عند طرحها أو التفكير في إجابتها، جميعها أسئلة ترتكن إلى المادي وإلى حسابات توازنات القوى التقليدية في تقدير معضلة العلاقة بين مسار الحرب ومآل ما بعد الحرب.

إلا أن حالة فلسطين، وحالة مقاومة وصمود غزة شعبًا وفصائل لا بد أن تستدعي -بل تفرض استدعاء- ما يتجاوز هذه العقلانية والرشادة والواقعية بمفردها التي قد تصيبنا ببعض الإحباط أو اليأس أمام مظاهر القوة العسكرية الإسرائيلية الباطشة ومظاهر النزيف المستمر لأهل غزة ومظاهر التواطؤ العربي الرسمي على حماس. ونجد أن هذا التجاوز يقع في صلب مرجعية المقاومة، النواة الصلدة لرؤيتها للعالم ولموضع فلسطين والجهاد من أجلها، وفي الرؤية العسكرية والسياسية لحماس ولكل فصائل المقاومة في غزة وفصائل المقاومة الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية، كما نجده في الذاكرة التاريخية للمقاومة الفلسطينية عبر قرن مضى من الزمان.

والآن ومن و اقع مشهد في العشرة الأخيرة من رمضان (٣/٢٨ – ٤/٢)، تجتمع لدينا وتتراكم دلالات أخرى عن هذا الثبات والصمود أمام المكائد والجرائم الصهيونية الجارية للإسراع بتغيير خريطة الأمر الواقع سياسيًا وعسكريًا بالتعاون مع شركائها.

<u>وتتعدد خيوط المشهد وتتلاقى في محاولة لإحكام القبضة على حماس وغزة دون جدوى:</u>

- قرار مجلس الأمن في ٣/٢٥، لم يجد من يُلزِم بتطبيقه، بل سارع البعض بشرح عدم إلزامه (وفقًا للفصل ٦ من ميثاق الأمم المتحدة).

- تتسارع الاعتداءات الإسرائيلية النوعية في شمال ووسط وجنوب القطاع، مدعية النيْل من قواعد وأعضاء المقاومة (مجمع الشفاء ثانية...!) استعدادًا وتمهيدًا للهجوم البري على رفح الذي لا تحيد عن ضرورته من أجل النصر على حماس.

- استمرار إسرائيل الإسراع في إعداد البديل الإداري والأمني لحكم غزة؛ فبعد فشل التوجه نحو قادة العشائر والقبائل ظهر مسار التنسيق الأمني مع استخبارات السلطة الفلسطينية في رام الله على مستويين: إدخال عناصر أمنية من شمال غزة ومن معبر رفح في إطار قوافل مساعدات، وصفتها حماس في ٣/٣١ بأنها قوة مشبوهة تم القبض على قياداتها التي استهدفت بث الفوضى داخل غزة لضرب لُحمة العلاقة بين المقاومة وحاضنتها.

- بعد أداء الحكومة الفلسطينية الجديدة يمين القسم أمام عباس (٣/٢٩)، والذي أعلن خلاله رئيس الحكومة الجديدة استعداد حكومته لتحمل مسؤليتها في قطاع غزة أيضًا، تسارعت الاتهامات المتبادلة بين قادة حماس وفتح. وخاصة مع تزايد مطاردة قوى الأمن الفلسطيني لعناصر المقاومة (من حماس وفتح على حد سواء) في الضفة والقدس ... بل بدأ الاستعداء الواضح ضد حماس بعد زيارة هنية لطهران بعد النداء الذي وجهه قادتها لاستنهاض الشعوب العربية لمساندة غزة ومقاومتها. على اعتبار أنها تدعو للفوضى في الدول العربية وعدم احترام مشروعية المعاهدات والاتفاقات الدولية، وظهر ذلك الاستعداء واضحًا في الحالة الأردنية بعد أن تعاظمت واستمرت المظاهرات أمام السفارة الإسرائيلية في عمان داعية لإلغاء معاهدة السلام وفتح الحدود.

- سفور وانكشاف مؤشرات الترصد العربي الرسمي بحماس وترقب تصفيتها والتي كانت كامنة إلى حد ما من قبل.

فمن ناحية: تم تداول مقترح بتكوين قوة عربية ودولية لضمان ما بعد وقف النار وهو الأمر الذي سارعت حماس بإعلان رفضه.

ومن ناحية أخرى: استخدم الأمن الأردني العنف ضد المتظاهرين والمعتصمين أمام السفارة الإسرائيلية في حماس، مع ارتفاع نبرة أذرع الإعلام الرسمية المصرية والعربية باتهام حماس بالتحريض على الفوضى وتهديد الدول الوطنية من خلال أذرعها الإخوانية في هذه الدول. ولقد وقع إخوان الأردن تحت طائلة هامة من الاتهامات والتحذيرات. كما تم من جديد في مصر –كالعادة في مثل هذه المناسبات- استدعاء فزاعة إخوان مصر. وصاحب ذلك الاستعداء في مصر الاحتفال في ٤/٢ بتنصيب السيسي لولاية ثالثة لمدة ستة أعوام بعد إعادة انتخابه في ديسمبر ٢٠٢٣.

ولقد اصطبغت زيارة السيسي السريعة للأردن في ٤/١ بدلالات هامة، نظرًا لتوقيتها التالي لتولي حكومة جديدة فلسطينية من ناحية، ولأحداث المظاهرات ضد إسرائيل في الأردن وأعمال القمع الأمني الفلسطيني للمقاومة المتزايدة في الضفة والقدس من ناحية أخرى.

فلقد اعتبرت هذه الزيارة رسالة تضامن مع الأردن والسلطة الفلسطينية في مواجهة دعوات حماس للشعوب للانتفاض في مواجهة إسرائيل. هذا رغمًا عن أن سلوكيات إسرائيلية ظاهرة تبدو وكأنها تسقط مصر وتقيد دورها تجاه القطاع، وخاصة ما يتصل بمعبر رفح ومحور فيلادلفيا، فماذا يعني عدم اعتراض مصر بقوة على ذلك؟!

هذا وكانت مصادر إسرائيلية قد أعربت أيضًا عن فرحتها بفشل حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية في تركيا، معتبرة إياه نتيجة العداء لإسرائيل والهجوم عليها من جانب أردوجان.

- ولا تقتصر خيوط إحكام القبضة على المقاومة دائرة غزة أو الضفة أو الجوار العربي الأردني المصري، ولكن امتدت بالطبع إلى الجوار السوري واللبناني المساند للمقاومة؛ حيث الوجود والنفوذ الإيراني. ومن هنا خطورة دلالة القصف الإسرائيلي للقنصلية الإيرانية في دمشق في ٤/١ الذي أوقع ست قيادات من الحرس الثوري الإيراني، هذا في نفس الوقت الذي استمرت المناوشات بانتظام ولكن بمحدودية مع حزب الله اللبناني ومع ملاحظة تراجع هجمات الحوثيين على الملاحة في بحرب العرب ونحو باب المندب. ولقد تزامن كل هذا بعد زيارة وفد قيادات حماس لإيران.

- في مقابل كل الخيوط السابقة المتضافرة في ضغطها على حماس وفصائل المقاومة، يظل صمود المقاومة عسكريًا؛ فهي لا تدافع فقط ولكن تبادر على كل محاور الوجود الإسرائيلي، معلنة عن أسلحة جديدة وعن خطط إبداعية هجومية. كما يظل الصمود السياسي في جولات المفاوضات التي لم تنقطع منذ قرار مجلس الأمن في ٣/٢٥؛ حيث ترفض حماس تقديم أي تنازلات حول قواعد وركائز مواقفها الأساسية.

فما زالت مقاومة غزة تتحدى كل أوراق الضغط عليها وهي ثابتة على ركائز أهدافها، لم يفتُّ في عضدها تكالب الغرب أو تواطؤ

العرب لفرض "ما بعد الحرب". فإن إسرائيل إلى زوال، فلقد دشن طوفان الأقصى مفصلا أساسيا في نهاية المشروع الصهيوني، ورغم أن النظام العربي والإسلامي الرسمي لم يستغل الفرصة، إلا أن "ما بعد الحرب" لن تفرضها آلة البطش الصهيونية وإنما صمود واستمرار المقاومة وظهيرها من الشعوب وبعون من الله.. ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ {٦٩/٢٧} وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُن فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ {٧٠/٢٧} وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ {٧١/٢٧} قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ (سورة النمل: الآيات ٦٩- ٧٢).

الحمد لله

٢٠٢٤/٤/٢

ملف العدد

آفاق

القضية الفلسطينية

في ضوء تطورات

الطوفان والعدوان

العدوان على غزة: خرائط الأرض - الناس - الإمكانات - التحديات

عمرو الحكمي*

مقدمة:

مثَّلت عملية "طوفان الأقصى" التي قادتها حركة المقاومة الإسلامية حماس في٧ أكتوبر ٢٠٢٣، مفاجأةً لم تتوقف تأثيراتها عند حدود القضية الفلسطينية وما تتضمنه من صراعٍ ممتد بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين حول الأرض والتاريخ والمقدسات، بل تجاوزته لتُربك الحسابات الإقليمية وتضع التقديرات الدولية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في دائرة التقييم على المستويين الرسمي والشعبي وخاصةً في الدول الداعمة للحقوق الفلسطينية، كاشفةً عن خلل في المنظومة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية، وسوء تقدير لقدرات حماس والفصائل الفلسطينية، مما أدى إلى فقدان إسرائيل لقوة الردع.

وفي طريقها لاستعادة قوة الردع، انتهكت إسرائيل كل الأعراف والمواثيق القانونية الدولية في العدوان على قطاع غزة تحت ذريعة القضاء على حركة حماس، مخلفةً الآلاف من الضحايا، في ظل دعم أمريكي وغربي كبيرين، وبعيدًا عن الانشغال بمسارات الحرب ومناحيها الاستراتيجية، وهو ما ستُعنى به تقارير أخرى ضمن هذا العدد، فإن الورقة الحالية تتركز بشكلٍ خاص على خرائط الأرض والناس، العمران والحرب، متتبعة أزمة قطاع غزة منذ ٢٠٠٦، بشكلٍ موجز، وصولا إلى تأثيرات الحرب الحالية على المساحات الإنسانية ومقومات الحياة داخل القطاع المنهك، ثم التوقف أمام سياسات التهجير القسري أمام آلة الحرب الصهيونية، وردود الفعل للأطراف المعنية تجاهها، وأخيرًا، المواقف الدولية من عملية التهجير وسؤال "اليوم التالي" أو مستقبل غزة ما بعد الحرب في الرؤى المختلفة.

أولًا- السياسة، المكان، الناس... "خرائط متشابكة":

١- الناس:

يُعد قطاع غزة واحدًا من أكثر المناطق اكتظاظًا في العالم، حيث يضم ٢,٣ مليون نسمة في منطقة جغرافية لا تتجاوز ٣٦٥ كيلومتر مربع، أي ما يعادل كيلو متر مربع لكل ٦,٠١٩ فرد، في ظل اعتداءات الكيان الصهيوني المتكررة على القطاع وسياسة الموت البطيء المتعمدة ضد السكان، والتي تكرست من خلال الحصار الجوي والبري والبحري منذ أكثر من ١٦ عامًا، خاض الكيان الصهيوني خلالها خمسة حروب معلنة ضد القطاع (٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٨، ٢٠٢١)، قُتل وجُرح خلالها عشرات الآلاف، كما هُجِّر الآلاف عن بيوتهم داخل القطاع، كما دُمرت البنية التحتية ومنشآت الرعاية الصحية والمساكن، إضافةً إلى العديد من الهجمات المتفرقة ضد مسيرات العودة (٢٠١٨-٢٠١٩)، وضد الصيادين والمزارعين الفلسطينيين[١]. ما حوّل القطاع إلى "أكبر سجن في العالم"[٢]؛ حيث منع الكيان الصهيوني خروج السكان منه والدخول إليه،

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) حول سيرة الحروب القاسية على غزة والوضع المتأزم لسكانها طيلة أكثر من عقدين، راجع:

- هِلغى باومغرتن، **لا سلام لفلسطين: الحرب الطويلة ضد غزة**، ترجمة: محمد أبو زيد، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣)، ص ص ٣٣-١٥٧.

- فيتوريو أريغوني، **غزة: حافظوا على إنسانيتكم**، ترجمة: مالك ونوس، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ص ٨٩-١٣٣.

(٢) حول السياسة العمرانية وواقع الأرض والناس في فلسطين طيلة السنوات الماضية، راجع: إيال وايزمان، **أرض جوفاء الهندسة المعمارية للاحتلال الإسرائيلي**، ترجمة: باسل وطفه، (القاهرة، مدارات للأبحاث والنشر، ٢٠١٧).

كما مَارسَ القيود المُشددة على دخول السلع والبضائع ومواد البناء لعقود، الأمر الذي أثّر في عملية إعادة الإعمار، رغم مساعٍ دولية لاحتواء الوضع المأزوم، وقد أعلنت الأمم المتحدة أن قطاع غزة "غير قابل للحياة" بحلول عام ٢٠٢٠، وهو ما تحقق بشكلٍ كامل الآن. حيث يتعامل الكيان الصهيوني مع القطاع كـ "مختبر" لأسلحته وتقنياته العسكرية والأمنية، ونتيجةً لتلك السياسة الإجرامية فقد تفاقم سوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي؛ إذ يصل معدل البطالة إلى نحو ٥٠٪ في حين يعيش نحو ٨٣٪ من السكان تحت خط الفقر، وتُشير الأمم المتحدة إلى أن ٨٠٪ من السكان يعتمدون بشكلٍ أساسي على المساعدات الإنسانية والتي يتحكم فيها الكيان الصهيوني، بينما يُعاني القطاع انعدام الأمن المائي، نتيجة الحصار المفروض والحروب المتكررة[١].

وبالنظر إلى **سياسات التهجير القسري**، نجد أن الكيان الصهيوني يتبع أسلوب إجرامي ممنهج عبر سلسلة من المواقف، ففي ١٣ أكتوبر، أي بعد أسبوع واحد من بدء الحرب، طالب الكيان الصهيوني الأمم المتحدة بنقل ما يقرب من مليون فلسطيني من شمال قطاع غزة إلى الجنوب خلال ٢٤ ساعة، وفي الوقت نفسه ألقى الطيران الصهيوني منشورات على السكان تدعوهم إلى الرحيل، وأطلق تهديدات بالقتل في حال بقائهم، هذا في ظل استمرار القصف المستخدم فيه كميات مهولة من الأسلحة بما فيها الأسلحة المحرمة دوليًا مثل الفسفور الأبيض على بعض المناطق، ما يُصنف على أنه جريمة حرب، الأمر الذي دعا عددًا من الخبراء الدوليين إلى تصنيف الجرائم الصهيونية بأنها عملية إبادة جماعية Genocide، في ظل تحذيرات من الأمم المتحدة والعديد من الدول العربية من مخططات تهجير الفلسطينيين داخل القطاع وخارجه باتجاه مصر وبلدانٍ أخرى، وأصبحت قضية التهجير موضع نقاشٍ جديّ وتصريحات متكررة من الحكومة المصرية[٢].

وبالنظر إلى السياق الذي تجري فيه عملية التهجير، فإنه يمكننا القول بأن عملية التطهير العرقي الجارية في فلسطين بصفةٍ عامة، وغزة بصفةٍ خاصة، منذ النكبة وإلى اليوم، تعتبر واحدةً من أبرز ركائز المشروع الصهيوني، تلك حقيقة أكدتها تصريحات القادة الصهاينة وسياساتهم الفعلية على السواء، وذلك خلال كل حرب يخوضونها ضد الفلسطينيين، فخلال الحرب الجارية، صرح الرئيس الإسرائيلي يتسحاك هرتسوغ قائلا: "هناك أمة كاملة تتحمل المسؤولية (...) ليس صحيحًا القول بأن المدنيين غير واعين للأمر". بينما صرح غسان عليان، منسق أعمال الحكومة الصهيونية في الضفة الغربية، خلال كلمته (باللغة العربية) الموجهة لأهل غزة: "حماس تحولت لـ "داعش"، سكان غزة بدلا من أن يصدمهم الأمر(أي عملية طوفان الأقصى) يحتفلون؛ ومع وحوش بشرية كهذه سوف نتعامل بما يلزم"، مصرحًا أن اسرائيل فرضت حصارًا كاملا على غزة ولن يكون لديكم مياه ولا كهرباء، فقط دمار "أردتم جهنم وسوف تحصلون على جهنم"، بينما طالب عضو الكنيست عن حزب الليكود، أرييل كالنر، بإلحاق نكبة ثانية بالفلسطينيين في غزة[٣]. وهو ما تحقق عبر القصف الوحشيّ خلال الأشهر الماضية، وعبرت عنه المُقررة الخاصة بالأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة: "هناك خطر جسيم بأن ما نشهده اليوم يُشَكل تكرارًا لنكبة ١٩٤٨ ونكسة ١٩٦٧، ولكن على نطاقٍ أوسع... فقد نفذت إسرائيل في الواقع تطهيرًا عرقيًا جماعيًا للفلسطينيين بحجة الحرب، وهي تسعى، باسم الدفاع عن النفس، إلى تبرير ما يرقى إلى مستوى التطهير العرقي"[٤].

---

(١) آيات حمدان، "**غزة حفرة من الجحيم**" التطهير العرقي والتهجير في قطاع غزة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٤ سبتمبر ٢٠٢٣، ص١، متاح عبر الرابط التالي:https://2u.pw/7UEGPIa

(٢) المرجع السابق، ص٢

(٣) استخدم الكيان الصهيوني سرديات عدة حول الحرب مستغلا المساحة الرحبة له في نطاق الإعلام الدولي، لمزيد من التفاصيل حول تلك الادعاءات، راجع: عبير ياسين، السردية الإسرائيلية حول حرب غزة الخامسة، محاولة تفكيك، (في): **طوفان الأقصى.. والحرب على غزة، المقدمات والتداعيات**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ديسمبر ٢٠٢٣م، ص ص ٢٢-٤٠.

(4) "UN Expert Warns of New Instance of Mass Ethnic Cleansing of Palestinians، Calls for Immediate Ceasefire،" UNCHR،

لتكتمل سلسلة التهجير؛ فيوجد اليوم نحو ٥,٩ مليون لاجئً فلسطينيًا موزعين بين دول العالم، إضافةً إلى ٧٤٢ ألف نازح (مهجرين داخليًا) في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة لسياسات الاحتلال والفصل العنصري، وقدرت الأونروا عدد النازحين خلال الحرب الحالية بأكثر من ١,٧ مليون (أكثر من ٨٠٪ من سكان غزة) داخل الأراضي المحتلة، وقد جاء هذا التهجير متزامنًا مع تصريحات الكيان الصهيوني بالاجتياح البري لقطاع غزة، بدءً من يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣، من خلال توجيه رسالة إلى ممثلي الأمم المتحدة في القطاع بضرورة إخلاء منطقة شمال وادي غزة والتوجه نحو الجنوب، كما وُجهت تلك الدعوات لسكان شمال قطاع غزة على لسان الناطق باسم الجيش الإسرائيلي دانييل هاغاري. ما يعني أن الكيان الصهيوني أزمع الأمر خلال تلك الحرب على **تغيير قطاع غزة سكانيًا وماديًا**، وذلك من خلال تركيز السكان في مناطق الجنوب وإفراغ الشمال تمهيدًا للاجتياح البري العسكري، كما يهدف إلى زيادة الضغط على السكان بتركيزهم في مناطق مزدحمة سكانيًا مفتقرة إلى الخدمات لتضطرهم إلى ترك غزة واللجوء إلى سيناء، حيث تعاني منطقة جنوب وادي غزة (دير البلح، خان يونس، رفح) من ارتفاع معدلات البطالة والفقر[١].

٢- الأرض:

وفق تصريح لممثل الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، فإن مستويات الدمار التي لحقت بغزة تُعد مقاربة لما حدث بالمدن الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، فقد دمر الاحتلال خلال العدوان الأخير ١١٧ مسجدًا كليًا ونحو ٢٠٨ جزئيًا، ويُقِدر مكتب الإعلام الحكومي في غزة عدد الوحدات السكنية المدمرة بنحو ٣٥٥ ألف وحدة مدمرة جزئيًا أو كليًا منذ السابع من أكتوبر حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٣[٢].

ويُوضح التقرير الذي نشرته صحيفة **"وول ستريت جورنال" الأمريكية** عن أثر الدمار الذي خلّفه العدوان الإسرائيلي على غزة، يُوضح أن العدوان خلّف دمارًا يُماثل أكثر الحملات تدميرًا في التاريخ الحديث. وأشارت الصحيفة إلى أن إسرائيل قد أسقطت ٢٩ ألف قنبلة، دمرت من خلالها ما يُقارب ٧٠٪ من المنازل بالقطاع، ملحقةً أضرارًا بكنائس بيزنطية ومساجد تاريخية ومصانع ومراكز تجارية وفنادق فاخرة ومسارح ومدارس، وأكد التقرير أن جزءًا كبيرًا من البنية التحتية للمياه والكهرباء والاتصالات والرعاية الصحية الخاصة بقطاع غزة قد أصبح غير قابل للإصلاح. هذا كما أن معظم مستشفيات القطاع، البالغ عددها ٣٦ مستشفى، مغلقة، ولا يُقبل العلاج إلا في ٨ مستشفيات فقط، بالإضافة إلى أن الاحتلال دمر بساتين الزيتون وأشجار الحمضيات والصوبات الزراعية، وهو ما يعني أن نصف المباني في غزة تقريبًا تعرضت للتلف أو الدمار.

وبحسب تقرير البنك الدولي، فإن العدوان حتى ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣، كان قد دمر ٧٧٪ من المرافق الصحية، و٧٢٪ من الخدمات البلدية مثل الحدائق والمحاكم والمكتبات، و٦٨٪ من بنية الاتصالات، و٧٦٪ من المواقع التجارية، بما في ذلك تدمير شبه كامل للمنطقة الصناعية في الشمال. ووفقًا للأمم المتحدة، تضرر ما يُقارب ٣٤٢ مدرسة، وقد تضررت أكثر من نصف الطرق؛ وفقًا للبنك الدولي. وقال روبرت بيب، وهو عالم سياسي في جامعة شيكاغو وكاتب في تاريخ القصف الجوي؛ "سيظل مصطلح "غزة" في التاريخ بجانب "دريسدن" ومدن أخرى شهيرة تعرضت للقصف، فما تشاهده غزة يُعتبر ضمن أعلى ٢٥٪ من حملات العقوبة الكثيفة في التاريخ"[٣].

ووفقًا لتحليل البيانات الفضائية من قبل خبراء الاستشعار عن بعد في جامعة نيويورك وجامعة ولاية أوريغون، فإن ٨٠٪

---

(١) آيات حمدان، غزة حفرة من الجحيم، مرجع سابق، ص ص ٧-٨

(٢) بالأرقام.. أبرز انتهاكات الاحتلال بفلسطين خلال ٢٠٢٣، الجزيرة نت، ٣١ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mwMNNxX

(٣) تقرير: دمار غزة يماثل أكثر الحملات تدميرا بالتاريخ الحديث، الجزيرة نت، ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/JBqCKcs

14/10/2023، available at: https://bit.ly/3QtbtIS .

تقريبًا من المباني في شمال غزة، حيث القصف أكثر حدة، قد تضررت أو دُمرت. **وبحسب إيال و ايزمان** (مهندس معماري إسرائيلي-بريطاني يدرس نهج إسرائيل تجاه البيئة في الأراضي الفلسطينية، فإن غزة "لم تعد مدينة صالحة للعيش بعد الآن، فإن أي عملية لإعادة الإعمار ستتطلب "نظامًا كاملا جديدًا من البنية التحتية تحت الأرض، لأنه عندما تُهاجم التربة الفوقية، يتم تمزيق كل شيء يمر عبر الأرض؛ المياه، والغاز، والصرف الصحي. وتوصل تحليل منظمة The Shelter Cluster، التي تضم مجموعة من الجمعيات الإغاثية بقيادة المجلس النرويجي للاجئين، إلى أنه بعد انتهاء الحرب الحالية، سيستغرق الأمر على الأقل عامًا لتنظيف الركام فقط، وهي مهمة تعقدت بسبب ضرورة إزالة الألغام غير المنفجرة بشكلٍ آمن، وقالت المجموعة إن إعادة بناء المساكن ستستغرق من ٧ إلى ١٠ سنوات، إذا كان التمويل متاحًا، مقدرةً التكلفة بحوالي ٣,٥ مليارات دولار، بدون احتساب تكلفة توفير أماكن للإقامة المؤقتة[١].

وهذا ما تؤكده متابعة حالة المدن في غزة منذ بدء العدوان من حيث خرائط الأرض، فمنطقتي "جباليا" و"حي الشيخ رضوان" شمالي غزة، وحي الرمال وسط غزة، قد أصابهم تدمير شبه كلي، إضافةً إلى مدينتي دير البلح وخان يونس، في وسط المدينة، وقد دُمرتا بالكلية أيضًا، ومازال التدمير يلحق بهما إلى الآن، انتهاءً برفح جنوب غزة[٢].

وتوضيحًا لما لحق مدن القطاع من تفاصيل تبدو مهمة في هذا السياق، فإنه بحسب الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، هناك أكثر من ٣٥٥ ألف وحدة سكنية دُمرت كليًا أو جزئيًا منذ بدء العدوان؛ وفي مسح إلكتروني استخدم فيه موقع «المصري اليوم» أداة مطورة من خرائط جوجل لتقدير حجم الأضرار في غزة، عبر صور من القمر الصناعي «Sentinel-1»، فقد أوضح أن نحو ٩٢٪ من المباني في **بيت حانون** دُمرت، حيث تضرر ما يقرب من ٣٣٠٠ مبنى، ونحو ٦٣ ألفًا من سكان البلدة، منذ ٧ أكتوبر، كما قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بتدمير ٦٤٪ من المباني في مدينة **بيت لاهيا** شمال قطاع غزة، حيث تضرر ما يقرب من ٢٣٠٠ مبنى، كما دمر جيش الاحتلال ما يقرب من ١٠٠٪ من **مخيم الشاطئ وتل الهوا**، حيث تضرر نحو ٧٢٠٠ من المباني، نتيجة قصف الاحتلال الإسرائيلي، وقد تكررت المشاهد في **مخيم جباليا** حيث قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بقصف جوى عنيف على المناطق الشرقية من المخيم، تزامنًا مع اشتباكات عنيفة مع المقاومة الفلسطينية فيه، مخلفًا دمارًا يُقارب ٨١٪ من المخيم، حيث تضرر ما يقرب من ٧٨٠ من المباني.

وفيما يتعلق **بمدينة غزة** شمال القطاع، فقد قام جيش الاحتلال بتدمير ما يقرب من ٩٣٪ من المدينة، حيث تضرر ما يُقارب ٢٠ ألفًا من المباني، في حين شهد **مخيم النصيرات** وسط غزة إطلاق النار بشكلٍ مكثف من قبل طائرات «كواد كابتر» التابعة لجيش الاحتلال مخلفةً تدمير ما يقرب من ٧٤٪ من المخيم، حيث تضرر نحو ٤٣٠٠ من المباني، كما قامت الطائرات الإسرائيلية بتنفيذ سلسلة غارات عنيفة على منازل شرقي **دير البلح** وسط قطاع غزة، وحدثت اشتباكات عنيفة بين المقاومة والاحتلال قرب مفترق دير البلح على عدة مراحل منذ بدء العدوان، دمر جيش الاحتلال خلالها ما يقرب من ٥٧٪ من المدينة، حيث تضرر نحو ٣٣٠٠ من المباني.

وفي حين قامت كتائب القسام بتدمير احتشاد لقوات الاحتلال المتوغلة في **مخيم البريج** بقذائف الهاون، قام جيش الاحتلال الإسرائيلي بتدمير ما يقرب من ٧٦٪ من المخيم ردًا على المقاومة، حيث تضرر نحو ٤٥٠٠ من المباني، في حين دمر جيش الاحتلال الإسرائيلي ما يقرب من ٤٠٪ من مدينة **خان يونس**، حيث تضرر نحو ١٢ ألف مبنى. وفي **مخيم المغازي**، نفذت قوات الاحتلال قصفًا مدفعيًا عنيفًا قرب عيادة وكالة الأونروا في المخيم، في الوقت الذي دمر جيش الاحتلال الإسرائيلي ما يقرب من ٥٤٪ من المخيم، حيث تضرر نحو ١٤٠٠ مبنى. وفيما يخص **مدينة رفح**، آخر ملاذ لسكان غزة، قامت زوارق الاحتلال بشن

(١) المرجع السابق.

(٢) الاحتلال الإسرائيلي يقصف أحياء في خان يونس ودير البلح، الأهرام المصرية، ١١مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/v2Kn1EI

قصف عنيف على شاطئ مدينة رفح جنوب القطاع، وقام جيش الاحتلال بتدمير ما يقرب من ٤٣٪ من المدينة[١].

ولم يزل التدمير مستمرًا حتى الآن (منتصف مارس ٢٠٢٤)، فخلال شهر مارس، كثف طيران الاحتلال الإسرائيلي قصفه على عدة مواقع في جنوب قطاع غزة ووسطه، شملت برج المصري المكون من ١٢ طابقًا وهو البرج الأكبر في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، وحي الزيتون جنوب شرقي مدينة غزة، ما يعني مزيدًا من التدمير للأرض بقصد إحداث تغيير لديموغرافية القطاع بأكمله[٢].

في حين لم تنجُ **المعالم الأثرية في غزة** من التدمير الكلي أو الجزئي، فالعدوان الإسرائيلي لم يتجنب المواقع التاريخية، حيث دمر جامع العمري الكبير الذي يتجاوز عمره ١٥٠٠ عامًا، وقصفت إسرائيل كنيسة القديس بورفيريوس في أكتوبر ٢٠٢٣، التي تعود إلى القرن الخامس الميلادي، وهو ما أسفر عن استشهاد ما لا يقل عن ١٦ فلسطينيًا كانوا يحتمون بها. فإنه خلال ٦٠ يومًا من العدوان دمر "القصف المستمر على غزة قرابة ١٤٤ موقعًا تاريخيًا، إذ أُستُهدفت جميع مناطق القطاع بما في ذلك المتاحف والمناطق الأثرية والبلدة القديمة في مدينة غزة"، حسب وزير الثقافة الفلسطيني[٣]. فقد بات قطاع غزة في عام ٢٠٢٤ خاليًا من نحو ٢٠٠ مَعلمًا أثريًا وتراثيًا من أصل ٣٢٥ موقعًا، إذ إن إسرائيل تتعمد تدمير المعالم الأثرية الفلسطينية بهدف طمس وتغيير هوية غزة، حيث دمرت خلال العدوان الجاري عشرات التلال والمتاحف التاريخية وأقدم المساجد وثالث أقدم كنيسة بالعالم، فضلا عن تضرر ١٤٦ بيتًا قديمًا وعشرات المكتبات والمراكز الثقافية، وهو أمر يُخالف اتفاقية لاهاي ١٩٥٤ الدولية التي تستوجب حماية الملكية الثقافية في الحروب والنزاعات المسلحة[٤].

وفيما يخص وضع التعليم، قال جوناثان كريك، المتحدث باسم «اليونيسيف» في القدس، لصحيفة «الجارديان» البريطانية: لا يوجد أي شكل من أشكال التعليم أو الدراسة في قطاع غزة في الوقت الحالي، ما يقرب من ٦٢٥ ألف طالب في سن الدراسة في قطاع غزة قبل الحرب، ولا يذهب أي منهم إلى المدارس الآن، إن مستوى العنف والأعمال العدائية المستمرة، والقصف المكثف الذي يحدث، لا يسمح بالتعليم، ووفقًا لأرقام صادرة عن الأمم المتحدة، فإنه بحلول منتصف ديسمبر ٢٠٢٣، قُتل ما لا يقل عن ٢٠٠ معلمًا بقطاع غزة، وأُصيب أكثر من ٥٠٠، وتضرر ٣٥٢ مبنى مدرسيًا، أي أكثر من ٧٠٪ من البنية التحتية التعليمية في القطاع، فقد تحولت أكثر المدارس التي لا تزال قائمة إلى ملاجئ، بما في ذلك أكثر من ١٥٠ مدرسة تابعة لوكالة (الأونروا) ونحو ١٣٠ مدرسة تديرها السلطات المحلية، وفي هذه المدارس، يستخدم اللاجئون اليائسون الكراسي والمقاعد الخشبية الخاصة بالطلاب لإشعال النار للطهي، بسبب عدم توفر الغاز، مما يُنذر بأزمة في المعدات المدرسية أيضًا بعد انتهاء الحرب[٥].

ثانيًا- العدوان على غزة وسياسة التهجير الإسرائيلية (خرائط العمران):

ويُمكن القول بأن سياسة التهجير الإسرائيلية مرت بمرحلتين منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ إلى الآن، الأولى منذ بداية العدوان وحتى فبراير ٢٠٢٤، حيث تبدأ بعدها مرحلة

(١) خريطة الدمار.. «المصري اليوم» تقتفي أثر الحرب في مدن غزة عبر الأقمار الصناعية (ملف خاص)، المصري اليوم، ٤ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/taBb8M8

(٢) الاحتلال يكثف قصف خان يونس ورفح ويطلق النار على منتظري المساعدات، الجزيرة نت، ٩ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/9W1SHvZ

(٣) كيف أدت الحرب المستمرة في غزة إلى تدمير كثير من مواقعها التاريخية؟، موقع بي بي سي عربي، ١ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/iRHR7HM

(٤)حول التعرف على أبرز تلك المعالم الأثرية المدمرة كليا أو جزئيا، والتي تضم مساجد وكنائس وحمامات ومعالم أخرى، راجع: غزة في ٢٠٢٤ بلا ٢٠٠ معلم أثري.. هل تتعمد إسرائيل طمس الهوية؟، سكاي نيوز عربي، ٤ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/9BlGFTc

(٥) التعليم في غزة... مأساة أخرى تفاقم خسائر الحرب، الشرق الأوسط، ١٨ديسمبر ٢٠٢٣م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/wHPRZdR

جديدة بعدوانٍ كثيفٍ على رفح:

١-منذ بدء العدوان حتى بداية فبراير:

كان العدوان ضد القطاع منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ هو الأعنف من حيث الكثافة وحجم الأسلحة المستخدمة ونوعيتها، وطول الأمد، والآثار المدمرة على **خرائط العمران (الأرض والناس)** داخل القطاع، وهو ما تستكشفه الورقة الراهنة[١]. فعقب بدء عملية "طوفان الأقصى" باتجاه "مستوطنات" مدن غلاف غزة؛ أعلن الكيان الصهيوني حالة الحرب والاستنفار العام وشن ضربات صاروخية شديدة العنف على القطاع، كما قررت الحكومة الإسرائيلية فرض "حصار" كامل على القطاع، وهو ما يعني تحول غزة من سجن يدخله الطعام والكهرباء والعلاج بصعوبة إلى صندوق مغلق تمامًا، بداخله ٢,٣ مليون إنسان تحت القصف المتواصل والعشوائي، مع عدم وجود ملاجئ آمنة ما أُعتُبر سياسة إبادة جماعية، حيث إن العرض الأمريكي حول ما أسمته الخارجية الأمريكية "ممر آمن" استهدف بشكلٍ أساسي خروج الفلسطينيين من غزة إلى رفح المصرية لتلقي الرعاية الصحية بدلا من دخول المساعدات من مصر إلى غزة، وهو ما رفضته مصر والفلسطينيين على السواء، لأنه يعني تفريغ القضية الفلسطينية بالتهجير الممنهج[٢].

وقد قُدِر، وفق مراقبين، أن ما أُلقي على القطاع من القذائف خلال أقل من أسبوع من انطلاق عملية "طوفان الأقصى" (حتى ١٦ أكتوبر) يُعادل ما ألقته الولايات المتحدة على أفغانستان خلال سنةٍ كاملة، وقدرت حينها وكالة الأونروا، أن هناك نحو ١,٧ مليون من سكان قطاع غزة البالغ عددهم ٢,٣ مليون نسمة (أي ما يعادل ٨٠٪ من سكان غزة) فرُّوا من منازلهم ونزحوا داخل القطاع (حتى ٢٤ فبراير ٢٠٢٤)، ويقول «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» إن قرابة مليون منهم يحتمون في مبانٍ تديرها (الأونروا) وعدد تلك الملاجئ ١٥٦ على الأقل. والملاجئ مكتظة للغاية بما يفوق طاقتها بأكثر من ٤ أضعاف، بعد أن فرَّ عشرات الآلاف من المدنيين إلى جنوب القطاع هربًا من وطأة القصف الإسرائيلي في الآونة الأخيرة، لكن الجنوب أيضًا تعرض لضربات جوية إسرائيلية شرسة قتلت وأصابت مدنيين. وينام أغلب الرجال والشبان والأطفال من النازحين في العراء قرب الجدران الخارجية للملاجئ. وقال «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» إن بعض الأسر نصبت خيامًا خارج ملجأ في خان يونس[٣].

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني للنازحين، والذين عانى أكثرهم من قلة المساعدات الإنسانية وهددهم خطر المجاعة، فقد نشرت الأونروا تقريرًا يُفيد بأن خطر المجاعة في شمال قطاع غزة يتفاقم، في ظل قلة المساعدات، وحذرت من توقف عملياتها بحلول نهاية فبراير، وأضافت الوكالة أن الاحتياجات الإنسانية الهائلة لأكثر من مليوني شخص في غزة تواجه خطر التفاقم، خاصة بعد قرار ١٦ دولة تعليق دعمها، بسبب زعم إسرائيل ضلوع بعض العاملين بها في المقاومة، وأضافت الأونروا، في بيانها لاحقًا، أنه من الصعب نجاة سكان غزة من الأزمة دون مساعدة الأونروا[٤].

فإن التحرك العسكري الإسرائيلي لتهجير أكثر من نصف سكان القطاع خلال ٢٤ ساعة بمثابة جريمة حرب بالنقل القسري Forcible Transfer، حيث جاء التحرك الصهيوني ضد رغبة السكان ومن غير ضمانات لسلامة المهجرين وممتلكاتهم

(١) مثلت عدة تحركات وتغيرات في السياسة الاسرائيلية استفزازا لتلك الحرب، منها على سبيل المثال، تشكل الحكومة الاسرائيلية المتطرفة نهاية ٢٠٢٢م والتي ستعلن تنفيذ الخطة التي قدمها سيموتريتش منذ ٢٠١٧ والتي دعت ل ضرورة البدء في إنهاء القضية الفلسطينية والتخلص من الفلسطينيين عبر الترحيل أو التهجير أو القتل، أو القبول بالعيش في ظل الكيان المحتل. عبدالعليم محمد، الطريق إلى طوفان الأقصى، (في): **طوفان الأقصى.. والحرب على غزة**، مرجع سابق، ص ٩-١١.

(٢) أمل مختار، حصار غزة والتداعيات الإنسانية: جريمة حرب مكتملة الأركان،(في): **طوفان الأقصى.. والحرب على غزة، المقدمات والتداعيات**، مرجع سابق، ص ٤٨-٥٠.

(٣) كيف يبدو الوضع الإنساني في قطاع غزة المحاصر؟، الشرق الاوسط، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣م، متاح عبر الرابط التالي:https://2u.pw/VlA37CG

(٤) الأونروا تحذر من خطر المجاعة بشمال غزة وتوقف عملياتها، الجزيرة نت، ١ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/poisiIK

وضمان عودتهم، حيث ارتكب الجيش الاسرائيلي مجزرة في١٥ أكتوبر ٢٠٢٣، بحق ثلاث قوافل للنازحين الفارين سيرًا على الأقدام، بعد أمر الإخلاء، في شارعيّ صلاح الدين والرشيد شمال غزة، ما خلف ٧٠ شهيدًا و٢٠٠ جريحًا جُلّهم من الأطفال والنساء، ما يعني ترجمة عملية لتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، بينيامين نتنياهو، منذ بداية الحرب، حيث قال: "أقول لسكان غزة، أُخرجوا من هنا الآن، لأننا سنضرب في كل مكان بكل قوتنا"، بحيث لا يوجد مكان آمن في قطاع غزة، بما يعني أن هناك محاولات لإعادة رسم حدود قطاع غزة، بدفع الثقل السكاني نحو الجنوب، وتوفير المساعدات والخدمات للجنوب دون الشمال، لكي يُشكل الجنوب بيئةً جاذبة للانتقال إليه، دون التنبؤ بنجاح تلك المخططات نظرًا لضعف البنية التحتية والمرافق الحيوية في الجنوب نتاج ارتفاع نسبة الفقر ومعدلات البطالة فيه[١].

وفي تلك الأثناء، يشهد **القطاع الصحي** في غزة حالة انهيار شاملة جراء القصف البنيوي الناتج عن سياسة الحصار، حيث تشكل نسبة عجز الإمكانات في الأرصدة الدوائية أكثر من ٤٧٪، بينما لا يكفي عدد المستشفيات داخل القطاع البالغ عددها ٣٦ مستشفى، ولا عدد الأطباء ولا كادر التمريض احتياجات القطاع قبل الحرب، فكيف بعد اندلاعها!، حيث لم تعد تعمل أي مستشفى في شمال قطاع غزة بشكلٍ طبيعي، بسبب شدة القصف ونقص الوقود، ويقول «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» إن ٨ من أصل ١١ منشأة طبية في الجنوب ما زالت تعمل، وواحدة فقط منها متاح فيها إجراء عمليات جراحية معقدة، فقد تم الإخلاء لـ ٢٣ مستشفى في شمال غزة بسعة ٢٠٠٠سرير، وغالبًا ما تم الإخلاء في ظل قصف مباشر على المستشفيات كما في حالة "المستشفى المعمداني" التي أودت بحياة ٥٠٠ من المرضى والجرحى والطواقم الطبية، كما تعرضت المنشآت الطبية لاستهداف مباشر من قبل قوات الاحتلال، حيث وثّقت منظمة الصحة العالمية وقوع ١١٥ هجوم على دور الرعاية الصحية في الفترة من ٧-١٧ أكتوبر ٢٠٢٣ فقط بما أودى بحياة ١٥ من العاملين وإصابة ٢٧ شخص وتدمير ٢٤ منشأة صحية، كما خرجت أربعة من مستشفيات قطاع غزة عن العمل بشكلٍ كامل[٢].

وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، قُتل العديد من أفراد الطواقم الطبية أثناء عملهم داخل مستشفى العودة المحاصر في منطقة جباليا، خلال اشتباكات بين القوات الإسرائيلية والمقاومة الفلسطينية الباسلة. ويوم السبت ١٠ ديسمبر٢٠٢٣، وصلت قافلة بمساعدة منظمة الصحة العالمية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تحمل إمدادات طبية إلى المستشفى الأهلي العربي في مدينة غزة، كما قامت بإجلاء ١٩ مريضًا مصابين بجروح خطيرة، وقال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إن القافلة" **أخرتها القوات الإسرائيلية عند نقطة تفتيش في وادي غزة** "لإجراء "فحوصات موسعة"، وأن أحد المرضى الذين تم إجلاؤهم تُوفي أثناء الرحلة جنوبًا بينما تم احتجاز مسعف لمدة أربع ساعات **"تم خلالها استجوابه، ويقال إنه تعرض للضرب والترهيب".**

كما استهدفت قوات الاحتلال العديد من سيارات الإسعاف في خان يونس وغيرها جنوب القطاع، في ظل قصف وتدمير عدد من المنشآت الصحية والمدنية والموافق العامة، وفي خان يونس جنوب قطاع غزة، أفادت تقارير بتعرض سيارة إسعاف بالقرب من المستشفى الأوروبي لإطلاق نار من قبل القوات الإسرائيلية، مما أدى إلى إصابة اثنين من المسعفين. ونقلا عن السلطات الصحية في غزة، قال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إنه منذ ٧ أكتوبر وحتى ديسمبر ٢٠٢٣، قُتل ما لا يقل عن ٢٨٦ عاملا في المجال الصحي وأصيبت وتضررت ٥٧ سيارة إسعاف[٣].

في حين يُعاني سكان القطاع من **نقص المياه والكهرباء** قبل الحرب نتيجة سياسة الحصار الإسرائيلي، فإن الأمر ازداد سوءًا

(١) آيات حمدان، غزة حفرة من الجحيم، مرجع سابق، ص ص ١١-١٢

(٢) المرجع السابق، ص٤.

(٣) الأزمة الإنسانية في غزة تتفاقم مع احتدام القتال في جميع أنحاء القطاع، ١١ ديسمبر ٢٠٢٣م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/CfMXkPw

بعد الحرب، فقد قطعت إسرائيل الكهرباء عن قطاع غزة وعطلت محطة توليد الكهرباء الوحيدة داخل القطاع ومنعت دخول الوقود، كذلك عزز انقطاع الكهرباء والوقود من أزمة المياه، حيث أوقفت عمل محطات تحلية المياه والصرف الصحي والتي أصبحت تزيد من تلوث مياه البحر والحوض المائي الذي يمد القطاع، حيث يوجد مصدران أساسيان للمياه في غزة: **الأول** المياه الجوفية الساحلية، **والثاني** مستمد من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت". وقد دمّرت قوات الاحتلال ٦ آبار مياه، و٣ محطات ضخ مياه، وخزان مياه، ومحطة تحلية تخدم ١١٠٠٠٠٠ شخص[١].

وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، قد فُتح **معبر رفح** بين قطاع غزة ومصر، وكان السماح بدخول مساعدات محدودة منذ ٢١ أكتوبر، بينما ظلّت بقية المعابر مع قطاع غزة مغلقة، وفي الهدنة المؤقتة التي عُقدت في نوفمبر ٢٠٢٣ صرحت السلطات المصرية أن ١٣٠ ألف لترًا من الوقود وأربع شاحنات غاز تدخل قطاع غزة يوميًا مع بدء الهدنة، وكذلك ٢٠٠ شاحنة مساعدات، ما سمح بإيصال الوقود وإعادة تشغيل بعض آبار المياه ومحطات الضخ في جنوب قطاع غزة. لكن «مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية» يقول إن هناك مخاوف شديدة من الجفاف في شمال القطاع، حيث لا تعمل محطة تحلية المياه ولا خط المياه من إسرائيل، وأضاف أن محطات معالجة مياه الصرف لم تعد تعمل بكامل طاقتها بسبب أضرار لحقت بها ونقص الوقود، وتنتشر مياه الصرف في الشوارع قرب رفح، وتوزع «الأونروا» الوقود لدعم توزيع الأغذية وتشغيل مولدات المستشفيات ومحطات المياه والصرف والملاجئ والخدمات الضرورية الأخرى[٢].

٢- منذ بداية فبراير حتى أول مارس:

شَكَّلت مدينة رفح جنوب قطاع غزة، الملاذ الأخير للمدنيين الهاربين من القصف الإسرائيلي المستمر من الشمال، وتشير الأرقام إلى وجود نحو ١,٤ مليون مواطنًا فلسطينيًا في رفح (نصف سكان قطاع غزة تقريبًا حسب تقديرات الأمم المتحدة) بعد أن أجبرهم جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال اجتياحه البري لشمال قطاع غزة على النزوح إلى الجنوب، وقد نزح بعض هؤلاء نحو ٦ مرات هروبًا من القصف الإسرائيلي، وبذلك يكون عدد سكان رفح قد تضاعف ٥ مرات مع فرار الناس من القصف (كان عدد سكان رفح قبل الحرب ٢٨٠ ألف فلسطينيًا). ويعيش هؤلاء النازحون في ظروف مزرية في مراكز إيواء مكتظة كالمدارس أو في الشوارع، أو في أي رقعة أرض محاطين بالسياج على الحدود المصرية والإسرائيلية والبحر الأبيض المتوسط، فضلًا عن القصف الإسرائيلي المتواصل، ويُكافح الأطباء وعُمَّال الإغاثة لتوفير المساعدات الأساسية، ووقف انتشار الأمراض بين النازحين. وتقول وكالات الإغاثة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، أنها لا تستطيع نقل الناس إلى مناطق أكثر أمنًا، لأن القوات الإسرائيلية متمركزة في الشمال، وإنّ المساعدات المسموح بدخولها إلى القطاع محدودة للغاية. وقد شُيدت الآلاف من الخيام في رفح منذ بداية ديسمبر ٢٠٢٣ بالقرب من الحدود المصرية، حيث تغطي الخيم الجديدة مساحة تقدر بحوالي ٣,٥ كيلومتر مربع[٣].

وفي حين شكلت رفح الملاذ الأخير للنازحين من الشمال، فإن المدينة تشهد غارات إسرائيلية عنيفة تتركز في وسط المدينة، وعلى حدودها المتاخمة لمنطقة خان يونس التي اجتاحها جيش الاحتلال خلال المعارك الضارية سابقًا، وطالت تلك الغارات منازل مأهولة بالسكان قبالة مقر جمعية الهلال الأحمر، واستشهد أكثر من ١٠٠ فلسطينيًا في غارات جوية إسرائيلية على رفح خلال أول الغارات الإسرائيلية مطلع فبراير ٢٠٢٤، وتأتي الغارات التي يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على رفح، بالرغم من تحذيرات عربية ودولية وأممية، والتي أُعْتُبِرتْ بمثابة محاولات للتهجير القسري للفلسطينيين، بينما يُصر الكيان

(١) المرجع السابق، ص ٦.

(٢) كيف يبدو الوضع الإنساني في قطاع غزة المحاصر؟، الشرق الاوسط، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/VlA37CG

(٣) ماذا نعرف عن مدينة رفح التي تهدد إسرائيل باجتياحها عسكريًا؟، شبكة بي بي سي، ١١ فبراير، ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/90Rs4CY

الصهيوني على لسان رئيس وزرائه، بنيامين نتانياهو، في مقابلة أُذيعت، ١١ فبراير ٢٠٢٤، أن المُضي قدمًا في اجتياح رفح أمر لابد منه مع ضمان ما أسماه بـ" المرور الآمن" للسكان المدنيين، حتى يتمكنوا من المغادرة، وهو أمر مستحيل واقعيًا. فعندما بدأت إسرائيل اجتياحها شمال غزة خلال أكتوبر ٢٠٢٣، نظم جيش الاحتلال ما أسماه بـ"الممرات الآمنة" للمدنيين للابتعاد عن القصف والمعارك البرية في الشمال، وهو ما لم يكن كما أُشير[١].

ويصر الكيان الصهيوني ورئيس وزرائه، على تدمير رفح، متذرعًا بأنه سيكون "من المستحيل" تحقيق هدف تدمير حماس إذا تركت إسرائيل أربع كتائب تابعة للحركة في رفح، وذلك في استرضاء لائتلافه اليميني المتطرف في الداخل، وبالتعاون مع الحليف الأمريكي؛ علمًا أن إسرائيل تواجه ضغوطًا متزايدة بشأن ارتفاع عدد القتلى في غزة، حيث أُستُشهد أكثر من قتل أكثر من ٣٠٨٠٠ شهيدًا، غالبيتهم من الأطفال والنساء، و٧٢٢٩٨ إصابة[٢]. وقد حذر الرئيس الأمريكي جو بايدن إسرائيل من المضي قدمًا في توغل أوسع في رفح دون خطة لحماية المدنيين، ووصف رد إسرائيل على هجمات عملية "طوفان الأقصى" بأنه "مبالغ فيه"، مطالبًا الجيش الإسرائيلي إعداد خطة لإجلاء المدنيين، لكن ذلك لم يمنع سياسة التماهي التي تفرضها الولايات المتحدة وتُمرر بها مجازر الكيان المحتل[٣].

ويمكننا تحديد مطلع شهر فبراير ٢٠٢٤، بشكلٍ تقريبي، بداية لاجتياح جيش الاحتلال لرفح، حيث بدأ الجيش الإسرائيلي شن غارات عنيفة على مدينة رفح أقصى جنوب قطاع غزة، ليل الأحد – الاثنين ١١-١٢ فبراير، وسط سماع دوي انفجارات هائلة في مختلف مناطق المدينة. وأكدت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، ارتفاع عدد القتلى في القصف الإسرائيلي المكثف على رفح إلى أكثر من ١٠٠ شهيدًا وإصابة المئات كحصيلة العدوان الأول على رفح، وقد تركزت الغارات على غرب المدينة وفي المناطق المتاخمة لمدينة خان يونس، التي أحكم الجيش الإسرائيلي السيطرة عليها، كما استهدفت الغارات منطقة الشريط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة ومصر والمعروف بـ "محور فيلادلفيا"[٤]، في حين أعلنت هيئة البث الإسرائيلية، أن الجيش الإسرائيلي صدّق، يوم الأحد ١١فبراير، على "خطة عملياتية" لشن عملية برية في رفح، التي يعيش فيها مليون و٤٠٠ ألف فلسطيني معظمهم نازحون من مناطق أخرى في القطاع مثّلت رفح آخر ملاذ لهم[٥].

"مجزرة الطحين" ومآل المدنيين العزل

وبينما الجنوب، وتحديدًا رفح، التي تعجّ بالنازحين المهددين بالموت إما من خطر المجاعة أو القصف الإسرائيلي، عانى ما تبقى في الشمال من انعدام شبه كامل، للغذاء والدواء، وفاقت مأساتهم كل التوقعات عند قصف جيش الاحتلال لمدنيين أثناء تجمعهم للحصول على المساعدات الإنسانية، فاستشهد جراء هذا العدوان الغادر أكثر من ١٠٠ شهيد وأُصيب نحو ٨٠٠ فيما عُرف بـ "مجزرة الطحين" في شمال غزة، وتحديدًا دوار النابلس[٦].

وبالعودة، مرة أخرى، إلى الجنوب، فإن الوضع يزداد سوءا يومًا بعد آخر، بينما تُضَيّق حكومة الاحتلال إدخال المساعدات وتنسب تلك العرقلة إلى أطرافٍ أخرى، ووفقا لـ"فيليب لازاريني" المفوض العام لوكالة (الأونروا)، فإنه لا يزال من الممكن تجنب

(١) رفح.. الملجأ الأخير للمدنيين تحت القصف، الجزيرة نت،١٢ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/XeRxgg0

(٢) في اليوم الـ١٥٥ من العدوان: عشرات الشهداء والجرحى في قصف الاحتلال المتواصل على قطاع غزة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، ٩مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/nGhKUVq

(٣) بلومبيرغ: لماذا تثير رفح المخاوف في حرب إسرائيل على غزة؟، الجزيرة نت، ١٢ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/NEkywJw

(٤) فيديو.. غارات مباغتة وقصف إسرائيلي عنيف على رفح، سكاي نيوز، ١٢ فبراير ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/3r0Y4Cv

(٥) القصف يتصاعد على رفح وتنديد دولي بالاجتياح الإسرائيلي الوشيك، الجزيرة نت، ١٣ فبراير٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/9qlPABV

(٦) هآرتس: "مجزرة الطحين" ستغير مسار الحرب، الجزيرة نت، ٢ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Ap0yjZe

المجاعة في غزة إذا سمحت إسرائيل للوكالات الإنسانية بإدخال المزيد من المساعدات، فخطر المجاعة يُهدد الغالبية العظمى من سكان قطاع غزة، والذين تتركز أغلبيتهم في رفح.

فقبل الحرب، كانت تدخل إلى قطاع غزة حوالى ٥٠٠ شاحنة محملة ببضائع مختلفة يوميًا، ولكن منذ ٧ أكتوبر، نادرًا ما يتجاوز هذا العدد ٢٠٠ شاحنة، رغم الاحتياجات الهائلة الأكثر إلحاحًا إبان الحرب، بعد أن دمرت آلة الحرب الإسرائيلية الاقتصاد والإنتاج الزراعي في أرجاء القطاع كله، والوضع أكثر صعوبة في الشمال، الذي يشهد مزيدًا من التدمير جراء القصف الإسرائيلي بحسب برنامج الأغذية العالمي، الذي علق في ٢٠ فبراير ٢٠٢٤، توزيع مساعداته هناك بسبب القتال المستمر. بينما صرحت هيئة وزارة الدفاع الإسرائيلية، التي تُنسق الأنشطة المدنية في الأراضي الفلسطينية (كوغات)، أنه تم "تفتيش ونقل" ٢٤٥ شاحنة مساعدات إلى غزة. وأكدت "كوغات"، التي تفرض رقابة مشددة على كل شاحنة تدخل القطاع، أنه "لا يوجد حد لكمية المساعدات الإنسانية التي يمكن أن تدخل إلى غزة للسكان المدنيين". لكن الواقع أن إجراءات التفتيش والترخيص المسبق، تؤخر وصول المساعدات إلى غزة، وهو ما نددت به منظمات إنسانية عدَّة[١].

وقال "مارتن غريفيث" وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة، إن نصف مليون شخصًا في غزة على حافة المجاعة، وشدد على أنه تم محو أحياءٍ بأكملها في قطاع غزة، وناشد أعضاء" مجموعة الـ٢٠ "بمناسبة انعقاد اجتماعهم في البرازيل، أن يستخدموا مناصبهم السياسية ونفوذهم للمساعدة في وقف هذه الحرب وإنقاذ سكان غزة، مؤكدًا أن هؤلاء الأعضاء لديهم القدرة على إحداث فرق[٢].

وفي "بيان رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات" أعلنت منظمة الصحة العالمية أن المدنيين في غزة يواجهون خطرًا شديدًا بينما العالم يشاهد، موضحة أن **النظام الصحي** في غزة منذ فبراير، يشهد تدهورًا متفاقمًا تترتب عنه عواقب كارثية، فحتى ١٩ فبراير، استمر في العمل جزئيًا ١٢ مستشفى فقط من أصل ٣٦ من المستشفيات التي لديها قدرة استيعابية للمرضى الداخليين، وقد تعرضت مرافق الرعاية الصحية في غزة لأكثر من ٣٧٠ هجومًا منذ ٧ أكتوبر[٣]. وقد خرج مجمع ناصر الطبي، في قطاع غزة من الخدمة، بعد حصار دام أسبوعًا تبعته مداهمات إسرائيلية أودت بخدماته نهائيًا، ومعه انكسر العمود الفقري للقطاع الطبي بأكمله كآخر المؤسسات الصحية القادرة على استقبال المرضى، مُختتمة خروج ١٠٠٪ من المستشفيات الكُبرى بغزة من الخدمة، في حين قصفت قوات الاحتلال محيط المستشفى الأوروبي في خان يونس جنوب قطاع غزة يوم ١٧ أكتوبر وبلغ التضييق أشده في ٧ فبراير ٢٠٢٤، خلال تلك الفترة عانت المستشفى نقصًا كبيرًا في المستلزمات الطبية والأدوية، ومنع الاحتلال طواقم الإسعاف من الوصول إلى المستشفى وفق تصريح مدير المستشفى، كما احترق مستشفى أصدقاء المريض بالنيران الإسرائيلية في ١٠ فبراير، ما أدى لأضرارٍ جسيمة خلفت مئات الشهداء، وكانت استهدفت قوات الاحتلال محيط المستشفى ذاته في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٣ لتلحق ببقية المستشفيات الكبرى في القطاع كالمستشفى التركي، التي خرجت عن الخدمة جراء قصف إسرائيلي في نوفمبر ٢٠٢٣، كما أُجبر نحو ٨ آلاف نازح على مغادرة مستشفى الأمل بالقوة بعد تهديدات الجيش الإسرائيلي، واحتراق طابقين كاملين في ٢٠ فبراير، مع إطلاق النار مباشرةً في ساحة المستشفى واقتحامه لمدة ١٠ ساعات وهو المستشفى الوحيد الذى يحتوى على قسم تأهيل طبي[٤].

---

(١) الأونروا: لا يزال من الممكن "تجنب" المجاعة في غزة، سكاي نيوز عربي، ٢٥ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي:https://2u.pw/E6psHAtX

(٢) أبرز تطورات اليوم الـ١٣٨ من الحرب على غزة، موقع الجزيرة نت، ٢١ فبراير ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/5npXzz6

(٣) بيان رؤساء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، موقف منظمة الصحة العالمية، ٢١ فبراير ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/yP97N9B

(٤) القطاع الصحي في غزة «مات إكلينيكيًا» والمستشفيات بالكامل خارج

وقد شكل **الارتفاع الحاد في معدلات سوء التغذية** بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات في قطاع غزة تهديدات خطيرة لصحتهم، وفقًا لنائب المديرة التنفيذية لليونيسف في المجال الإنساني وعمليات الإمداد، تيد شيبان: "إن قطاع غزة على وشك أن يشهد انفجارًا في حالات الوفاة للأطفال التي يمكن تجنبها، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم مستوى وفيات الأطفال لذي يصعب تحمله بالفعل في غزة.. حذرنا منذ أسابيع من أن قطاع غزة على شفا أزمة تغذية". يواجه ٩٠٪ من الأطفال دون سن الثانية و٩٥٪ من النساء الحوامل والمرضعات فقرًا غذائيًا حادًا، بينما قلّلت ٩٥٪ من الأسر الفلسطينية في غزة عدد الوجبات وحجمها، حيث تتناول ٦٤٪ من الأسر وجبة واحدة فقط في اليوم، في حين أن ٩٠٪ من الأطفال دون سن الخامسة مصابون بمرض معدٍ واحد أو أكثر[١].

في حين أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن الخيار الأمريكي بالإنزال الجوي للمساعدات، بالتضافر مع الأردن والإمارات ومصر وقطر وفرنسا، لم يعد ناجعًا، فوفقًا للمسؤولين الأمريكيين فإن عمليات إسقاط المساعدات جوًا كان لها تأثير محدود. ووفقا للأونروا فإن شهر فبراير ٢٠٢٤ شهد انخفاضًا بنسبة ٥٠٪ في المساعدات التي تدخل غزة مقارنةً بشهر يناير[٢].

ثالثًا- الموا قف الدولية من التهجير وسيناريوهات "اليوم التالي" (سؤال الأرض والحكم):

وبالنظر إلى **ردود الفعل العربية والدولية تجاه عملية التهجير**[٣]، والتي كانت منذ بداية العدوان، أحد الخطط الصهيونية لمزيد من التشريد والضياع للحق الفلسطيني في الأرض والوطن، فإن تلك الردود جاءت رافضة لهذه المحاولات القسرية تحت نيران آلة الحرب الإسرائيلية، فقد أدانت جامعة الدول العربية، على لسان أمينها العام أحمد أبو الغيط، محاولات التهجير، وعبّرت منظمة التعاون الإسلامي عن "الرفض القاطع لاستهداف المدنيين تحت أي ذريعة كانت، أو تهجيرهم من منازلهم، أو تجويعهم وتعطيشهم وحرمانهم من النفاد الآمن للمساعدات الإنسانية بما يتعارض مع كافة الأعراف والقوانين الدولية، ومع أبسط المبادئ والقيم الإنسانية"، وهو ما رفضته وزارات الخارجية لكلٍ من السعودية والكويت وقطر والعراق، بينما أكّد الملك عبد الله الثاني أن "الأردن سيحمي حدوده وسيدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه بكل إمكانياته، ولن نسمح بموجات لجوءٍ جديدة"[٤].

بينما كان الموقف الأبرز من الجانب المصري الذي شدد على التأكيد بأن مصر لن تسمح بتهجير الفلسطينيين من غزة إلى سيناء، وأن مصر لن تسمح بمساس أمنها القومي، ولكن المعارضة والرفض قد انصب حول فكرة التهجير للأراضي المصرية، مقترحًا أنه "إذا كانت هناك فكرة للتهجير، توجد صحراء النقب في داخل إسرائيل، من الممكن نقل الفلسطينيين إليها حتى تنتهي إسرائيل من مهمتها المعلنة في تصفية المقاومة أو الجماعات المسلحة في القطاع.." في المقابل، أكد النظام المصري أنه على استعداد لتقديم المساعدات الإنسانية إلى القطاع

الخدمة (ملف خاص)، المصري اليوم، ١ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/olzJfzs

(١) حياة الأطفال مهددة بسبب ارتفاع معدلات سوء التغذية في قطاع غزة، موقع منظمة الصحة العالمية، ١٩ فبراير ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي:https://2u.pw/ECBDptA

(٢) الجوع والأوبئة.. سلاحان يلاحقان أهالي قطاع غزة، سكاي نيوز، ٢٩ فبراير ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي:https://2u.pw/P1mreRX

(٣) تعاملت بعض القوى الدولة مع الأزمة من منطق سياسي برغماتي، فبينما ساندت الولايات المتحدة الكيان الصهيوني بكل قوتها للعلاقة الاستراتيجية التي تربطهما، فكان لحساب القواعد العسكرية الأمريكية في كل من العراق وسورية مكانة في المعادلة الأمريكية، وازدادت أهمية الحرب بالنسبة إلى الولايات المتحدة بتدخل الحوثيين في اليمن على الخط، وذلك للتهديدات داخل البحر الأحمر، بينما تعاملت روسيا مع الحرب باستدعاء ورقة الحرب الروسية الأوكرانية، وفي حين أخذت اليابان دور التابع للولايات المتحدة بدبلوماسيتها النشطة، فإن الصين أبدت موقفا وسطًا. راجع: **الموا قف الدولية من طوفان الأقصى والحرب على غزة**، تقارير متعددة، (في): طوفان الأقصى.. والحرب على غزة، مرجع سابق، ص ٩٢-١٠٠.

(٤) آيات حمدان، غزة حفرة من الجحيم، مرجع سابق، ص ١٢.

بالرغم من إغلاق معبر رفح بالجدران الإسمنتية، حيث اشترطت مصر وصول المساعدات الإغاثية إلى غزة مقابل السماح للأجانب الموجودين في القطاع المحاصر بالخروج منه عبر معبر رفح. وعطفًا على مسألة إدخال المساعدات، فإن ردت على إدعاء إسرائيل بإغلاق مصر لمعبر رفح في وجه المساعدات، أن مصر لم تُغلق المعبر مع غزة، بل إن القصف الإسرائيلي للجانب الفلسطيني من معبر رفح حال دون عمله بشكلٍ منتظم، حيث تكدست عربات المساعدات لأيامٍ خلال بداية الحرب، موضحةً أن إسرائيل هي التي ترفض دخول المساعدات إلى القطاع، ولم تُعطِ الضوء الأخضر لمصر لإدخالها، وهو ما استمر طيلة الخمسة أشهر الماضية، بما اضطر بعض الدول لإنزال المساعدات جوًا[1].

في حين شكّل **سؤال "ما بعد الحرب"** أهمية بارزة لدى الأطراف، والمؤسسات الغربية والأوساط البحثية المعنية، رغم استمرار آلة الحرب الوحشية الإسرائيلية على القطاع، ومع ظهور تلك السيناريوهات المتعددة اكتسبت زخمًا مسألة النهاية والمآلات المتحملة، ومسارات التسوية السياسية، ويهمنا في تلك الرؤى المتعددة موقف الأرض والناس، وهو ما يُثير بدوره حالةً من الجدل بشأن تلك السيناريوهات، وما تقدمه من تصورات لا تتوافر لديها ممكنات التطبيق لتناقضها في جوهرها مع معطيات الواقع الراهن، وما تُثيره من إشكاليات وتناقضات عديدة لتعدد حسابات الأطراف داخليًا وخارجيًا.

وتجدر الإشارة إلى أن انتقال الغرب مبكرًا للحديث حول طرح سيناريوهات لما بعد الحرب، والتي بدأت منذ الأسبوع الأول لنشوب الحرب، خاصةً من الجانب الأمريكي، يعود بالضرورة إلى محاولة تخفيف ضغوط الرأي العام العالمي بسبب الدعم اللامحدود للعمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة في ظل اتساع حركة الاحتجاج العالمي ضد الانتهاكات الإسرائيلية. وبشكلٍ مختصر، سنعرض للرؤى المتعددة والسيناريوهات المطروحة من قبل الفاعلين:

١-الرؤية الأمريكية: وتقوم تلك الرؤية على ما طرحه معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى تحت عنوان" أهداف الحرب الإسرائيلية ومبادئ الإدارة في غزة في مرحلة ما بعد حماس"، وقد انطلق من افتراضٍ مُسبق بأن إسرائيل ستنجح في القضاء على حركة حماس، عبر ارتكاز يقوم على شقين: الأول تشكيل "إدارة مؤقتة" في غزة، والثاني، يقوم على إصلاح السلطة الفلسطينية وتمكينها من إدارة القطاع لاحقًا، من خلال خطوات: تشكيل إدارة مدنية، وتشكيل جهاز للسلامة العامة لإنفاذ القانون، ثم تحالف دولي لإعادة الإعمار والتنمية، وقد تولى مسؤلو الإدارة الأمريكية الترويج لهذا التصور من خلال الجولات العديدة التي أجراها وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن منذ بداية أكتوبر ٢٠٢٣.

٢- الرؤية الأوروبية: وقد عبرت عنها الدول الرئيسة في الاتحاد الأوروبي، ألمانيا وفرنسا، بطرح خيار "تدويل الإدارة الأمنية للقطاع"، وضمان القضاء على حماس من خلال عدة خطوات: أولًا، تشكيل تحالف دولي لتأمين غزة بعد الحرب، حيث عرضت ألمانيا من خلال وثيقة وزعتها على عددٍ من الدول الأوروبية، تولي تحالف دولي لتأمين غزة بعد الحرب وتفكيك أنظمة الأنفاق وتجفيف منابع الدعم المالي والسياسي لحماس. ثانيًا، التأكيد على خيار حل الدولتين، عبر التأسيس لسلطة فلسطينية واحدة ودولة فلسطينية واحدة، وتكون غزة أساسًا فيها، مع تقلص الوجود الأمني الإسرائيلي في القطاع، بالإضافة إلى رفض فكرة التهجير القسري للفلسطينيين من غزة، ورفض سياسة الحصار المستمر على القطاع مع ضمان توفر المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية واحدة، مستقبليًا، قادرة على البقاء.

٣ الرؤية الإسرائيلية (المحرك الرئيس لإعادة تشكيل خرائط الأرض والناس): لم تكن إسرائيل تملك رؤية محددة بشأن اليوم التالي للحرب، وهو ما كان محل لانتقاد الحلفاء الغربيين، ورغم أنه لم تصدر رؤية رسمية بشأن مستقبل غزة، فإن التصريحات الرسمية كافية لمعرفة الرؤية الإسرائيلية والتي

(١) المرجع السابق، ص ١٣.

تقوم بشكلٍ واضح على ضرورة إعادة احتلال القطاع وفقًا لنموذج حكم المنطقة "ب" من الضفة الغربية، مع استبدال السلطة الفلسطينية بإدارة مدينة عربية، أو إدارة مدنية محلية من بلديات القطاع وعشائره في ظل سيطرة أمنية إسرائيلية كاملة، وذلك عبر عدة إجراءات: القضاء على حماس بشكلٍ كامل، السيطرة الأمنية الشاملة على القطاع عقب الحرب وإعادة احتلاله، تنفيذ مخططات النزوح والتهجير القسري لمواطني القطاع إلى دول الجوار. وكانت تلك النقطة الأخيرة هي الركيزة الأهم في الطرح الإسرائيلي، فوفقًا لوثيقة الاستخبارات الإسرائيلية، والتي تم تسريبها في ١٣ أكتوبر ٢٠٢٣، فإن الهدف الأساسي هو إعادة احتلال غزة وإرجاعه لوضع ما قبل ٢٠٠٥، وضرورة نقل السكان المدنيين من غزة إلى مدن من الخيام في شمال سيناء ثم بناء مدن دائمة بالإضافة إلى إنشاء منطقة أمنية لمنع عودة الفلسطينيين إلى القطاع مرةً أخرى. ووفقًا للمخطط، فقد تم تحديد وجهات أخرى للنازحين الفلسطينيين، مثل: تركيا وقطر والمملكة السعودية والإمارات، أو دول تسمح باستقبال السكان المهجرين كلاجئين مثل: كندا، ورفضت الوثيقة بشكلٍ قاطع خيار إعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة أو دعم النظام المحلي.

وبالرغم من تقليل مكتب رئيس الوزراء من أهمية الوثيقة باعتبارها "ورقة مفاهيمية"، إلا أن هناك عددًا من التقارير الغربية أكدت قيام إسرائيل سرًا بحشد الدعم الدولي لإعادة توطين مئات الآلاف من سكان قطاع غزة في بعض الوجهات المشار إليها سابقًا. وذلك رغم التعارض الظاهر بين الرؤى الغربية والرؤية الإسرائيلية بشكلٍ واضح، كذلك الانقسام الداخلي في إسرائيل حول تلك الرؤى -بحسب نتائج استطلاع الرأي العام الإسرائيلي الذي أجراه معهد "لازار للأبحاث" لصالح صحيفة (معاريف) الإسرائيلية- حيث إن أغلبية قدرها ٤٤٪ من المستطلعين يُريدون أن تظل إسرائيل مسيطرة على القطاع بعد الحرب، بينما ذهب ٤١٪ آخرين إلى تأييد الخروج من القطاع بعد الحرب ونقل السلطة إلى إطار دولي، بينما أيد القليل منهم نقل السيطرة على القطاع إلى السلطة الفلسطينية[١].

ويمكننا الإشارة أخيرًا إلى الرفض المصري والأردني، الطرفان الأقرب للأزمة، للرؤية الإسرائيلية المتعلقة بدفع سكان غزة للنزوح والتهجير القسري إلى دول الجوار الجغرافي، وهو الموقف الذي لقي دعمًا عربيًا عبّر عنه البيان الختامي للقمة العربية – الإسلامية في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣، كما انسحب موقف الرفض العربي إلى بند "الإدارة العربية" أو تشكيل قوة أمنية عربية لقطاع غزة ضمن الرؤية الإسرائيلية، حتى لا يُنظر إليها على أنها "قوة احتلال" وهو ما يرفضه الفلسطينيون قطعًا، حيث صرح رئيس الوزراء الأردني، بشر الخصاونة، أن "الأردن لن يُرسل أي قوات عسكرية لغزة، ولن يقبل أن يُستبدل الجندي الإسرائيلي بجندي أردني". في حين أكدت السلطة الفلسطينية عدم قبول السيطرة على الحكم في قطاع غزة، إلا في إطار تسوية سياسية شاملة تشمل كلًا من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وفق تصريحات الرئيس الفلسطيني محمود عباس[٢].

ومع استمرار الحرب لأزيد من خمسة أشهر، وفي ظل القصف الذي تُمطر به إسرائيل المدنيين في غزة وتعدد محاولات التهجير من الشمال إلى الجنوب، ثم استهداف رفح، الملاذ الأخير للمدنيين، منذ فبراير ٢٠٢٤، والتحولات المحتملة في المعركة الدائرة، وكذلك التحولات الحادثة على المستويين الإقليمي والدولي، قد يفضي كل هذا إلى واقع مختلف بمعطياتٍ جديدة قد لا تكون هذه السيناريوهات المطروحة صالحةً له.

خاتمة: كيف سيغدو الوضع بعد الحرب؟

تجيء الحروب لتُغير مسارات الحياة وواقع الناس، وتُعيد تَشَكُّل خرائط الأرض والبشر "العمران"، وهو ما حدث (ومازال يحدث) بالفعل في غزة خلال الحرب الإسرائيلية السادسة عليها، لتستمر سلسلة من السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى الإبادة الجماعية أو التهجير والتشريد على الأقل؛ وفي ظل فرض

(١) السيناريوهات الغربية والإسرائيلية لليوم التالي لحرب غزة، التناقضات وعدم الواقعية، (في): طوفان الأقصى ..والحرب على غزة: المقومات والتداعيات، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٣٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤١-١٤٢

الحصار والتجويع وانعدام للأمن تعمل آلة الحرب الإسرائيلية فوق رءوس المدنيين بلا رحمة وفي وسط خرس دولي عن المأساة، فخلال ما يربو على الـ ٥ أشهر الماضية، وتحديدًا ١٥٥يوم من العدوان (حتى ٩ مارس)، قُتل أكثر من ٣٠٨٠٠ شهيدًا، غالبيتهم من الأطفال والنساء، و٧٢٢٩٨ إصابة، بينهم أكثر من ٩ آلاف امرأة، وشكّلت النساء والأطفال ما نسبته ٧٠٪ من المفقودين البالغ عددهم ٧٠٠٠ شخصًا[١]، ومازالت الدعوات الصهيونية متكررة لإبادة سكان غزة[٢]، وهنا لا يمكننا التطلع إلى إبداء توقعات بشأن حرب هي الأطول أمدًا على غزة منذ ما يقارب العقدين، فلا يمكن التنبؤ إلا بمزيدٍ من التدمير وإزهاق الأرواح وتدمير العمران لينتهي الأمر في الأخير، حسب ظني وأرجو أن يخيب، إلى مزيدٍ من السيطرة الإسرائيلية على الأرض. وربما ينتهي المطاف إلى انقضاء الحرب بضمان تسلم السلطة الفلسطينية "شكليًا" لقطاع غزة، بينما السيطرة الفعلية تكون للمحتل.

(١) في اليوم الـ١٥٥ من العدوان: عشرات الشهداء والجرحى في قصف الاحتلال المتواصل على قطاع غزة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطنية (وفا)، ٩ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/nGhKUVq

(٢) دعا الحاخام "إلياهو مالي" مدير المدرسة الدينية في مدينة يافا وسط إسرائيل، والتي يخدم طلابها في الجيش الإسرائيلي، إلى "إبادة كل سكان قطاع غزة، بمن في ذلك الأطفال والنساء والمسنين"، قائلا إنه "يجب اتباع مبدأ (لا تدع نفسا على قيد الحياة) و(إذا لم تقتلهم سيقتلونك).حاخام إسرائيلي: يجب إبادة كل سكان غزة حتى الأطفال والنساء، سكاي نيوز، ٨ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/tdXqy7j

مستقبل غزة بين مسار الإغاثة وإعادة الإعمار: الواقع والأطروحات

سارة أبو العزم*

مقدمة:

شن الاحتلال الإسرائيلي هجمةً بربريةً على القطاع عقب السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، ولم يُبق في هذه الحرب ولم يذر شيئًا ولا بشرًا إلا أتى عليه بالقصف والتدمير، بل إنها تعد الحرب الأكثر دمويةً وتدميرًا بين جميع الحروب، فقد أدى القصف إلى كارثة إنسانية وعمرانية، فعلى الصعيد الإنساني استُشهد ٣١٩٢٣ شهيدًا و١٤٠٠٠ طفلا و٩٢٢٠ امرأة، ولا يزال ٧٠٠٠ مواطنًا غَزِّي في عداد المفقودين بينهم ٤٧٠٠ امرأة وطفل، وذلك حتى مارس ٢٠٢٤[١].

لا يتوقف الأمر عند اتساع تعداد الشهداء، بل أدت الحرب إلى كارثة نزوح على نحوٍ غير مسبوق منذ عام ٢٠٠٦؛ حيث نزح أكثر من ٨٠٪ من سكان غزة، وتعرض ما بين ١٤٤ و١٧٥ ألف مبنى للتدمير التام أو الجزئي، وهو ما يساوي تقريبًا ما بين ٥٠٪ و٦١٪ من مباني غزة[٢]. وشمل التدمير المباني السكنية التي يقطنها مدنيون، وكذلك المباني الوزارية، والمستشفيات، والجامعات، ومحطات المياه والصرف الصحي وغيرها.

يُمكن فهم سبب ارتفاع الضحايا بهذا الشكل إذا استوعبنا طبيعة الحرب الحالية، والتي تتسم بسمتٍ خاصٍ يُميزها عن جولات الحروب السابقة، إذ تُعد بمثابة حرب وجودية للاحتلال، كما تأتي في الوقت ذاته في مرحلة فارقة كادت القضية الفلسطينية أن تُطمس وتذهب أدراج الرياح مع موجات التطبيع المتعاقبة، ولذا فإن أهميتها لا تقل بالمقارنة مع لحظة تأسيس كيان الاحتلال.

تتسبب هذه الحرب في كارثة إنسانية وعمرانية، ولا يبدو في الأفق انجلاء قريب لهذه الكارثة، وفيما يلي نحاول أن نستعرض أبعاد هذه الكارثة، ونعرج على الخبرة التاريخية للكوارث المشابهة في الذاكرة الفلسطينية، ونختم بمحاولة تبين ملامح المستقبل القريب لهذه الحرب.

أولًا- الاستراتيجية الإسرائيلية لحصار قطاع غزة، و أبرز ملامح الأزمة الراهنة:

١-المقاصد الاستراتيجية للاحتلال من اندلاع الأزمة الإنسانية والعمرانية في غزة:

تعمدت إسرائيل –منذ زمنٍ بعيدٍ قبل الحرب- اتباع تكتيك عسكري يقضي بتضييق الحصار على القطاع وخنقه، لتحقيق عدة أهداف فرعية تتمثل في:

- إضعاف القدرات البدنية والنفسية للمقاتلين في المواجهة العسكرية مع الاحتلال.
- التفكيك التدريجي للنسيج الاجتماعي في غزة، من خلال دفع الناس للتنافس للحصول على الموارد الشحيحة.
- التوظيف الإعلامي لمسألة التحكم الإسرائيلي في المساعدات لإلهاء الناس، وتشتيت أنظارهم عن الجرائم الإسرائيلية بحق المدنيين[٣].

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) الشهداء، الجهاز المركزي للإحصاء الفسلطيني، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/uwyMR

(٢) دانييلي بالومبو، بول كوسياك، وإروان ريفولت، نصف المباني على الأقل "دمرت بالكامل أو تضررت" في غزة، BBC عربي، ١ فبراير ٢٠٢٤م، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي https://shorturl.at/svBPQ

(٣) منى جبريل، المدنيون في غزة تحت ويلات الحرب، Carnegie Endowment for international peace، ٩ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/fkGH4

كما استهدفت إسرائيل البنية التحتية في غزة استهدافًا مكثفًا على مدار الحروب المتعاقبة، حتى أنها دمرت ما يفوق نصف البنايات في الحرب القائمة، وكأنها تُريد تثبيت صورة ذهنية مفادها أن غزة مكان لا يمكن العيش فيه فالفلسطيني – تحت وقع القصف والتدمير- مضطر إلى الاختيار بين الموت أو النزوح قسرا.

ويمكن استشفاف مقصدين رئيسيين للاحتلال من التدمير العمراني في الحرب الحالية:

- تكثيف القصف والتدمير في المناطق الشمالية والوسطى؛ لضرب القدرات العسكرية لحماس وتفكيك شبكة الأنفاق التي بنتها،

- استهداف المناطق الجنوبية لتنفيذ سيناريو التهجير القسري إلى سيناء قدر الإمكان[١]، ويُلاحظ ذلك في الحديث المتكرر عن اجتياح رفح.

٢-واقع الأزمة الإنسانية والعمرانية في القطاع

- **أزمة الغذاء**

اندلعت بوادر الأزمة عندما قرر الاحتلال قطع الماء والكهرباء، ومنع دخول الغذاء والدواء والوقود وغير ذلك من الأساسيات إلى قطاع غزة عقب السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، واكتفى الاحتلال بعدها بالسماح بدخول نذر يسير جدًا من الاحتياجات الإنسانية عبر معبري رفح وكرم أبو سالم، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعمد الاحتلال إطالة أمد تفتيش المساعدات الإنسانية بل وتعسف في إدخالها، كما دمر البنية التحتية تدميرًا هائلا، فتعذر على وكالات الإغاثة إيصال المساعدات إلى شتى مناطق القطاع[٢].

في ظل الحرب القائمة، تعجز المساعدات الإنسانية عن تغطية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لسكان القطاع المحاصر، كما يُحذر العديد من مسؤولي المنظمات الإغاثية من تهديد المجاعة لحياة الكثيرين من السكان. فقد تسببت الحرب في تدمير معظم قطاع غزة، وهو الأمر الذي يحول دون كفاية المساعدات الإنسانية لمتلقيها حتى في حال توقف الحرب، ولم يعد الأمر محصورًا في عدم كفاية المساعدات بل يشهد القطاع أزمة مجاعة حقيقية أودت بحياة بعض سكانه[٣].

وعلى الرغم من أن تأثير الأزمة يطال القطاع بأكمله، إلا أن هناك بعض الفئات التي يتضاعف تأثرها بالأزمة، ومنها:

الأطفال: قتل المحتل في هذه الحرب آلاف الأطفال، على نحو ما أُشير، وفقد أكثر من ١٠٠٠ طفل أطرافهم[٤]، وأعلن المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة استشهاد ٢٧ طفلا جراء سوء التغذية، كما أعلن عن شح حليب الأطفال في الشمال، ولذا طالب المؤسسات الأممية بتوفير الحليب لهؤلاء الأطفال[٥].

سكان شمال غزة: يتعذر دخول المساعدات الإنسانية إلى شمال غزة والقاطنين به، وقد خططت الأمم المتحدة لتنفيذ ٥١ بعثة لتقديم المساعدات ما بين الأول من يناير ٢٠٢٤ وحتى الخامس والعشرين من نفس الشهر، ولم يقبل الجيش الإسرائيلي سوى بدخول ثمان بعثات فقط بينما رفض ٢٩ بعثة، وأعلن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن معظم الحملات الثمانية كان يحمل الغذاء، بينما مُنعت البعثات التي

---

(١) المرجع السابق.

(2) Riley Sparks, Hajar Harb, Gaza aid in-depth: Response leaders warn of extreme obstacles, even with a ceasefire, The New Humanitarian, 1st February 2024, Accessed at: 15th March 2024, available at: https://shorturl.at/fyJNP

(3) Ibid.

(4) Ilana Feldman, Frederic Wehrey, Andrew Bonney, Aaron David Miller, Sarah Yerkes, Larry Garber, and Muriel Asseburg, , **Governing Gaza After the War: The International Perspectives** , Carnegie Endowment for international peace, 26 February 2024, Accessed at: 19 March 2024, available at: https://shorturl.at/uFLXY

(٥) استهداف إسرائيلي جديد لمنتظري المساعدات على دوار الكويت بغزة، الجزيرة نت، ١٤ مارس ٢٠٢٤م، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/0JWfATML

تحمل المياه وإمدادات المستشفيات[١].

دفعت هذه الأزمة دولة جنوب أفريقيا إلى اتهام الكيان المحتل أمام محكمة العدل الدولية بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية بحق سكان قطاع غزة. كما أكد خبراء في الأمم المتحدة أن التجويع المتعمد يرقى إلى مستوى الإبادة الجماعية[٢].

- **أزمة إعادة الإعمار**

تعرضت حوالي ٦٠٪ من منازل غزة للتدمير، كما تدمرت البنية التحتية الحيوية أي تدمرت شبكات المياه وشبكات الصرف الصحي والطرق، وبالنسبة للمستشفيات لم يبق سوى ١٤ مشفى طور الخدمة بينما خرجت ١٢ مشفى عن العمل، وتتكبد المستشفيات العاملة أكبر بكثير من طاقتها الطبيعية[٣].

يفتقر سكان غزة إلى أحد حقوقهم الأساسية، وهو الحق في المسكن، إذ يبلغ عدد سكان القطاع حوالي ٢,٣ مليون نسمة، وقد نزحت الأغلبية الكاسحة من هذا العدد هربًا من القصف الإسرائيلي الذي يصفه بعض الخبراء بالقصف الأعنف في التاريخ الحديث. وقدرت الأونروا عدد النازحين خلال الشهر الأول من الحرب (أكتوبر ٢٠٢٣) بـ ١,٩ مليون شخص (أو أكثر من ٨٥٪ من إجمالي سكان قطاع غزة)، وبعضهم نزح عدة مرات، كما يتم إجبار العائلات على الانتقال بشكلٍ متكرر بحثًا عن الأمان[٤].

في ظل هذا الدمار، تُعد أزمة إعادة الإعمار في غزة من أبرز الأزمات، إن لم تكن الأعنف في سلسلة الحروب التي شنها الاحتلال على القطاع، وتُشير بعض التقديرات إلى أن تكلفة إعادة الإعمار ربما تتجاوز ٥٠ مليار دولار، وذلك حتى تاريخ كتابة الدراسة في مارس ٢٠٢٤، والرقم مرشح للزيادة[٥].

تُثير أزمة إعادة الإعمار عدة تساؤلات منها ما يتعلق بجدوى إعادة الإعمار في ظل احتمالية إعادة قصف القطاع مرةً أخرى في المستقبل القريب، بالإضافة إلى التزام الدول الأوروبية بتكاليف ليست يسيرة لإعادة إعمار أوكرانيا.

ثانيًا- الاستراتيجية الإسرائيلية للضغط على الفلسطينيين في ملفي الإغاثة وإعادة الإعمار

يُحاول الاحتلال الإسرائيلي بكل ما استطاع من قوة الضغط على الفلسطينيين، بل وإبادتهم جماعيًا بكافة السبل، وفيما يلي توضيح لعناصر الاستراتيجية الإسرائيلية:

منع دخول المساعدات بوسائلٍ شتى: تتضمن هذه الوسائل التنسيق الإسرائيلي مع دول جوار القطاع ومنع دخول المساعدات إلا تحت إشراف الاحتلال، حيث نسقت مع مصر لإدخال المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح، كما نسقت الأردن مع الاحتلال للقيام بإسقاط جوي للمساعدات الإنسانية، أيضًا أفسحت سلطات الاحتلال المجال للمظاهرات التي نظمها محتلون إسرائيليون أمام معبري كرم أبو سالم وأشدود لمنع مرور قوافل الإغاثة إلى القطاع[٦].

عرقلة عمل المنظمات الإغاثية: وهذا إما عن طريق استهداف عمال الإغاثة والإمدادات الإغاثية، وإما عن طريق تدمير البنية التحتية مما يُعيق توصيل المساعدات، وقد تمثلت أبرز العراقيل في المسائل اللوجستية سواء ما يتعلق بالتفتيش أو التنسيق مع قوات جيش الاحتلال، فقد تسبب التفتيش البطيء للمساعدات في تقليل حجم المساعدات التي تدخل إلى القطاع حتى ٢٠٠ شاحنة يوميًا بعد أن كانت ٥٠٠ شاحنة يوميًا، بل إن

---

(1) Riley Sparks, Op. cit.

(٢) غزّة: خبراء من الأمم المتحدة يطالبون المجتمع الدولي بمنع الإبادة الجماعية التي تهدّد الشعب الفلسطيني، الأمم المتحدة، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٣م، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي https://2u.pw/HEZmDb2

(3) Riley Sparks, Op. cit.

(٤) تقرير الأنروا رقم ٦٠ حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية التي تشمل القدس الشرقية، الأونروا، ٤ يناير ٢٠٢٤م، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/25UL6kFN

(٥) كاثرين شير، من سيدفع المال لإعادة إعمار غزة بعد الحرب؟، DW، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣م، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/NqMaH8hu

(6) Riley Sparks, Op.Cit.

التفتيش يتضمن رفض دخول بعض المواد دون وجود معيار ثابت لقبول محتوى الشاحنات أو رفضه، وتتضمن المواد المحظورة من الدخول مواد وأجهزة طبية مثل الأشعة السينية والمولدات الكهربائية والوقود[١].

كما تمثلت العراقيل في التضييق على العاملين في مجال الإغاثة، وأقدم جيش الاحتلال على فتح النار على العاملين في الأونروا مرارًا وتكرارًا رغم وجود تنسيق مسبق، بل تم قتل بعضهم على مدار الحرب، وتُعد قصة الطفلة هند التي جرت محاولات إنقاذها بعد التنسيق مع الاحتلال فقُتِلت وقُتل معها فريق الإنقاذ شاهدةً على مدى الخطر المُحدِق بالعاملين في مجال الإغاثة[٢]، وقُدر عدد العاملين في فريق الأونروا الذين قتلتهم إسرائيل على مدار هذه الحرب بـ ١٥٢ شخصًا[٣]، وهو ما ينقلنا إلى النقطة التالية.

الحرب الإسرائيلية الشعواء على الأونروا: شنت إسرائيل حملةً شعواء ضد منظمة الأونروا –المنظمة الإغاثية الأكبر في غزة- منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، وتعمدت إسرائيل استهداف الأونروا سواء بالعمل العسكري أو الاتهامات الإعلامية أو إعاقة عملها. وقد سُجّلت أكثر من ١٧٠ غارة جوية على منشآت الأونروا، بما في ذلك المدارس ومراكز التدريب والملاجئ، وأدت هذه الغارات إلى قتل ما لا يقل عن ٣٩٦ شخصًا وأُصيب ١٣٧٩ شخصًا.

كما قامت إسرائيل بحملات تشهير بحق الوكالة؛ فتارةً اتهمتها بعدم إيصال المساعدات مما يتسبب في إحساس المواطنين بعدم كفايتها، وتارةً أُخرى اتهمت حماس بسرقة المساعدات المخصصة للمنظمة[٤]، لكن التصعيد بلغ ذروته في ٢٦ يناير ٢٠٢٤ حين اتهم الاحتلال ١٢ موظفًا من الأونروا بالضلوع في هجمات السابع من أكتوبر دون تقديم أدلة دامغة على ذلك سواء للأونروا أو للدول المانحة للمنظمة، ما دفع الأونروا إلى فصل الموظفين التسعة الذين ما زالوا على قيد الحياة وفتح تحقيق داخلي، لكن هذه الإجراءات لم تُثنِ ١٦ دولة من أبرز مموّلي المنظمة عن إيقافهم التمويل الحالي أو الإضافي ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وألمانيا وكندا، مما يجعل مستقبل الإغاثة في غزة ضبابيًا وعبثيًا. من جهتها، ردت الأونروا حينها بأنها قد تُنهي خدماتها في غزة بحلول نهاية فبراير إذا استمرت الدول المانحة في تعليق تمويلها للمنظمة[٥]، لكن كندا والسويد استئنفتا تمويل المنظمة مرةً أخرى بعد تلقيهما تأكيدات من المنظمة بالتدقيق في إنفاقها وعمل موظفيها، وهو ما جعل المنظمة قادرةً على استئناف مهامها حتى نهاية مارس أو أبريل، وما بعده يخضع لقرارات باقي الدول التي علقت تمويلها للمنظمة[٦].

ويُرجح البعض أن بعض الدوافع الإسرائيلية للهجوم على الأونروا يعود إلى إصدارها تقارير ترصد بعض الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، والتي ترقى إلى الإبادة الجماعية، واعتماد جنوب أفريقيا على هذه التقارير في مرافعتها أمام محكمة العدل الدولية.

ارتكاب مجازر في مواقيت تسلم المساعدات الإنسانية، وتدمير مخازن المساعدات: لم يسلم الغزيون من الموت حتى عند تسلم المساعدات الغذائية، فقد تكررت المجازر بحقهم أثناء انتظارهم للمساعدات، وقد وقعت عدة مجازر منها:

- مجزرة بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٢٤: أدت إلى استشهاد ٢٠ شخصًا، وإصابة ١٥٠ آخرين بالقرب من مدينة غزة.
- مجزرة دوار الكويت: استهدف الاحتلال منتظري

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(٣) الشهداء، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٢ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/k3v3Gfj

(4) Riley Sparks, Op.Cit.

(٥) جوناثان أدلر، الأونروا واليوم التالي في غزة، Carnegie Endowment for international peace، ٢١ فبراير ٢٠٢٤م، تاريخ الاطلاع: ١٧ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://carnegieendowment.org/sada/91683

(٦) الأونروا تكشف موقف عملياتها في غزة خلال رمضان، سكاي نيوز عربية، ١٠ مارس ٢٠٢٤م، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/RWjboZg3

المساعدات الإغاثية في محيط دوار الكويت بمدينة غزة، مما أدى إلى استشهاد ١٠٠ وإصابة ٨٣ آخرين[١].

وتعمد الاحتلال أيضًا تدمير مخازن المواد الغذائية التابعة لوكالات الإغاثة، فقد استهدف القصف مستودع "ويرهاوس"، وهو أكبر مستودعات الأونروا في جنوب قطاع غزة، إذ يتلقى المساعدات القادمة من معبري رفح وكرم أبو سالم قبل توزيعها، مما أدى إلى وقوع ٥ شهداء.

إفشال جميع محاولات حكومة غزة لتخفيف الأزمة الإنسانية: عقب المجازر المتكررة أثناء توزيع المساعدات، نجحت شرطة غزة في تأمين وصول ١٣ شاحنة تابعة للأونروا إلى مخازن الوكالة في جباليا ومدينة غزة في ١٧ مارس ٢٠٢٤ بعد ٥ أشهر من الحصار والقصف وانقطاع الإمدادات الغذائية، وقد وزعت المساعدات الإنسانية وأوصلتها إلى من يحتاجها في شمال غزة مع تفادي حدوث مجازر أو عمليات نهب واتباع العدالة في تقسيم هذه المساعدات. وقد نجحت هذه العملية بعد التنسيق مع عدد من وجهاء العشائر والمخاتير والمسؤولين الأمميين، وسبق للاحتلال أن تواصل مع قادة العشائر لاستمالتهم ضد المقاومة لكنهم رفضوا ذلك وأعلنوا تضامنهم مع المقاومة[٢]، وبذلك تحدت حماس وشرطة غزة إجراءات التطهير العرقي التي ينتهجها الاحتلال وأظهرت قدرة على إدارة الشؤون الداخلية للقطاع حتى في أحلك الظروف.

بعد يوم واحد فقط، وتحديدًا في ١٨ مارس ٢٠٢٤، اغتال الاحتلال اللواء فائق المبحوح (المدير العام للعمليات المركزية في وزارة الداخلية والأمن الوطني في قطاع غزة)، كما اغتال في اليومين التاليين المقدم رائد البنا (مدير جهاز المباحث في شمال غزة) والمقدم محمود البيومي (أبو النور) (مدير مركز شرطة النصيرات)، كما اغتال الاحتلال أمجد هتهت (مدير لجنة الطوارئ في غرب غزة)، وكل هؤلاء كانوا أبطال عملية إيصال المساعدات إلى شمال غزة[٣].

استهدفت سلسلة الاغتيالات شل القوة الأمنية الداخلية لحكومة غزة، وإظهارها مظهر العاجز عن تسيير شؤون القطاع، كما استهدفت إدامة عملية الفوضى في توزيع المساعدات؛ مما يؤدي على المدى البعيد إلى خلخلة الثقة بالمقاومة وبإدارة القطاع داخليًا، فضلا عن إفشال إدخال المساعدات من الأساس مما يؤدي إلى نجاح السياسة القذرة للإبادة الجماعية التي ينتهجها المحتل.

إحكام الرقابة على القطاع من خلال الممر المائي الأمريكي: أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ٧ مارس ٢٠٢٤ عن مشروع بناء ميناء عائم قرب سواحل غزة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان القطاع المحاصرين، بحيث يُنشئ الجيش الأمريكي رصيفًا بحريًا عائمًا قبالة سواحل غزة لتمكين سفن الشحن الضخمة من الرسو فيه وتفريغ بضائعها في قوارب أصغر تنقل هذه المساعدات إلى جسرٍ بحري يتم ربطه بشاطئ غزة، على أن توكل مهمة تفتيش شاحنات المساعدات إلى قبرص، وعلى الرغم من إعلان إدارة بايدن أن الرصيف لا يعني وجود أي قوات أمريكية على أرض غزة، إلا أن بناء الميناء سيحتاج إلى ١٠٠٠ جندي ويستغرق بناؤه ٦٠ يومًا[٤].

في المقابل، ندد المقرر الأممي الخاص المعني بالحق في الغذاء مايكل فخري بفكرة الميناء الأمريكي، مؤكدًا غياب الحاجة له، وواصفًا إياه بالمقترح الخبيث من إدارة بايدن للتغطية على رغبتها

(١) استهداف إسرائيلي جديد لمنتظري المساعدات على دوار الكويت بغزة، الجزيرة نت، ١٤ مارس ٢٠٢٤م، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/0JWfATML

(٢) مغردون: للمرة الأولى توزّع المساعدات في شمال غزة دون مجازر، الجزيرة نت، ١٧ مارس٢٠٢٤م، تاريخ الاطلاع : ٢٠ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/UXsDh177

(٣) أمين حبلا، قصة الثلاثة الذين استشهدوا.. ماذا وراء استهداف قادة الشرطة بغزة؟، الجزيرة نت، ٢٠ مارس ٢٠٢٤م، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mSA0pQCi

(٤) أمين زرواطي، ما هو مشروع ميناء غزة الذي أعلن عنه بايدن وهل سيكون بديلا لمعبر رفح البري؟، France 24، ١١ مارس ٢٠٢٤م، تاريخ الاطلاع : ٢٠ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/FM0fBch

في نقل السلاح والعتاد إلى تل أبيب[١].

ويُشير المحللون إلى أن مقاصد هذا الميناء ليست الحرص على الوضع الإنساني كما هو معلن، وإنما مقصده الأول هو مساعدة الاحتلال في تحقيق بعض أهداف الحرب، والتي فشل في تحقيقها فشلا ذريعًا حتى الآن، وتتضمن هذه الأهداف أهدافًا عسكرية وأخرى غير عسكرية، فأما بالنسبة للأهداف غير العسكرية فتتضمن ما يلي:

- يُعد هذا الممر بمثابة مقدمة للميناء الذي أرادته إسرائيل دومًا، على أن يقوم بتمويل عربي ومساعدات دولية، وعلى أن يستقبل سفنًا إنسانية وتجارية، ويقع تحت سلطة الاحتلال، وبالتالي تتمتع إسرائيل بالرقابة على كل ما يدخل إلى غزة.

- الضغط على مصر لتسهيل قبول النازحين، من خلال نقلهم من رفح إلى باقي الأراضي المصرية بدعم من الأمم المتحدة، ويُستخدم الملف الاقتصادي لممارسة الضغوط في هذا الصدد.

- قد يُوظف هذا الميناء لتنفيذ مشروعات استخراج الغاز الطبيعي من المياه الإقليمية لغزة[٢].

وأما بالنسبة للأهداف العسكرية، فتتضمن ما يلي:

- توجيه ضربات قاصمة إلى المقاومة وحركة حماس وكسب مزيد من الوقت لسحقها، من خلال تفريغ دور العبادة والمدارس والمستشفيات والمساكن، وبالتالي تكون المواجهة مع المقاومين فقط، ويتلاقى ذلك مع رغبات أطراف عربية، ويتم الأمر بمساعدة أمريكية.

- مساعدة الاحتلال على تحقيق انتصار عسكري واضح يُعيد له هيبته والصورة الذهنية المتعلقة بتفوقه العسكري، والتي دمرتها المقاومة في أحداث السابع من أكتوبر، وستوفد الولايات المتحدة ١٠٠٠ عسكري من البحرية الأمريكية ومن المتوقع أن يضم هذا العدد كوادر استخباراتية وأمنية وعسكرية واجتماعية وإدارية تختص مهامها بمحاولة اختراق المجتمع الغزي وتقويض قوته.

- الدفع نحو سيناريو "الإبادة الجماعية والتهجير القسري" بكل ما استطاع الاحتلال وداعموه من قوة، عبر العمل على تهيئة الظروف التي تزج بسكان غزة زجًا نحو قبول "الهجرة الطوعية"، وخاصةً للنازحين المتواجدين في الجزر الإنسانية وبتشجيع من الأمم المتحدة وتسهيلات من الدول الأوروبية، وبالتالي يتم تجريد المقاومة من الظهير الشعبي، وإشراك قبرص في هذا الممر خير دليل على ذلك[٣].

ثالثًا- ملامح المستقبل... ملفا الإغاثة وإعادة الإعمار:

في ظل هذا السياق المعقد، تبدو الصورة المستقبلية ضبابية، نظرًا لكونها محكومة بعددٍ من المتغيرات تتعلق بمستقبل الحرب عمومًا، ومنها:

- مدى قدرة المقاومة على الصمود في وجه الاحتلال واستنزافه في هذه الحرب، وإبطال مخططاته لنزع سلاحها، ونجاحها في الحفاظ على ظهيرها الشعبي واصطحابها إياه في الحرب لإبطال مخططات التهجير.
- مستقبل الحكومة التي ستدير الكيان المحتل: لا يبدو أي تغيير في المشهد الحالي في ظل وجود حكومة نتنياهو الذي أمضى عمره في محاربة حل الدولتين، كما أن الوضع الحالي يُشير إلى وجود حكومتين برؤيتين متناقضتين الأولى حكومة تضم متطرفين يرفضون التنازل قيد أنملة لصالح الفلسطينيين، والثانية حكومة طوارئ تضم المعارضة بزعامة بيني غانتس، ويبدو التغيير مستحيلا في ظل وجود حكومة نتنياهو بتشكيلتها الحالية.

---

(١) المرجع السابق

(٢) محمود عبدالهادي، ماذا وراء إنشاء الميناء الصهيو – أميركي في غزة؟، الجزيرة نت، ٢١ مارس ٢٠٢٤م، تاريخ الاطلاع : ٢١ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mMqR8TGw

(٣) محمود عبد الهادي، ماذا وراء إنشاء الميناء الصهيو – أميركي في غزة؟، الجزيرة نت، ٢١ مارس ٢٠٢٤م، تاريخ الاطلاع : ٢١ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mMqR8TGw

- مدى التوافق بين الإدارة الأمريكية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي حول مستقبل غزة: تتعدد السيناريوهات المتعلقة بمستقبل غزة؛ إذ يذهب البعض إلى إمكانية احتلالها، بينما يذهب آخرون إلى إسناد السلطة المدنية إلى سلطة فلسطينية مدنية بينما تحتفظ إسرائيل بالإدارة العسكرية، فيما يذهب فريق ثالث إلى احتمالية إسناد شؤون القطاع إلى قوة سلام عربية، ولم تتوافق الإدارتين على أيٍ من هذه الرؤى وإن كان السيناريو الثالث أقرب للتحقق في حالة إسناد الحكومة إلى غير نتنياهو[١].

- طول أمد الحرب: إذ لا يُتوقع أن تنتهي الحرب في الأمد القريب، وتفاوت أمد الحرب يعني تفاوت التداعيات الإغاثية والعمرانية.

وفيما يلي تفاصيل حول مستقبل ملفي الإغاثة وإعادة الإعمار.

١- ملف الإغاثة

تُعد المشكلة الأبرز في قضية المساعدات هي الإرادة السياسية للأطراف المختلفة التي قد تتضمنها عملية تمويل إعادة الإعمار، فإذا حُسِمت الإرادة السياسية فإن مسألة دفع الأموال تُعد يسيرة[٢].

على المدى القصير، سيؤدي تخفيض تمويل الأونروا أو تعليقه إلى آثار بالغة السوء في غزة، فقد تضطر الأونروا إلى تعليق عملها في الوطن العربي بأكمله وليس فقط في غزة، وتعد الأونروا بما تملكه من موظفين وبنى تحتية الوكالة الإغاثية الأقدر على إيصال المساعدات إلى كافة سكان القطاع، بل إن بعض المحللين يعد قطع تمويل الأونروا صورة من صور العقاب الجماعي بحق ملايين الفلسطينيين.

لكن قرار إيقاف تمويل الأونروا ليس يسيرًا، نظرًا لأنها تعد الممثل السياسي للاجئين الفلسطينيين في المحافل الدولية خاصةً مع تمسكها بحق العودة للفلسطينيين، وهو ما وضعها دومًا في مرمى اتهامات الساسة الإسرائيليين، كما أن دورها مشتبك مع المصالح الإسرائيلية وليس فقط الفلسطينية، إذ تُعد الأونروا "شبه حكومة" بما تمتلكه من منشآت وعاملين وبما تقوم به من أدوار تعليمية واجتماعية وصحية وغيرها، وإيقاف عمل الأونروا يعني ضرورة اضطلاع إسرائيل بهذه المهام باعتبارها سلطة احتلال؛ لذا حافظت إسرائيل دومًا على التنسيق مع الوكالة، ويُحذر خبراء عسكريون إسرائيليون من سعي إسرائيل الحثيث لإغلاق الأونروا دون تقديم بديل عملي لوجودها، ولكن وجود هذه المصالح لا تعني استبعاد احتمال القضاء على الأونروا خاصةً في حال قيام دولة فلسطينية والاعتراف بها[٣].

السيناريو الآخر، ألا يتم وقف عمل الأونروا تمامًا لكن سيتم تقليص صلاحياتها، إذ سيقتصر عملها على تقديم المساعدات وستكون أولوية التمويل لهذا الأمر، بينما ستتراجع باقي الأدوار وستتضرر خدمات الأونروا التعليمية تضررًا بالغًا، كما ستستمر المساعدات في الدخول إلى غزة لكن ستكون كميتها أقل بكثير. وقد يظل الحصار قائمًا على مناطق الشمال؛ بحيث يُستخدم الجوع كحلٍ سياسي لتأليب أهل الشمال ضد حكومة غزة التابعة لحماس، ولإثناء أهل الشمال عن البقاء فيه ودفعهم للنزوح نحو الجنوب، كما سيكون هناك دور فعال للمؤسسات الإغاثية التابعة للأمة الإسلامية ولن تتأثر بأي حسابات سياسية أو توازنات إقليمية، ويبقى السؤال في مدى كفاية عملها لأهل غزة.

٢- ملف إعادة الإعمار

يُمكن الوقوف على نماذج من الخبرة التاريخية لجولات إعادة الإعمار السابقة أولا قبل الحديث عن الملامح المستقبلية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

(١) عمر طاشبينار، مأزق «اليوم التالي»: الموقف الأمريكي تجاه مستقبل قطاع غزة، مركز الإمارات للسياسات، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٣ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/WUjJAeXU

(٢) كاثرين شير، مرجع سابق.

(٣) جوناثان أدلر، الأونروا واليوم التالي في غزة، مرجع سابق.

الجولة	الآلية
٢٠٠٦	عُقِد أكثر من مؤتمر لإعادة إعمار غزة بهدف جمع ١,٩ مليار دولار، وفقًا لما قرره الفريق الوطني الفلسطيني لإعادة الإعمار، لكن اصطدمت عملية إعادة الإعمار آنذاك بالانقسام الوطني الفلسطيني، بالإضافة إلى التعنت الإسرائيلي في إدخال مواد إعادة الإعمار وإحكام الحصار على قطاع غزة.
٢٠٠٨	على الرغم من توفير المانحين أموالا مخصصة لإعادة الإعمار، إلا أن إسرائيل أطبقت الحصار على القطاع، مما اضطر سلطة "حماس" إلى اتخاذ "الأنفاق" مع مصر كسبيل لتحدي الحصار، واستُخدمت الأنفاق لنقل مواد تجارية أحيانًا ونقل الأسلحة أحيانًا أخرى.
٢٠١٤	تشكلت حكومة وفاق وطني بعد مصالحة وطنية بين حركتي "فتح" و"حماس"، وحظيت عملية إعادة الإعمار حينها بمباركة ودعم دوليين نظرًا لقيامها على أساس رسمي، ونجحت حكومة الوفاق الوطني في إقامة مؤتمر للمانحين في القاهرة بحضور ٥٠ دولة ومنظمة دولية، وتعهد المانحون بتقديم ٥,٤ مليار دولار لإعادة الإعمار على أن تختص حكومة الوفاق الوطني بإدارة الأموال الممنوحة، وتميزت هذه المرة بكونها الأكثر تنظيمًا، وإن كانت اصطدمت بتحديات الحصار الإسرائيلي المُطبق على القطاع، والخلافات الأمنية بين الفصائل وتأخر التحويلات المالية.

الجدول (١) جولات إعادة الإعمار في غزة[١].

تعددت كَرّات إعمار غزة قبل هذه الحرب، لكن الحرب الجارية فريدة من نوعها في كل شيء، بما في ذلك إعادة الإعمار، إذ تتميز هذه الكَرّة بالجهد الحثيث للاحتلال والولايات المتحدة الأمريكية باتجاه تحويل مهمة إعادة إعمار غزة إلى دولٍ عربية، والعناية بموضوع الاستقرار على المدى البعيد[٢].

كما تطال إعادة إعمار القطاع بأكمله، علمًا أن الاحتلال يحرص على تقليص مساحة قطاع غزة، إلا أن ذلك غير منطقي نظرًا لاكتظاظ السكان في القطاع؛ ولذا يجب على اتفاق وقف إطلاق النار طويل الأمد أن يتضمن توسيع المساحة القابلة للعيش عليها، فذلك بمثابة ضامن لاستعادة الأمن ونمط الحياة الطبيعية[٣]، ولعل هذا يفسر سبب تمسك حماس في مفاوضاتها السياسية الحالية مع العدو بانسحابه التام من كافة المناطق التي يُسيطر عليها كليًا أو جزئيًا في القطاع.

في ضوء معطيات الحرب الحالية، تواجه إعادة الإعمار عدة تحديات، ومنها:

أ- **الفاعل الذي سيوكل إليه مهمة إدارة أموال إعادة الإعمار:** خاصةً في ظل الإصرار الإسرائيلي على القضاء على حكم حماس، وفي ظل انتقاده دور السلطة الفلسطينية في

(١) اليوم الأخير في حرب غزة.. توقعات وسيناريوهات إعادة الإعمار، الشرق الأوسط، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٣م، تاريخ الاطلاع : ١٨ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/lIWBbzLy

(٢) سانسم ميلتون، إعادة تعريف إعادة الإعمار: مسار جديد لغزة ما بعد ٢٠٢٣، مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني، ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣م، تاريخ الاطلاع : ٢١ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/8dsu4o9n

(٣) المرجع السابق.

الضفة، وتحفظه على اضطلاعها بأي مهام في اليوم التالي للحرب.

في هذا الخصوص، يبدو استبعاد حماس عن المشهد غير واقعي، إذ قد يمتلك الاحتلال القدرة على تدمير البنية التحتية في غزة بأكملها، وإلحاق الضرر بالمجاهدين والقدرات العسكرية للفصائل المقاومة المختلفة لكن المقاومة في غزة ليست مجرد كيان مادي، بل هي أيديولوجيا وحركة متأصلة لا يمكن القضاء عليها بالقوة العسكرية وحدها، ومن ثم فالقضاء على حماس قد يؤدي إلى نتائج عكسية إذ يُوَرّث الثأر عبر الأجيال، كما أن القضاء على حماس سيدفع لإنشاء حركة أخرى تحمل راية التحرير ضد المحتل لا سيما في ظل عجز السلطة الفلسطينية عن تحقيق آمال وطموحات الشعب الفلسطيني[١].

ويدور الحديث حول ٣ سيناريوهات في تحديد الفاعل الذي سيُدير القطاع بعد انتهاء الحرب:

- **استئثار السلطة الفلسطينية التابعة لفتح بهذا الأمر وحدها**، استبعد نتنياهو –في البداية- إشراك السلطة الفلسطينية في القيام بأي دور في غزة بعد الحرب، لكنه أعاد الحديث عن احتمالية إشراك السلطة الفلسطينية في لعب أدوار بالقطاع عقب انتهاء الحرب في وثيقته الصادرة في فبراير ٢٠٢٣[٢]، بينما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن نتنياهو أبلغ مسؤولين سياسيين أن السعودية والإمارات على استعداد لتحمل فاتورة إعادة الإعمار، لكن لم يصدر أي رد رسمي من الدولتين على هذا التصريح[٣]، خاصةً في ظل غياب الحديث من قبل الاحتلال عن الأفق السياسي للفلسطينيين أو على وجه الدقة الحديث عن إقامة "دولة فلسطينية"[٤].

- **حكومة مشتركة بين حماس وفتح**، ويواجه هذا السيناريو تحديات تتمثل في التنسيق بين حماس وفتح، والموازنة بين رغبات حماس ورغبات الاحتلال.

- **إدارة دولية**، يقضي هذا السيناريو بتفويض الأمم المتحدة أو مجموعة من الدول الإقليمية أو العالمية، لتولي مسؤولية إعادة إعمار غزة، بالتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، لكن تتمثل التحديات هنا في مدى قبول حماس والاحتلال بالوسيط الدولي، ومدى التزام الوسيط بمهمة الإعمار وعدم تجاوزها إلى مهمات أخرى يُحاول فيها فرض إرادة دولية على الإرادة الفلسطينية، فضلا عن عدم التدخل في شؤون غزة الداخلية، ولذا فقد توكل رئاسة إعادة الإعمار إما إلى إحدى الشخصيات الفلسطينية المرموقة في المنظمات الدولية، أو مصر أو قطر[٥].

ب- **التوازنات السياسية الدولية**، ومدى رغبة المانحين في توجيه أموالهم نحو إعادة الإعمار في غزة بالنظر إلى تزامنها مع التزاماتهم بإعادة الإعمار في أوكرانيا.

ج- مدى قدرة الضغط الدولي على إسرائيل للالتزام ببنود أي اتفاق، والسماح بعبور مواد إعادة الإعمار إلى القطاع. وفي ضوء ذلك، هناك توقعات بنهاية مفتوحة حتى تُحقق إسرائيل أهدافها؛ حيث أعلن الاحتلال أنه بحاجة إلى عامٍ على الأقل لتحقيق أهدافه بالقضاء على حماس واستعادة المخطوفين[٦].

وعلى الرغم من الحديث عن إعادة الإعمار، لكن يبقى التخوف من سيناريو تهجير سكان غزة قائمًا، حيث تُشير التصريحات الرسمية لقادة الاحتلال إلى احتفائها بالحركة السكانية الدائمة أو النزوح الدائم في غزة لما يقرب من ٢,٣ مليون نسمة، وقد حرص الاحتلال على هدم المباني وإنشاء منطقة معزولة خالية من السكان تحقيقًا لهدف أكبر هو

---

(١) المرجع السابق

(2) Barak Ravid, Bibi's post-war plan: No reconstruction in Gaza without demilitarization, Axios, 22 February 2024, Accessed at: 19 March 2024, available at: https://2u.pw/JdwqFHFT

(٣) كاثرين شير، مرجع سابق.

(٤) Ibid.

(٥) اليوم الأخير في حرب غزة.. توقعات وسيناريوهات إعادة الإعمار، الشرق الأوسط، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٣م، تاريخ الاطلاع : ١٨ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/lIWBbzLy

(٦) المرجع السابق.

تقليص مساحة قطاع غزة، والدفع بالسكان للهجرة إلى دول الجوار التي تقدر على استيعابهم للتخفيف من الأزمة الإنسانية، وعلى الرغم من رفض مصر والولايات المتحدة ودول أخرى سيناريو التهجير، إلا أن الخطوات الواقعية تنفي ذلك. فقد أقدمت مصر على بناء سياج حدودي مع القطاع[١]، ويبقى الأمل معقودًا على صمود المقاومة وعدم إلقائها سلاحها كي لا تتكرر التجربة المأساوية لعرفات ورفاقه حين ألقوا سلاحهم وذهبوا إلى المنافي، فخسروا قوتهم وجرى اغتيالهم هناك بينما أُقيمت مذابح صبرا وشاتيلا بحق الفلسطينيين العزل[٢].

خاتمة:

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن هذه الحرب تتسم بخصوصية زمانية، إذ إنها تأتي في وقتٍ تمكنت إسرائيل قبله من مد التطبيع إلى عدة أنظمة عربية كان يمكن أن تكف يد المحتل عن غزة إذا أرادت، كما أنها تأتي في وقتٍ استولت فيه السلطوية على المجتمعات العربية وتراجعت قوة المجتمع المدني، فقل الضغط على الحكومات لاتخاذ قرارات داعمة لغزة وأهلها.

رغم قتامة المشهد، إلا أن بقاء المقاومة صامدة في غزة، واستمرار اشتعال جذوتها في الضفة يُعد هدفًا استراتيجيًا داعمًا لملفي الإغاثة وإعادة الإعمار، وإن بدا الأمر على غير ذلك للوهلة الأولى، ولذا يمكن الخروج بتوصيات لتفعيل استراتيجية عربية إسلامية تسهم في دعم القطاع والمقاومة، وذلك على عدة مستويات:

- **الدول العربية والإسلامية:** يمكن لهذه الدول فعل العديد من الأمور، وفي ضوء السقف الذي تتخذه بما لا يُكلفها الكثير، فعلى الأقل يمكنها الحفاظ على حياة القادة السياسيين والعسكريين للمقاومة، خاصةً أن الاحتلال هدد أكثر من مرة باستهداف رموز المقاومة في كل بقاع الأرض، فعلى هذه الأنظمة أن تبذل جهدها للحفاظ على تلك الرموز والضغط على الاحتلال في هذا الصدد. كما يمكن للدول العربية والإسلامية الضغط على الاحتلال للحفاظ على حد أدنى من القوافل الإغاثية التي تدخل إلى المعبر يوميًا لتجنب المجازر، أو أن تدعم الاقتصاد المصري في مقابل تسهيل دخول قوافل الإغاثة من معبر رفح ومواجهة الضغوط الخارجية التي تتعرض لها مصر في هذا الصدد.

- **الفاعلون غير الرسميين في الدول العربية والإسلامية:** ويُقصد بذلك المؤسسات والهيئات الإسلامية غير الخاضعة لسلطة الدول، ويوكل إلى هذه المؤسسات مهمة تفعيل الوعي بالأمة لنصرة القطاع بكل ما استطاعت إليه سبيلا خاصةً في ملف الإغاثة. وقد سجلت بعض التقارير جهود جمعيات إسلامية عمدت إلى إقامة الأضحيات وجمع التبرعات لنصرة أهل القطاع المحاصر، بالإضافة إلى لعب دور جماعات الضغط على الحكومات العربية والمسلمة للتأثير.

- **شعوب الأمة الإسلامية:** لا بد من اصطحاب جماهير الأمة المسلمة في هذه الحرب، واستنفار طاقاتها لدعم القطاع والمقاومة بالمال والنفس وحمل الهم، وقد سجلت هذه الحرب دورًا فاعلا لجماهير الأمة في بعض الملفات لاسيما ملف المقاطعة، فقد أعلنت بعض الشركات العالمية التابعة للاحتلال أو داعميه أنها مُنيت بخسائر تجارية كبيرة وتراجع أداؤها في البورصة بعد استهداف حملات المقاطعة لها، ومنها شركة ستاربكس وكذلك ماكدونالدز، كما شهدت الساحة الإعلامية دورًا مؤثرًا لجماهير الأمة، فضلا عن سلاح الإيمان وإظهار التضامن والانتماء إلى القطاع.

وبالنسبة للمقاومة، فعليها الحفاظ على وسائل قوتها ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، ذلك علمًا أن ثمة تقديرات تُشير إلى أن انتهاء الحرب عسكريًا يفتح الباب لحربٍ بوسائل أخرى في

---

(١) سحر طارق، بناء مصر لحائط إضافي عند الحدود مع قطاع غزة و جدل حول السيطرة على ممر فيلادلفيا، France 24، ٥ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/wZDbw2sv

(٢) عبده فايد، لماذا لا تقبل حماس بإلقاء سلاحها، موقع X، تم النشر بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٤م، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٢٤م، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/CWY004zv

مقدمتها ملفات الإغاثة وإعادة الإعمار، إذ يُستخدم كلاهما كورقة ضغط على المقاومة والقطاع لاسيما أن التاريخ حافل بالوعود الكثيرة -خاصةً في ملف إعادة الإعمار- والمتزامنة مع الأفعال القليلة.

مستقبل الأسرى في السجون الإسرائيلية

إسراء علاء عبد المطلب*

مقدمة:

يستخدم الكيان الصهيوني كل وسائل التنكيل في الأراضي المحتلة لاثبات أن له اليد العليا في تقرير ما يكون وما لا يكون في فلسطين وشعبها، بما في ذلك الأسر والتعذيب. ويرجع تاريخ أول أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى عام ١٩٦٥[١]، لا لشيء غير أن الاختيار الأول لجيش الاحتلال قبل ذلك كان القتل. وقدّر نادي الأسير الفلسطيني في ورقة حقائق أصدرها بتاريخ ١٧ أبريل ٢٠١٩ عدد حالات الاعتقال في صفوف الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧ بنحو مليون حالة، بينها أكثر من ١٧ ألف اعتقال من الفتيات والنساء والأمهات وما يزيد على ٥٠ ألفا من الأطفال[٢]. ومن المعروف مدى تدهور وضع الأسرى في سجون الاحتلال، لكن الوضع تفاقم بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. في هذا التقرير نتناول وضع الأسرى في السجون الإسرائيلية والتحولات بعد طوفان الأقصى ونستشرف آفاق المستقبل فيما يتعلق بالوضع في السجون وتأثير ذلك على المفاوضات والوساطات.

أولًا- ما قبل طوفان الأقصى:

قضية الأسرى في السجون الإسرائيلية ليست جديدة على الساحة السياسية الفلسطينية والعالمية، على العكس، تعتبر إحدى القضايا الجوهرية ليس فقط سياسيًا بل حقوقيًا كذلك، فقبل السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، بلغ إجمالي عدد المعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال ٥٢٠٠ معتقل بالإضافة إلى ١٢٦٤ معتقل إداري[٣].

ففي يوليو ٢٠٢٣، أصدرت فرانشيسكا ألبانيز، المقررة الخاصة للأمم المتحدة لحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، تقريرًا مجملًا عن الاحتلال الإسرائيلي[٤]، مشبهةً جميع الأراضي المحتلة بسجن مكشوف. لكنها ألقت الضوء بشكل خاص على مسألة المعتقلين الفلسطينيين في سجون إسرائيل؛ ووفقا للتقرير، يتعرض الفلسطينيون للاحتجاز الطويل بسبب التعبير عن آرائهم، والتجمع، وإلقاء الخطب السياسية غير المصرح بها، أو حتى مجرد محاولة القيام بذلك، وفي نهاية المطاف يُحرمون من وضعهم كمدنيين محميين. وغالباً ما يُفترض أن الفلسطينيين مذنبون دون أدلة، ويُقبض عليهم دون أوامر توقيف، ويُحتجزون دون توجيه تهم أو محاكمة ويعاملون بوحشية في الحجز الإسرائيلي، وفقا للتقرير. وأشارت السيدة ألبانيز إلى أن النظام القانوني المزدوج الذي تفرضه إسرائيل والذي يتم بموجبه تطبيق الأحكام العرفية على الفلسطينيين والقوانين الإسرائيلية المحلية على المستوطنين غير الشرعيين هو "ركيزة

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(1) Qais Omar Darwesh Omar and Said Ibicioglu, Israel's first Palestinian prisoner dies at age of 85, 23 March 2021, Accessed: 15 January2024, available at: https://2u.pw/3jGn24Iy

(٢) محمد غازي الجمل، ملف الأسرى.. معادلة التحرير وجبهة الصراع الطويل مع الاحتلال، الجزيرة نت، ٢٩ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/jlBNCjW

(٣) إحصائيات مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، عدد الأسرى في سجون الاحتلال خلال العام ٢٠٢٣، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، تاريخ الاطلاع: ٣ فبراير ٢٠٢٤، الساعة: ١٠:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ZlCdXVx

(٤) شيرين ياسين، خبيرة أممية: الفلسطينيون يعيشون في "سجن مفتوح" في ظل الاحتلال الإسرائيلي، أخبار الأمم المتحدة، ١٠ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٥ يناير ٢٠٢٤، الساعة: ٢٣:٠٥، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/SliA0zLn

نظام الفصل العنصري الإسرائيلي".

فنظام السجون التابع للاحتلال ينقسم إلى نظامين، حيث يوجد نظام قضائي خاص للإسرائيليين الجنائيين ويتبع هذا النظام سلسلة من سجون المخصصة لهم. وهذا النظام مختلف تمامًا عما يقابله الفلسطينيون في الاعتقال، كجزء مما وصفته منظمات حقوق الإنسان بأنه نظام فصل عنصري يحتفظ به الاحتلال الإسرائيلي، يضع الفلسطينيون في الأراضي المحتلة تحت مجموعة مختلفة من القوانين عن الإسرائيليين الذين يعيشون في نفس الأرض كعادة أي احتلال.

ووصفت ألبانيز النظام الإسرائيلي أنه يهدف بشكل رئيسي إلى إخماد وقمع أي شكل من أشكال الاحتجاج الفلسطيني، خاصة الاحتجاج على النظام الذي يضعهم تحت حكم الاحتلال. بينما يرتكب المستوطنون الإسرائيليون بشكل منتظم أعمال عنف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويحرض السياسيون الإسرائيليون باستمرار على العنف ضد الفلسطينيين، فقط الفلسطينيون يخضعون للقوانين الإسرائيلية التي يمكن أن يتم فيها سجنهم للتعبير عن آرائهم التي "تضر بالسلم العام أو النظام العام" أو للمشاركة في "تجمعات سياسية" تزيد عن ١٠ أشخاص[١].

ما لم يذكره التقرير هو واقع أن فلسفة الاحتلال ترى أن مجرد التواجد الفلسطيني على الأرض هو تهديد لكينونة الاحتلال واستمراريته؛ وبناءً عليه، يتعامل الاحتلال بأسلوب محاكم التفتيش مع العرب داخل الأراضي المحتلة وبالتحديد في الضفة الغربية وأحياء القدس. هذا أسلوب ممنهج للترهيب وترسيخ في عقلية العربي أنه ليس حر نفسه وليس له حرية التحرك أو الدفاع عن النفس. من أحد التكتيكات المتبعة بشكل يومي، هو وجود فرقة تجوال ليلية إسرائيلية بشكل يومي، تستهدف هذه الفرقة أي منزل بشكل عشوائي، وتقوم باقتحامه ووضع أهله تحت الاحتجاز وتقوم بتفتيش المنزل وسرقة وتدمير محتوياته. قد تنصرف الفرقة قبل الصباح وقد تتحفظ على المنزل وأهله لعدة أيام بذريعة الحفاظ على الأمن ثم تقوم باعتقال أحد أو عدة أفراد من العائلة ثم تنصرف.

وتعتمدُ قوّات الاحتلال على التشريعات العسكريّة، في ممارسةِ الاقتحامات لبيوتِ الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة، وخصوصاً "الأمر الخاصّ بالتعليمات الأمنيّة، المادّة ٦٧" التي تتيح لجنود الاحتلال القيام بهذهِ الاقتحامات، ودون أية تقييدات، كتلك التي تتبناها الدول الديمقراطيّة المراعية لحقوق الإنسان، وفقاً للتقرير. وأقتبس: "ضابط أو جنديّ حصلا على تخويل من ضابط بشكلٍ عام أو بشكلٍ خاصّ، يحقّ لهما الدخول في أي وقت، إلى أي مكان، سيّارة، مركبة بحريّة أو طائرة، يمكن أن يُشتبه بأنها تُستخدم، أو أنها استخدمت، لأي غاية تمسّ بسلامة الجمهور، وبأمن قوّات الجيش الإسرائيليّ". وهذا يبيّن أهميّة الأمر القانونيّ الصادر عن الجسم العسكريّ في ١) تشريع هذهِ الممارسات بدون تقييد؛ ٢) تدعيم الاقتحامات بالدوافع الأمنيّة؛ ٣) خلق ذوات عسكريّة/ عنصريّة/ استعماريّة من خلال نزع إنسانيّة وخصوصيّة الفلسطيني. وأشار التقرير إلى أن الأسباب والمسوّغات لممارسة اقتحام البيوت كما جاءت في "المادّة ٦٧"، ضبابيّة وبدون تعيين وبدون تحديد. بالتالي، كلّ ما يقولهُ الجنديّ لتسويغ هذهِ الاقتحامات سيصبح مقبولا وشرعيّا، حيثُ أن المادّة تعطي صلاحيّات مطلقة للجنود على أرض الواقع، فيما يخصّ اقتحام البيوت، والنتيجة المحتّمة هي تعسّف وانتهاك حقوق الفلسطينيين الفرديّة وخصوصيّتهم[٢].

وأحد نتائج تلك الاقتحامات هو الاعتقال و٩٥٪ من هذهِ الاقتحامات تقعُ بين منتصف الليل وساعات الفجر، وتمتدّ

(١) المرجع السابق.

(٢) محمد قعدان، قراءة في تقرير "الحياة المنتهكة": اقتحامات الاحتلال لبيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٧ ديسمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/psdoLW6s

لأكثر من ساعة في غالبيّة الحالات، من المكوث في البيت والتفتيش، وهذهِ الممارسات لا تستهدف فقط "الشخص المتهمّ" بل عائلتهِ وبيتهِ، ودونَ أوامر قضائيّة، وأحيان كثيرة تجري هذهِ الممارسة في إثر "جُنح جنائيّة" أو مخالفات تسمى "مخالفات أمنيّة" وفق درجات خطورة مختلفة، كما يوضّح التقرير. ويجدرُ القول إن الاعتقال في حدّ ذاتهِ تستخدمهُ السلطات للحدّ من حقوق الفرد "المتهمّ" لاستكمال إجراءات التحقيق والمسار الجنائيّ، وإجراء الاعتقال في أنظمة الحكم الديمقراطيّة مقيّد ومشروط. في المقابل، الاقتحامات الليليّة بهدف الاعتقال، هي "أحداث صعبة وصادمة وتؤثر على حياة أفراد البيت كلّهم"، وخاصّة حينما تستهدفُ قوّات الاعتقال القاصرين[١].

وفي تقرير للهيومن رايتس واتش، أكد على أن السلطات الإسرائيلية تعتمد أنظمة متوازية للقضاء الجنائي بالنسبة للمستوطنين والفلسطينيين في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. تُحاكم السلطات الفلسطينيين المتهمين بجرائم في محاكم عسكرية يواجهون فيها نسبة إدانة تقارب ١٠٠٪. ووجدت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل في تقرير صدر في ٢٠١٤ أنه "منذ الثمانينات، جميع المواطنين الإسرائيليين الذي مثلوا أمام المحاكم العسكرية كانوا مواطنين عرب ومقيمين في إسرائيل.

وفي نفس السياق، ينصّ القانون الإسرائيلي أيضا على عرض المحتجزين على قاض في غضون ٢٤ ساعة، بينما يسمح باحتجاز الفلسطينيين لفترة تصل إلى ثمانية أيام قبل عرضهم على قاض، والذي يكون في حالتهم قاضيا عسكريا، وتستطيع السلطات تجديد احتجازهم لفترات أطول ولها هامش كبير لوضع الفلسطينيين رهن الاحتجاز على ذمة المحاكمة وأثناء الإجراءات القضائية، مقارنة بالمعايير المنطبقة على المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك المستوطنين. تستطيع السلطات أيضا حرمان الفلسطينيين من التواصل مع محام لمدة تصل إلى ضعف تلك المنطبقة على المستوطنين – حتى ٩٦ ساعة في الجرائم العادية و٦٠ يوما في "الجرائم الأمنية"، مقارنة بـ ٤٨ ساعة و٢١ يوما للمستوطنين.

ومن جانب القوانين المنظِّمة لاحتجاز الأطفال أيضا تميّز بين الإسرائيليين وفلسطيني الضفة الغربية. فالأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية يحظون بقدر أقل بكثير من الحماية على مستوى القانون والممارسة، حيث تعتقلهم القوات الإسرائيلية بانتظام في مداهمات ليلية، وتحقق معهم دون حضور وليّ الأمر، وتحتجز أطفالا لم يتجاوزوا ١٢ عاما على ذمة المحاكمة لفترات مطولة. وفي ٢٠١٧، وجدت "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل"، اعتمادا على بيانات حكومية من ٢٠١٥، أن السلطات أبقت ٧٢٪ من الأطفال الفلسطينيين رهن الاعتقال حتى انتهاء الإجراءات[٢].

وهناك طريقتان رئيسيتان تتبعهما قوات الاحتلال لاعتقال الفلسطينيين. الأول هو عن طريق الإدانة في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية. وهذه هي الآلية القضائية الرئيسية للفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية المحتلة، وتستند معظم الإدانات إلى "اعترافات" تم الإدلاء بها أثناء الاستجواب قبل أن يتمكن معظم المعتقلين من الاتصال بمحام. ومع ذلك، فحتى صفقات الإقرار بالذنب يمكن أن تسفر عن أحكام طويلة، فرمي الحجارة على سبيل المثال، يحمل عقوبة لا تقل عن ثلاث سنوات ولكن يمكن أن يُعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى ٢٠ عامًا. وفي حين تمت إدانة أقلية من السجناء بارتكاب أعمال عنف مسلح أو الإرهاب، فقد شملت التهم الأخرى التحريض عبر الإنترنت، وتنظيم احتجاجات أو مظاهرات سلمية، وبطبيعة الحال، الانتماء إلى حماس أو غيرها من "الجماعات المحظورة"[٣].

(١) المرجع السابق.

(٢) تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد، تقرير لمنظمة الهيومن رايتس واتش، ٢٧ أبريل ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي:https://2u.pw/3P91u

(٣) بلا حقوق منذ الولادة: استخدام الأوامر العسكرية الإسرائيلية الجائرة في قمع فلسطيني الضفة الغربية، تقرير لمنظمة هيومن رايتس واتش، ١٧ ديسمبر ٢٠١٩، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/O5Yk59bY

الآلية الرئيسية الثانية التي يتم بموجبها احتجاز الفلسطينيين هي من خلال سياسة تسمى "الاعتقال الإداري"، والتي تصفها منظمة "بتسيلم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان بأنها "السجن دون محاكمة أو تهمة، بدعوى أن الشخص يخطط لارتكاب جريمة في المستقبل". ولا يتم الكشف عن أي دليل، ولا يوجد حد زمني لفترة الاحتجاز، والمعتقل الإداري هو من يتم اعتقاله وسجنه بدون تهم بأمر من القيادة العسكرية وبتوصية من المخابرات، كإجراء وقائي بحجة أنه يشكل تهديدًا محتمل على الأمن في المستقبل بعد جمع "أدلة ومواد سرية" عن هذا الشخص؛ وهي وسيلة ممنهجة يستخدمها جيش الاحتلال منذ عقود للتقييد حركة من يعتبرهم خطر على دولة الاحتلال[١].

وعلى الرغم من أن بعض المعتقلين يتم احتجازهم لعدة أيام أو أسابيع، إلا أن ما يقرب من ٨٠٪ من المسجونين بموجب قد تم احتجازهم إداريًا لأكثر من ستة أشهر. وبعضهم محتجز منذ سنوات. وبينما ينص القانون الدولي على وجوب استخدام الاعتقال الإداري بشكل ضئيل، وهناك ١٢٦٤شخص يخضع للاعتقال الإداري في سبتمبر ٢٠٢٣[٢].

أوامر الاعتقال الإداري غالبًا ما تستند إلى أدلة سرية، التي لا تقدم للمعتقل أو محاميه، والتي غالبًا ما تمنع منظمات حقوق الإنسان التي يطلبها السجناء أو عائلاتهم التدخل في القضايا. والاعتقال الإداري هو وسيلة تنكيل أخرى بالشعب الفلسطيني، وقد ازداد استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري في العقود الأخيرة. وفقًا لمجموعة حقوق السجناء الفلسطينيين "الضمير"[٣]، كان هناك فقط ١٢ فلسطينيًا محتجزًا بالاعتقال الإداري في الوقت الذي بدأت فيه الانتفاضة الثانية في أوائل الألفية الثانية.

أما فيما يتعلق بالانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون داخل السجون الإسرائيلية، فتعدد ونمر سريعًا على بعض النقاط، مثل: حرمان الأسرى من حق العلاج ورفض طلبات الأسرى النقل إلى مستشفيات مدنية للعلاج، حتى في حالات الولادة والأمراض المزمنة والمستعصية. مثل ما حدث مع الشهيد وليد أبو دقة[٤]؛ حيث تم نقله من عيادة سجن الرملة بعد ٣ أيام من عمليات استئصال لأجزاء من الرئة نتيجة إصابته بنوع نادر من سرطان الدم، إلى سجن الجلبوع المشهور بحالات الوفاة – بمعنى أدق حالات القتل البطيء- للأسرى المرضى. ويشتهر أيضًا بتشديد الحراسة ونكاية بالمعتقلين بالأخص بعد حادثة الهروب الشهيرة[٥] التي وقعت في السادس من سبتمبر ٢٠٢١.

كل ما ذكر مسبقًا هو مجرد مثال بسيط على أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال، حيث إن الحقوق الأساسية للإنسان يتم انتهاكها بشكل ممنهج ومتعمد منذ نشأة السجون المخصصة للفلسطينيين على الأراضي المحتلة. وبما أن النظام القضائي للاحتلال مصمم لحرمان الأسرى من حقوقهم الأساسية اعتقالهم بدون تهم بذريعة وجود "ملف سري" أو ما يعرف بالاعتقال الإداري، ومرورًا بتمديد احتجازهم بدون السماح لمحاميهم وذويهم بالتواصل معهم أو حتى التعرف على مكان احتجازهم، والتعذيب وحرمانهم من الطعام والملابس. تطول

(١) مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ما هو الاعتقال الإداري؟ ٢٧ مايو ٢٠١٤، تاريخ الاطلاع: ٣ فبراير ٢٠٢٤، الساعة: ١٠:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/WJcVn2s2

(٢) ١٢٦٤ معتقلون إداريا.. ١٣٥ ألف أسير منذ انتفاضة الأقصى، الجزيرة نت، ٢٨ سبتمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/QbUpduSj

(٣) نحو (٢٤٠) حالة اعتقال بين صفوف النساء من الضفة والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ بعد السابع من أكتوبر، مؤسسة الضمير، ٧ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٤، الساعة: ١:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://www.addameer.org/ar/media/5288

(٤) أعلن وفاة وليد أبو دقة عن عمر ٦٢ عاماً في ٧ أبريل ٢٠٢٤، متأثراً بإصابته بمرض السرطان، بعد أن قضى ٣٨ عام في سجون الاحتلال، للمزيد أنظر: من هو وليد دقة الذي أُعلن عن وفاته في السجون الإسرائيلية؟، بي بي سي العربية، ٨ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/JRLcabHH

(٥) سجن جلبوع: ماذا نعرف عن هروب الفلسطينيين؟ وما مصيرهم بعد إعادة اعتقالهم؟ بي بي سي نيوز عربي، ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٥ فبراير ٢٠٢٤، الساعة: ٢٣:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/s75VLTOe

قائمة انتهاكات الاحتلال لحقوق الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

وعلى صعيد آخر، يكتسب الأسرى الفلسطينيين حقوقهم الأساسية – أي لا تقدم لهم إلا بعد ممارستهم ضغطًا بشكل أو بأخر- عبر الاضطرابات والاحتجاجات داخل السجون. تشكل معركة "الأمعاء الخاوية" أو الإضراب المفتوح عن الطعام من الأسرى بشكل أساسي الطريقة الوحيدة للضغط على سجانيهم مقابل ما يواجهونه من اعتداءات جسدية ونفسية، فالاحتلال لا يقف فقط على الاحتجاز بدون تهم، ولكن يتمادى في أساليب التعذيب والتنكيل بهم وبأسرهم، وبالأخص بعد تولي "بن غفير" وزارة الأمن الداخلي بصلاحيات موسعة في نوفمبر [١]٢٠٢٢. حيث تصاعد العنف الممنهج ضد الأسرى وذويهم لدرجات غير مسبوقة. حسب شهادات الأسرى المفرج عنهم وشهادات المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان الذين سمح لهم بالدخول على مضض في بضع مناسبات عابرة.

عادةً ما تسفر الإضرابات عن نتائج مجدية بالأخص تلك التي يتم تنظيمها بما يتزامن مع مفاوضات دولية مع الكيان مثل مفاوضات طابا عام "١٩٩٥"[٢]. لكن عادة ما يتم التكتم على الإضرابات ويبذل المحتل كل ما يمكن لمنع انتشار أخبار الأسرى المضربين عن الطعام، ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى الإطعام القسري للأسير المضرب عن الطعام، الأمر الذي يمكن أن يؤدى للوفاة، وما سبق يعد ملخص بسيط عن الوضع القائم في سجون الاحتلال ضد أسرانا منذ عام ١٩٦٩ وحتى ٦ أكتوبر ٢٠٢٣.

ثانيًا- ما بعد السابع من أكتوبر ومعركة طوفان الأقصى:

منذ بدأ طوفان الأقصى ارتفعت نسب الاعتداء والتوحش الإسرائيلي داخل الضفة الغربية والأراضي المحتلة. ليبلغ عدد المعتقلين حتى تاريخ كتابته[٣] إلى أكثر من ٧٦٧٠ في الضّفة الغربية المحتلة، منذ السابع من أكتوبر، وقال نادي الأسير الفلسطيني، إن حصيلة حالات الاعتقال بين صفوف النساء بلغت ٢٤٦، تشمل النساء اللواتي اعتقلن من الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، في حين بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال نحو ٥٠٠[٤]؛ ولا يستثني منهم أولئك الذين تم الإفراج عنهم؛ سواء لانقضاء المدة أو في صفقة تبادل، بل يتعمد استهداف الأسرى السابقين والتنكيل بهم وبأهلهم نكايةً وإمعانًا في إذلالهم.

يسهل فهم سياسات التعنت التي يتبعها الاحتلال في سياق طوفان الأقصى والحرب القائمة، حيث إن القيادة السياسية والعسكرية للاحتلال تم وضعها في موقف لا تحسد عليه بعد فشلهم في احتواء ما حدث بل ويزيد على ذلك عدة عوامل أخرى مثل التسريب الذي أفاد تجاهلهم للمعلومات الاستخباراتية التي تنبأت بالسابع من أكتوبر، مرورًا بالتخلي عن الأسرى الإسرائيليين وإفشال كل صفقات التبادل التي لحقت بالصفقة الأولى، وفشل البروباجندا المسلطة للتركيز على الحرب و"نجاحات" قوات الاحتلال في تحقيق تقدم ميداني على الأرض.

تنقسم الإجراءات الإجرامية التي اتخذتها قوات الاحتلال بعد السابع من أكتوبر وبداية طوفان الأقصى إلى ثلاث تفريعات أساسية؛ الأولى، هي عزل الأسرى بشكل كلي وتام عن العالم الخارجي والتنكيل بهم إلى أقصى درجة. الثانية، وهي تتبع الأولى، منع الزيارات لأهالي المعتقلين والمحامين ووضع السجون تحت وضع الطوارئ ومنع جميع المؤسسات والهيئات المعنية الدولية والمحلية من التواصل مع الأسرى أو معرفة وضعهم. الثالثة، هي

(١) بن غفير: من هو اليميني المتطرف الذي سيتولى وزارة الأمن الداخلي بصلاحيات موسعة؟ بي بي سي نيوز عربي، ٣ نوفمبر ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٥ فبراير، الساعة: ٢٣:٤٥، متاح عبر الربط التالي: https://2u.pw/exgV6bqD

(٢) أشهر الإضرابات عن الطعام، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، تاريخ الاطلاع: ٥ فبراير ٢٠٢٤، الساعة: ٢٢:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/eslaoL5B

(٣) نهاية مارس ٢٠٢٤.

(٤) نادي الأسير: ٧٦٧٠ حالة اعتقال بينهم ٢٤٦ امرأة و٥٠٠ طفل منذ ٧ أكتوبر، المركز الفلسطيني للإعلام، ١٩ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/dPW0VWDK

تغيير القوانين التي يتم بناءً عليها الاعتقالات وجعلها أكثر تعسيفًا وزادت في الصلاحيات الجائرة لجيش الاحتلال[١].

فبعد بداية طوفان الأقصى، أعلن "بن غفير"، وزير الأمن القومي الإسرائيلي، تفعيل حالة الإعدام البطيء للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال؛ من خلال تفعيل حالة الطوارئ، يأتي الترويج لهذا القانون وسط ضغوطات من أحزاب اليمين المتطرف، في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي في إسرائيل، في ظل اتساع دائرة الاحتجاجات المطالبة بتحرير الأسرى المحتجزين، والتوصل إلى صفقة تبادل شاملة تفضي إلى الإفراج عنهم جميعًا، وهي محاولة من المستوى السياسي للتلويح بورقة الإعدام داخليا، وكذلك خارجيا قبالة حماس للتوصل إلى صفقة تبادل.

تم فرض وضع جديد وتعميمه على جميع السجون ومراكز الاحتجاز – الخاصة بالأسرى الإداريين-، وذاك الوضع هو تصعيد ممنهج أدى فيما بعد بدعوات لفصل الأسرى التابعين لحركة حماس عن باقي المعتقلين وإعدامهم. وبعدما فشلت هذه الدعوات في الوصول إلى غايتها، تم فصل الأسرى الذين تم اعتقالهم على شريط غزة الحدودي وخلال الحرب القائمة وإخفاءهم قصريًا واقتيادهم إلى جهات غير معلومة حتى تاريخه.[٢] ويرفض الاحتلال المطالبات الدولية المستمرة لجهات عدة -على رأسها الصليب الأحمر الدولي- بمعرفة مصير هؤلاء الأسرى.

أما بالنسبة لباقي الأسرى، فكما هي عادة الاحتلال، فإنه حتى تاريخ كتابته قامت قوات الاحتلال بإعادة القبض على عدة من الأسرى المفرج عنهم في صفقة نوفمبر الماضي مع حركة حماس.[٣] خلال وقف إطلاق النار بين الكيان الصهيوني وحركة حماس في الفترة من ٢٤ نوفمبر إلى ١ ديسمبر ٢٠٢٣، تم إطلاق سراح ٢٤٠ سجينًا فلسطينيًا مقابل ١٠٥ رهائن (معظمهم إسرائيليون) محتجزون في غزة. ومن بين الفلسطينيين المفرج عنهم ١٠٧ أطفال، بما في ذلك خمسة أولاد يبلغون من العمر ١٤ عامًا، و٦٨ امرأة، ١٠ منهن كانت مسجونات لأكثر من ست سنوات. وبينما كان هنالك اتهامات لربع المجموعة، كرمي الحجارة و"دعم الإرهاب"، لم يكن أكثر من ثلاثة أرباعهم مدانين بأي جريمة. وزيادة في التصعيد الممنهج، فإن الكيان الصهيوني أعاد اعتقال ٣٧[٤] منهم مرة أخرى بدون اتهامات أو بتهمة نشر الذعر لأنهم قاموا بدعم غزة وحركة حماس على الفضاء الافتراضي.

وارتفعت أعداد القتلى في السجون الإسرائيلية منذ بدء العدوان على غزة ومعركة طوفان الأقصى، حيث تم الإعلان في أول ديسمبر الماضي عن مقتل ٦ أسرى في سجون الاحتلال، ٢ منهم ماتوا بسبب الإهمال الطبي ومنع العلاج وواحد مات متأثرًا بجراحه بعد اعتداء قوات الحراسات الخاصة عليه داخل الزنزانة طبقًا لتشريح منظمة أطباء لحقوق الإنسان داخل إسرائيل[٥].

وعلى صعيد آخر، منذ بدء طوفان الأقصى، أعلن أغلب الأسرى التوقف عن جميع أنشطة التصعيد ضد الاحتلال، حيث تم وقف كل الإضرابات داخل السجون. ولكن على النقيض، كرَّس الاحتلال كل طاقاته للتنكيل والقمع على مستويات لم يصل إليها قبلًا. طبقًا لتقارير هيئة الأسرى

(١) محمد وتد، في ظل الحرب على غزة.. الأسرى الفلسطينيون يواجهون الإعدام البطيء بسجون إسرائيل، الجزيرة، ٢٧ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٥ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.ws/fgzcd2

(٢) ورقة عن مجمل الجرائم والانتهاكات التي نفذها الاحتلال الإسرائيلي بحق المعتقلين والأسرى بعد السابع من أكتوبر، مؤسسة الضمير لرعاية حقوق الأسير وحقوق الإنسان، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢ فبراير ٢٠٢٤، الساعة: ٢٠:٠٠، http://surl.li/sggxn

(٣) ملخص معطيات حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر حتى تاريخ اليوم ٢٠٢٤/٢/٢٧، جمعية نادي الأسير الفلسطيني، ٢٧ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٤، الساعة: ١٥:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/E5JtoQiT

(٤) حتى آخر تحديث في منتصف ديسمبر

(5) Physicians for Human Rights Israel (PHRI), Six Palestinians die in Israel Custody, 5 December 2023, Accessed at: 15 January 2024, 23:30, available at: https://2u.pw/bsWbbVjz

"الضمير"، فإن شهادات الناجين من سجون الاحتلال والمفرج عنهم بعد السابع من أكتوبر تعطينا فكرة بسيطة حول ما يحدث من انتهاكات وسياسات انتقامية مع الأسرى. حكى الناجون عن بقاء شبابيك الغرف مفتوحة ٢٤ ساعة حيث يكون البرد قارسًا وخصوصا في ساعات الليل، وسحب الأغطية والملابس من الأسرى. لم يزر الأطباء أي من الأقسام، رغم أن هناك حالات مرضية حرجة ومزمنة وبحاجة لمتابعة دائمة، والاكتفاء بالمسكنات وبكميات محدودة جدًا. ومنع اقتناء الملابس، باستثناء غيار واحد فقط وملابس داخلية واحدة فقط، وإذا اتسخت يضطر الأسير لغسلها والانتظار حتى تجف لارتدائها مجددًا، حيث يواجه الأسرى عقوبات جماعية تمثل أهمها في قطع الكهرباء والاتصال والماء ومنع لقاء المحامين، وتقليص الطعام والشراب وتقليل من جودته، حيث أقر أحد المفرج عنهم أن الطعام "أصبح سيئا جدًا وغير ناضج وغدت رائحته وطعمه كريهين جدا والكميات غير كافية"، ومنع الدواء عن أكثر من ٧٠٪ من الأسرى المرضى.[١]

بالإضافة إلى، منع الأسرى من ساعة الخروج اليومي (الفسحة) وسحب كل الامتيازات وأساسيات الراحة للإنسان مثل كل وجميع الأجهزة الكهربائية، وفرش الأسرّة والملابس وأدوات النظافة الشخصية والأغراض الشخصية مثل المصاحف والكتب. إلى جانب زيادة عدد المعتقلين في كل غرفة لثلاث أو أربع أضعاف في بعض الأحيان، مع قطع الكهرباء لمدد تتجاوز الإثني عشر ساعة يوميًا، في غرف سيئة التهوية والمرافق. مع منعهم من شراء الطعام حتى من مطبخ السجن وحرمانهم من مياه الشرب النظيفة[٢].

النقطة الأصعب هي الاعتداءات المتكررة على الأسرى في الغرف على أقل الأسباب وحتى دون سبب، والاقتحامات المتكررة لوحدات التفتيش والقمع بشكل وحشي وهمجي. وبسبب زيادة الأفعال الهمجية، عزل المحتل الأسرى عن ذويهم ومحاميهم لضمان الإمعان في الأذى النفسي مع التكتم على الإجراءات والمنظومات الجديدة داخل السجون الإسرائيلية في التعامل مع الأسرى.

ثالثًا- الوساطة حول ملف الأسرى:

في ملف الأسرى ووقف إطلاق النار، ركزت الأطراف على تبادل الأسرى ووقف إطلاق النار وإدخال المساعدات، بينما ظل ملف الأسرى الفلسطينيين الذين لم تشملهم صفقات التبادل مهمشًا. على الرغم من أن حركة حماس أعلنت على لسان المتحدث الرسمي لها منذ اليوم الأول، أنها تسعى إلى إطلاق سراح جميع المعتقلين الذين أخذوا في السابع من أكتوبر وما بعده، إذا ما أخلت إسرائيل زنازينها بإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين في المقابل فيما يعرف بتبيض السجون الإسرائيلية[٣].

لكن أول صفقة تبادل لم تتحقق إلا بعد مرور حوالي شهرين من المفاوضات المكثفة وجهود الوسطاء -مصر وقطر والولايات المتحدة-. ويرجع ذلك عدة أسباب، أهمها رفض الكيان الصهيوني للشرط الأساسي للتبادل وهو إخلاء السجون من المعتقلين، ولا بد أن نذكر هنا، أن السبب الرئيسي لصفقة الهدنة الأولى هو تصاعد الضغط من أهالي الأسرى الإسرائيليين وزيادة الضغط الداخلي في إسرائيل على نتنياهو وحكومته للقبول بصفقة التبادل. بعد الصفقة الأولى، بدا واضحًا لنتنياهو أن أي هدنة قادمة أو وقف إطلاق النار دائم يعني بالضرورة انتحارًا سياسيًا له، مما صعب المفاوضات اللاحقة للهدنة الأولى.

على الرغم من أن الهدنة الأولى في أواخر نوفمبر ٢٠٢٣، كانت فيصلًا في وخطوةً مهمة وانتصارًا إعلاميًا وسياسيًا

(١) إجراءات تنكيلية جديدة بحق الأسرى في سجون إسرائيل، الجزيرة نت، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/kysiacql

(٢) شهادات أسرى محررين عن ظروف الاعتقال في سجون إسرائيل بعد السابع من أكتوبر، جريدة الشرق الأوسط، ٢٦ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/7hCfnh5m

(٣) بعد هدنة غزة.. هل تنجح المقاومة في إبرام صفقة لتبييض سجون الاحتلال؟، الجزيرة نت، ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/FXuH27KV

للمقاومة، إلا أنها أغفلت بعض الضمانات والنقاط التي شكلت ثغورًا بعد ذلك استغلها الكيان الصهيوني. على رأسها أن إسرائيل لم تسلم للأسرى المفرج عنهم أي وثائق تسقط عنهم "التهم" أو تثبت خروجهم في صفقة تبادل ويجب عدم التعرض لهم فيما بعد. إلى جانب ذلك، أغفلت المفاوضات حتى الآن كل ما له علاقة بوضع الأسرى في السجون وما عليهم تحمله في غياهب سجون الاحتلال. ومع التركيز كله المنصب على قطاع غزة والعدوان الغاشم عليه، يجب على المفاوضات والمسئولين عدم إغفال الوضع الحرج للأسرى في سجون الاحتلال[١].

ولا يبدو أن الوساطة الحالية قادرة على التوصل لحل وسط، حيث تشهد عدة تعثرات منذ نوفمبر ٢٠٢٣ وحتى الآن، على خلفية التباين في المطالب بين إسرائيل وحماس، مع تمسك تل أبيب بإطلاق سراح جميع الرهائن المحتجَزين في غزة، دون وقف كامل لإطلاق النار، بينما تطالب حماس بوقف غير مشروط لإطلاق النار لتنفيذ عملية إطلاق سراح الرهائن[٢].

خاتمة- ما هو مستقبل الأسرى؟

للأسف، لا يمكن لأحد أن يدعي أن مآلات الأمور تتجه إلى وضع أفضل فيما يتعلق بملف الأسرى. فمع ازدياد الانهيار الداخلي للكيان، ومع الضعف المستمر الذي يشهده اللوبي الصهيوني في الداخل والخارج؛ لا يُتوقع إلا أن تزداد السياسات الوحشية في التعامل مع الفلسطينيين بشكل عام والأسرى بشكل خاص، وبالأخص مع علو صوت اليمين المتطرف داخل الكيان وحكومته.

فمن المهم فهم ديناميكية المحتل وفلسفته التي تقوم على رؤية أن كل ما هو مسلم عربي فلسطيني هو تهديد للكيان المحتل ووجوده، وبالتبعية، سنرى في الفترات القادمة تصعيدًا أعلى في العنف ضد الأسرى والسياسات البربرية في التعامل معهم، وذلك لعدة أسباب، أهمها أن ما لا يناله المحتل في الميدان سوف يحققه على حساب الأسرى. بمعنى أنه لا يستطيعون الوصول للمجاهدين ولكنهم يستطيعون الوصول للأسرى والتنكيل بهم، وهذه بتلك.

ومن جانب آخر، تحاول حكومة الاحتلال الفوز بالحرب النفسية ضد المقاومة عن طريق التعذيب والإذلال ليس للمعتقلين فحسب بل لذويهم ومن يناصرهم كذلك، وهدفهم الأساسي هو كسر المعنويات وتعكير فرحة أي انتصار للمقاومة على المحتل، مثلما حدث في صفقة إطلاق الأسرى الأولى حين تم منع أي مظاهر احتفالية في بيوت أهالي الأسرى والتهديد بالاعتقال مجددًا إذا حدث ذلك.

علاوةً على ذلك، يمكن بسهولة رؤية أن الحكومة الحالية تحاول تسجيل أي نقاط لصالحها في الداخل الإسرائيلي، بعد التخلي الواضح عن الأسرى الإسرائيليين لدى حماس، ورفض عدة صفقات، فمن الواضح أن مستقبل نتنياهو السياسي - والاجتماعي إلى حد ما- قد انتهى تمامًا؛ مما يجعل في مصلحته المماطلة في الوضع الحالي، والذي بالتبعية يستغله بن غفير - وزير الأمن القومي- لكسب بعض النقاط السياسية خلال الوضع الحالي. مع عجز الوساطة عن الضغط على الأطراف لقبول هدنة أخرى، واستمرار نقض الكيان لصفقات التبادل واعتقال الأسرى مجددًا بعد الإفراج عنهم وغيرها من العوامل، كل هذا يدفع المتأمل في الوضع إلى افتراض الأسوأ حينما يتعلق الأمر بكيف يمكن أن تنتهي معاناة الأسرى في سجون الاحتلال.

---

(١) الجهود المصرية لتهدئة الأوضاع في غزة، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، تحديث مستمر، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٤، الساعة: ١٥:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://sis.gov.eg/section/10245/14907?lang=ar

(٢) أحمد عدلي، «حرب غزة»: الوساطة المصرية - القطرية تسابق الزمن بدعم دولي أوسع، الشرق الأوسط، ٢٨ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/k0Yn054w

مستقبل الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ما بعد طوفان الأقصى

تقى محمد يوسف*

مقدمة:

جاء طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر لعام ٢٠٢٣ ليُعيد القضية الفلسطينية إلى المركز بعد أن كادت تفقد تلك الصدارة لصالح مشروعات إقليمية أخرى، فقد عادت القضية الفلسطينية لمرتبة القضية الأولى والموضوع الرئيس على الأجندة الإقليمية بل والعالمية، ومن ثم انتهت طموحات إسرائيل في إعلان "الموت الإكلينيكي" للقضية.

ومع ذلك، فإن الحرب المشتعلة في غزة، والتي لم تهدأ منذ السابع من أكتوبر، والتي تعدى أثرها القطاع إلى مجمل الأراضي الفلسطينية الأخرى -خاصةً الضفة الغربية- تُثير العديد من التساؤلات حول مآلات هذه الحرب ومستقبل الأراضي الفلسطينية، فهل أصبح بإمكاننا الحديث عن عودة الأراضي الفلسطينية لأصحابها، خاصةً بعد تأكيد طوفان الأقصى فشل حل الدولتين؟ أم أن الأراضي الفلسطينية سيتعمق انقسامها وتفككها لصالح الاستيطان الإسرائيلي؟

في هذا الإطار، ينقسم هذا التقرير إلى قسمين: الأول يرصد ملامح السياسات الاستيطانية منذ نشأة الكيان الصهيوني وحتى طوفان الأقصى، والثاني يرصد المخططات الاستيطانية الإسرائيلية في غزة والضفة، بجانب خاتمة تُقدم مقترحات لمواجهة تلك المخططات.

أولًا- الاستيطان منذ نشأة الكيان الصهيوني حتى طوفان الأقصى:

- **ملامح الاستعمار الاستيطاني في فلسطين:**

لم يكن الاستيطان في يومٍ من الأيام حدثًا عابرًا، بل هو منظومة وسياسة ممنهجة تتبعها إسرائيل، فالحركة الصهيونية تكونت لتستوطن الأرض وتستولي عليها، لتقتلع الفلسطيني من أرضه وتُسكن مكانه مستوطن غريب عن تلك الأرض.

ويُشير بعض المفكرين إلى أن إسرائيل، التي تُجسد الواقع المادي للمشروع الصهيوني، تحتاج دائمًا إلى التوفيق بين كونها دولة بالمفهوم الحديث، من حيث سيادة القانون وفصل السلطات والمؤسسات، وبين جوهرها الكولونيالي الاستيطاني، وهي معضلة، فدولة "إسرائيل" بمؤسساتها وشكلها الحديث لم تظهر سوى على أنقاض البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الفلسطينية التي فككتها من خلال سياسات التهجير والاستيطان. وبالتالي، فنظام الحكم الإسرائيلي بمحاكمه ومؤسساته وبناه الحديثة، قام وتأسس بعد فرض واقع مادي على الأرض، واقع قام على الاستيطان والتهجير وطرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم، حتى أصبحت تلك المؤسسات "الديمقراطية" خادمة لمشروع الاستيطان والاحتلال الإسرائيلي(١).

كما تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل نظام استعماري يختلف عن الاستعمار التقليدي، فالأخير ينشغل بجني الأرباح ونهب الثروات، بينما الاحتلال الصهيوني يهدف إلى استملاك الأرض والترحيل، كما أنه استعمار قائم على العنصرية والإرهاب والعنف والتوسع الإقليمي، فيُشير باحثون إلى أن إسرائيل نظام استعمار استيطاني يهدف إلى المحو والهيمنة والاستغلال الاقتصادي والفصل العنصري(٢). وقد جاءت الحرب الأخيرة

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) رازي نابلسي، الصهيونية والاستيطان: استراتيجيات السيطرة على الأرض وإنتاج المعازل، (غزة: مسارات، ٢٠١٧)، صـ٢٠-٢٨. متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/CGI9vjQi

(٢) أحمد عز الدين أسعد، "الإبادة المتقطعة-المتواصلة في الضفة الغربية والقدس"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بتاريخ ١٠ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر

على غزة مؤكدةً أن إسرائيل بالفعل نظام استعمار استيطاني هدفه الإبادة والتطهير العرقي من خلال استهدافها المباشر للمدنيين العزل، وهدم المنازل وقصفها وتجويع الأهالي ومنع المساعدات.

ومن أبرز المحطات الاستيطانية، بداية الاستيطان في الضفة الغربية مع الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧، حيث تم تعديل المنظومات القانونية، عبر اعتماد مجموعة من الأوامر العسكرية غير القانونية، لتشريع مصادرة أراضي الفلسطينيين العامة والخاصة، والاستيلاء عليها بغرض استخدامها لبناء المستوطنات والخدمات الخاصة بها والأغراض الاستيطانية. وقد اعتمدت جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسة بناء المستوطنات، وتوسيعها، وتقديم الحوافز والتسهيلات لتشجيع هجرة الإسرائيليين إليها. فبعد أن كانت الضفة الغربية خالية تمامًا من المستوطنات، بلغ عددها هناك مع بداية عام ٢٠٢٣ نحو ١٧٦ مستوطنة و١٨٦ بؤرة استيطانية.

وقد رسخت السياسات الاستيطانية مشروع تفتيت الضفة الغربية وعزل المواطنين الفلسطينيين في مناطق محدودة المساحة، كما عملت على تجزئة الأسواق والمجتمعات المحلية الفلسطينية، ومنعت من تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، إضافةً إلى انتهاك حقوق الفلسطينيين، وإلغاء أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية[١].

- **الاستيطان والإبادة في الأراضي الفلسطينية بعد طوفان الأقصى:**

من أجل البحث حول مستقبل الاستيطان الإسرائيلي لفلسطين، من المهم إلقاء نظرة على شكل الاستيطان ما بعد طوفان الأقصى، فمازالت الحكومة والميليشيات الاستيطانية متمسكة بسياستها الاستيطانية وتسعى لتعميقها وتوسيع مداها بعد الطوفان، وهو ما يدل على أنه لا توجد نية لدى المحتل للتوقف عن الاستيطان والتهويد بكل الوسائل الممكنة، حتى إن كان عن طريق الإبادة والتهجير، كما لا يوجد لديه نية لحل الصراع أو مناقشة حل الدولتين، فأي محاولة لحل الصراع تبدأ من الاعتراف بملكية الأراضي لسكانها الأصليين، وهو ما لا يعترف به المحتل الذي لن يتوقف سوى حين يحتل جميع أراضي فلسطين.

أما بالنسبة للمستوطنين، فتزامنًا مع الحرب الوحشية المستعرة في قطاع غزة، تزايدت أعمال الثأر والعنف التي يُمارسها المستوطنون الإسرائيليون ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية الأخرى، وذلك بدعم جيش الاحتلال ومشاركته، فقد شدّد الجيش قبضته على الأراضي في الضفة الغربية، وعزز الحواجز المقامة بين مدنها وبلداتها، وضاعف عمليات التفتيش الأمنية. وتستخدم ميليشيات المستوطنين العنف والإرهاب لدفع السكان الفلسطينيين، من مزارعين وغيرهم، إلى ترك أراضيهم ومزارعهم في عمليات تهجير تهدف إلى تنظيف كامل لنحو ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية من سكانها الأصليين، كما أن هذه الميليشيات تقوم بغلق الطرقات وإقامة الحواجز واقتحام المنازل، ما أدى إلى اضطرار ما لا يقل عن ٦٠٠ شخص إلى مغادرة أراضيهم في الضفة منذ بداية الطوفان، وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وذلك فقط حتى نوفمبر ٢٠٢٣[٢].

لا ينفصل ذلك عن ارتفاع معدل الاقتحامات اليومية لمختلف المناطق في الضفة الغربية، حيث يشن جيش الاحتلال عمليات اقتحام للعديد من المناطق بصورةٍ شبه يومية، حيث يتم هدم البيوت، وتجريف البنية التحتية في المناطق التي يتم اقتحامها وتدميرها، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع عدد الشهداء والجرحى بشكل ملحوظ، وفي هذا السياق يؤكد الاحتلال أن

(١) "المستوطنات في الضفة الغربية.. تجمعات إسرائيلية تقضم أراضي الفلسطينيين"، الجزيرة، بتاريخ ١١ مارس ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/iOQJtU5J

الرابط التالي: https://2u.pw/c7URRo0l

(٢) ماهر الشريف، "عنف لا سابق له للمستوطنين وجنود الاحتلال في الضفة الغربية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/jnkXs06a

عمليات الاستيطان مازالت مستمرة بل متزايدة مستغلةً أحداث الحرب على غزة وانشغال أنظار العالم لغزة.

وقد تنامى خطر المستوطنين، فوفقًا لتقرير من الأمم المتحدة، تم منذ الحرب على غزة تهجير قرابة ١٢٢٢ فلسطينيًا من ١٩ تجمعًا رعويًا كنتيجة مباشرة لعنف المستوطنين، كما قُتل ٩ فلسطينيين على يد مستوطنين باستخدام الأسلحة النارية، هذا بالإضافة إلى ٦٠٣ اعتداء من قبل مستوطنين ضد الفلسطينيين. هذا، علمًا أن هناك عشرات الاعتداءات من قبل مستوطنين يرتدون زي الجيش الإسرائيلي، بشكلٍ كاملٍ أو جزئي ويحملون بنادقه[١].

ما يجب الالتفات إليه أن ما يقوم به المستوطنون ليس مجرد اعتداءات، إنما هي سياسة ممنهجة مرتبطة بتطلعاتهم وأطماعهم تجاه الضفة، مستغلين في ذلك القوة السياسية والحزبية والميدانية التي يتمتعون بها، ومقدار الحرية الذي تتركه لهم السلطات الإسرائيلية دون أي محاسبة على أفعالهم، ولذلك يُشكل وجودهم تهديدًا وجوديًا للفلسطينيين، خاصةً بعد أن أصبحوا يتحركون كميليشيات منظمة وليس كأفراد[٢].

- **نظرة على الأراضي الزراعية الرعوية:**

من الطرق التي استحدثها الاحتلال للاستيلاء على أراضي المواطنين في الضفة الغربية هو ما يُعرف بالاستيطان الرعوي، والذي أخذ أشكالاً ومسميات عديدة؛ وهو يُعبر عن الاستيلاء على الأراضي التي تُعلنها الحكومة الإسرائيلية "أراضي دولة"، أو التي تُعلنها محميات طبيعية لتنفيذ مخطط الضم.

يسعى الاستيطان الرعوي لضم مزيد من الأرض الفلسطينية، وهذا عن طريق رعاة مستوطنين مسلحين بحماية جيش الاحتلال، ويهدف إلى: ربط المستعمرات عبر السيطرة على مساحات شاسعة من الأرض، وعزل البلدات الفلسطينية بعضها عن بعض، وعزل السكان عن المصادر الطبيعية، وتهجير الفلسطينيين، وضرب الديموغرافيا الفلسطينية، بالإضافة إلى إنشاء جيوب استيطانية استعمارية جديدة. وقد بلغ عدد البؤر الاستيطانية الزراعية ٨٩ بؤرة -على مساحة تُقدر بـ٢٠٨,٠٠٠ دونم تقريبًا- والتي تسارع إنشاؤها منذ عام ٢٠١٢ حتى اليوم بصورة كبيرة وغير مسبوقة[٣].

وقد ساهم انتشار البؤر الرعوية بصورتها وعددها الحاليين في تدهور الغطاء النباتي، الذي مال إلى التصحر في معظم الأراضي المُسيطر عليها، كما تأثر الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي، وهو ما انعكس ماديًا في الدخل القومي الفلسطيني.

وقد أصبح الاستيطان الرعوي أكثر انتشارًا وتسارعًا بعد طوفان الأقصى، ففي موسم حصاد الزيتون في فبراير ٢٠٢٤، عملت قوات الاحتلال والمستوطنين المدججين بالسلاح على منع المواطنين الفلسطينيين والمزارعين في العديد من مناطق الضفة الغربية من قطف ثمار الزيتون، وعدم إصدار تصاريح للسماح للمزارعين للوصول إلى أراضيهم المجاورة لبعض المستوطنات في الضفة، وإصدار أوامر بمنع دخول تلك الأراضي، كما قامت قوات جيش الاحتلال بسرقة ثمار الزيتون في الكثير من المناطق، وحرق العديد من الأشجار، أو تسميمها بمواد كيميائية للحيلولة دون استفادة الفلسطينيين منها، هذا بالتزامن مع تكثيف عملية مصادرة الأراضي واعتبارها مناطق عسكرية مغلقة[٤].

كما قام المستوطنون أيضًا بمهاجمة رعاة فلسطينيين كانوا يرعون قطعانهم في تجمع "سدة الثعلة"، بالقرب من الخليل في

(١) تقرير أممي حول توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية بالضفة الغربية المحتلة، الأمم المتحدة، ٨ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/cmXl7SNE

(٢) فارس عويس، "دور المستوطنين في ظل عملية طوفان الأقصى"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الفلسطينية، بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/eutgYEJq

(٣) محمد علوي، " الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية: الوجه القبيح للسيطرة على الأراضي"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بتاريخ ٢ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/E05EMF0l

(٤) العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية من تاريخ ٧ تشرين الأول عام ٢٠٢٣ حتى تاريخ ٨ شباط عام ٢٠٢٤، وكالة وفا، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/3AFgHDhs

الضفة، فطردوا الفلسطينيين من المرعى واستخدموا طائرات دون طيار لإخافة مواشيهم. ونتيجة لذلك؛ عانى الرعاة من خسائر فادحة، حيث تعرّض العديد من حيواناتهم للإجهاض[١].

ثانيًا- مستقبل الاستيطان الإسرائيلي:

- **تقسيم غزة، وأهم المخططات:**

يُشير فرانز فانون إلى مركزية البنية المكانية للاحتلال الاستعماري، ويرى أن الاستعمار الاحتلالي يقوم أولاً بتقسيم المكان إلى أجزاء منعزلة ومُراقَبة. وبالتالي، يستلزم الأمر أن يُهيمن المستعمِر على المكان الخاص بالجماعة المستعمَرة التي ترسم هي حدودها ومجالها، ويُسيطر عليه باستخدام القوة المجردة والرمزية والتكرارية. فالحركة من قرية أو بلدة إلى أخرى هي ممارسة "حيّزية" ينبغي أن تقع ضمن سيطرة الاحتلال[٢].

تسعى سلطات الاحتلال إلى تقسيم غزة، كما تم تقسيم الضفة الغربية، إلى ٣ أقسام إدارية -وفق اتفاقية أوسلو- هي مناطق أ، وب، وج. بل إن تقسيم الضفة تم عن طريق تمركز وانتشار المستوطنات التي أدت إلى تمزيق وحدة الأراضي الفلسطينية، وإحكام محاصرة التجمعات الفلسطينية التي أصبحت متناثرة ومبعثرة، وقابعة تحت السيطرة الأمنية والعسكرية والطرق الالتفافية التي تهدف إلى استيطان وضم هذه المناطق.

فوفقًا لبعض الصحف، مثل صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية، فإن قوات الاحتلال تسعى لتنفيذ خطة لتوسيع طريق في وسط غزة يُسهل من عملياتها العسكرية، ويمثل هذا جزءاً من خطط جيش الاحتلال للحفاظ على السيطرة الأمنية على القطاع الفلسطيني حتى بعد انتهاء الحرب. ويمتد الطريق إلى مسافة تبلغ نحو ٨ كيلومترات، من حدود الاحتلال إلى ساحل القطاع، حيث يُقسم القطاع إلى قسمين؛ شمالاً وجنوبًا، ويسمح هذا الطريق لقوات الاحتلال بمواصلة التحرك بسرعة وبشكلٍ آمن، حتى بعد انسحاب معظم قوات الاحتلال من القطاع.

علمًا أنه قد بدأت دعوات ومخططات الاستيطان في غزة بالظهور بعد أحداث طوفان الأقصى، فقبل ٧ أكتوبر كانت غزة تتمتع بحكم مستقل بقيادة حماس، وبالتالي كانت بعيدة عن مخططات الاستيطان، إلا أنه بعد ٧ أكتوبر، ورغم عدم وجود أي انتصارات حاسمة من قِبل القوات الإسرائيلية، استبقت جهات عدة الأحداث وباتت تطالب بمشاريع ومخططات استيطانية على أراضي غزة.

بعد أيام من بدء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، أعلن وزير التراث عميحاي إلياهو أنه يجب على إسرائيل "إعادة احتلال قطاع غزة بالكامل بعد الحرب"، قائلاً إن الفلسطينيين "غير قادرين على السيطرة على المنطقة من دون جعلها معقلاً للإرهاب". وفي ديسمبر ٢٠٢٣، أظهر استطلاع للرأي أجرته الجامعة العبرية في القدس أن ٣٣٪ من المستطلعين يؤيدون إعادة احتلال قطاع غزة، واستعادة المستوطنات التي تم تفكيكها في عام ٢٠٠٥.

وفي الحادي عشر من ديسمبر ٢٠٢٣، عقد ائتلاف من حركات المستوطنين مؤتمرًا لمناقشة خطة عملية لإعادة إنشاء المستوطنات اليهودية في القطاع، وقام منظموه بإعداد قائمة بالعائلات التي تعهدت بالاستقرار في مشروع استيطاني محتمل في غزة. ثم في الثامن والعشرين من يناير ٢٠٢٤، عُقد مؤتمر في مدينة القدس بعنوان "الاستيطان يُحقق الأمن والنصر"، وقد نظم هذا المؤتمر جمعيات استيطانية وأحزاب اليمين المتطرف الإسرائيلي بمشاركة ١٢ وزيرًا من حكومة الاحتلال، ونحو ١٤ نائبًا من الكنيست. وقد وقع الوزراء وأعضاء الكنيست وغيرهم من المشاركين عريضة "معاهدة النصر، وتجديد الاستيطان في قطاع غزة وشمال الضفة الغربية"، بداعي أن ذلك وحده ما

(١) تريستينو مارينييلو وأليس بانبينتو، "عنف المستوطنين: خطة التطهير العرقي الإسرائيلية في الضفة الغربية"، الجزيرة، بتاريخ ٢٩ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/nwjcuxn1

(٢) عبد الله البياري، " إنتاج المكان كممارسة عنصرية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣٦، خريف٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Dgpq5E7

سيحقق "الأمن" لدولة الاحتلال[١]. وحمل بعض الناشطين لافتة كُتب عليها: "فقط الترانسفير هو الذي سيجلب السلام"، بينما ظهرت على الشاشة المركزية في قاعة المؤتمر خريطة قطاع غزة مع موقع المستوطنات الجديدة التي ترغب قيادات المستوطنين في إقامتها شمال القطاع، بما فيها مستوطنة جديدة يتصوّرها المنظمون بدلاً من مدينة غزة التي دُمرت اليوم إلى حدٍ كبير[٢].

ورغم أن المؤتمر قد لاقى معارضةً قوية سواء داخل إسرائيل أو خارجها، إلا أنه من المهم عدم الاستخفاف بدلالات هذا المؤتمر، ذلك أن القوى التي نظمته عازمة على تحقيق مشروعها الاستيطاني، وترى في الحرب فرصةً وأملا لتحقيقه. ويُمكن لها أن تحقق هدفها عن طريق استخدام الأسلوب الكلاسيكي الذي تتبعه حركة الاستيطان في الضفة الغربية منذ سنوات، أي أنها ستسعى لفرض وجودها عن طريق التمركز في الأراضي أو في مواقع الجيش في بؤر استيطانية ومجموعات صغيرة، ثم تمارس الضغط السياسي على الحكومة وفي الكنيست كي تُشرّع وجودها[٣].

ويُشير بعض الباحثين إلى أن هناك مخططات قديمة ترعاها المؤسسات العميقة في دولة الاحتلال، منها ما تضمن فكرة الاستيلاء على المنطقة الممتدة من وادي غزة حتى شمال القطاع في إطار أي حرب قادمة شاملة تُشن ضد قطاع غزة، بُغية إخضاعها للسيادة الإسرائيلية وإقامة المستوطنات هناك. ففي كل حرب من الحروب التي كان يشنها الاحتلال على قطاع غزة في الأعوام الماضية، كان يبرز الحديث من قبل المسؤولين الإسرائيليين عن طرد المواطنين وإقامة المستوطنات. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخطاب الرسمي الإسرائيلي ما زال يتعامل مع القطاع بنفس المصطلحات التي كانت تُستخدم قبل الانسحاب منه عام ٢٠٠٥، ومثال ذلك تكرار مصطلحي "حيفل عزة" و"الإدارة المدنية" في العدوان الحالي على غزة[٤].

- **ماذا بعد رفح؟**

تأتي المخططات الاستيطانية على خلفية العمليات العسكرية التي غذت تلك النزعة الاستيطانية، بعدما دمرت مظاهر الحياة وشلت الاقتصاد والمصالح والخدمات العامة، وإذا كان الهدف المعلن لهذه العمليات العسكرية هو القضاء على "المتطرفين" أو "حماس"، فإن الواقع يشهد أن هذه العمليات تستهدف بشكلٍ مباشر المدنيين العزل بقصد الإبادة والتهجير.

فقد أدت الحرب على غزة إلى نزوح نحو ١,٩ مليون شخصًا، أو حوالي ٨٥٪ من إجمالي السكان، وفقًا لإحصائية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، وقد بلغ عدد النازحين الذين وصلوا إلى مدينة رفح جنوبي قطاع غزة، منذ بدء الحرب على غزة، حوالي مليون فلسطينيًا حسب تقديرات الأمم المتحدة، فقد أصبحت رفح الملجأ الرئيس للنازحين، وذلك بعد تكثيف العمليات العسكرية في خان يونس ودير البلح وأوامر الإخلاء التي أصدرها جيش الاحتلال الإسرائيلي. تُعتبر رفح آخر معقل لأهالي غزة الذين نزحوا من شمال غزة ووسطها وجنوبها، ومن ثم فاستهدافها بالعمليات العسكرية الآن يعني كارثة إنسانية جديدة، ويقود إلى تساؤل واحد: ماذا بعد رفح؟ وأين يذهب المليونا فلسطيني بعدها؟

يتردد كثيرًا في الآونة الأخيرة مخططات إسرائيل لتهجير الفلسطينيين من غزة إلى دولٍ الأخرى، وهو ما جاء على لسان بعض القيادات الإسرائيلية مثل وزير التراث الإسرائيلي عميهاي إلياهو الذي قال إنه "يجب تشجيع سكان غزة على الهجرة

---

(١) رامي سمارة، " الاستيطان في غزة.. إحياء على حساب الأحياء"، وكالة وفا، بتاريخ ٤ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/w7cJkoSt

(٢) ماهر الشريف، "إعادة استيطان قطاع غزة وترحيل سكانه: مشروع قابل للتحقيق؟"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/hbV7b44m

(٣) المرجع السابق.

(٤) رامي سمارة، " الاستيطان في غزة.. إحياء على حساب الأحياء"، وكالة وفا، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/w7cJkoSt

لبلدان أخرى، ضمن إجراءات الانتقام منهم بعد أحداث ٧ من أكتوبر". وقد ادعى وزير "الأمن القومي" في حكومة الاحتلال المتطرف إيتمار بن غفير أن الترويج لـ"حل" يُشجع على هجرة الفلسطينيين في غزة هو أمر عادل وأخلاقي وإنساني، عدا عن كونه حاجة مُلحة لتمهيد الطريق أمام إعادة إقامة مستوطنات على حساب الأراضي الفلسطينية، كما طالب وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، هو الآخر، بعودة المستوطنين إلى قطاع غزة بعد انتهاء العدوان، ودعا إلى "تشجيع" فلسطيني القطاع على الهجرة إلى دولٍ أخرى ليعيشوا حياةً "طبيعية بطريقة مناسبة وإنسانية"، بالتعاون مع المجتمع الدولي ودول مجاورة.

ومن الدول التي يكثر الحديث عن تهجير أهل غزة إليها هي مصر، وتحديدًا سيناء، حيث ترى إسرائيل أن تهجير الفلسطينيين نحو سيناء هو الخيار الأكثر مثالية، وهو ما أشارت إليه ورقة سياسات صادرة عن وزارة الاستخبارات الإسرائيلية وترجمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فتؤكد الورقة الإسرائيلية أنه رغم مواجهة عملية التهجير مجموعة من التحديات على الأصعدة السياسية والعسكرية والاجتماعية، إلا إنها تظل الخيار الأفضل لإسرائيل على المدى الطويل، حيث يرى الاحتلال أن نموذج السلطة الفلسطينية لم ينجح تمامًا كما توضح تجربة "حفظ الأمن" في الضفة، كما أن نموذج مغادرة السلطات الإسرائيلية للأراضي كما حدث في غزة لم ينجح أيضًا، ما يُبقي خيار التهجير خيارًا أخيرًا ومُفضَّلا للجانب الإسرائيلي رغم العوائق المختلفة[١].

يُشير البعض إلى أن هناك تحولا في الموقف الإسرائيلي الذي كان يُنادي بالتهجير القسري لسكان غزة في البداية، فقد أصبح يُنادي بالهجرة الطوعية بعد التنديد بالتهجير القسري من كثير من دول العالم. إذ صارت الدعوات تنادي بالهجرة الطوعية من قِبل الفلسطينيين أنفسهم، بأن يقبل الفلسطينيون بالهجرة إلى الدول الأخرى بعدما أصبح العيش في أرضهم مستحيلا، بعد تدمير منازلهم وحياتهم ومنع مقومات الحياة من طعام وشراب عنهم.

إلا أن تلبية الفلسطينيين لهذه الدعوات هو أمر مستبعد تمامًا، بعد ما رأيناه من تمسك الفلسطينيين بأرضهم رغم ما لاقوه من قصفٍ لبيوتهم، وقتل لأهلهم، وإجبار على النزوح وتجويع وقلة مساعدات، فقد وعى الفلسطينيون الدرس جيدًا، فآباؤهم الذين هُجروا من قبل على أمل العودة إلى أرضهم لم يعودوا قط، بل أصبحت الأرض في حيازة المستوطنين، لذلك فإن هجرة الفلسطينيين من الأرض اليوم يعني ضياع الأرض!

إلا أنه من المؤكد أنه لا يوجد "هجرة طوعية" بعدما قتل العدو الآمنين وشردهم وقصف منازلهم ومنع عنهم الطعام والشراب، فإن منع مقومات الحياة عن السكان وفرض الحصار عليهم بهدف وضعهم أمام حل وحيد هو "الهجرة" يُعد من التهجير القسري. وقد جاء في بيان لوزارة الخارجية الفلسطينية: "نحذر من محاولات الحكومة الإسرائيلية ورئيس وزرائها بنيامين نتنياهو ترويج مفهوم الهجرة الطوعية لشعبنا في قطاع غزة وتسويقه، لإخفاء جريمة التهجير القسري الذي تفرضه قوات الاحتلال بشكلٍ مباشر أو غير مباشر على قطاع غزة، من خلال خلق مناخات وبيئة طاردة للغزيين"[٢].

هكذا يُصبح الحل أمام إسرائيل تهجير الفلسطينيين بشكلٍ جبري إلى سيناء، إلا أن هذا السيناريو رغم محاولات الترويج له من قبل إسرائيل مازال بعيد المنال لما يكتنفه من عوائق يصعب على السلطات الإسرائيلية تجاوزها. فهناك التحدي الإقليمي الذي يطرحه موقف دول الجوار من الخطة الإسرائيلية التي واجهت هجرات فلسطينية عدة مرات من قبل، لكن لم يؤد أي منها إلى تحسن الأوضاع، بل ظلت إسرائيل تؤكد أنها مستمرة بالتوسع والسيطرة على الأراضي دون اعتبار لمصالح الفلسطينيين.

(١) محمد الأمين، " تهجير الفلسطينيين.. حلم إسرائيلي لا ينام"، الجزيرة، بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/eQrFWjXm

(٢) رامي سمارة، "التهجير بين الصاخب والصامت والقسري"، وكالة وفا، بتاريخ ٨ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/m18e9H5h

وهذا ما دفع الدول العربية المحيطة بفلسطين، وعلى رأسها الأردن ومصر، إلى اتخاذ مواقف بدت في صيغتها السياسية والإعلامية حازمة بخصوص تهجير الفلسطينيين، الذي من شأنه أن يُمثل شهادة وفاة رسمية لمشروع الدولة الفلسطينية، وسيؤدي بالتالي إلى تغيرات كبيرة في الإقليم، كما يفتح الباب أمام سؤال حرج بخصوص الحدود التي تقف عندها توسّعات دولة محكومة بسلطة يمينية تؤمن بخارطة لدولة إسرائيل تتجاوز حدود فلسطين بأكملها. ولذلك، فبالنسبة لعمَّان، على سبيل المثال، إذا تم تهجير أهل غزة إلى سيناء، فإن هذا يؤذن بخطة مماثلة مع سكان الضفة الأكثر عددًا والمحاذية للأردن[١].

بالإضافة إلى ذلك، جاءت المواقف الدولية منددة بدعوات ومخططات التهجير القسري باعتبارها غير مقبولة، وغير مجدية، ولا توفر الحل، ولا تجلب الأمن، مع الإشارة إلى أن التهجير القسري محظور في القانون الدولي الإنساني[٢].

- **مستقبل الضفة الغربية:**

مهما كانت نتائج الحرب، فإن معركة التطهير العرقي والتهويد والاستيطان في الضفة ستظل مستمرة طالما استمرت "إسرائيل"، فإن الاستيطان والتطهير العرقي بمثابة إحدى الدعائم التي قامت عليها دولة "إسرائيل" ابتداءً، ولا يمكن أن تتخلى عنها. في حالة خسر المحتل الحرب، فإنه سيجد نفسه أمام ضغط تعويض خسارته ورد اعتباره عن طريق تكثيف الاستيطان إلى أقصى حد، خصوصًا في منطقة "ج" من الضفة. أما إذا انتصر المحتل في هذه الحرب، فإن نشوة الانتصار ستجعله يتوسع في الاستيطان ويُكثفه دون عوائق، خاصةً أنه لم يُحاسب على أي من أفعاله طوال فترة الحرب، أي أن الأمر سواء.

بل إن ما يحصل في الحاضر من زيادة وتسارع الاعتداءات من قبل المستوطنين له دلالاته، فما يجري داخل الضفة الغربية منذ ٧ أكتوبر ليس مجرد تصاعد حاد في كمية اعتداءات المستوطنين، بل إن هناك أيضًا تحولًا مؤسسيًا في دور مجالس المستوطنات التي باتت تتحلى بصلاحيات أكثر ومساحات عمل أكبر من السابق. ويترافق ذلك بـ"تفهم" من قبل الجيش الإسرائيلي بأن مجالس المستوطنات تمارس دورها في الدفاع عن "أرض إسرائيل"، لكن بـ"طريقتها التوراتية الاستيطانية"[٣].

في الضفة الغربية أيضًا، يقوم المستوطنون برسم سيناريوهات تمهيدًا لتنفيذ مخططاتهم التي تهدف لتهجير الفلسطينيين وتوسيع الاستيطان، والتي تصاعدت بعد طوفان الأقصى. فبالتوازي مع مخطط التهجير في غزة، يُمارس الاحتلال مخططًا مشابهًا وتدريجيًا في أراضي الضفة الغربية، فالاحتلال يقوم بتكثيف الاقتحامات العسكرية لبعض المناطق في الضفة، والتي يُصاحبها قتل وهدم واعتقال للمواطنين وتخريب البنية التحتية، كل ذلك من أجل الضغط على السكان وتهجيرهم قسرًا.

ورغم أن الاعتداءات والاقتحامات وهدم المنازل، كل ذلك زاد في أعقاب طوفان الأقصى سواءً مِن قبل المستوطنين أو من قبل الجيش الإسرائيلي، وربما تزيد أكثر أثناء الحرب أو عقبها، إلا أنه مازالت الضفة متسلحة بمقاومتها، وتتصاعد أعمال تلك المقاومة ردًا على التصاعد في الاعتداء والتهجير من قبل المستوطنين، فوفقًا لمركز "المعلومات الفلسطيني"، بلغ مجموع أعمال المقاومة، منذ بداية طوفان الأقصى وحتى نهاية نوفمبر ٢٠٢٣، ٢٧٥٠ عملا مقاومًا، موزعة على ١١ مدينة، منها ٦٩٥ حالة إطلاق نار، موقِعة ٧١ إصابة في صفوف جنود الاحتلال[٤].

---

(١) محمد الأمين، " تهجير الفلسطينيين.. حلم إسرائيلي لا ينام"، ميدان، بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/eQrFWjXm

(٢) المرجع السابق

(٣) فارس عويس، "دور المستوطنين في ظل عملية طوفان الأقصى"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الفلسطينية، بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/eutgYEJq

(٤) 2749 عملًا مقاومًا في الضفة منذ بداية معركة "طوفان الأقصى"، فلسطين أونلاين، بتاريخ ٢٨ نومبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://felesteen.news/p/148910

ولذلك تشير التقديرات إلى صعوبة العودة إلى الاستقرار الذي تحاول القوى المختلفة ضبط الضفة حوله.

فبعد انتهاء الحرب، ستبدأ مرحلة الأسئلة الصعبة وصراع المسارات في الضفة الغربية، فكما أن المستوطنين بدأوا في رسم أحلامهم بخصوص توسعهم الاستيطاني على خلفية أحداث طوفان الأقصى، فقد أحدث طوفان الأقصى تحولات في شباب المقاومة وفكرهم، وأصبحت تساؤلاتهم تدور حول كيفية تنظيم حركة المقاومة، وبناء بنية تحتية تُراكم للمقاومة في الضفة، وتطوير استراتيجيات لمواجهة سلطات الاحتلال والمستوطنين[١].

وبعد استعراض ما سبق من تفاصيل، لابد من الانتباه إلى واحد من أهم العوامل المؤثرة على مستقبل الاستيطان في الأراضي الفلسطينية ألا وهو شكل الحكومة الإسرائيلية وتوجهاتها بعد الحرب، فإن الرأي العام الإسرائيلي يُحمل الحكومة اليمينية المتطرفة مسؤولية ما حدث نتيجة فشلها في الكشف عن مخطط الهجوم وأيضًا فشلها في التعامل معه، لذلك فإن هناك العديد من السيناريوهات حول شكل الحكومة الجديدة وتوجهاتها. وإذا كانت سياسات الاستيطان قد تعمقت وتطرفت مع حكومة نتنياهو اليمينية مقارنةً بغيرها من الحكومات السابقة التي كانت وتيرة الاستيطان فيها أبطأ، فربما ينعكس تغير توجهات الحكومة -إن حدث- على سياسات الاستيطان التي ستظل ركنًا رئيسًا في سياسة أي حكومة قادمة.

خاتمة:

إن الحرب الحالية على قطاع غزة والضفة الغربية هي جزء من معركة التطهير العرقي والاستيطان التي تشنها إسرائيل منذ عقود ومازالت مستمرة في سعيها لذلك، وإذا كانت الحرب مستعرة في غزة، فإن نيرانها تحرق الضفة الغربية أيضًا، فعقلية المحتل واحدة، حيث يُريد السطو على الأرض والاستيطان في كل شبرٍ من أرض فلسطين، ولذلك لن يتوان عن إحداث مزيدٍ من الترويع والتجويع، وجعل الحياة شبه مستحيلة للفلسطينيين على أرضهم حتى يُجبرهم على الرحيل عنها. ويُشير هذا الإصرار على الاستيطان، حتى في أثناء الحرب على غزة، بل استغلال هذه الحرب لمزيد من الاستيطان، يُشير إلى أن الاستعمار الإسرائيلي هو استعمار استيطاني بالأساس ولن يتوقف سوى عند ابتلاع كامل الأراضي الفلسطينية.

فالمخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى توسيع الاستيطان، سواء في الضفة أو غزة في تسارعٍ وتزايد، وتقوم السلطات الإسرائيلية جنبًا إلى جنب مع المستوطنين بتنفيذها وجعلها واقعًا، ولذلك من الضروري التصدي لمثل هذه المخططات على كافة المستويات. **فعلى مستوى المقاومة** -بالضفة والأراضي المحتلة- لابد أن تستمر المقاومة في تطوير تنظيمها وعملياتها لصد هذا العدوان المتنامي، ولإيصال رسالة صريحة للعدو مفادها أن الأراضي الفلسطينية لن تكون لقمةً سائغةً للاستيطان من قِبل الإسرائيليين، فكما يحاول العدو بكل وسيلة جعل الحياة مستحيلة للفلسطينيين على أرضهم، فلابد ألا يشعر الإسرائيلي بالأمان في مستوطناته، كما حدث في بداية طوفان الأقصى.

وعلى المستوى السياسي، على الحكومات المساندة للقضية الفلسطينية بذل المزيد من الجهد في التصدي لمخططات التهجير والاستيطان الإسرائيلي، والسعي في جميع القنوات الدبلوماسية لوقف هذا التعدي الصارخ على الفلسطينيين وأراضيهم. وعلى المستوى القانوني، من المهم رفع دعاوى ضد الكيان الإسرائيلي وقواته العسكرية ومستوطنيه أمام المحاكم الدولية، على غرار الدعوى التي رفعتها دولة جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، والتي انضمت إليها العديد من الدول الأخرى. فلا بد من تقديم كافة الأدلة على عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي، وعدم شرعية سياساته في ضم الأراضي وهدم المنازل والمنشآت وطرد وتهجير الفلسطينيين، تلك السياسات التي تمارسها القوات العسكرية من جانب

(١) أحمد أبو الهيجاء، "المقاومة في الضفة أمام سيناريوهات صعبة"، الجزيرة، بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ME1sgtrq

والمستوطنون من جانب آخر.

أما على المستوى الإعلامي، فمن اللازم استغلال كافة المنصات والقنوات لتوجيه الرأي العام العربي والعالمي ضد إسرائيل وممارساتها التي قد وصلت غاية الطغيان في الأحداث الأخيرة، وأيضًا للتوعية بمآلات مخططات التهجير والاستيطان التي تصر عليها إسرائيل وخطرها على مستقبل القضية الفلسطينية. بالإضافة لذلك، يمكن أن يلعب الإعلام دورًا في حشد الرأي العام نحو مزيد من المقاطعة للشركات الكبرى الإسرائيلية أو الداعمة للكيان، وإبراز تأثير هذه المقاطعة على الكيان ومشروعاته الاستيطانية.

كما من المهم أن تضطلع **مراكز الأبحاث العربية والإسلامية** بمهمة إنتاج أبحاث ودراسات حول "اليوم التالي للحرب"، فمازالت المراكز الإسرائيلية تعد وتنشر العديد من التقارير والدراسات حول "اليوم التالي للحرب"، محاولةً وضع السيناريوهات المحتملة لنتائج هذه الحرب والخروج بأكبر قدر ممكن من الانتصارات في كل الأحوال، إلا أن مراكزنا لا بد أن تستبق مثل هذه الخطوة وتتعامل مع الواقع بجدية من أجل استشراف السيناريوهات المختلفة لهذه الحرب ورسم خارطة طريق لما بعدها، بهدف بحث واقتراح الحلول الواقعية التي تحفظ للفلسطينيين أرضهم وتعيد لهم حقوقهم كاملة.

سؤال الطوفان وانقسام حركة التحرير: هل من سبيل إلى التئام فلسطيني قادم؟

د. مدحت ماهر*

سؤال هذه الورقة عن: الأثر المتبادل بين مجريات الطوفان منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ وبين حالة الانقسام الوطني الفلسطيني، وإمكان طرح رؤية للانتقال من الانقسام إلى الالتئام. ومنهجية الطرح وصفية تاريخية قبل أن تقف أمام المشهد الراهن ومشاهده المعبرة بمنظور حضاري ذي تركيز سياسي. تهدف الورقة إلى الوصول لرؤية تستوعب واقع الانقسام والصراع الفلسطيني المؤسف قدر الإمكان؛ بتحدياته الداخلية والخارجية، كي تتجاوزه ولو بخطوة قصيرة نحو مستقبل أفضل نسبيًا.

أولا- ذاكرة الانقسام وتفسير فشل الالتئام

إذا كان مشروع التحرر الوطني الفلسطيني قد نيط بمنظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي (الوحيد) للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، فقد تعرضت هذه المنظمة لأزمات داخلية وخارجية تقريبا منذ نشأتها ١٩٦٤، وطردها من الأردن نهاية الستينيات، ثم انسحابها من لبنان منتصف السبعينيات، ثم مطاردتها دوليا باسم الإرهاب الدولي الفلسطيني عبر الثمانينيات، وصولا إلى انبثاق حركات خارجة عنها (حركة الجهاد في فلسطين ١٩٨١ تأثرًا بالثورة الإيرانية، وحركة المقاومة الإسلامية حماس المنتمية لتيار الإخوان انبثاقًا من الانتفاضة الأولى ١٩٨٧)، ثم تحوُّل المنظمة الاستراتيجي للاعتراف بدولة إسرائيل والمطالبة بدولة على حدود ١٩٦٧ في إعلان الجزائر ١٩٨٨؛ ما فتح الطريق نحو مدريد ١٩٩١ ثم أوسلو ١٩٩٣. وارتبط ذلك بتحولات السياق العربي من سياق حاضن إلى سياق طارد، ثم تراوحه بين عدم المبالاة بالقضية والتقارب مع دولة الاحتلال.

والآن: كيف تواجه حركة التحرر الفلسطينية بفصائلها هذه معضلة توحُّد عدوها وتترُّسه بحلفاء يتزايدون، بينما صفوفها هي متفرقة وحلفاؤها ينقصون وينفضُّون عنها؟

أ) الانقسام والصراع داخل قوة التحرير الفلسطينية

يرى بسام الزبيدي أن الخلاف السياسي الفلسطيني مثله مثل غيره من أشباهه في غير فلسطين، طبيعي ومشتمل على تنوعات. ويعود سبب تحوُّل مثل هذه الخلافات إلى انقسامات فصراعات إلى استفحالها دون معالجتها المعالجة الفعالة. وهذا ماثل منذ بداية الصدام بالمشروع الصهيوني، يتم ضبطه تارة، وينفلت ويتحول إلى صراعات وانقسامات تارة أخرى. ثم إنه لا يحسن فهم الانقسام ولا معالجته دون مَوْضَعَتِهِ في إطار اتفاق أوسلو وما تلاه. "فذلك الاتفاق يجوز وصفه بالانقسام الأكبر في الساحة الفلسطينية، بحكم أنه وفَّر منذ لحظته الأولى أسبابًا بنيوية عميقة للتنافر والتشرذم؛ ومن ثم لمزيد من الانقسام والاقتتال بين الفلسطينيين، كما جرى في صيف ٢٠٠٧". بناء عليه فإن مبادرات إنهاء الانقسام بصيغها المختلفة، بدت -وفقًا للزبيدي- كأنها تعيد إنتاج الانقسام عبر تقاسم السيطرة والنفوذ بين حركتي فتح وحماس. ومن ثم يرى أن إنهاء هذا الانقسام "يقتضي الاحتكام إلى قواعد مختلفة تستند إلى تعاقد اجتماعي-سياسي، ينبثق منه توافق وطني على أساسيات المسألة الوطنية وخطوطها العريضة. لتحقيق هذا العقد، لا بدَّ من ولوج كل طرف بمصالحتين: الأولى مع المشروع الوطني بغرض ترميم علاقته به؛ لاستعادة ثقة الناس به، ومصالحة أخرى مع الذات لتطهيرها مما تضمره من نزعات إقصائية فكرًا وسلوكًا ضد الآخرين"[(١)].

---

* دكتوراه العلاقات الدولية، مدير مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) باسم الزبيدي، الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مجلة المستقبل العربي، المجلد ٣٨، العدد ٤٤٦، أبريل ٢٠١٦، ص ص ٧٧-٩٠.

إذن، رغم الخلافات السابقة، فإن الخلاف حول أوسلو هو أساس الانقسام القائم. فرغم أن ياسر عرفات نجح في توقيع الاتفاق مع رئيس الوزراء الصهيوني إسحاق رابين باسم إعلان المبادئ ١٩٩٤، إلا أنه يمكن القول إنه أعلن عن وفاتها قبيل وفاته بأربع سنين، عندما تضامن مع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠. فوفق أوسلو فإن الطريق الوحيد للتسوية هو المفاوضات، وسوف تقيم سلطة ذاتية محدودة في جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية، لم يحدِّد ما بعدها وترك لمفاوضات تالية. واتَّسعت أوسلو للتأويل المستمر بل للتغيير عمليًّا وإملاء الشروط من قبل إسرائيل، والتنصُّل مما لا تريده في تلك الاتفاقية. ورغم اعتماد قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ غاية للتسوية الدائمة المؤسسة على أوسلو، فإن الأمور مَضَتْ في الاتجاه العكسي: مزيدًا من الاستيطان، ومن الاعتداءات، ومن التضييق وتجميد القضية. ترتَّب على ذلك تعارضٌ سياسيٌّ عميقٌ في صفوف الفلسطينيين بين مؤيِّد ومعارض.

في الفترة من ٢٠٠٤ حين توفي عرفات وتولَّى محمود عباس محله، إلى ٢٠٠٦، انشغل الفلسطينيون بما يمكن تسميته نظامهم السياسي. ومن ثم جرت انتخابات ٢٠٠٦، وكانت المفاجأة فوز حركة حماس فيها برلمانيًّا ومن ثم حقها في تولِّي رئاسة الحكومة في الضفة وغزة. لكن الأمر لم يكتمل، واعترضت فتح في الضفة، فثارت حماس وفرضت حكمها على غزة ٢٠٠٧. واتضح أن الانتخابات التي نَصَّتْ عليها أوسلو كانت مشروطة عمليًّا بأن تأتي بشريك سلام "أوسلوي" لا بمعارض لأوسلو؛ بحيث لا تتعارض شرعيته الداخلية مع شرعيته الخارجية (الأوسلوية). "هذا الحال.. قسم الفلسطينيين إلى أخيار منخرطين بعملية السلام، يؤسسون لدولة ينبغي دعمهم وحمايتهم، وأشرار معارضين لا بد من محاصرتهم؛ ما جعل الفريق الأول يوغل بالقمع والاعتقال والتنكيل والتعذيب بحق المعارضين"[١].

يقول يوني بن مناحيم: "إن البند الأكثر أهمية في اتفاق أوسلو، من وجهة نظر "إسرائيل"، تم الحفاظ عليه بعناية. يتعلق الأمر بالتنسيق الأمني بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، والذي يستفيد منه الطرفان. وأعلن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عدة مرات في السنوات الأخيرة عن تجميد التنسيق الأمني، لكنه لم ينفذ القرار قط، وهو يفهم جيدًا أن هذا "خط أحمر" بالنسبة لـ"إسرائيل" لا يجوز تجاوزه"[٢].

وقد شهدت الفترة ٢٠٠٧-٢٠٢٣ صراعات بين طرفي الانقسام: فتح وحماس، وأيضًا بين فتح وفصائل وقطاعات شعبية أخرى. هذه الصراعات أخذت أشكالا من المهم تذكُّرها: توسعة حماس وفصائل المقاومة وجودها في مدن شمال الضفة، وفي المقابل دأبت السلطة على حملات اعتقال لمقاومين. ثم ظهرت بالتدريج معارضة مدنية للسلطة تعارض ممارساتها القمعية في حق ناشطين حقوقيين أو وطنيين، فواجهتهم السلطة بشيء من القوة. وظلت أكثر صور الصراع خطابية ودعائية متبادلة؛ حيث تدين المقاومة السلطة باختطاف منظمة التحرير الفلسطينية والقرار الوطني، والخضوع للتنسيق الأمني مع العدو ضد الصديق والأخ، بينما ركبت السلطة موجة تشويه المقاومة خاصة في ظل ارتباط حماس بالحركة الإسلامية التي حوربت إقليميًّا في العقد الأخير.

في العقد الأخير، تحوَّل المشهد الفلسطيني من قوة داخلية مدعومة إقليميًّا، ومشايعة عبر أقاليم العالم عدا شماله الغربي، إلى انقسام وصراع داخلي، يعاديه النطاق الإقليمي أو يتخلى عنه، وينصرف عنه البقية عبر العالم. بينما العدو

---

(١) المرجع السابق.

(٢) يوني بن مناحيم، السلطة الفلسطينية باقية رغم فشل اتفاق أوسلو، موقع نيوز "١"، ترجمة موقع: حضارات للدراسات السياسية والاستراتيجية؛ آخر تحديث: ٣٠ أغسطس ٢٠٢٣ - ٤:٢٥ م: متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Q6jYZI

الصهيوني -في المقابل- يتحرك من بؤرة مواجهة، ومحاصرة إقليمية سلبية على الأقل، وعلاقات عالمية غير راسخة، إلى توسع استيطاني متزايد، وتهويد للأرض ومعالمها في فلسطين مستمر، واختراق للإقليم وإقامة علاقات علنية اقتصادية وسياسية مع أقطاب عربية، فضلا عن بروز لعلاقات عالمية كثيفة وعميقة. ومن ثم أصبح الانقسام الفلسطيني تقسيمًا متعمَّدًا من السياقين الإقليمي والعالمي، تقوده دولة الاحتلال، وأصبحت جهود المصالحة أصعب وأبعد عن التحقُّق.

وقد تعدَّدت جهود المصالحة عبر نحو عقدين؛ بدءًا من وثيقة الأسرى، فإعلان القاهرة ٢٠٠٥، فاتفاق مكة ٢٠٠٦، وإعلان صنعاء ٢٠٠٨، فالحوار الوطني الثنائي الشامل برعاية مصرية، والذي استمر فترة وانتهى بالورقة المصرية أو ما عرف باتفاق القاهرة ٢٠١١ ؛ ثم لم يترتب عليه أي جديد، ولحق به اتفاق الدوحة ٢٠١٢، الذي وقعه محمود عباس رئيس السلطة بنفسه وخالد مشعل رئيس حركة حماس، ولم يتم تطبيقه، لينضم إليه "اتفاق القاهرة الثاني ٢٠١٢". في أبريل ٢٠١٤ قام الفلسطينيون وحدهم دون رعاية من أحد بتوقيع "اتفاق الشاطئ" في غزة، لإعادة حكومة غزة إلى السلطة وتشكيل حكومة توافق وطني، لكن أيضًا دون جدوى حقيقية؛ حيث أعلنت حركة حماس في مارس ٢٠١٧ عن لجنة إدارية بديلة عن حكومة الوفاق لإدارة القطاع، وطالب محمود عباس بحلها، ولم تستجب حماس، فردَّت السلطة بإجراءات عقابية غير مسبوقة تجاه حركة حماس، ما عقَّد الأمور في قطاع غزة[١]. وعلى مدى سنوات طويلة عقدت لقاءات عدة بين الفصائل الفلسطينية من أجل إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وكان آخرها اجتماعات الجزائر في أكتوبر ٢٠٢٢ ولقاء بمدينة العلمين المصرية في ٣٠ يوليو ٢٠٢٣، دون أن تُسْفِرَ عن خطوات عملية جادَّة تحقِّق هدفَها.

لا شكَّ أن العدو الصهيوني وحلفاءه -خاصة الولايات المتحدة- قد عملوا على استغلال وتوظيف هذه الانقسام لصالحهم من كل طريق؛ وعملت إدارة ترامب والقوى الإقليمية المتصهينة في العقد الأخير على تعميق هذا الانقسام، خاصة بالهجوم المستمر على حركتي حماس والجهاد ودمغهما بالإرهاب، بل العمل على التفريق بينهما هما أيضًا. ومن ذلك ما بدا في السنوات الست الأخيرة ضمن "صفقة القرن". فقد قطعت إدارة ترامب مساعداتها عامةً، وتمويلها لمستشفيات القدس، ولوكالة (الأونروا)؛ ما دفع منظمة الأمم المتحدة لتجميد عدد كبير من مشاريعها، وإنهاء توظيف مئات العمال والموظفين الفلسطينيين المحتاجين في قطاع غزة.

زِدْ على هذا تعقُّد أزمة الحكم والإدارة ورعاية الفلسطينيين ومعايشهم اقتصاديًّا واجتماعيًّا بفعل الانقسام وتداعياته. فلقد واجهت المؤسسة الرسمية الفلسطينية في ظل هذه الأوضاع، "تحدِّي إقامة نظام سياسي يحتكم إلى القانون، ويرتكز على الأطر الدستورية والبناء المؤسسي، ويُعزِّز الحكم الرشيد، لتمثيل الشعب الفلسطيني وإدارة شؤونه في مناطق السلطة الفلسطينية، خاصة مع تدهور مجمل الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بفعل الإجراءات التي اتخذتها الحكومتان في الضفة وغزة، والتي تزامنت مع سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته المستمرة في المنطقتين"[٢]؛ ومنها ما أشرنا إليها من الاستيطان الإحلالي في الضفة، وعمليات تهويد القدس وطرد سكانها (تذكَّر أزمة حي الشيخ جراح)، ومن ثم القضاء العملي التام على مبدأ "حل الدولتين"، مع تشديد الحصار على غزة وفرض العقوبات الجماعية، ما كرَّس خنقًا اجتماعيًّا واقتصاديًا شاملاً؛ على الشعب كله لنحو عقدين.

ب) لماذا تفشل جهود المصالحة؟

جزء من إجابة هذا السؤال وردت في طيات السرد المتقدم. لكن الكثير من الدراسات ذكرت عددًا كبيرًا من الأسباب؛

(١) إكرام محمد ذياب، في عامه العاشر: الانقسام الفلسطيني ومعوقات الوحدة، المعهد العربي للبحوث والسياسات (نواة)، ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://www.nawatinstitute.org/6943.html

(٢) عزام شعث، الانقسام السياسي وتحديات الحكم: قراءة في التجربة الفلسطينية خلال الفترة من ٢٠٠٧: ٢٠٢١، آفاق عربية وإقليمية، العدد التاسع، ٢٠٢١، ص ١٤١.

بعضها يتعلَّق بأحد طرفي الانقسام، والبعض الآخر يتعلَّق بسياسات العدو وبالقوى المحيطة وتفاعلاتها مع القضية ومع الانقسام نفسه، كما أشرنا أعلاه. لكن يمكن إيجاز أهم أسباب فشل جهود المصالحة الفلسطينية في: الموقف من أوسلو بين القناعة بالتسوية السلمية والقناعة بالمقاومة العسكرية، ثم الصراع على السلطة، والصراع الأيديولوجي، فصراع الارتباطات الإقليمية، وصراع المواقف الدولية. وقد أدَّت السياقات منذ ٢٠٠٧ إلى توسعة الشُّقَّةِ بين الجانبين، وتأجيج الصراع؛ ومن ثم إفشال محاولات المصالحة التي أُشير إليها.

ويمكن عزوُ فشل جهود المصالحة إلى عدد من العوامل الأساسية بحسْب ترتيب أهميتها من وجهة نظر الباحث، ومن خلال عدد من الدراسات التقييمية[١]:

١- الافتقاد إلى مشروع التحرير الوطني الجامع؛ أي الذي يجمع بين المقاومة المسلحة والتسوية السلمية. فحماس ورفيقاتها من الفصائل تفتقد إلى أدوات وإمكانيات العمل السياسي (خاصة الإقليمي والدولي)، وتقصر عملها على المقاومة المسلحة، بينما تعتمد فتح على المفاوضات والعمل الدبلوماسي فقط، بعدما ودَّعت في أوسلو العمل العسكري، وأكدت ذلك في الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠. ومن ثم فإن مقترحات المصالحة التي لا تفرض على الطرفين هذه الجامعية تبوء بالفشل من أول يوم. وتعمل هذه الجهود على بناء الثقة أولا وكأن التباين بين الطرفين ذاتي وحسْب، وهو في الحقيقة مرتبط بِلُبِّ القضية: استراتيجية تحرير فلسطين.

٢- الافتقاد إلى الثقة المتبادلة: فمفاوضات المصالحة ومقترحاتها لا تسبقها ممارسات من أي من الطرفين لبناء الثقة لدى الطرف الآخر، أو إبداء حسن النية. وتكتفي لقاءات الحوار والمصالحة على عبارات إنشائية، ومناشدات تقارب عامة، دون أية خطوات حقيقية لهذا التقارب، أو إعلان مبادئ تحقِّقه الأطراف فعلا. وبالعكس تشغل الدعاية السوداء المتبادلة المسافة بين كل مبادرتين للمصالحة. وقد تعاظم اتهام فتح لحماس بأنها حركة ذات ارتباطات غير وطنية وتنتمي إلى ما يسمى بالإسلام السياسي، بينما تعتبر ذاتها حركة وطنية محضة، خاصة في ظل تراجع المساندة القومية العربية لها. وتسمي السلطة ٢٠٠٧ انقلابًا على الشرعية. هذا بينما تلح حماس على عدم شرعية مؤسسات السلطة خاصة بعد انتهاء ولاية عباس وعدم تجديدها انتخابيًّا، وتذرُّع السلطة بالمعوقات التي تضعها دولة الاحتلال في عدم إجراء انتخابات جديدة.

٣- أثر الارتباطات الإقليمية والدولية: خاصة منذ اندلاع الثورات العربية ٢٠١١، ثم تراجعها بدءًا من ٢٠١٣؛ حيث دخل الانقسام الفلسطيني على محكِّ استقطابات الثورات والثورات المضادَّة، والشعوب والأنظمة العربية، والإسلاميين والعلمانيين، والتصعيد ضد إسرائيل والتهدئة معها. وقد استفحل الأمر وبلغ ذروته حين تبنَّت السلطة الفلسطينية الدعاية العربية ضدَّ الحركات الإسلامية في مواجهة حماس والجهاد، واصفةً موقفَها بالشرعية والتمثيل الوطني المعترف به دوليًّا، بينما تربط قوى المقاومة المسلحة بين السلطة وصفقة القرن ومحور التصهين العربي المتصاعد، وتعتبر التنسيق الأمني خيانة علنية وانضمامًا إلى صف العدو. ومع هذا تلتحف السلطة بالأنظمة العربية التي لا تؤازرها بالدرجة التي تريدها،

(١) منها المراجع السابقة: باسم الزبيدي، الانقسام الفلسطيني: جذور التشظي ومتطلبات التخطي، مجلة المستقبل العربي،.... إكرام محمد ذياب، في عامه العاشر: الانقسام الفلسطيني ومعوقات الوحدة، المعهد العربي للبحوث والسياسات (نواة)، ٢٠١٨، عزام شعث، الانقسام السياسي وتحديات الحكم: قراءة في التجربة الفلسطينية خلال الفترة من ٢٠٠٧: ٢٠٢١، آفاق عربية وإقليمية، العدد التاسع، ٢٠٢١.
ومنها رسالة: معاذ أحمد العطشان، واقع العمل الوطني الفلسطيني بين اللانقسام والوحدة ٢٠٠٦-٢٠١٧، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، إشراف د. محمد بني عيسى، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان - الأردن، مايو ٢٠١٨. وقد ضمَّ العطشان إلى رسالته هذه ملحقًا بآراء اثنتي عشرة شخصية قيادية فلسطينية حاورها شخصيًّا مباشرةً أو هاتفيًّا، حول: واقع العمل الفلسطيني في ظل الانقسام، ومقدرات المصالحة وأسباب فشلها، والمستقبل المتوقع بناء على هذا؛ وهم بالترتيب الأبجدي: أحمد عساف، أيمن عودة، بلال قاسم، ذياب اللوح، رامي الحمد الله، سليم الزعنون، صائب عريقات، عزام الأحمد، عمران الخطيب، غازي حمد، محمود خليفة، موسى أبو مرزوق، ص ص ١١٦-١٧٧.

اللهم إلا في مواجهة التيار الفلسطيني المقابل.

٤- افتقاد الآلية الحاسمة للخلاف: وخاصة الآلية الديمقراطية التي صادرت عليها السلطة وحركة فتح منذ بدت في غير صالحها عام ٢٠٠٦، بينما تستغلها حركة حماس -فيما يبدو لدى بعض المراقبين- للهيمنة على المشروع الفلسطيني، وفرض رؤيتها لاستراتيجية التحرير والتغيير (الأسلمة). وقد واجهت الآلية الديمقراطية في الشأن الفلسطيني ما تواجه في الشأن العربي والإسلامي برمَّته؛ إذ إن نتائجها مشروطة داخليًّا وإقليميًّا ودوليًّا؛ بألا تأتي بطرف مقابل للسلطة الفلسطينية ولا مرفوض إقليميًّا (إسرائيليًّا) أو دوليًّا (أمريكيًّا). ودعا بعض المعنيِّين إلى اعتماد الآلية الديمقراطية من أجل الوصول إلى تجديد مشروع التحرر الوطني، بل تجديد منظمة التحرير ذاتها من الداخل. وقد أثبتت الاتفاقات العديدة التي وقع عليها الطرفان (فتح وحماس) من أجل المصالحة أن هذه الآلية التوافقية غير مجدية، وأن الانقسام أعمق منها.

٥- أثر الانفصال المكاني بين الضفة وغزة؛ مما يصعب التواصل والالتقاء المباشر، ويسهل مواصلة الانقسام وتعزيز كل طرف لوجوده ومكانته في مكانه. وقد حرص المحتل على الحفاظ على هذا الانفصال عبر تحكمه في المعابر وحصاره لكل من القطاع والضفة بأشكال مختلفة. واليوم لم يعد متخيلا أن تعود السلطة للهيمنة على غزة في وجود القوة الحمساوية، وبالطبع العكس صحيح؛ فلن تسمح فتح بزيادة قوة وحضور حماس في الضفة الغربية، وهي تواجه ذلك بكل حسم وشدة. ضم إلى ذلك الانفصال البشري بين مواطني الجزءين.

وإجمالًا، يمكن الإشارة إلى الروايتين المتقابلتين للانقسام عبر رأي ممثلين لطرفيه الرئيسيين. يقول عزام الأحمد مسؤول ملف المصالحة في حركة فتح في مقابلة ٢٢ فبراير ٢٠١٨: "منذ انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة بقيادة حركة فتح عام ١٩٦٥، ترافقت مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بقرار قمة عربية عام ١٩٦٤، لتصبح فيما بعد، بقرار قمة عربية في الرباط، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأصبحت تضم كل فصائل العمل الوطني الفلسطيني من مختلف التيارات السياسية، باستثناء حركة الإخوان المسلمين. فقد رفضت الانخراط في العمل الوطني الفلسطيني، رغم المحاولات المتواصلة التي بذلتها القيادة الفلسطينية، إلى أن تأسَّست حركة حماس كامتداد فلسطيني لحركة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٧، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية بشهرين. وبدل أن تلتحق بالعمل الوطني الفلسطيني الموحد داخل الوطن المحتل امتدادًا لـ"م. ت. ف." في إطار القيادة الوطنية الموحدة التي قادت الانتفاضة وضمت كل الفصائل والشخصيات المستقلة، اختارت حركة حماس أن تعمل منفردة وكأنها تؤكِّد من خلال أدبياتها وممارساتها أنها تطرح نفسها بديلا عن م. ت. ف. الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولقيت رعاية مباشرة وغير مباشرة من أطراف عربية وإقليمية (... البحث)، ورافق ذلك الكثير من الاحتكاكات السلبية، بكل ما تركه ذلك من أثر في مواجهة الاحتلال، وإضعاف للانتفاضة. وعندما تم الاتفاق على إعلان أوسلو وقيام السلطة الوطنية، برزت حركة حماس لتعبر عن معارضتها للاتفاق، من خلال بياناتها، ومن خلال عمليات عسكرية ذات طبيعة إعلامية صاخبة، لعل أبرزها العملية التي قامت بها في اليوم المحدد لافتتاح الممر الآمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، تنفيذًا لاتفاق أوسلو. ورفضت حماس المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الأول بداية العام ١٩٩٦؛ باعتبار ذلك وليد اتفاق أوسلو، وكذلك عدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، رفضت أيضًا المشاركة بتلك الانتخابات للسبب نفسه، غير أن حركة حماس بدأت تنمو وتزداد قوة في قطاع غزة. وسرعان ما تراجعت وشاركت في انتخابات المجلس التشريعي الثانية عام ٢٠٠٦، وأظهر ذلك وكأن هناك نزاعًا على السلطة بين حركتي فتح وحماس، ولم تمض سنة على تلك الانتخابات، في ظلِّ حكومة فلسطينية انفردتْ حماسُ بتشكيلها، رغم أن النظام السياسي في فلسطين رئاسي وليس برلمانيًّا"[1].

(١) معاذ أحمد العطشان، واقع العمل الوطني الفلسطيني بين الانقسام والوحدة ٢٠٠٦-٢٠١٧، مرجع سابق، ص ١٤٦.

ويقول عن اتفاق ٢٠١٧: "حول فرص تنفيذ اتفاق القاهرة ٢٠١٧ بكل صراحة ووضوح، فإن اتفاق ١٢ أكتوبر ٢٠١٧ انحصر بمسألة تمكين حكومة الوفاق الوطني التي شكِّلت بالاتفاق مع حماس عام ٢٠١٤ لإنهاء الانقسام، وفق اتفاق المصالحة الموقع في القاهرة بتاريخ ٤ مايو ٢٠١١، وإفساح المجال للحكومة ببسط سلطتها الكاملة في إدارة قطاع غزة، كما هو في الضفة الغربية، وفق القانون الأساسي والأنظمة المعمول بها في السلطة الفلسطينية. لكن، منذ اللحظة الأولى لوصول الحكومة إلى غزة، ظهر أن حماس تريد إدارة الانقسام وليس إنهاء الانقسام. وليس هناك توافق داخل حماس على إنهاء الانقسام، والقوى الإقليمية التي موَّلت وعملت على التخطيط للانقسام واستمراره ما زالت على مواقفها، وكذلك موقف القيادة الدولية لحركة الإخوان المسلمين، ولم تمكن حماس الوزراء من ممارسة صلاحياتهم وفق الاتفاق، ورفضت تسليم الحكومة قضية إيرادات الحكومة من ضرائب ورسوم وغيرها، بل وصل ذلك حد التهديد واستخراج السلاح لطرد موظفين من عملهم في وزارة الثقافة، كما أعادت حماس نصب حاجزين؛ أحدهما لتفتيش الشاحنات القادمة من معبر كرم أبو سالم وفرض جباية غير قانونية وخارج إطار وزارة المالية، وآخر للتفتيش على القادمين من معبر بيت حانون للغرض نفسه. كما أن معبر رفح للركاب يعمل عندما يفتح بالطريقة نفسها التي عمل بها منذ الانقسام دون أي سلطة فعلية لهيئة المعابر الشرعية، وهكذا أيضًا، في عمل الوزارات كافة، علمًا أن تمكين الحكومة يعني إدارة الوزارات من الوزراء دون تدخل أحد، وكذلك عمل المعابر بإشراف حكومة التوافق وإدارتها والجباية، فماذا بقي لعمل الحكومة؟ وقد طلبت حركة فتح من القيادة المصرية التي تتابع ملف المصالحة أن تمارس دور الوسيط والحكم، وتحديد المسؤوليات وإغلاق الأنفاق غير الشرعية، وخاصة التي أصبح لها طابع تجاري غير شرعي، كما أن حماس تمارس الخداع والتضليل في بياناتها وتصريحات بعض الناطقين باسمها، وإيهام الرأي العام أنها قامت بما عليها، وأنها لم تعد طرفًا في الانقسام، فأي منطق هذا؟ لقد وصل الأمر ببعض المسؤولين في حماس أن يعلنوا بصراحة أنهم يستعدُّون لما بعد الرئيس أبو مازن معتقدين أن إعلان ترامب حول القدس ووقف المساعدات وتقليص دعم الأونروا سيؤدي إلى تصفية السلطة وانهيار منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح والرئيس أبو مازن، وأنهم البديل الجاهز... فهل هذا التزام بالاتفاق لإنهاء الانقسام وبالتفاهمات اللاحقة منذ عام ٢٠٠٩ والذي وقعت فيه حركة فتح على اتفاق المصالحة بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩، رغم التهديد الأميركي المباشر للرئيس أبو مازن،..."[١].

هذا بينما يصور د. موسى أبو مرزوق الموقف في مقابلة في التوقيت نفسه تقريبًا بما يلي: "إن أحد أهم معيقات تنفيذ المصالحة الفلسطينية هو غياب الإرادة لدى حركة فتح، ووجود مركزية تامة في قرارات الحركة، بحيث تلغي أي رأي آخر مخالف لرأي الرئيس عباس. كما أن أولوية الصراع عند فتح والسلطة الفلسطينية متبلورة في إنهاء حكم حماس وقوتها في غزة، والدفاع عن الشرعية الفلسطينية بصورتها الراهنة، وسياساتها، وعدم الرغبة في التجديد، والسعي للتغيير بما يقتضيه الصراع، والمستجدات الحالية، وهذا يؤدِّي بالضرورة إلى زيادة الفوضى في البيت الفلسطيني، بالرغم من أن حركة حماس قدَّمت كلَّ مستلزمات إنهاء الانقسام، ومنذ اليوم الأول وحتى اللحظة، وحماس تبادر لتذليل كل ما يعترض المصالحة، ومن أجل إنهاء الانقسام، وقدمت تنازلات تتجاوز سقف اتفاق القاهرة مايو ٢٠١١، ومع ذلك واجهت حركةُ فتح كلَّ ذلك بالتعنت؛ ولعل ذلك للأسباب التالية: ١- فتح ترى أن حماس جاءت مهزومة، ولا داعي لإنقاذها، وبالتالي ترهقها بالمطالب وتغرقها بالذرائع. ٢- فتح متشكِّكة في نوايا حماس نحو المصالحة، ولذلك هي غير مستعجلة (واللي عند أهله يا مهله). ٣- فتح ترى أن الورقة الحقيقية التي تريدها هي الأمن، وقرار وسياسة المقاومة، وحماس حتى اللحظة لم تعط هذه الورقة. ٤- فتح فقدت قاعدتها الجماهيرية الحاضنة في غزة، وهناك ترهُّل وانقسام في جسمها التنظيمي وهي متشكِّكة في قدرتها على إدارة

(١) المرجع السابق، ص ص ١٥٢-١٥٤.

القطاع. ٥- لا تريد فتح مشاركة حماس، حتى لا تدفع الثمن من جانب الأمريكيين والاحتلال. وهناك أسباب أخرى، أبرزها الضغط الأمريكي الصهيوني، والتزامات أوسلو، والتوجُّه العربي في الصراع، واستفراد سياسات عالمية نحو المنطقة، منها نبذ العنف، والحل السياسي، وقبول الأمر الواقع، وثقل المنظمات الدولية، وهيمنة الولايات المتحدة عليها"[١].

بالطبع عمل العدو الصهيوني على تعميق هذا الانقسام واستغلاله في الوقت نفسه. يقول د. صائب عريقات (توفي في نوفمبر ٢٠٢٠)، والذي كان كبير المفاوضين الفلسطينيين، في مقابلة ٢٥ مارس ٢٠١٨: "تعمدت سلطة الاحتلال إلقاء اللوم على الجانب الفلسطيني في جميع جلسات التفاوض قبل الانقسام وبعده، وبخصوص ما بعد الانقسام، فقد تحولت الذريعة التي كان يستخدمها الإسرائيليون -عندما تولَّت حركة حماس الحكم بعد انتخابات ٢٠٠٦- وهي أنه علينا الاختيار بين السلام أو الشراكة مع حركة حماس، إلى نقطة جديدة؛ وهي أننا منقسمون؛ وذلك يشكِّل عقبة رئيسية في عدم إمكانيَّتنا الحكم أو اتخاذ القرارات في ظلِّ الوضع الراهن من الانقسام"[٢].

أدَّت هذه العوامل مجتمعة -وغيرها- إلى إجهاض كل اتفاق مصالحة ربما قبل أن يجف حبره الذي كتب ووُقِّع به. ومن ثم بدت المصالحة الفلسطينية أشبه بالمستحيلة لدى كثير من المراقبين، وتنتظر معجزة من السماء، حتى تخرج من المساحة الرمادية التي تهيمن عليها منذ عقد ونصف[٣]. فهل كانت هذه المعجزة هي الطوفان الذي كسر هيبة العدو، وتداعياته التي دمَّرت معظم قطاع غزة وأعملت فيه إبادة جماعية بشعة غير مسبوقة؟

ثانيًا- أثر الطوفان على الانقسام وفشل المصالحات

تباينت مواقف فتح والفصائل الموالية لها من عملية طوفان الأقصى إبان انطلاقها؛ وإن غلب عليها تبريرها بواقع الاحتلال واستفحال اعتداءاته وغلقه لمسار التفاوض والحل السلمي. بل أشار بعض متحدِّثي فتح إلى انضمام بعض مجموعات ومقاتلي فتح -ممن أتيح لها أن تكون مسلحة في غزة- في العملية، وذلك ما بعد مرحلة الاقتحام الأولى للغلاف[٤].

ومبكِّرًا فتح ملف المصالحة على ضفاف الهجوم البربري من الصهاينة على غزة إثر الطوفان. يقول عبد الفتاح الدولة أحد متحدِّثي فتح في الأسبوع الأول للمعركة: "الاحتلال وضع الشعب الفلسطيني أمام ثلاثة خيارات: إما الخضوع، أو الرحيل، أو الموت، وذهب لارتكاب عديد من المجازر بحق شعبنا في الضفة الفلسطينية. ولذلك؛ تنبَّهت القيادة الفلسطينية لأهمية وحدة الصف والموقف والقرار الفلسطيني في مواجهة هذه التحديات والجرائم التي من شأنها تفجير الأوضاع وأخذ الساحة لمواجهة حتمية. وكان لا بد من التقاء الفصائل على طاولة الوحدة... إنه برغم أن آخر لقاء للأمناء العامين للفصائل في العلمين لم يسفر عن كل النتائج المرجوة، إلا أن الأمور كانت إيجابية وأقل حدَّة ما بين فتح وحماس؛ ما يُعَدُّ تمهيدًا للبناء على خطوات عملية أكثر جدِّية تقود إلى ذلك. وربما تحمل الأيام القادمة تطورات على صعيد الوحدة الوطنية؛ لأن المصلحة اليوم تقتضي أن تتحرَّك فتح مع الكلِّ الفصائلي والوطني لمواجهة الخطر الذي يواجهنا جميعًا. المطلوب اليوم -في ظل هذه الأيام الدامية التي تواجه شعبَنا- وحدة وطنية حقيقية تواجه هذا العدوان وتحمي شعبنا ومستقبل قضيتنا"[٥].

لقد دفعت وحشية المجازر الصهيونية في غزة متحدِّثي السلطة -بمن فيهم أبو مازن- إلى تصعيد الموقف، حتى تم إلغاء لقاء مع الرئيس الأمريكي عقب مجزرة المستشفى الأهلي العربي (المعمداني) ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣، في الأسبوع الثاني للعدوان. ومع

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٧٦-١٧٧.
(٢) المرجع السابق، ص ١٤٣.
(٣) المرجع السابق، ص ص ١٦٥-١٦٧.
(٤) عبد الفتاح الدولة، المتحدث باسم «فتح» لـ«المصري اليوم»: طوفان الأقصى عمل بطولي سنخسر جميعًا لو لم نستغله، «الدولة»: نعيش أيامًا دامية تتطلب الوحدة.. ومستعدون للعمل مع حماس والجهاد وفق أجندة فلسطينية خالصة، حوار كتبته: إنجي عبد الوهاب، جريدة المصري اليوم، مصر، الخميس ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/3004378
(٥) المرجع السابق.

هذا، واصل النهج الفتحاوي الدفاع عن اسراتيجيته الدبلوماسية في التعامل مع الاحتلال واعتماده على الضغوط السلمية للحفاظ على مكتسبات أوسلو، مع التأكيد المستمر على أن "السلطة" هي الممثل الوحيد الشرعي للشعب الفلسطيني. وحرص متحدثو فتح ومنظمة التحرير في البداية على عدم لوم حماس والفصائل في غزة على عملية الطوفان. وبعد فترة من التحفُّظ، سرعان ما عادت المناوشات الإعلامية التي قادها إعلام تحريشي تحريضي؛ إما صهيوني أو متصهين، وجرى تأويل وتداول مقولات لمثل الوزير حسين الشيخ أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة ورئيس الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية (للتنسيق مع الاحتلال) بمحاسبة الجميع بأنها دعوة لمحاسبة لحماس ولوم أو إدانة للمقاومة[١]؛ حين قال: "إن سقوط هذا العدد من القتلى في غزة يستحقُّ تقييمًا جادًّا وصادقًا ومسؤولًا لنحمي شعبنا، ونحمي قضيتنا، فلا أحد يجب أن يعتقد أنه فوق المحاسبة والمساءلة والنقد"[٢].

لكن الشيخ افتتح منذ ديسمبر فكرة أن السلطة على استعداد لتولي إدارة غزة ضمن ترتيبات ما سُمِّيَ باليوم التالي للحرب، واضطربت تصريحاته -مثل آخرين- ما بين الدفاع عن أوسلو (نجحت جزئيًّا) والإعلان عن نهايتها (ماتت ودفنت تحت جنازير الدبابات الإسرائيلية، وما يحدث في غزة عدوان إسرائيلي شامل)، وما بين رفض آثار الطوفان فيما يشبه النعي على من أطلقوه والاعتذار بأن السلطة لا قوة لها لتقاوم أو تشارك في المقاومة (السلطة لا تملك مليون جندي لمواجهة الحكومة الإسرائيلية). ومن ثم كشفت العديد من تصريحات ممثلي فتح والمنظمة أن فكرة المقاومة المسلحة لم تَعُدْ في حساباتهم، وأن "تعييش" الشعب والتخفيف من معاناته الاجتماعية والاقتصادية، ومواصلة الوجود في الأرض، مع الضغط الدبلوماسي، هو السبيل الوحيد المتاح أمامهم[٣].

ومع انشغال قوى المقاومة بمعركتها في غزة، ونسبيًّا الضفة الغربية وحواف فلسطين، ظلَّت فتح أو السلطة الفلسطينية تراوح مكانها هذا الذي وصفناه، ما يمكن ملاحظته في عدة مشاهد أساسية عبر الشهرين الأخيرين.

أ) فقد احتفلت فتح وفصائل المنظمة في أول العام الجديد ٢٠٢٤ بالذكرى التاسعة والخمسين لانطلاقة الثورة الفلسطينية؛ لتؤكد حضورها ونهجها وتكرر خطابها. وحتى اليوم الأخير من الشهر نفسه، لم تتقدَّم فتح خطوة في ترديد خطابها ذاته بحذافيره؛ ففي مساء الأربعاء ٣١ يناير ٢٠٢٤ عقدت فتح اجتماعًا برئاسة محمود عباس، رئيس الحركة، ضم أعضاء اللجنة المركزية، وعددًا من أعضاء المجلس الثوري، وأمانة سر المجلس الاستشاري، وأمناء سر أقاليم الحركة في المحافظات الشمالية؛ ليلقي فيها عباس كلمة مطولة جمعت مجمل خطاب فتح وكررته. ودار الخطاب حول "الموقف السياسي الفلسطيني الواضح المطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار، وانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من كامل قطاع غزة، والإسراع بإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ومنع تهجير أي فلسطيني من أرضه مهما كانت التضحيات... نبذل جهودًا متواصلة بالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء، لوقف هذا العدوان، وتقديم أشكال المساعدة كافة التي يحتاجها شعبنا في قطاع غزة، ليعودوا إلى أماكن سكناهم التي دمَّرها الاحتلال، وأن احتجاز أموال المقاصة لن يُثنينا عن أداء المهام الملقاة على عاتقنا، خاصة تجاه أبناء شعبنا في قطاع غزة". وبالنسبة للمصالحة أشار عباس إلى أهمية توحيد البيت الفلسطيني تحت مظلَّة منظمة التحرير الفلسطينية حامية المشروع الوطني ومكتسباته، على قاعدة إنهاء إفرازات الانقسام الذي جرى في

(١) راجع تصريحاته في رويترز وتوضيحاته وتصحيحاته على قناة الجزيرة.

(٢) عبد الباري عطوان، هذا هو ردنا على تصريحات حسين الشيخ الأصلية والمعدلة، رأي اليوم، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/443meH4

(٣) المرجع السابق، وبالطبع يعبر عبد الباري عطوان عن وجهة النظر المقابلة التي تنطلق من إدانة أوسلو ومن وقعوها، والتنسيق الأمني مع العدو، والاعتراف بدولة الاحتلال، وعبثية خط المفاوضات، والطعن في فتح بالتواطؤ مع الاحتلال وحماية مستوطنيه، واغتيال المقاومين والتجسس عليهم، ومن ثم القول المبدئي المقابل: إن المقاومة هي الممثل الشرعي والفعلي للشعب الفلسطيني ولمشروع التحرر.

عام ٢٠٠٧، والالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلًا شرعيًّا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، والحل السياسي القائم على الشرعية الدولية، وذلك من أجل تعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية، ومواجهة المخاطر المحدقة بقضيَّتنا الوطنية"[١].

وقال عباس: "قلنا للعالم، إنه بعد وقف حرب الإبادة والتهجير التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي، يجب أن يكون هناك مسار سياسي واضح قائم على أسس الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية والقانون الدولي، يشمل جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، يبدأ بالاعتراف بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن، وعقد مؤتمر دولي للسلام، ينهي الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، ويجسِّد استقلالها على كامل ترابها الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"[٢].

ب) المشهد الثاني تمثل في التغيير الحكومي الذي قام به رئيس السلطة محمود عباس؛ حيث قدم محمد اشتية استقالة حكومته إلى الرئيس الفلسطيني في ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، وهو يقول: "سنبقى في مواجهة مع إسرائيل حتى إقامة الدولة الفلسطينية.. إن المرحلة القادمة تحتاج لترتيبات حكومية وسياسية جديدة.. وتحتاج لإدارة السلطة لكافة الأراضي الفلسطينية"، وربطت مصادر بين هذه الخطوة والإعداد لليوم التالي للحرب، بحكومة تكنوقراطية لا سياسية[٣]. وفي الخميس ١٤ مارس كلَّف عباس مستشاره الاقتصادي -رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمار- الدكتور محمد مصطفى، بتشكيل حكومة "تكنوقراط" استعدادًا للقيام بمهمة إعادة إعمار قطاع غزة بعد الحرب، وإجراء إصلاحات في النظم الحكومية. وذُكِرَ أن نحو سبعة أو ثمانية وزراء في الحكومة الجديدة سيكونون من قطاع غزة، وأن مصطفى أَعَدَّ خطةً لإعادة إعمار القطاع تقوم على تأسيس هيئة مستقلَّة تُشرف عليها لجنة استشارية دولية، وتخضع حساباتها لمراقبة البنك الدولي، وأن ثلثي أعضاء هيئة إعادة الإعمار سيكونون من أبناء قطاع غزة، وأن اللجنة الاستشارية الدولية ستضم خبراء وشخصيات دولية معروفة[٤].

ومن ثم جاء رد حركة حماس والفصائل المقرَّبة منها رافضًا لهذه الخطوة ومقلِّلًا من أهميتها. فأعلن بيان لفصائل فلسطينية ضَمَّتْ حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمبادرة الوطنية الفلسطينية- أن "اتخاذ قرارات فردية، كتشكيل حكومة جديدة من دون توافق وطني، يُعَدُّ تعزيزًا لسياسة التفرُّد وتعميقًا للانقسام في لحظة تاريخية يحتاج فيها الشعب الفلسطيني إلى الوحدة"، وفيه دلالة على "أزمة قيادة السلطة والفجوة بينها وبين الشعب الفلسطيني وتطلُّعاته". وقال البيان إن الأولوية الوطنية هي حاليًّا "لمواجهة العدوان الإسرائيلي وحرب الإبادة والتجويع"، التي يشنُّها الاحتلال ضدَّ قطاع غزة، وأن "من حق الشعب الفلسطيني أن يتساءل عن جدوى استبدال حكومة بأخرى، ورئيس وزراء بآخر، من البيئة السياسية والحزبية ذاتها"[٥].

ج) في طيات هذا المشهد مَرَّتْ لحظةٌ مهمَّةٌ بالنسبة إلى ملف المصالحة أو الالتئام في ظلِّ الطوفان والعدوان، لكن فيما يبدو أنها لحظة مَرَّتْ مرورَ الكرام. فقد أعلنت روسيا في ١٦ فبراير الماضي ٢٠٢٤ دعوتها قادة الفصائل الفلسطينية إلى

---

(١) حركة فتح تعقد اجتماعا قياديا موسعا برئاسة الرئيس محمود عباس، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، تاريخ النشر: ٣١ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://www.wafa.ps/Pages/Details/89226

(٢) المرجع السابق.

(٣) الحكومة الفلسطينية تقدم استقالتها للرئيس عباس، سكاي نيوز، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3vWziRT

(٤) عباس يكلف مستشاره الاقتصادي محمد مصطفى بتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.. حكومة "تكنوقراط" في فلسطين استعدادًا لإعادة إعمار غزة وإصلاح النظم الإدارية، الشرق نيوز، ١٤ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3JIr4G3

(٥) حماس وفصائل فلسطينية ترفض تشكيل حكومة "دون توافق وطني"، الجزيرة نت، ١٥ مارس ٢٠٢٤؛ متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/49GpWHU

محادثات في موسكو، وعقدت بالفعل يوم ٢٩ من الشهر نفسه. وقبل اللقاء كانت الاشتراطات المتبادلة ولعبة نقل الكرة بين الطرفين واضحة. فقد صرَّح الناطق باسم حركة فتح حسين حمايل بخصوص التوقعات أن "الموضوع متروك عند حركة حماس، نحن كفتح جاهزون، وعندنا استعداد للمرونة إلى أبعد الحدود بشرطين: استقلالية القرار الفلسطيني، والثوابت الوطنية"، وأن من ضمن الثوابت التي "لا يمكن قبول المساس بها": منظمة التحرير، والتزام من ينضوي تحتها بالشرعية الدولية، وذلك "من أجل القدرة على العمل لاحقًا، نظرًا للهمِّ الكبير الذي ينتظرنا ويتطلَّب حكومةً قادرةً على العمل، خاصة إعادة إعمار غزة وغيرها"، وأن "المطلوب من حماس أن توافق على المضي قُدُمًا في المصالحة دون أي مناورة، والالتزام باتفاقيات منظمة التحرير وميثاقها، نحن لسنا بصدد قضية حزبية بقدر ما هي مصالح وطنية عُليا للشعب الفلسطيني"[١].

في المقابل صرَّح النائب عن حركة حماس في المجلس التشريعي المحلول أيمن ضراغمة أن "نجاح الحوار يتطلَّب التراجع عن الشروط التي وضعها الرئيس أبو مازن، ومنها الاعتراف بالشرعية الدولية لدخول منظمة التحرير"، وأن "الأصل أن يتم التراجع عنها (الشروط)، وأن يتم الذهاب إلى موسكو بنوايا طيبة، لتشكيل موقف ضاغط على المجتمع الدولي والعربي لوقف العدوان على غزة"؛ فإن وجود شروط على حركتي حماس والجهاد الإسلامي "لن يساعد" في تحرك عجلة المصالحة، مضيفًا: "الحركتان مطالبتان بالالتزام ببرنامج منظمة التحرير، ولا أحد يعرف برنامج المنظمة، حتى المقاومة الشعبية التي تتبنَّاها غير موجودة"، إنه "لا رؤية لدى حركة فتح إلا التمسُّك ببرنامج المنظمة، هذه الأشياء يجب أن تكون لاغية، ولا حاجة للشروط"، وأن "الفصائل التي لها الوزن الأكبر - ويمكن معرفة ذلك بنتائج استطلاع للرأي أجري مؤخَّرًا- يجب أن تكون لها حصة في الرأي حول البرنامج، أو نتوجَّه إلى الشارع الفلسطيني لإجراء الانتخابات، إذا كانت هناك جدية في الحوار فالأصل أن تكون قيادة موحَّدة تتكوَّن من الأمناء العاملين للفصائل يرأسها الرئيس باعتباره رئيس اللجنة التنفيذية ويقودون برنامج العمل السياسي وتشكل حكومة متوافق عليها، هذا المقبول حاليًّا"[٢].

ومن ثم صدر البيان الختامي للقاء موسكو أول مارس ٢٠٢٤ من عشرة بنود لا جديد فيها، اللهم بعض الشيء في الإشارة إلى عبارة "المقاومة الباسلة" طي البند السادس: "دعم وإسناد الصمود البطولي لشعبنا المناضل ومقاومته في فلسطين وحرصها على إسناد شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية وخصوصًا في القدس، ومقاومته الباسلة، لتجاوز الجراح والدمار الذي سببه العدوان الإجرامي، وإعمار ما دَمَّرَهُ الاحتلال، ودعم عائلات الشهداء والجرحى وكل من فقد بيته وممتلكاته ومصادر رزقه"[٣].

يذكِّرنا ذلك اللقاء في موسكو بلقاء موسكو أيضًا سنة ٢٠١٩ حيث التقى ممثلو ١٢ فصيلًا فلسطينيًّا في موسكو لبحث الأوضاع الداخلية، بما فيها ملف المصالحة، والتحديات أمام القضية الفلسطينية، بدعوة من "مركز الدراسات الشرقية"، التابع لوزارة الخارجية الروسية، واختتمت هذه الفصائل اجتماعاتها في موسكو بالتأكيد على ضرورة مواجهة خطة التسوية الأمريكية، المعروفة باسم "صفقة القرن" الأمريكية، وإنهاء الانقسام الفلسطيني، ورفض إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة، أو بدون مدينة القدس... إلخ، ثم ذهبت الآمال مع الريح الروسية الباردة.

د) ثمة لقطة أخرى معبرة عن الخطاب العاطفي الجميل

---

(١) حوار موسكو.. هل يُحدث اختراقا في جدار الانقسام الفلسطيني؟ عوض الرجوب، الجزيرة نت، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4aXk3ao

(٢) المرجع السابق.

(٣) ملف اجتماع الفصائل الفلسطينية في موسكو، موقع كنعان، ١ مارس ٢٠٢٤؛ متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/43ZPTAY
وبيان صادر عن اجتماع الفصائل الفلسطينية في موسكو، الموقع الرسمي لعضو اللجنة التنفيذية صالح رأفت - الدائرة العسكرية والأمنية "م.ت.ف"، ١ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://www.msad.ps/2024/03/7-4374.html

لكن المغاير للواقع، ترجع إلى مطلع مارس الماضي ٢٠٢٤ حين صرَّح اللواء جبريل الرجوب أمين سر حركة فتح بتصريحات في غاية الإيجابية. فأكَّد أن تقييم حركة فتح منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلى، هو أن ما حصل فى السابع من أكتوبر كان "صرخة بكل المعانى لتذكير العالم، بمأساة الشعب الفلسطينى، وأيضا لتعرية الاحتلال". وصرح بأن عملية طوفان الأقصى كانت جزءًا من "حرب دفاعية"، يتحمل مسؤوليتها بالأساس الاحتلال، وأن حركة فتح -ومن أسماهم بـ"العقلاء فى الإسلام السياسى"- لم يستهدفوا مدنيين قتلًا أو خطفًا فى تلك العملية، وأن هذا هو ما عبَّر عنه بعض قيادات حماس، وأن محاكمة الحدث بجزئية، وتجاهل ما يحدث منذ عام ١٩٤٨ إلى الآن، وتجاهل قتل عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين هو ظلم للقضية[١].

وبروح تصالحية ظاهرة يقول الرجوب، وفيما يشبه الرد على جدل حسين الشيخ: "أى حديث بشأن محاسبة حماس على ما حدث فى السابع من أكتوبر لا يمثل الموقف الرسمى للحركة، وإنما يمثل قائله فقط"، موضحًا: "نحن فى فتح نؤمن بالمطلق بأن حماس كانت جزءًا من النسيج النضالى الاجتماعي للشعب الفلسطينى وما زالوا وسيبقون، وأن فتح لن تعمل على نتائج أو إفرازات العدوان على الشعب الفلسطينى سواء كان في غزة أو أي مكان آخر"، متابعًا: "حركة فتح هى حركة تحرر وطنى ولسنا حركة انتهازية". ومن ثم يدعو الرجوب حركة حماس للمبادرة بخطوة نحو رأب الصدع الفلسطينى، قائلا: "نحن نتطلع من إخواننا فى حماس أن يبادروا ذاتيًّا ويقدموا مقاربة سياسية ونضالية وتنظيمية تؤسس لأرضية مشتركة"، مؤكدًا "أنه لا يمكن فى الماضي أو الحاضر أو المستقبل أن نتبنَّى الموقف الإسرائيلى أو الموقف المعادِي لقضيَّتنا بما فى ذلك موقف الإدارة الأمريكية، وموقف بعض الأطراف الغربية، التى تتصرَّف وكأن الصراع بدأ يوم السابع من أكتوبر فقط، وتناسوا المجازر التى ارتُكبت فى ١٩٤٨ وتحوُّل تلك المجازر إلى سياسة ممنهجة بحق الفلسطينيين"[٢].

لكن يعود الكلام المكرور المغلَّف بروح تصالحية ليشرح هذه المقاربات الثلاث: "المقاربة السياسية المقصودة هنا لها علاقة بإقامة الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، وقرارات الأمم المتحدة سواء فى موضوع دولة بسيادة أو موضوع حل مشكلة اللاجئين"، و"أما المقاربة النضالية.. فنحن في فتح نعتقد أن المرحلة القادمة وللحفاظ على الزخم والإجماع الدولي، فلا بد من التمسُّك بالمقاومة الشعبية الشاملة، لتكون خيارًا استراتيجيًّا للشعب الفلسطينى، كي نعزِّز الحاضنة الوطنية أولًا، والحاضنة الإقليمية ثانيًا، والحاضنة أو الفضاء الدولي ثالثًا"، بينما "المقاربة التنظيمية هى إقرارنا جميعًا -بما في ذلك إخواننا في حماس- بالتزامات منظمة التحرير؛ سواء الوطنية والإقليمية والدولية، ونحن في فتح نرى أن ذلك يجب أن يأتي من إخواننا في حماس، ويكون عن قناعة"[٣].

هـ) المشهد الأخير -في نطاق هذه الوقة- الدال على ابتعادنا عن طريق المصالحة، واستمرارنا في طريق المناطحة، رغم كل الأهوال التي تداعت إثر الطوفان، وأزهقت منا أكثر من ثلاثين ألف نفس، وأصابت ما يقارب الثمانين ألفا، وهدمت البيوت والمرافق وساوتها بالأرض، يتمثل في قصة ما عرف بعملية اللواء ماجد فرج رئيس جهاز الاستخبارات العامة التابع للسلطة الفلسطينية؛ سواء صحت أو لم تصح. فقد أعلنت وزارة الداخلية بغزة (التابعة لحركة حماس) عن تسلل ضباط وجنود يتبعون لجهاز المخابرات العامة في رام الله في مهمة رسمية بأوامر مباشرة من اللواء ماجد فرج، فيما وصفتها بعملية استخباراتية جرت ليلة السبت ٣٠ مارس ٢٠٢٤. وبعدها، أعلنت الأجهزة الأمنية في غزة أنها تعاملت مع العناصر التي تسللت إلى القطاع، واعتقلت عشرة منهم، وأفشلت المخطط الذي جاؤوا من أجله. وقالت إن هدف هؤلاء كان إحداث حالة من البلبلة والفوضى في صفوف الجبهة الداخلية، وإنهم تسللوا بتأمين من جهاز

---

(١) محمد خيال، جبريل الرجوب أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح: طوفان الأقصى صرخة لتذكير العالم بمأساة الشعب الفلسطيني، بوابة الشروق، ٣ مارس ٢٠٢٤ متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4azkpUB

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق.

الشاباك والجيش الإسرائيلي بعد اتفاق تم بين الطرفين في اجتماع لهما بإحدى العواصم العربية الأسبوع الماضي. وقد أثار هذا الإعلان لغطًا كبيرًا؛ حيث نقلت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) يوم الإثنين الأول من أبريل عن مصدر رسمي فلسطيني قوله: "إن بيان ما تسمى داخلية حماس بشأن دخول المساعدات إلى غزة أمس لا أساس له من الصحة"، وأضاف: "إننا سنستمر في تقديم كل ما يلزم لإغاثة شعبنا، ولن ننجرَّ خلف حملات إعلامية مسعورة تغطي على معاناة شعبنا في قطاع غزة وما يتعرَّض له من قتل وتهجير وتجويع"(١).

زاد الطين بلة أن تعلن مصادر أن القوة الأمنية التي اعتقلتها حركة حماس بعد مرافقتها شاحنات مساعدات من الهلال الأحمر المصري، تشكَّلت بعد اجتماع أمني إسرائيلي مع رئيس جهاز المخابرات الفلسطيني ماجد فرج، مطلع مارس الماضي في إحدى العواصم العربية، وبحضور رئيس مخابراتها. وصرَّح المصدر نفسه أنه تمَّ تكليف اللواء ماجد فرج بإدارة فرق لمرافقة شاحنات المساعدات إلى غزة، وذلك في إطار التمهيد لإيجاد بديل عن حركة حماس بعد انتهاء العدوان الإسرائيلي، وبغطاء من بعض الدول العربية، وأن فرج قدَّم قائمة بمئات الأشخاص المقيمين في غزة للقيام بهذا الدور، على أن تتولَّى الدولة العربية المعنيَّة تنسيق دور الفرق المشكَّلة لمرافقة المساعدات وتوزيعها. ومما يزيد الأمر اشتعالا ويصبُّ الزيت على النار المشتعلة، استغلال إعلام العدو للأمر؛ فقد أعلنت هيئة البث الإسرائيلية الرسمية (كان) -في مارس الماضي- أن وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف جالانت اقترح تولي رئيس مخابرات السلطة الفلسطينية ماجد فرج إدارة قطاع غزة مؤقتًا بعد انتهاء الحرب. وقالت الهيئة إن إسرائيل تدرس أن تساعد فرج شخصيات مختلفة في تولّي حكم القطاع، على ألا يكون من هذه الشخصيات أي عضو في حركة حماس(٢).

هكذا، تدلُّ التطورات على أن الطوفان ما زاد الانقسام إلا تأكيدًا، وأن الانقسام ما قدَّم للبلاء الفلسطيني إلا مزيدًا. ويظل تفسير هذه الحالة سجالًا بين المنظورات المختلفة، التي تذكُر أكثرُها أسبابًا ظاهرة ومباشرة، وبعضها يسترجع الذاكرة التاريخية لذلك وفق قراءة سياسية محضة. لذا، في ختام هذه الأسطر نحاول أن نُطِلَّ على هذه المعضلة من منظور حضاري يضمُّ هذه الجزئيات إلى كلية مشروع التحرُّر الفلسطيني.

خاتمة: عودة إلى فكر التحرير وجامعيته

إن حركة التحرير هي رد فعل على تحدِّي الاحتلال، وهي واقعة طالما هو واقع؛ وفقًا للسُّنن الإلهية القدرية والشرعية: (**وجزاء سيئة سيئة مثلها**)-الآية. وتأخذ حركة التحرير الشكل والجوهر المقابل للاحتلال؛ إذ هي قائمة على نقض جوهره ومحو صورته. بَيْدَ أنه في الحالة الفلسطينية ثمة فارق جوهري؛ يتعلَّق بالأساس الحضاري لكلٍّ من طرفي الصراع؛ ما بين الأساس الغربي المادي الوضعي للمحتل، والأساس الإسلامي السلامي الإنساني لحركة التحرير. وقد كشفت جولات الالتقاء والصراع عن هذه الرؤية، وأكدتها مجريات طوفان الأقصى الهادر إلى يومنا هذا. وقد أكدت الدراسات المعرفيَّة والمعنيَّة بالتصورات الكليَّة للصراع العربي-الصهيوني، ثم الفلسطيني-الصهيوني، هذا التصوير.

هذا الاحتلال -كما تبيَّن عبر قرن ويزيد- وُجودي، مركَّب، ثقيل، متطوِّر. فاليهود القادمون من أوروبا بهوية دينية وقومية، ومعرفة حضارية مادية صراعية، قَدِمُوا مندفعين وراء نبوءات معاصرة متَّصلة بأساطير قديمة؛ تتعلَّق بوعدٍ إلهيٍّ يخصُّهم من دون البشر؛ مفادُه أن أرض فلسطين هي أرضٌ وعدَهم الله تعالى بها، وأنها أرض ميعادهم مع مخلِّصهم عندما يكتمل اجتماعُهم فيها. لكن هذه الأرض -في الحقيقة التاريخية المشهودة- هي أرض القدس المقدَّسة عند المسلمين (والمسيحيين)، وفيها المسجد الأقصى ثالث المساجد العظمى عند المسلمين. لذا، فالمعركة ضد الصهيونية في فلسطين معركة وجود حضاري لا معركة حدود سياسية وحسْب.

(١) صدام الروايات.. لماذا تشتعل قضية اعتقال عناصر مخابرات لرام الله في غزة؟ الجزيرة نت، ٤ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://www.ajnet.me/news/2024/4/4/1279

(٢) المرجع السابق.

كذلك اتَّسمت حركةُ التحرير بالتركُّب في هُويتها وتكْوينها وجمعها بين السلمية وحمل السلاح، أو بين السياسي والاجتماعي والإنساني وبين العسكري؛ أثرًا عن لعب الاحتلال الصهيوني بالسياسة والسلاح. وكذلك استمرَّت حركة التحرير باستمرار الاحتلال، ولم تنقطع مهما ضعفت أو حُوصرت، بل تطوَّرت بتطوُّرات الاحتلال: سلبية كانت أو إيجابية؛ تطوَّرت في أهدافها وخططها ووسائلها وأوضاعها. وعلى قدرِ قسْوة الاحتلال وثقل وطْأته بما معه من تحالف غربي ثقيل، فقد قدَّمت حركة التحرير العربية والفلسطينية آيات من البسالة والصمود والتضحيات غير المتكرِّرة كثيرًا في التاريخ الحديث، ولا تزال.

مع هذا، تأتي المفارقة الحقيقية في المقارنة بين الطرفين في قضية التوحُّد والتفرُّق. الصهاينة في أصولهم متفرقون، وفي مذاهبهم الدينية، وهوياتهم القومية التي قدموا منها، وفي طبقيَّتهم الداخلية، وكذلك في طبيعة علاقاتهم مع حلفائهم، ثمة تباينات ضخمة (**تحسبهم جميعًا وقلوبهم شتَّى**)-الآية. ومع هذا نجح الصهاينة في بناء معادلات تشابك وتماسك، وإدارة اختلافاتهم، نجاحًا كبيرًا، وخاصة في صراعهم من أجل الوجود والتوسُّع في فلسطين ومحيطها. أمَّا العرب والمسلمون المتَّحدون أصلًا في هُويتهم الدينية، المتشابهون المتشابكون في مساراتهم التاريخية وقيمهم ومفاهيمهم، فهم يثبتون كل يوم فشلًا ذريعًا في إدارة اختلافاتهم، ويُحيلونها خلافات وصراعات وتفرقة واسعة. وقد بلغ ذلك أشُده في الانقسام والصراع الفلسطيني-الفلسطيني، خاصة منذ العام ٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى، فإن تعامل المسلمين مع قضية فلسطين فيه مفارقات في الوعي والسعي. فقد تدرجت القضية الفلسطينية على مساري العدوان والمقاومة، وتموجت بأمواج السياقين الفكري والواقعي؛ العربي الإسلامي، والغربي الصهيوني المسيهودي. ففي البداية وحتى أحداث البراق ١٩٢٩ كان الوعي العربي والإسلامي والسعي للحفاظ على فلسطين عند أدنى حدودهما، مقارنة بنظيريهما -الوعي والسعي- لدى الغرب المسيحي واليهودي المتصهين، يشير إلى ذلك مراتٍ الأميرُ شكيب أرسلان في كتابه الأشهر (لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟)، يقول:

"**عندنا مثال حديث العهد هو مسألة فلسطين: حدثت وقائع دموية بين العرب واليهود في فلسطين [وأشار إلى أنها أحداث ١٩٢٩]، فأصيب به أناس من الفريقين، فأخذ اليهود في جميع أقطار الدنيا يساعدون المصابين من يهود فلسطين، وأراد العالم الإسلامي أن يساعد عرب فلسطين كما هو طبيعي، فبلغت تبرُّعات اليهود لأبناء ملَّتهم من فلسطين مليون جنيه، وبلغت تبرُّعات المسلمين كلها ١٣ ألف جنيه أي نحو جزء من مئة**"، واليهود ساعتها ٢٠ مليونا والمسلمون نحو من ٤٠٠ مليون،.. وراح أرسلان يقارن الأعداد ونسب البذل ليُبَيِّنَ إلى أيِّ حضيض نزلنا. ولكنه سرعان ما يُضيف هامشًا بأن المسلمين والعرب سرعان ما أفاقوا بثورة صلبة قاومت الإنجليز واليهود والخائنين من العرب أنفسهم، وكانت لها نتائجها الملموسة (يقصد ثورة ١٩٣٦)[١].

ومن ثم فإن المحكَّ الأساسي لقوى التحرير والمقاومة لا يتعلَّق بتكْويناتها الفصائليَّة المفردة، ولا بصورتها المنفرطة، إنما بالمشروع الوطني الجامع، وموقع كل منها فيه. وقد أدَّى الانقسام الفلسطيني بين جناحي منظمة التحرير بقيادة حركة فتح (ومعها ست فصائل أخرى: حزب فدا - حزب الشعب الفلسطيني - جبهة التحرير الفلسطينية - جبهة التحرير العربية - منظمة الصاعقة - جبهة النضال الشعبي الفلسطيني)، والغرفة المشتركة بقيادة حركة حماس (ومعها خمس فصائل أخرى: حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين - لجان المقاومة الشعبية - حركة الأحرار الفلسطينية - كتائب المجاهدين - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "القيادة العامة")، فضلا عن كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بوصفهما فصيلين مشتركين بين الجانبين، أدى ذلك إلى تشرذم قوة التحرير بين نهجين: فتحاوي وحمساوي، وبينهما تاهت الكلمة الجامعة

(١) شكيب أرسلان، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟، (القاهرة: عصير الكتب للنشر والتوزيع، ٢٠١٩)، ص ص ٣٦-٣٩.

الأخيرة: فلسطين.

في سياق الطوفان، اتضح النهج الفتحاوي أكثر في التعامل مع الاعتداءات الصهيونية المتصاعدة في الضفة ومدنها، وحول رام الله حيث رئيس السلطة محمود عباس، وفي سائر المدن الكبيرة والقرى الصغيرة؛ حيث لا يظهر أي نوع من الاعتراض العملي أو الممانعة لهذه الاعتداءات بقدر ما تبرز قوة الشرطة الفلسطينية في الضفة في مواجهة التظاهرات أو التجمعات بنوع من القمع والشدة، واعتقال بعض المنظمين لها. إن الضعف صار مبرَّرا ومبرِّرا لدى المنظمة لمواقفها شبه الثابتة، وأضحت تكرر ذاتها، ولا تقوم إلا بمواقف خطابية، بينما تنعى على المقاومة ما تجره أفعالها من ويلات على الشعب في غزة والضفة، ليظل السؤال المطروح أمامها: ثم ماذا بعد؟ وماذا ستفعل السلطة حال تولت -افتراضًا وبأي شكل من الأشكال- إدارة غزة؟ ماذا ستفعل بالمقاومة ورجالها وسلاحها؟ هل ستدافع عنهم وتضحي بالتنسيق الأمني خاصة أنها تأتي غزة على طريق يرسمه الاحتلال وحلفاؤه الدوليون والإقليميون؟ أم ستحارب المقاومة وتعمل على تحييد رجالها ونزع سلاحها؟ هذا هو السؤال بالنسبة لهذا الطرف الأول.

في المقابل، وفي سياق الطوفان ومن قبله، فإن حماس وفصائل المقاومة لم تكمل طريق وثيقة مايو ٢٠١٧؛ بالدفع نحو مفاوضات محمية بقوة السلاح. لقد تكلست داخل ثوبها الأيديولوجي، دون ممارسة للعبة السياسية عبر روافد براجماتية تساعدها في حلحلة وضعيتها المأزومة خاصة بعد فشل موجة الربيع العربي، وعبر عقد كامل من العداء الإقليمي (العربي) لها. ومن ثم هل تريد للقضية أن تتحمل أعباء اختيارها الأيديولوجي صُعُدا؟ وهل تريد من فتح وفصائل المنظمة أن تدخل تحت هذه العباءة هكذا بمجرد تمسكها هي بها؟ وهل ترى أفقًا لوثيقة مايو ٢٠١٧ بالأداء ذاته الذي سبقها؟ أو بعبارة أخرى: هل يكفي إصدار الوثيقة دون تغيير في النَّهج السياسي، مع الإصرار على النهج العسكري؟ إنها المعادلة المفقودة لدى هذا الطرف أيضًا.

وكذلك موقف السلطة وحركة فتح ومنظمة التحرير من تطورات الموقف الإسرائيلي باتجاه رفض حل الدولتين، وتصاعد اليمين الديني، وظهور التأييد الرسمي الغربي الفاضح للكيان مهما توحَّش أو تجاوز، واستعدادها لمؤازرته في عدوانه باسم الدفاع عن نفسه.... كيف ستواجه قوى التحرير الفلسطيني هذه الحالة المركبة؟ إن أوسلو وحدها لم تعد تكفي من زمن بعيد، وإصرار فتح عليها بعناوين متلوِّنة لعب بالقضية. وكذلك النموذج الحمساوي -على ما فيه من بسالة وبأس نسبي مقدَّر- لا تكْفي لمجابهة الحالة التي آلَتْ إليها القضية.

إن الرؤية الفلسطينية العامة تحتاج إلى حسْم بعض النقاط الأساسية قبل أن تؤسِّس لمصالحة، فضلًا عن وحدة وطنية حقيقية. ونُشير في هذا المقام الضيِّق إلى فكرتي توازن بين: التمييز من غير تفريق، والجمع من غير سحق للتعدُّدية والاختلافات البنَّاءَة.

١- فمثلا: كيف نميز بين عناصر الثلاثيتين اللتين تحكمان واقع طرفي الانقسام الفلسطيني الآن: (فتح ومنظمة التحرير والشعب)، كما نربط بينها، و(حماس والمقاومة والشعب) كما نربط بينها أيضًا؟ هذه المعضلة ناقش بعض جذورها مالك بن نبي في مشكلات حضارتنا، في العلاقة بين الأفكار المجردة والأشخاص أو الكيانات المشخصة. فمن آفاتنا الحضارية المعاصرة الخلط بين الفكرة والصورة التي تظهر بها، وبين الفكرة والحاملين لها. إن التحرير ليس رهينًا بقواه القائمة به، إنما بفكرته، بل هذه القوة المشخصة هي التي يجب أن تكون رهينة فكرة الغاية أو بالأحرى مستهدية بها. لا يصح أن يُعرَّف تحرير فلسطين بميثاق المنظمة ولا رؤية حماس، بل العكس هو الصحيح: أن تُعَرَّفَ مسيرةُ كلٍّ منهما بناء على وضوح فكرة "تحرير فلسطين"، وسبل تحقيقها الناجعة لا الجامدة. يقول مالك بن نبي: "لكن طغيان الشخص يؤدِّي إلى نتائج في الإطار السياسي والاجتماعي تهدم بنيان الفكرة حينما تتجسَّد فيه. وكثيرًا ما تعمد مراصد الرقابة في حركة العالم الثالث إلى دفع هذا الاتجاه المرضي إلى نهايته في عقول الجماهير لتحطِّم الفكرة البنَّاءة من وراء سقوط الأشخاص الذين يمثلونها في النهاية، وتدفع الجماهير للبحث عن بديل للفكرة الأصيلة من الشرق

والغرب عبر بطل جديد. فعدم التوازن بين العناصر الثلاثة (الأفكار، والأشخاص، والأشياء) يفضي إلى انهيار المجتمع. والمجتمع الإسلامي يُعاني في الوقت الحاضر بصورة خاصة من هذه الاتجاهات؛ لأن نهضته لم يُخَطَّطْ لها، ولم يفكر بها بطريقة تأخذ باعتبارها عوامل التبديد والتعويق؛ فمثقفو المجتمع الإسلامي لم يُنشئوا في ثقافتهم جهازًا للتحليل والنقد، إلا ما كان ذا اتجاه تمجيدي يهدف إلى إعلاء قيمة الإسلام. والمجتمع الإسلامي لا يدرك بالتالي حركتَه وأصالة مصادره. فهو لذلك يعيش في حالة نفسية تخلط بين الأصالة والفعالية؛ ذلك أن العالم الصناعي الغربي اليوم فعَّال وتمتد فعاليته لتحتوي العالم بأسره، لكنه ليس أصيلًا؛ أي إنه لا يرتكز إلى مبادئ صحيحة موضوعيًّا. وهذا سِرُّ أزمته في العالم المعاصر"[١].

٢- نبذ الجهوية معيارًا للحكم على السياسات والقرارات والمواقف والممارسات. يقول المناضل الفلسطيني خالد الحسن (توفي ١٩٩٤) في وضع النقاط على الحروف: "لمن يوصفون باليسارية أو بالماركسية أو بالشيوعية أن يفهموا، أنه لا يمكن الموافقة على كل ما يأتي من موسكو لمجرد أنه من موسكو، وكذلك لا يجوز أن يرفض كل ما يأتي من الرياض لأنه من الرياض: إن مثل هذا المقياس في القبول والرفض، هو عبث طفولي بالغ التدمير والإرباك بالنسبة لكوادر الثورة وشعبها وجماهيرها على امتداد الوطن العربي وأصدقائها على امتداد العالم... إن مقياس الموافقة أو الرفض هو مصلحة قضيتنا ونضالنا في سبيلها وفق المبادئ التي أوردها ميثاقنا الوطني. إن المناورة في معسكر الخصوم مطلوبة، ولكنها لا يمكن أن تتحقَّق إلا على قاعدة الصدق والوضوح والالتزام مع أنفسنا وشعبنا وجماهير أمَّتنا وأصدقائنا"[٢]. ويقول في موضع آخر أكثر مباشرةً: "إن منظمة التحرير مطلوب منها استعادة السيادة وليس ممارستها؛ لأن السيادة هي من حق الشعب بمؤسساته البرلمانية والحكومية القائمة فوق أرضه ومع شعبه بشكلٍ حُرٍّ مستقلٍّ أي من خلال قيام الدولة وليس قبلها... فمن لا يملك الحق لا يستطيع ممارسته، فإذا مارسه أصبحت ممارسته غير شرعية، ومن حق الشعب أن يرفضها، ولا يترتب عليها أي التزام قانوني"... "إن صحة الفعل أو صوابه ليس في من ينادي به أو يفعله، وإنما بالدافع الكامن وراء قرار القيام بالفعل، والهدف المتحقق من جراء تنفيذ الفعل...". "إن قضيتنا وصلت إلى مرحلة من الدقة، لا تستقيم مع مصلحتها المواقف الانفرادية سواء كانت مواقف نزيهة أو انتهازية، مستقلة، أو تنفيذًا لطلبات حلفاء أو أصدقاء عرب أو غير عرب"[٣].

٣- ويرتبط بذلك أن نخرج العاطفة والتحيزات النفسية من الحسابات الدقيقة للصراع السياسي. فالعاطفة تجاه التاريخ النضالي الفتحاوي واضحة، وكذلك العاطفة تجاه الدماء القريبة التي تبذلها قوى المقاومة منذ الانتفاضة الثانية على الأقل. هذه العاطفة تتجلَّى عندما يحتدم نقاش المصالحة والوحدة في صورة دفاعات خفية عن النفس الصغيرة على حساب النفس الكبيرة. ينبغي تحجيم العاطفة. وينبغي العناية بالأبعاد المادية الاجتماعية والاقتصادية التي رغم بروزها ترجع لتتخفى وراء إدارة الضفة وغزة. إن حماس تعمل على توفير العيش لأهل غزة وسط حصار لا إنساني خانق، حتى من الأهل. وكذلك حركة فتح ذاقت وأذاقت شعبها في الضفة طعم العيش ودرجة من الحرية، لكن ذلك ينقطع مع الوقت عن مشروع التحرير الكبير، حتى ليبدو بديلًا عنه، أو يبدو الحفاظ عليه شرطًا لتكميل مشروع التحرير؛ ومن ثم مانعًا منه. ينبغي مراجعة هذه السياسات قبل أن تتحوَّل إلى سياسات معتادة نتبعها تبعيَّة الثور الهائج للخرقة الحمراء في المسابقات الإسبانية.

يقول مالك: "إن الاستعمار يحسب حسابًا لكلِّ أعماله،

(١) مالك بن نبي، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي، ترجمة: بسام بركة، أحمد شعبو، (دمشق: دار الفكر، ط١، ١٩٨٨، إعادة طباعة: ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢)، ص ص ١٠-١١.

(٢) خالد الحسن، نقاط فوق الحروف: مناقشة لردود الفعل تجاه مبادرتي الأمير فهد و بريجينيف، (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطيني، ١٩٨٥)، ص ٤٥.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٤٧-٤٨.

وأقواله، حتى لا ينفكَّ الاتصال بين مصالح مركب الأفراد (الكيان الجماعي)، وبين انفعالات الشعب؛ أي بين شهوات البطون المؤثرة وبين الأوضاع العاطفية الواقعة تحت تأثيرها. والمحافظة على هذا الاتصال هو الشرط الأساسي في خطة الاستعمار الاستراتيجية، التي تقتضي في حالة التطبيق: أولا- أن يضرب الاستعمار كلَّ قوة مناهضة له، تحت أيِّ راية تجمَّعت. ثانيًا- أن يحول، في كلِّ الظروف بينها وبين أن تتجمَّع تحت راية أكثر فعالية. وهذان الشرطان يحدِّدان استراتيجية الاستعمار في الصراع الفكري في البلاد المستعمرة: إنه يحول بين الفكر والعمل السياسي حتى يبقى الأول غير مثمر، والثاني أعمى. وهو من أجل هذا، يطبق طريقة التجميد، التي تطبق في جبهة القتال لتجميد قوات العدو عند نقطة معيَّنة. فالاستعمار يتبع في ذلك طريقة تطبَّق في بعض الألعاب الإسبانية: إنهم يلوِّحون بقطعة قماش أحمر أمام ثور هائج في حلبة الصراع، فيزداد هيجانه بذلك. فبدلا من أن يهجم على المصارع يستمر في الهجوم على المنديل الأحمر الذي يلوح به حتى تنهك قواه... فالاستعمار يلوح في مناسبات معيَّنة، بشيء يستفزُّ به الشعبَ المستعمر حتى يُثير غضبه، ويغرقه في حالة شبيهة بالحالة التنويمية؛ حيث يفقد شعوره، ويصبح عاجزًا عن إدراك موقفه، وعن الحكم عليه حكمًا صحيحًا، فيوجه ضرباته وإمكانياته توجيها أعمى، ويسرف من قواه دون أن يصيب بضربة صادقة المصارع الذي يلوح بالمنديل الأحمر... الاستعمار بطل الألعاب الإسبانية... في المجال السياسي. ويمضي الشعب الباسل في هذا الوضع الدرامي، كأنما تضحياته ذاتها من النفس والنفيس جمدته وقضت عليه بالبقاء فيما هو فيه. وهكذا نصل إلى استنتاج جِدِّ غريبٍ في السيكولوجية السياسية، وهو أن السياسة العاطفية لا تجد مبرِّراتها في كسْبها ولكن في خسارتها: فكلَّما تقطَّعت أنفاس الثوْر، ونزفَ دمُه في حلبة الصراع، يزداد هجومه على المنديل الأحمر..."[١].

٤- ثم أخيرًا ضرورة الجمع الضروري بين السلام والسلاح أو بين السياسة والحرب. والتحرير رهين هذه الجامعيَّة. والحالة الفلسطينية تشهد اليوم حربًا من غير سياسة (حتى ولو كانت بفعل رفض السياق للتعامل السياسي مع المقاومة)؛ وهذا ما تنتقده فتح وتشترطه على حماس، كما يشهد سياسة من غير قوة تحميها؛ وهو ما ترفضه حماس وفصائل المقاومة في حالة فتح وفصائل المنظمة من بعد أوسلو. وقد كان في سنوات عرفات الأخيرة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ عبرة لمن بعده، لكن الكثيرين لم يعتبروا. وقد كان الفكر السياسي الفلسطيني -وفي قلبه فكر فتح- يؤمن بهذه الجامعية، وعاش الحالة الحمساوية فترة طويلة، لكن مهارة عرفات كانت تخلق فعاليات سياسية بين-عربية ودولية، تفتقد إليها السياسة الفلسطينية الحالية بين أبي مازن وقيادات حماس والجهاد والجبهتين وغيرهما. وبدل أن نحصرها في إشكالية قيادة جامعة في النظر والحركة، نحيلها إلى ضرورة الرؤية الجامعة التي تجعل من الطرفين ركنيها، بدلًا من أن يدَّعي أحدُهما أنه شرط الآخر لكي يوسِّع له الطريق ليُسهم في معركة التحرير.

ويمكن أن يتجلَّى هذا فيما كتبه خالد الحسن بعنوان (حرب رمضان شاهد على إمكانية التحرير) حيث رسم خطَّين استراتيجيَّيْن لتحرير فلسطين: مباشر عسكري تصاحبه استراتيجية بناء قوة عسكرية هجومية عربية وتضامن عربي واستعمال لسلاح الاقتصاد ودوليًّا. "وهذا يتطلب كما أشرنا إمَّا تغييرًا في عقلية الأنظمة العربية، أو تغييرًا شاملًا على مستوى الأمة العربية، وأخرى استراتيجية غير مباشرة تتبنى "منهج البرامج المرحلية" بدايتها إقامة الدولة على ما يتحرَّر من أرض فلسطين ثم "البقية تأتي"[٢].

إن رؤية استراتيجية لجمع الكلمة لا يمكن أن تخرج من فصائل السياسة والمقاومة وحدها. إن منبعها الأساس هو أهل الفكر الاستراتيجي الحضاري، القادرون على تجديد الإلهام بفكرة التحرير، ومفاهيم السياسة والمقاومة الحضارية، الجامعة في أهدافها ووسائلها، وقواها وقياداتها.

(١) مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، (دمشق: دار الفكر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م)، ص ص ٢٩-٣٠.

(٢) خالد الحسن، نقاط فوق الحروف، مرجع سابق، ص ص٤٢-٤٣.

مستقبل حركة حماس ما بعد الطوفان: سيناريوهات وأجندة قضايا

أحمد عبد الرحمن خليفة*

مقدمة:

يُعد الحديث عن مستقبل الصراع العربي – الإسرائيلي، والحرب الدائرة في قطاع غزة، من أعقد المسائل والقضايا المتعلقة بهذا الصراع، وبهذه الحرب، إذ ما تزال العمليات البرية العسكرية الإسرائيلية مستمرة بعد مرور ستة أشهر على أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣. كما لا تزال أقلام الباحثين والمفكرين، وإصدارات مراكز البحوث من العالم الإسلامي والغرب تسيل بشأن "التكهن" بمستقبل أطراف الصراع، في صراعٍ لا يقل ضراوة عن ذلك الدائر في الشرق الأوسط بين إسرائيل والولايات والمتحدة من ناحيةٍ، وفصائل المقاومة الإسلامية في فلسطين، ومحاور المقاومة الأخرى في لبنان، والعراق، واليمن، وسوريا، ومن ورائهم إيران من ناحيةٍ أخرى.

ويبدو أن سيناريوهات المستقبل المنتشرة لا تعدو كونها رؤى مُفضلة لأطراف الصراع المتداخلة، سواءً كانت أطرافًا ثالثة كالولايات المتحدة والدول الأوروبية أو الدول العربية، أو أطرافًا مباشرة في الحرب شأن إسرائيل وحماس؛ لا تخرج توقعاتهم عن سيناريو واحد يتلخص في تحقيق النصر على الطرف الآخر، وفي هذه الحالة، يحمل كل منها سيناريو مُضاد للسيناريو الذي يتمناه الآخر(١).

انطلاقًا من هذه الملاحظة، يتبنى هذا التقرير نهجًا للتعاطي مع أجندة القضايا المطروحة أمام حركة حماس وسيناريوهات المستقبل، يقوم على بحث مجموعة من القضايا على خمسة مستويات(٢)، إذ يطرح في كل قضية السيناريوهين المتقابلين (سيناريو مأمول في مواجهة سيناريو مُستبعد)، ثمّ يعرج على السيناريو المُرجح.

وشملت عوامل تحديد السيناريو المُرجح؛ الواقع الفلسطيني وتطوراته الداخلية، والبيانات الصادرة عن أطرافه الفاعلين، وفي القلب منها تصريحات قادة الحركة أنفسهم، واستطلاعات الرأي من داخل قطاع غزة والضفة كمُعبر عن الآراء الشعبية للجماهير الفلسطينية، وملاءمة السياق الإقليمي والدولي لهذه السيناريوهات، فضلًا عن خلاصة التجارب التاريخية للقضية الفلسطينية ولمواقف الحركة، مع الاستئناس بآراء الخبراء والمراكز البحثية في تحديد السيناريوهات المُرجحة حسب القضايا المطروحة.

وعليه، ينقسم التقرير إلى خمسة محاور موزعة على هذه القضايا، وفقًا لما يلي: المحور الأول: تفاعلات الحركة من الداخل. المحور الثاني: الحركة في سياقها الفلسطيني. المحور الثالث: مسارات العلاقة مع إسرائيل. المحور الرابع: تفاعلات الحركة مع البيئة الإقليمية. المحور الخامس: العلاقات الدولية لحماس.

---

* باحث في العلوم السياسية.

(١) منير شفيق، تيار جديد لاستراتيجيّة التسوية، الجزيرة. نت، ١٠ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٤، الساعة ٢٢:١٥، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rkcwy

(٢) يُذكر أن الباحثة لورد حبش، مديرة معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت الفلسطينية، أشارت إلى أهمية طرح أربعة مستويات بشأن الإجابة على سؤال مستقبل حماس، تدور حول عدة أسئلة فرعية، هي: منْ سيقود الحركة؟ منْ الذي سيحكم فلسطين، وكيف؟ وما طبيعة تفاعلات حماس مع محور المقاومة؟ وما أبعاد التدخلات الدولية في المنطقة وأدوار القوى الكبرى في القضية الفلسطينية؟

راجع: ندوة عامة بعنوان حركة حماس بعد العدوان على غزة، قناة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على اليوتيوب، ١٢ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ المشاهدة: ٢٨ فبراير ٢٠٢٤، الساعة ٨:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rllvk

وتبقى إشارة ذات أهمية، وهي أن القضايا المطروحة وسيناريوهات مستقبل حماس تتشابك مع بعضها وغيرها من القضايا المهمة بطريقة تشبه الشبكة، وهو ما يؤكد أهمية قراءة مخرجات هذا التقرير إلى جانب غيره من التقارير الأخرى في الفصلية التي تناولت بشيء من التخصيص مستقبل غزة، والمقاومة في الضفة، والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، ودور الأطراف الثالثة، والرؤى المتعلقة بتحقيق الوحدة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، فضلًا عن المتابعات والدراسات التي أنتجها مركز الحضارة خلال الثلاث شهور الأولى من العدوان[١].

المحور الأول: تفاعلات الحركة من الداخل

يتناول هذا المحور قضيتين أساسيتين تتصل بالعلاقات بين السياسي والعسكري داخل الحركة، والمسارات المتعلقة باحتمالات حدوث ما يُشبه مراجعات داخلية، بالإضافة إلى مسارات تسليح الحركة.

أ- العلاقات بين الجناح العسكري والجناح السياسي ومسارات التجدد في الحركة

أثارت الحرب المستمرة في قطاع غزة عدة أسئلة بشأن العلاقات داخل مكونات الحركة المختلفة، وتحديدًا بين جناحها العسكري (داخل غزة بصفة خاصة) وبين جناحها السياسي في الخارج (في الدوحة وبيروت)، وبصفة أكثر تحديدًا بين قادة مثل يحيى السنوار، وإسماعيل هنية والمكتب السياسي في قطر، وذلك في إطار، تأكيد بعض الكُتَّاب على عدم اطلاع القيادة السياسية للحركة بأبعاد التخطيط لهجمات السابع من أكتوبر أو توقيتها الدقيق، أو على أقل تقدير مداها المتوقع. فضلًا عن إصرار هؤلاء الكُتَّاب على وجود خلاف بين الجناحين بشأن أهداف الحركة في تفاوضها مع الوسطاء، فيما يتعلق ببنود صفقة الهدنة الثانية وتبادل الأسرى[٢]، مشيرين إلى خلاف بين الجناحين بشأن شروط الوصول إلى وقف إطلاق نار مستدام وتبييض السجون الإسرائيلية[٣].

وفي سياق هذه القراءات التي لم يصدر بصددها تأكيدات رسمية، رُسم سيناريوهان: **أحدهما**، يصور أن العلاقة بين قادة الحركة لا تشوبها شائبة، وأن الحركة لديها قدرة بداخلها على استيعاب الخلاف وتعزيز التعاضد بين أطرافها. **وسيناريو ثانٍ**، على الطرف النقيض، يزيد من احتمالات الشقاق بين مكونات الحركة، بل واحتمالات انقسامها على أساس جغرافي فلسطيني في غزة والضفة إلى فِرق أو كتائب مسلحة مستقلة عن هيكل الحركة وسيطرتها[٤].

ورغم أنه من الصعوبة بمكان نفي أو إثبات ادعاءات بعض المتابعين بشأن الخلافات داخل الحركة، ومساراتها المستقبلية المُقترحة، فإن ثمة سوابق تاريخية تشير إلى أن الحركة تعرضت إلى مثل هذه الحملات الإعلامية؛ فمع بداية أحداث الثورة السورية -على سبيل المثال- اتخذت الحركة جانب الشعب السوري، ثم استعادت علاقاتها مع نظام الأسد منذ النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، ولم يخلق ذلك تيارات معارضة داخلها، رغم إشارة المتابعين إلى تنقاضها مع مواقفها الفكرية[٥]؛ في ذلك

---

(١) ملف طوفان الأقصى، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlzuc.

(٢)إيهود يعاري، ماثيو ليفيت، تصاعد التوترات الداخلية بين قادة "حماس"، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٢١ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢١ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١١:٢٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rwwyg

(٣) انظر على سبيل المثال:

- حماس و"اليوم التالي".. هل تتصدع القيادة بعد مغامرة السنوار؟، سكاي نيوز عربية، ٩ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ فبراير ٢٠٢٤، الساعة ٩:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rllvx

- خليل الحلو، الفصائل الفلسطينية بعد الحرب: تحديات واقعية ومستقبل مجهول، جسور، ٢ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ فبراير ٢٠٢٤، الساعة ١٠:٠٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rllwe

- Rayan Bohl, The Future of Hamas without Gaza, Stratfor, 27 December 2023, Accessed at: 11 February 2024, 10:15, Available at: https://archive.is/TSfHj

(4) Rayan Bohl, The Future of Hamas Without Gaza, Op. cit.

(٥) معتز الخطيب، حماس والعلاقة مع نظام الأسد: جدل السياسي

الحين أكدت المصادر وجود خلافات بين القادة داخل الحركة، ولكنها في النهاية كانت تُظهر موقفًا واحدًا، وتدحض وجود الخلاف بين صفوفها[١].

وعليه، فإن **السيناريو المُرجح** يشير إلى أن الحركة بحكم طبيعتها وتكوينها، ستجري نقاشات داخلية جادة بشأن تقييم عملية طوفان الأقصى والعلاقات بين السياسي والعسكري داخلها، دون استبعاد إدخال تعديلات تكتيكية على أدائها أو حتى رؤاها المرحلية، كما حدث مع ميثاق الحركة ٢٠١٧[٢]. ومن النتائج المحتملة لهذا الحوار إدخال تغييرات على القيادات العسكرية والسياسية في مستويات مختلفة؛ لإبدال القادة التي استُشهدت مثل نائب رئيس المكتب السياسي للحركة[٣]، واتساقًا مع التحديات والفرص التي نتجت عن الطوفان.

ب- الحاجة إلى تنويع مصادر تسليح حماس

لا شك أن ممثلي الحركة في كل خطاباتهم الرسمية دعوا بطريقة صريحة دول العالم الإسلامي، والدول الرافضة للعدوان الإسرائيلي، إلى تقديم دعم عسكري لحماس بتوفير مصادر تسليح لها[٤]. ومع ذلك، تندر الإشارات إلى أن مثل هذا الدعم قد وصل إلى المُقاومة خلال الستة أشهر الماضية، بالنظر إلى الحصار "المُشدد" المفروض عليها من كافة الجهات. وخلال الفترة الي تلت طوفان الأقصى، فرضت الولايات المتحدة على إيران، وشركات، وأفراد قريبة منها عقوبات عدة لتقييد قدرتها على دعم وتسليح حماس[٥]، كما كثفت من وجودها في الممرات البحرية المختلفة المُؤدية إلى القطاع سواء في البحر الأحمر أو البحر المتوسط بتسيير قطعٍ من أسطولها البحري، أو سفن عملاقة بمهمات خاصة لمراقبة أوضاع الملاحة والاستطلاع في البحرين.

وفي هذا السياق، تسعى إسرائيل والولايات المتحدة إلى إطباق الخناق على المقاومة وتجفيف أي مصادر تسلح ممكنة، دفعًا إلى سيناريو نفاد الاحتياطات العسكرية الموجودة لدى الحركة، وبالتالي دفعها إلى الاستسلام أو إقرار هُدن بشروط مواتية أكثر لتل أبيب. في المقابل، تهدف دعوات حماس إلى إحداث خرقٍ في الحصار المفروض عليها لأجل تمرير بعض المُعدات العسكرية.

ويبدو أن **السيناريو المُرجح** في هذا الصدد، هو أن هذا الحصار على شدته، من الصعب أن يدفع تجاه نفاد ما لدى المقاومة من مخزونات عسكرية، في ظل معرفة المقاومة المُسبقة بهذا الحصار، وأنه ليس جديدًا عليها، فهو تقريبًا مفروض عليها منذ أكثر من عقدين بسبب تدمير مصر الأنفاق بين سيناء

والديني (١)، الجزيرة.نت، ٢٩ يوليو ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١٢:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rwwym

(١) ضياء الكحلوت، حماس والأزمة السورية.. موقف أم مواقف، الجزيرة.نت، ٦ يونيو ٢٠١٣، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١٢:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rwwym

(٢) شيماء منير، وثيقة حماس... تغيير تكتيكي أم تحول استراتيجي؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٢ يونيو ٢٠١٧، تاريخ الاطلاع: ٢٢ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١٢:٥٠، متاح عبر الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/16318.aspx

(٣) فقدت الحركة بعض قادة سواء داخل غزة والضفة، أو حتى في الخارج؛ إذ أعلنت الحركة عن مقتل عددٍ من مجاهديها دون أن تُحدد عددًا معينًا. وفي المقابل تزعم مصادر إسرائيلية مقتل ما يقرب من ٧٠٠٠ مقاتل تابع لحماس، من إجمالي عدد قوات تُقدره بين ٢٥ ألفًا إلى ٤٠ ألفًا. كما اغتالت إسرائيل نائب رئيس المكتب السياسي للحركة "صالح العاروري" وبعضٍ من مرافقيه، في غارة على الضاحية الجنوبية لبيروت في ٢ يناير ٢٠٢٤.

Jim Zanotti, Hamas: Background, Current Status, and U.S. Policy, Congressional Research Service (CRS), 14 December 2023, Available at: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF12549

(٤) كلمة رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس إسماعيل هنية، قناة الجزيرة على اليوتيوب، ٢٨ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ المشاهدة: ٣ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١١:١٥، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlmad

(5) Christopher M. Blanchard, Qatar: Issues for the 118th Congress, Congressional Research Service (CRS), 15 February 2024, p.8, Available at: https://sgp.fas.org/crs/mideast/R47467.pdf

وغزة، مع الأخذ في الحسبان أن الحركة جهزت نفسها لسيناريو إطالة أمد الحرب، وعملها بالهندسة العكسية لإنتاج جزء من سلاحها، بالإضافة إلى غيرها من الطرق التي أشارت إليها التقارير بشأن وصول الأسلحة إلى حماس عبر أنفاق من إسرائيل نفسها أو عن طريق البحر أو شبكة تجار السلاح غير الرسميين، وتلعب إيران وحزب الله في لبنان دورا رئيسا في تنسيق هذه العمليات، مع قدرة الحركة على استخدام مواد مشروعة كالأسمدة والسكر ومواد البناء لتصنيع الصواريخ[١].

المحور الثاني: الحركة في سياقها الفلسطيني

يُمثل السياق الفلسطيني الحاضن الأساسي لوجود حماس، وهو مصدر شرعيتها، ومنه تُستلهم إشارات مهمة بشأن مستقبل الحركة، ودورها في الضفة والقطاع، وفي تسوية إجمالية للقضية الفلسطينية. وهنا تُثار العديد من القضايا بسيناريوهات متنوعة، وذلك على النحو التالي:

أ- شعبية حماس داخل قطاع غزة والضفة

أظهرت ردود الفعل العلنية - وأحيانًا المباشرة- التي نقلتها كاميرات المحطات الفضائية التي تعمل في تغطية الحرب الدائرة في القطاع وفي الضفة الغربية ترحيب الناس بمختلف طوائفهم، أو على الأقل عدم تضجرهم مما ألَمَّ بهم من عدوان إسرائيلي. وهو في النهاية ما وثقه أحد الاستطلاعات التي أجريت أثناء فترة الهدنة من ٢٣ نوفمبر حتى ٢ ديسمبر، وأظهرت في مجملها اقتناع جمهور المُستطلعين بصواب قرار حماس في شن هجمات على إسرائيل. كما أبرزت النتائج ارتفاع تأييد سكان الضفة لحماس من ١٢٪ قبل الحرب في سبتمبر ٢٠٢٣ إلى ٤٤٪ في شهر ديسمبر ٢٠٢٣، وزيادة التأييد لحماس في غزة من ٣٨٪ إلى ٤٢٪ في نفس الفترة المُشار إليها. في المقابل، انخفض التأييد بصفة عامة لحركة فتح، وللرئيس محمود عباس، والسلطة الفلسطينية. كما أكد ٥٤٪ من مفردات العينة أن حماس هي الأجدر بتمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني في مقابل ١٣٪ فقط يرون أن فتح بقيادة عباس هي الأجدر بذلك[٢].

وهنا ترتسم معالم السيناريوهين المتقابلين: **أحدهما تتمناه حماس**، وهو استمرار حالة الدعم الشعبي داخل فلسطين للحركة، وتستثمره كقوة دفع سياسية تزيد من مكانة الحركة في القطاع والضفة، ومجمل التسويات السياسية سواء في مواجهة السلطة الفلسطينية أو العالم الخارجي. **والآخر تأمله إسرائيل وداعميها**، في أن يكون استمرار الحرب، وزيادة معاناة أهل القطاع ضاغطًا على الحركة للقبول بشروطها، ودخولها في صفقة تحفظ ماء وجه نتنياهو ومناصريه.

وبينهما **يأتي السيناريو المُرجح** الذي يشير إلى أن الزيادة في شعبية حماس وقتية، وهو ما أكدته نتائج استطلاع مارس ٢٠٢٤، إذ انخفض حجم المؤيدين لحركة حماس في الضفة والقطاع من ٤٤٪ إلى ٣٣٪ بين ديسمبر ٢٠٢٣ ومارس ٢٠٢٤[٣]، ومن ثمَّ، يُتَوقع أن تعود إلى مستويات أدنى بعد تطبيق وقف مستدام لإطلاق النار، وذلك وفقًا لما أكدته ملاحظات المتابعين بشأن الأوضاع المعيشية في القطاع، وأن شعبية حركة المقاومة تميل إلى الارتفاع أثناء وبعد الحروب التي تشنها المقاومة، ولكنها تعود مرة أخرى للانخفاض بعد خفوت أصوات الصواريخ، وزيادة وطأة أعباء إعادة الإعمار، واستعادة الحياة في القطاع[٤].

ب- مستقبل حكم حركة حماس لقطاع غزة

يُعد مستقبل قطاع غزة أكثر الأمور المطروقة من قبل

---

(1) Maria Abi-Habib, Sheera Frenkel, Where Is Hamas Getting Its Weapons? Increasingly, From Israel, 29 January 2024, Accessed at: 23 March 2024, 22:20, Available at: https://archive.is/d3vQR

(٢) نتائج استطلاع الرأي العام رقم (٩٠)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣، ص ٢-٣، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rwwzi

(٣) نتائج استطلاع الرأي العام رقم (٩١)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ٢٠ مارس ٢٠٢٤، ص ٣، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rwwzo.

(٤) للمزيد انظر:

- ندوة عامة بعنوان حركة حماس بعد العدوان على غزة، مرجع سابق.

- Khalil Shikaki, The Rise - and Future - of Hamas, Dartmouth Channel on YouTube, 8 February 2024, Accessed at: 2 March 2024, 13:15, Available at: http://surl.li/rlmce.

الباحثين، والساسة، والمفكرين، والدول، ولأن هناك تقريرًا آخر سيُعنى بذلك، فإن النقاش هنا يدور حول نقطتين من زاوية حماس: **الأولى**، تتعلق بشأن تعريف الحركة لنفسها كحركة تحرر وطني، **والثانية**، بشأن رؤية الحركة لحكم القطاع ما بعد الحرب.

أما النقطة الأولى، فقد أكدت بيانات الحركة، ولعل أحدثها: وثيقة "هذه روايتُنا.. لماذا طوفان الأقصى؟"[١]، أنها "حركة تحرر وطني"، هدفها الأول تحرير الأرض وتحقيق دولة فلسطين، دون أية إشارة للحركة إلى أنها جزء من سلطة حاكمة للقطاع، وهو ما التقطه الخبراء بأن الحركة "تبتعد عن الالتزامات السياسية الرئيسة المرتبطة بمسؤوليات الحكم"، مؤكدين أن إدارة القطاع كانت دائمًا ما تُمثل عبئًا على حماس[٢].

وهو ما ينقلنا للنقطة الثانية، إذ أكد المتحدث باسم حركة حماس "أسامة حمدان"، في تصريحات له، أن الحركة تجري حوارًا مع الفصائل الفلسطينية بشأن حكم غزة ما بعد الحرب، مؤكدًا رفضه لكافة السيناريوهات المطروحة من الفاعلين الخارجيين، وأن ذلك قرار وطني فلسطيني شعبي ليس فقط فيما يتعلق بحكم قطاع غزة، ولكن الضفة أيضًا[٣]. فإذا أضفنا أن توقعات جمهور الشعب الفلسطيني، وفقًا لآخر استطلاع في مارس، تشير إلى أنها تفضل حكم حماس للقطاع وتؤكد قدرتها على ذلك[٤]، وتصورات المراقبين بشأن مكانة حماس في غزة؛ فإنه من السهل استبعاد سيناريو إقصاء حماس من حكم غزة كليًا، وسيناريو استمرار حماس في حكم غزة بنفس الطريقة السابقة لأحداث السابع من أكتوبر[٥].

فالسيناريو المُرجح إذن، هو تشكل ائتلاف فلسطيني من القوى والفصائل الفاعلة في القطاع لحكم غزة ما بعد الحرب، وبالتالي تقليل العبء على الحركة، وتوزيع المسؤوليات على أطرافٍ عدة، وفي نفس الوقت تأكيد أن حماس بالأساس حركة مقاومة وتحرير وطني لا حزب سياسي يسعى للتمسك بالسلطة، في ظل تأكيدات قادة الحركة أنها "لا تريد الانفراد بحكم غزة"[٦]. ويُدعم ذلك السيناريو العلاقات بين حركة فتح وحماس، وصعوبة التوافق بشأن حكومة واحدة للقطاع والضفة، كما سيرد في النقطة التالية.

ج- العلاقة بين فتح وحماس: نبذ الفُرقة أم توسيع الهوة؟

في كل مناسبة، وفي غير مناسبة، يتجدد الحديث عن لمِّ الشمل الفلسطيني، وتحقيق وحدة بين الفصائل والقوى الفلسطينية الفاعلة، ليس فقط داخل فلسطين، ولكن أيضًا خارج فلسطين مع فلسطينيّي الشتات. ومن ثمَّ، حملت التصريحات والرسائل المتبادلة -خاصة في الشهرين الأخيرين- بين حماس وفتح رغبة في إعادة فتح الحوار بين الطرفين، ظهرت بوادرها مع إعلان حماس عن توافق القوى الفلسطينية على "حكومة تكنوقراط"[٧]، ولقاء -مؤخرًا- في العاصمة موسكو بناءً على دعوة روسية بين الأطراف الفلسطينية لفتح حوار بشأن انضمام حماس إلى منظمة التحرير الفلسطينية في ٢٩ فبراير

(١) هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى؟، المكتب الإعلامي لحركة المقاومة الإسلامية – حماس، ٢١ يناير ٢٠٢٤، ص ١٣، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rwxac.

(2) Nada Homsi, Khaled Yacoub Oweis, Gaza's war is shaping the Hamas of tomorrow: Less politics, more tactics, The National News, 27 January 2024, Accessed at: 14 February 2024, 11:34, Available at: http://surl.li/rlmcz

(٣) أسامة حمدان للجزيرة نت: إسرائيل تعرقل التفاوض وما زلنا في الإطار العام للصفقة، الجزيرة. نت، ١ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١٢:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlmdb

(٤) نتائج استطلاع الرأي العام رقم (٩٠)، مرجع سابق، ص١١.

(٥) ساري عرابي، موقف حماس: الحرب وآثارها في الحركة ومستقبلها، ورقة سياسات، العدد ٤١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٢ فبراير ٢٠٢٤، ص ٧.

(٦) قيادي في حماس لـAWP: لا نريد الانفراد بحكم غزة ونرحب بجميع القوى الفلسطينية في حكومة التوافق الوطني، وكالة أنباء العالم العربي (AWP)، ١٠ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٣ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١٢:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rwxad

(٧) "حماس" تعلن التوافق مع الفصائل على تشكيل حكومة فلسطينية، الشرق، ٢٤ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٣ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١:٢٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/qweex

٢٠٢٤.

وبغض النظر عما يُثار بشأن جدوى هذه الوحدة وكيفية تحقيقها[١]، ويمكن في هذا السياق رصد سيناريوهين محتملين بشأن العلاقة بين فتح وحماس:

- **السيناريو الأول**، الذي يتمناه جميع المهمومين بالقضية، ويتمثل في توحيد الجهود الفلسطينية، وانضمام حماس تحت مظلة منظمة التحرير، والعمل جنبًا إلى جنب حركة فتح[٢]، وبالتالي حصول الحركة على شرعية سياسية ودبلوماسية رسمية، تمكنها من استمرار نضالها "السياسي"، وذلك بالنظر إلى مستجدات هذا الظرف، وحاجة كل طرف إلى ميزة يضيفها له التوافق مع الآخر: حماس تستمد الشرعية السياسية من منظمة التحرير، وفتح تستمد شرعية شعبية من إنجاز حماس العسكري.

- **أما السيناريو الثاني**، فيذهب إلى فشلٍ كلي في تحقيق أية نتائج مثمرة للحوار بين فتح وحماس بناءً على تراكم الرصيد السابق في ذهاب هذه الجهود أدراج الرياح، وعدم استدامتها، وعلى الخلافات الحقيقية بين فتح وحماس، انطلاقًا من اعتراف الأولى بإسرائيل، فضلًا عن شبكة علاقاتها الخارجية التي تمنع أصلًا من حدوث سيناريو التوافق التام. ويبدو أن هذا السيناريو هو المُرجح، رغم استمرار جهود رأب الصدع بين حماس وفتح؛ إذ أعلنت الحركة بيانا وقعته إلى جانب ٣ فصائل أخرى هي: حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية، عن رفضها التحرك المنفرد للرئيس عباس في تسمية مستشاره الاقتصادي محمد مصطفى رئيسًا للوزراء دون تحقيق التفاهمات اللازمة معها[٣].

المحور الثالث: مسارات العلاقة مع إسرائيل

ثمة عدة قضايا تُطرح بشأن مسارات العلاقة بين الحركة وإسرائيل في الشهور القادمة وما بعد الحرب، على رأسها، قضية تبادل الأسرى، واستمرار العمل المسلح ضد إسرائيل.

أ- وقف إطلاق النار/ تبادل الأسرى

منذ انتهاء فترة الهدنة الأولى في الثاني من ديسمبر ٢٠٢٣، ومحاولات الوسطاء والأطراف المعنية للوصول إلى هدنة أو وقف لإطلاق النار لم تتوقف، سواء عبر جولات مختلفة من المفاوضات في القاهرة عن طريق زيارات وفود من حماس (٢ فبراير، ٢٠ فبراير)، إلى جانب مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية (٩ فبراير)، وزيارة وفد إسرائيل (٢٠ فبراير)، ثمَّ مؤتمر باريس (٢٣ فبراير)، وغيرها في الدوحة. ثمَّ التكهنات المختلفة بشأن استكمال المفاوضات - بمشاركة مُختصين- على أمور تقنية تتعلق بفنيات تنفيذ الهدنة وتبادل الأسرى[٤].

وطيلة هذه الاجتماعات المتكررة التي تكثفت في شهر فبراير، لم تصدر بيانات إيجابية من قِبل إسرائيل أو حماس بشأن قرب الاتفاق، بل على العكس، كلما صدرت تقارير تفيد بإيجابية موقف أحد الأطراف، تُسارع مصادر أخرى لنفيها[٥]، وهو ما يعني انتفاء الوصول إلى أي سيناريو يحقق نصرًا كاملًا لطرف على الآخر، سواء بالوصول لوقف طويل لإطلاق النار وتبييض

(١) بشأن هذا الجدل، انظر:
- حول القيادة الموحّدة والوحدة الوطنيّة الشاملة، فلسطينيو الخارج، ١٨ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢ فبراير ٢٠٢٤، الساعة ١٥:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: https://palabroad.org/ar/post/r20K
- أحمد العطاونة، المقاومة بين السلبيات والإيجابيات.. في الردّ على منير شفيق، الجزيرة. نت، ٣ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٥ فبراير ٢٠٢٤، الساعة ١٢:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlmef

(٢) حسين عبد الغني، رغم استشهاده.. صالح العاروري هو مستقبل حماس وليس ماضيها!، موقع عُمان اليوم، ٦ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: تاريخ الاطلاع: ١٨ يناير ٢٠٢٤، الساعة ١:٢٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlmew

(٣) حكومة مصطفى تفجّر أوسع خلاف بين «فتح» و«حماس»، الشرق الأوسط، ١٦ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٣ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١٢:٤٥، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rwxah

(٤) مصر.. بدء جولة مفاوضات التهدئة بقطاع غزة لليوم الثاني، القاهرة الإخبارية، ٤ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٤، الساعة ٢٣:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlmgk

(٥) قيادي في حماس: أجواء التفاؤل بشأن المفاوضات "غير حقيقية"، سكاي نيوز عربية، ٢٥ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٤، الساعة ١١:٢٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/qwyck

السجون الإسرائيلية من الأسرى مقابل إطلاق سراح الأسرى لدى حماس، أو تحقيق هُدنة محدودة يتم خلالها تبادل بعض الأسرى من الجانبين.

ومن هنا، يبدو أن **السيناريو المُرجح** في الشهرين القادمين هو عمد إسرائيل إلى اتباع استراتيجية "مفاوضات لكسب الوقت" دون نية حقيقية لوقف عملياتها، بما يحقق أهداف نتنياهو في إطالة أمد الحرب ضمانًا لبقائه في السلطة. في المقابل، ستصر الحركة على الوصول إلى أفضل اتفاقية مُمكنة مقابل إطلاق سراح الأسرى لديها، والتي ربما تكون هُدنة مؤقتة مُدتها من شهرين إلى ثلاثة، مقابل إطلاق سراح ٤ من الأسرى الفلسطينيين مقابل كل أسير مدني لديها، فضلًا عن تفاهمات أخرى بشأن الأسرى من العسكريين لدى حماس دون شرط تبيض السجون الذي تطالب به الحركة، والسماح بمضاعفة حجم المساعدات المارة إلى القطاع، واستدامتها عبر أيام الهدنة وبعدها، وأخذ ضمانات للسماح للمهجرين بالعودة إلى شمال القطاع.

ب- استمرار العمل المُسلح ضد إسرائيل

هل تُعد معركة طوفان الأقصى بداية لما بعدها أم أنها إنهاء للعمل العسكري المُسلح ضد إسرائيل؟ هنا يُطرح بديلان متقابلان: **الأول** يُقدم طوفان الأقصى باعتبارها نهاية ذروة وقمة العمل العسكري المُدبر ضد إسرائيل، ومن ثمَّ، سيعقبه مسارات تفاوضية وسياسية لا عسكرية، كما أن رد إسرائيل العنيف والمفرط على الضربات التي تلقتها في السابع من أكتوبر تنذر بانتهاء وشيك لخيار المقاومة المسلحة، وذلك وفقًا للتقديرات الإسرائيلية والدعاية التي تطلقها تل أبيب تجاه جمهورها الداخلي والعالمي في محاولة تصدير أهمية القضاء على المقاومة للحفاظ على أمن إسرائيل، وحقها في الدفاع عن نفسها، ومنع تكرار ما حدث.

أما **الثاني** الذي ترغبه حماس، فهو دفع جماهير الشعب الفلسطيني، وجماهير الأمة الإسلامية، وقادتها، إلى الاقتناع التام بمشروعية العمل العسكري المستدام والنضال المسلح ضد إسرائيل، كون النظام الإسرائيلي لا يفهم إلا لغة القوة. ويتوافق ذلك مع ما أظهرته نتائج الاستطلاع الذي أُجري خلال الهدنة؛ إذ ارتفعت نسبة من يعتقدون أن العمل المسلح هو الطريق الأمثل لإنهاء الاحتلال من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ بين سبتمبر وديسمبر ٢٠٢٣، كما وصلت النسبة في الضفة الغربية إلى ٧٠٪ من المشاركين في الاستطلاع، مؤكدين أهمية تشكيل مجموعات مسلحة للرد على اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية[١].

وعليه، يتضح أن **السيناريو المُرجح** هو استمرار النضال المُسلح ضد إسرائيل بقيادة حماس وفصائل المقاومة المسلحة الأخرى، وأن عدد الضحايا الضخم، الذي تجاوز ٧٥ ألفًا بين شهيد وجريح، وطال كل أسرة في غزة، بالإضافة إلى تدمير أكثر من ٧٠٪ من منازل غزة، فضلًا عن عدد الشهداء والأسرى في الضفة، خلق جرحًا عميقًا ورغبةً في الثأر لدى كل مواطن فلسطيني، وبالتالي لن ينتهي العمل المسلح ضد إسرائيل دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

كما يُشير مجمل ما سبق إلى أنه من غير المُرجح، في الأجل المنظور، أن يكون هناك اعتراف ولو ضمني من حركة حماس بوجود إسرائيل، بالنظر إلى تكوين الحركة وأجنحتها الداخلية، وما خلفه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وبالتالي لن يكون هناك تفاوض مباشر بين الطرفين.

المحور الرابع: تفاعلات الحركة مع البيئة الإقليمية

أخذت الأنظار منذ اليوم الأول لطوفان الأقصى تتجه صوب الدول الإقليمية الفاعلة كمصر، وقطر، والأردن، وتركيا، وإيران، والسعودية، والإمارات، والفاعلين من غير الدول كحزب الله، وجماعة أنصار الله (الحوثي)، وحركات المقاومة الإسلامية في العراق وسوريا أو ما يُعرف بمحور المقاومة. كما انتظمت سيناريوهات عدة بين المأمول والمُستبعد لكلٍ من هذه المحاور، وذلك على النحو التالي:

(١) نتائج استطلاع الرأي العام رقم (٩٠)، مرجع سابق، ص ١٤.

أ- دور محور المقاومة (إيران ووكلاؤها) في المشاركة في الطوفان

منذ اللحظات الأولى أعلنت إيران دعمها للنضال الفلسطيني وباركت حركة المقاومة الإسلامية، بعدها توالت البيانات الداعمة للمقاومة من حزب الله، وأنصار الله، وغيرهما، ثمَّ أخذت عملياتهم نهج التصعيد ضد إسرائيل والقواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، ظلت الهجمات المتبادلة بين حزب الله وإسرائيل في نطاقٍ محسوب، وفق قواعد اشتباك مُحددة طيلة الفترة الماضية، رغم ما وقع من خسائر مادية وبشرية للحزب طالت قادة في الحركة، وأدت إلى اغتيال أكثر من ٢٤٠ من مقاتليها منذ بدء الاشتباكات مع إسرائيل[١].

بالإضافة إلى ذلك، كان لجماعة أنصار الله (الحوثي)[٢] إسهام رئيس في إذكاء عمل محور المقاومة في البحر الأحمر، وعرقلة مرور السفن المتجهة إلى موانئ إسرائيل، تمثل في أكثر من ٦٠ هجومًا منذ نوفمبر ٢٠٢٣، وهو ما عرضها إلى ضربات عسكرية متتالية من الولايات المتحدة وبريطانيا، إلى جانب إسقاط الأسطول الأمريكي في البحر الأحمر العديد من المسيّرات الموجهة إلى إسرائيل.

فضلًا عن ذلك، نفذت حركات المقاومة الإسلامية في سوريا والعراق عدة استهدافات لمواقع أمريكية في سوريا، والعراق، والأردن، وصل عددها الإجمالي إلى ١٢١ استهدافًا، وأدت لمقتل بضع جنود أمريكيين وإصابة آخرين منذ نوفمبر ٢٠٢٣[٣]، وتعرضت في المقابل هذه الحركات لهجمات أمريكية مُضادة أودت بحياة عددٍ كبير من مجنديها.

الشاهد من هذا الاستعراض السريع، هو التمهيد للسيناريوهين المتقابلين المطروحين بصدد دور محور المقاومة والجدل بشأنهما؛ بين أنصار سيناريو وصف تدخلات محور المقاومة "**بالخذلان**"[٤]، وأنه كان هناك ضرورة لقيام هذه القوى بالمزيد لتخفيف وطأة العدوان على غزة، بإعلان حرب شاملة على إسرائيل، وليس فقط مجرد عمليات "إشغال" لإسرائيل على الحدود مع جنوب لبنان وفي البحر الأحمر، وبين أنصار سيناريو أن تدخلات هذا المحور جاءت متناسبة وفقًا "**لاستطاعتها**"، وهو جهد يلزم تثمينه، كما ورد في بيانات المتحدث باسم القسام أبو عبيدة أكثر من مرة[٥].

وبين "الخذلان" و"الاستطاعة" يأتي **السيناريو المُرجح** والمرشح في الاستمرار، وهو استمرار عمليات محور المقاومة، وإن كان يُتَوقع أن بعضها سيناله شيء من الهبوط، مع التأثر بالضربات الموجعة التي تتلقاها هذه الحركات، إذ يشير البنتاغون أن هذه الضربات أثرت على قدرات الحوثي، وأدت إلى انخفاض وتيرة عملياته في البحر الأحمر، وذلك رغم التصريحات المتكررة من جماعة الحوثي بشأن استمرار هجماتها على السفن الغربية والمتجهة إلى إسرائيل، بالإضافة إلى الجهود الإقليمية الساعية إلى خفض التصعيد من ناحية ثانية، ورغبة كلٍ من

---

(١) حزب الله يعلن مقتل أحد عناصره ومهاجمته مقرا لجيش الاحتلال بالجولان، الجزيرة. نت، ١١ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٢ مارس ٢٠٢٤، الساعة ٢٣:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlmig

(٢) كما صرح مسؤول في كتائب القسام، أن جماعة أنصار الله "أرسلت إلى القسام رسالة لطلب رأيها بشأن وساطات لإطلاق سراح طاقم سفينة محتجزة لديهم، وأن الجماعة أكدت أن أي قرار يخص السفينة وطاقمها هو "لدى القسام حصرًا".
- قيادي في القسام: أنصار الله وضعت بأيدينا ملف السفينة المحتجزة، الجزيرة. نت، ٧ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٩ مارس ٢٠٢٤، الساعة ٢٣:٤٠، متاح على الرابط: http://surl.li/rlmix

(٣) بمعدل نحو استهداف كل يوم.. المجموعات التابعة لإيران تستهدف القواعد الأميركية في سورية ٥٤ مرة منذ مطلع العام الجديد نحو ٤٠ منها على حقلي العمر وكونيكو، المرصد السوري لحقوق الإنسان، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١١:٢٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlmjd

(٤) نادية مصطفى، قوى الشرق والطوفان بين المساندة والخذلان، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlmjz

(٥) منير شفيق، المقاومة بين السلبيات والإيجابيات، الجزيرة. نت، ٢٨ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٤ فبراير ٢٠٢٤، الساعة ٢٢:٤٠، متاح على الرابط التالي: http://surl.li/rlmli

إسرائيل ولبنان والأطراف الأخرى في الوصول إلى تهدئة على هذه الجبهة[١]. مع ذلك، لا توجد مؤشرات رقمية أو مراصد توضح هذا الهبوط من عدمه، على مدار شهري مارس وفبراير وقت اشتداد الضربات ضد هذه المحاور، والحديث عن التهدئة.

ب- دول الجوار المباشر: مصر والأردن

نشط الدور المصري والأردني بطريقة مباشرة بعد عملية طوفان الأقصى وما تبعها من عدوان على غزة، تأكيدًا على ضرورة وقف إطلاق النار، ومنع سيناريو التهجير القسري لسكان القطاع، واستدامة مرور المساعدات الإنسانية إلى القطاع عبر معبر رفح. ومنذ أواخر فبراير ٢٠٢٤، قامت الدولتان بالاشتراك مع الإمارات، وقطر، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، والولايات المتحدة، والبحرين بتنفيذ عمليات إسقاط جوي للمساعدات على شمال قطاع غزة[٢].

ومن هذا السياق، ينبع السيناريوهان: **الأول مُستبعد**، كانت ترغبه المقاومة، في اتخاذ مصر والأردن مواقف أكثر جدية في التعامل مع إسرائيل، وعلى الأقل التهديد بإجراءات تتعلق بتعليق اتفاقيات السلام، ووقف التعاون الأمني والاستخباراتي مع إسرائيل. أما **الثاني مأمول**، كانت تريده إسرائيل، ويتمثل في نيل "موافقة مستنيرة" من هذه الدول للقضاء على حماس، ومساعدتها في ذلك، وإدانتهم القاطعة لما قامت به علنًا، إلا أن الأمور لم تسِر تمامًا وفق هذا السيناريو أو ذلك.

إذ جاءت مواقف الدولتين لتعكس مسارًا مختلفًا بين السيناريوهين السابقين، فهي خطابيًا لم تدِن صراحة حركة المقاومة، كما أنها لم تُقدم لها شيئًا يُذكر أكثر من بعض التصريحات الدبلوماسية وطاولة مفاوضات، كما في الحالة المصرية. **ومن المُرجح أن تستمر هذه المواقف** مع استمرار العدوان على غزة، دون موقف مغاير، وذلك على الرغم من حجم الغضب الشعبي في عمّان، ودعوات المصلين المتواصلة في الضواحي المصرية، واحتمالات توسع العمليات في رفح جنوب القطاع.

ج- العلاقة مع الدول المُساندة: قطر وتركيا

تعمقت علاقة حماس **وقطر** منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، وتكللت باستضافة الدوحة المكتب السياسي لحماس منذ ٢٠١٢. وخلال الحرب على غزة، أدانت بيانات الخارجية القطرية العدوان على غزة، محملةً إسرائيل مسؤولية استمرار الصراع، وأن ما قامت به المقاومة في السابع من أكتوبر كان مجرد رد فعل للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة. ثمَّ لعبت قطر دورًا محوريًا في إقرار الهدنة الأولى، التي شكرها عليها مسؤولو الولايات المتحدة، وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي جو بايدن.

أما **تركيا** فكانت تصريحات رئيسها وخارجيتها من أحدِّ ما يكون تجاه إسرائيل، ونتنياهو، والدول الغربية المنحازة لإسرائيل. كما تمحورت زياراتها الخارجية ومباحثاتها مع الدول الأخرى، خلال الفترة التي تلت السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، على الأوضاع في غزة، وسبل وقف إطلاق النار، وضمان مرور المساعدات إلى القطاع، وحل مستدام للقضية الفلسطينية. كما لم يصدر منها أي إدانة لحركة المقاومة، بل على العكس أكد الرئيس التركي على استحالة سيناريو القضاء عل حماس، وأن بلاده لا يمكنها تصنيفها كمنظمة إرهابية (٢ ديسمبر ٢٠٢٣)[٣].

ويأتي الحديث عن السيناريوهات المطروحة للعلاقات بين حماس والبلدين **أولًا**، في سياق الدعوات الأمريكية المتكررة بالضغط على قطر وتركيا من أجل وقف دعمهما لحماس[٤]، وطرد قادتها، وتلميحات وزير الخارجية الأمريكية في لقاء له

(١) لبنان يسلِّم ردا رسميا على مقترح فرنسي للتهدئة مع إسرائيل، الشرق الأوسط، ١٥ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٣ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١٢:٤٥، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rwxal

(٢) الأردن يعلن أكبر عملية إنزال جوي للمساعدات إلى غزة منذ بدء العدوان الإسرائيلي، الجزيرة. نت، ٥ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٤، الساعة ١١:٤٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlmlv

(٣) إردوغان: نهج إسرائيل يضيّع فرص السلام... ويجب التركيز على حل الدولتين، الشرق الأوسط، ٢ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٨ فبراير ٢٠٢٤، الساعة ٩:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlmmg.

(4) Christopher M. Blanchard, Qatar: Issues for the 118th Congress, Op. cit., p. 2.

برئيس الوزراء وزير الخارجية القطري بأنه: "لا يمكن أن يكون هناك عمل كالمعتاد مع حماس" (١٤ أكتوبر ٢٠٢٣)[١]. **وثانيًا:** في ظل زيادة العقوبات الأمريكية على عددٍ كبير من قادة حماس، في محاولة لتقييد حركة قادتها وأصولها المالية[٢].

ومن هنا، يشير **السيناريو الأول:** إلى طرد قطر وتركيا قادة حماس، وغلق مكتب الحركة في الدوحة، مع تعديل الدولتين لنهجهما في التعاطي مع ما قامت به الحركة في السابع من أكتوبر، باعتباره يمثل السيناريو الأكثر تطرفًا في الاستجابة إلى الدعوات الأمريكية، خاصةً في مرحلة ما بعد انتهاء العدوان.

أما **السيناريو الثاني**، فيتمثل في استمرار الدوحة وأنقرة في استضافة قادة حماس، والسماح لهم بالتنقل والسفر منها وإليها حتى بعد انتهاء الحرب، مع زيادة دورهما الدبلوماسي في الوصول إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار. ويبدو أن هذا السيناريو هو **المُرجح**، في ظل تأكيدات الخارجية القطرية والتركية على موقفها من الحركة وإسرائيل. إذ تكتسب قطر مكانة دبلوماسية مهمة (كطرف وسيط) من الحفاظ على علاقات مع حركات مثل حماس وطالبان، كما يحافظ نظام أردوغان على دعم الجمهور التركي الإسلامي بمثل هذه المواقف من حماس وغيرها من الحركات الإسلامية.

د- العلاقة مع دول الخليج العربي (الإمارات والسعودية)

منذ اليوم الأول لطوفان الأقصى، والربط مستمر بين إقدام حماس على هذه العملية، وعرقلة مسار التطبيع بين السعودية وإسرائيل من جانب، والحد من وتيرة التطبيع الخليجي – الإسرائيلي من جانب آخر[٣]، وهو ما أكدته تصريحات مدير المخابرات السعودي السابق تركي الفيصل "بأن السعودية كانت على وشك إيجاد حل دبلوماسي للقضية الفلسطينية، ولكن حماس أجهضته"[٤].

كما أن موقف الإمارات الرافض لحركة المقاومة والتيارات الإسلامية، خاصةً المحسوبة على الإخوان المسلمين، معروف لدى الجميع؛ إذ كان وجود الجماعات الإسلامية مثل حماس في قطر أحد الأسباب التي ذكرتها السعودية، والإمارات، ومصر والبحرين لحصار قطر من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١[٥]، وهو ما يعني اشتراك السعودية والإمارات في هدف الانزعاج من وجود حماس، والسعي للتطبيع مع إسرائيل، وإن كان بدرجات ومستويات متفاوتة.

وعليه، كان متوقعًا من طرفي الصراع الأساسيين، أن تندرج مواقف السعودية والإمارات، بين سيناريوهين: **الأول مأمول** من قِبل إسرائيل، يقضي بإدانة هذه الدول العلنية لحماس، وتشجيع تل أبيب على القضاء عليها، وهو ما تحقق جزئيًا في حالة الإمارات التي كانت صاحبة أضعف لغة دبلوماسية في إدانة إسرائيل، ومحاولاتها المُتكررة في المساواة بين "قتلى الجانبين"، ولكنه اصطدم بخط دبلوماسي صريح من السعودية برفض إدانة حماس، والدعوة المستمرة إلى وقف العدوان.

والثاني مُستبعد، كان يرجوه بعض المتابعين، مفاده أن هذا العدوان من شأنه إحراج قادة هذه الدول بشأن المضي قُدمًا في مسارات التطبيع مع إسرائيل. ورغم إفادة العديد من المصادر بأن مفاوضات التطبيع مع السعودية قد توقفت، وأنها مُعلقة على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وأن الإمارات ستربط دعمها

(1) Giorgio Cafiero, The Future of Hamas in Qatar, 2 November 2023, Accessed at: 5 January 2024, 9:45, Available at: https://2u.pw/DdPr1wt4

(2) U.S. And UK Target Additional Hamas Finance Officials and Representatives, 13 December 2023, Accessed at: 5 January 2024, 9:45, Available at: https://2u.pw/2DC90N9

(3) George Friedman, Understanding the Israel-Hamas War, Geopolitical Futures, 5 March 2024, Available at: https://2u.pw/2UcMt6Ix

(4) Ahmed Khalfa, Evolution of Saudi-Israel Relations: Unveiling the Shift from Quiet Diplomacy to Full Normalization, Modern Diplomacy, 17 February 2024, Accessed at: 18 February 2024, 12:30, Available at: http://surl.li/qqjae

(5) Giorgio Cafiero, the Future of Hamas in Qatar, Op. cit.

لعمليات إعادة الإعمار بتطبيق حل الدولتين[١]، فإنه من غير المتوقع أن يستمر هذا الوضع.

فالسيناريو المُرجح -إذن- أن انخفاض وتيرة العمليات في غزة، وأعمال العنف في الضفة، أو إقرار هُدنة طويلة الأمد، دون وجود أفق واضح للحل السياسي في فلسطين، سيجعل العودة مُجددًا لمفاوضات التطبيع بين الرياض وتل أبيب وفقًا لسقف "تسهيل حياة الفلسطينيين" الذي وضعه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ناهيك عن استمرار أبو ظبي في مسار التطبيع الاقتصادي والأمني مع دولة الاحتلال، وذلك بالنظر إلى أن التقليل من التصريحات العلنية بشأن التطبيع مع إسرائيل في الحالة الإماراتية كان مرده رأيًا عامًا داخليًا غاضبًا من التعامل المرن والسهل مع رجال الأعمال والشركات الإسرائيلية، في ظل أجواء عدوان مستمرة على غزة والضفة[٢].

المحور الخامس: العلاقات الدولية لحماس

من الصعب فصل طوفان الأقصى عن مشهد عالمي يشتد فيه التنافس الأمريكي الصيني، وتغزو فيه روسيا أوكرانيا، ويبرز فيه دور البريكس ويتوسع في ظل تزايد الحديث عن نظام عالمي جديد، والاتجاه نحو قطبية تعددية، وتحدٍ مستمر للقيم الغربية المُسيطرة، فكل ذلك يُعد في مجمله مكسبًا استراتيجيًا لحركة المقاومة[٣]. وهو ما جعل الحديث عن العلاقات الدولية لحماس ومستقبلها أمرًا مهمًا في ظل هكذا سياق.

أ- العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا (الغرب)

رغم أن طوفان الأقصى جاءت في ظل أسوأ وضع دبلوماسي للعلاقات بين البيت الأبيض ورئاسة الوزراء الإسرائيلية، وعدم ترحيب من بايدن بصعود اليمين المتطرف في إسرائيل بقيادة نتنياهو، فإن مسار العدوان أثبت أن العلاقات الفعلية التاريخية بين إسرائيل والغرب تتجاوز أي خلافات سطحية، وهو ما تُرجم في اعتماد حزم مساعدات مالية وعسكرية، وتوفير كافة إمدادات إسرائيل من العتاد اللازم لإتمام العدوان على أكمل وجه.

ويمكن القول إن **السيناريو المأمول** من قِبل إسرائيل، هو أن عملية طوفان الأقصى من شأنها أن تدفع القادة والرأي العام الغربي لمساندة لإسرائيل، ومن ثمَّ تعزيز الدعم العسكري، والسياسي، والدبلوماسي لإسرائيل، وهو ما حدث جزئيًا. أما **السيناريو المُستبعد** الذي ربما كان يأمله المتابعون، أن يكون في دعم الولايات المتحدة والغرب لإسرائيل عقلانية تتزايد مع مرور الوقت، وأن يؤثر الخلاف بين قادة الولايات المتحدة وإسرائيل على دعم واشنطن لتل أبيب، وتجديد طرح الغرب لحل مستدام للقضية الفلسطينية، بل ذهب البعض إلى إمكانية اعتراف الولايات المتحدة وأوروبا بشرعية وجود حماس كطرف في هذا الحل[٤]. ولم يتحقق إلا جزء يسير من هذا المسار يتعلق بدبلوماسية بعض الدول الغربية تجاه إسرائيل.

وعليه، فإن **السيناريو المُرجح** هو استمرار الانقسام الرسمي بين قادة الغرب بشأن إسرائيل وحماس، مع تكرار الدعوات إلى هُدن إنسانية، وتطبيق حل الدولتين، ولكن دون الإقدام على الاعتراف -ولو ضمنيًا- بشرعية وجود حماس، وذلك مع تصاعد رأي عام شعبي مُطالب باتخاذ مواقف أكثر جدية من العدوان الإسرائيلي على غزة، تتصل بوقف تصدير السلاح، وسحب السفراء، وحتى تطبيق عقوبات اقتصادية على تل أبيب.

---

(1) Marwan Muasher, et al., Governing Gaza after the War: The Regional Perspectives, Carnegie, 16 February 2024, Accessed at: 28 February 2024, 12:30, Available at: http://surl.li/rlmpb

(2) Patrick Theros, The Gaza War: Reshuffling Middle East Partnerships, Gulf International Forum, 17 November 2023, Accessed at: 2 February 2024, 11:10, Available at: http://surl.li/rmuut

(٣) وليد عبد الحي، سيناريوهات ما بعد طوفان الأقصى، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، يناير ٢٠٢٤، ص ١٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rxeos

(٤) منير شفيق، تيار جديد لاستراتيجيّة التسوية، مرجع سابق.

ب- العلاقات مع روسيا والصين

أولت **موسكو** اهتمامًا دبلوماسيًا بالحرب الدائرة في غزة، واعتبرتها فرصة لانتقاد الغرب وتحميله مسؤولية استمرار الصراعات وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وبيان ازدواجية المعايير الغربية بشأن الموقف من الحروب الروسية – الأوكرانية، وفرصة لحشد الدول الإسلامية خلف سياسة بوتين الرامية لبناء عالم متعدد الأقطاب[١].

كما صدرت تصريحات مبكرة من قادة في الحركة تؤكد تواصلهم مع روسيا لشرح الموقف في عملية طوفان الأقصى بعدها بساعات قليلة (٨ أكتوبر ٢٠٢٣)[٢]، واستضافت موسكو في وقتٍ مبكر من الحرب وفدًا من حماس (٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣). وربما كان آخر جهود موسكو دعوتها الفصائل الفلسطينية المختلفة للحوار فيما بينها برعاية روسية في ٢٩ فبراير ٢٠٢٤؛ إذ حضر هذا اللقاء وفود من ١٠ حركات فلسطينية اتفقوا على ضرورة عدم الفصل بين غزة وأي أرض فلسطينية أخرى، ومواصلة الحوار فيما بينهم في إطار أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين[٣].

أما **الصين** فقد سعت، حتى قبل طوفان الأقصى، إلى تجديد طرح نفسها كوسيط في الصراع العربي – الإسرائيلي، إذ طرح الرئيس الصيني مبادرة تضمنت ثلاث نقاط: إقامة دولة فلسطينية مُستقلة ذات سيادة كاملة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وضمان احتياجات فلسطين اقتصاديًا ومعيشيًا، والالتزام بالاتجاه الصحيح المتمثل في مفاوضات السلام[٤]، وذلك خلال لقاء جمع "شي جين بينج" و"محمود عباس" في الفترة من ١٣ إلى ١٦ يونيو ٢٠٢٣ في العاصمة بكين. كما شددت الصين في بياناتها المتكررة التي أعقبت طوفان الأقصى على هذه النقاط، مع ضرورة وقف الحرب، والسماح بالمرور المستدام للمساعدات، فضلًا عن أنها لم تُدِن حماس، بل أشارت غير مرة إلى عرقلة الولايات المتحدة وبريطانيا جهود مجلس الأمن لوقف الحرب.

ورغم أهمية هذه المواقف، فإنها وقفت عند حد الجهود الخطابية والدبلوماسية، دون استخدام وسائل الضغط الحقيقية الأكثر جدية بشأن التعاون التقني والتجاري مع تل أبيب والدول الغربية المُساندة لإسرائيل في حربها، كما أنه من **المُرجح استمرارها** عند هذا الحد، وربما مع تكثيف الجهود الروسية في استضافة مفاوضات فصائل المقاومة.

ج- علاقة الحركة بالجنوب العالمي بين الرسمي والشعبي:

زادت عملية طوفان الأقصى وما تلاها من عدوان إسرائيلي من الفعالية الدبلوماسية والسياسية للجنوب العالمي، إلى جانب الرأي العام العالمي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والتعاطف مع العمل الفلسطيني المُسلح. وليس أدل على ذلك من التظاهرات الحاشدة، التي خرجت في عواصم الدول كافة تقريبًا ومدنها الرئيسية، المنددة بالعدوان على غزة، وقتل الأطفال والنساء، وانتقاد الساسة الغربيين الموالين لإسرائيل.

---

(1) Bat Chen Druyan Feldman and Arkady Mil-Man, Russia's "New World Order" and the Israel-Hamas War, Institute for National Security, Paper No. 1801, 18 December 2023, p. 1, Available at: https://www.jstor.org/stable/resrep55420.

(٢) أشار تقرير نقلًا عن القيادي في حماس علي بركة أن روسيا منحت حماس ترخيصًا لتصنيع نسختها المعدلة من بندقية AK-47 (كلاشينكوف) الهجومية والذخيرة. فضلًا عن ترجيح التقرير لاعتماد حماس على سوق العملات المشفرة الروسية، حيث ترسل عشرات الملايين من الدولارات إلى محافظ رقمية تسيطر عليها حماس والجهاد الإسلامي؛ لتجاوز العقوبات الأمريكية، انظر:

Ibid, p. 3-4.

(3) Intra-Palestinian meeting in Moscow condemns attempts to expel Gazans — Russian MFA, TASS, 1 March 2024, Accessed at: 5 March 2024, 9:30, Available at: https://tass.com/politics/1754543

- Russian diplomat, Hamas delegation discuss Israeli-Palestinian conflict, 1 March 2024, TASS, Accessed: 5 March 2024, 9:45, Available at: https://tass.com/politics/1754551

(٤) وساطة صينية :هل تنجح بكين في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المُتقدمة، ٢ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠ يناير ٢٠٢٤، الساعة ٨:٣٠، متاح عبر الرابط التالي: http://surl.li/rlmvo

ثمَّ تكللت هذه الجهود بالقضية التي رفعتها جنوب أفريقيا في محكمة العدل الدولية وتدخلت في إجراءاتها ٦٣ دولة، دفعت ٤٠ منهم، معظمهم من دول الجنوب العالمي، وبينهم ١٣ دولة أفريقية، بالإضافة إلى جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي بانتهاك إسرائيل للقانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة. بينما دافع ٣ دول فقط عن شرعية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هم: إسرائيل، والولايات المتحدة، والمجر[١].

إن عملية طوفان الأقصى التي قادتها حماس استنهضت دور "الجنوب العالمي"، وأدمجته في سياق الصراع الموجه ناحية إسرائيل، وهي محاولة مهمة جدًا، إذ كان عدد كبير من هذه الدول لا يكترث بالقضية الفلسطينية في زحام أجنداتها السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية، التي كانت ترحب بالاستثمارات الإسرائيلية. ومن ثمَّ، أضرت هذه العملية في أيام بسمعة "إسرائيل" التي أخذت سنوات لبنائها، وترويج روايتها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، فأضحت أكثر عزلة من أي وقت سبق عن هذه الدول[٢].

ومع ذلك، فإن **السيناريو المُرجح** يشير إلى أن انخفاض الزخم الحالي للقضية الفلسطينية، من شأنه أن يعيد هذه الدول إلى سياساتها السابقة قبل طوفان الأقصى، ولكن بوتيرة أبطأ، وربما تفتح بعض دول الجنوب العالمي قنوات اتصال - رسمية أو غير رسمية- مع حركة المقاومة، كما ستحتاج إسرائيل إلى شهور وربما سنوات لإعادة ترميم صورتها حتى لدى السلطات الرسمية في دول الجنوب، التي وضعت بعض نخبها القضية الفلسطينية في خضم خطابها السياسي الداخلي، كما سيكون الأمر أكثر صعوبة في دفع الرأي العام في دول الجنوب إلى تغيير موقفه بشأن إسرائيل.

خاتمة:

أعادت عملية طوفان الأقصى وضع القضية الفلسطينية على قمة أجندة الأولويات العالمية بعد سنوات من النسيان والإهمال، والأهم أنها نجحت في شحنها بزخم شعبي وعالمي غير مسبوق في تاريخ القضية الفلسطينية شمل كافة دول العالم تقريبًا، وكانت حركة حماس جزءًا رئيسًا من هذا الجهد الفلسطيني بشأن وضع القضية على الخريطة العالمية من جديد.

وبعد الاستعراض السابق للقضايا والسيناريوهات المُحتملة المطروحة بشأن مكانة حماس في القضية الفلسطينية، والسياقات الداخلية والفلسطينية والإقليمية والدولية للحركة وعلاقتها يمكن رسم سيناريو كُلي، قوامه ما يلي:

١. **استمرار دور حماس كفاعل محوري في القضية الفلسطينية**، سواء داخل فلسطين، أو خارجها، إذ رفعت عملية طوفان الأقصى من التأييد الشعبي للحركة في قطاع غزة والضفة الغربية، فضلًا عن أن استطلاعات الرأي أكدت إقرار الجماهير الفلسطينية بصوابية الحركة بشأن بدء عملية طوفان الأقصى ضد إسرائيل، كما فُرِضت الحركة نفسها في معادلات القوة الفلسطينية، إذ أضحت طرفًا رئيسًا في المفاوضات الدائرة بشأن وقف الحرب، وتبادل الأسرى، ومفاوضات اليوم التالي. كما أثبتت للعالم مشروعية خيار الصراع المسلح في مواجهة الاحتلال.

٢. **استمرار الخلاف بين فتح وحماس**، إذ أكدت عملية طوفان الأقصى وما تبعها من تعليقات من قِبل قادة فتح والسلطة الفلسطينية، وقادة حركة حماس بشأن العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، اتساع الهوة بين الحركتين، إذ صدرت تعليقات مبكرة أن الحركتين ليس بينهما تواصل مباشر،

(1) Ottilia Anna Maunganidze, African countries join a united front against Israeli occupation, Institute for Security Studies (ISS), 27 February 2024, Available at: http://surl.li/rlmwi

(2) David Ucko, Theories of Victory: Israel, Hamas, and the Meaning of Success in Irregular Warfare, Irregular Warfare Initiative, 30 December 2024, Accessed at: 24 January 2024, Available at: http://surl.li/rlmxf

كما عاد الخلاف بينهما للواجهة بشأن الحكومة الفلسطينية بعد تسمية الرئيس عباس لمحمد مصطفى دون التشاور اللازم مع الحركة، وذلك على الرغم من لقائهما في موسكو آخر فبراير الماضي، وتأكيد الحركة عدم رغبتها في الانفراد بحكم قطاع غزة.

٣. **استمرار المواقف العربية الرسمية الضعيفة بشأن القضية الفلسطينية، مع قبولها على مضض بدور حماس**؛ إذ إن المدى الذي جاء به طوفان الأقصى، وقدرة حماس على الصمود، جعلت هذه الأنظمة تعيد النظر –ولو مؤقتًا- في موقفها الرافض لوجود حماس، كما زاد الرأي العام الشعبي داخلها من إحراج الأنظمة السياسية المُطبعة مع إسرائيل أو الساعية إلى ذلك، وهو ما أدى إلى وقفٍ مرحلي لمساعي التطبيع، وخطاب مُهادن للمقاومة، ورافض للعدوان الإسرائيلي.

٤. **استمرار الدول الداعمة لحماس في مواقفها**، إذ يشير مجمل المواقف أن سيناريو استمرار العلاقات بين حماس وقطر وتركيا وإيران دون تغيرات تُذكر عن مستوى الدعم الراهن، رغم الضغوط الأمريكية على هذه الأطراف بتقليص دعمها الدبلوماسي والسياسي للحركة، فضلًا عن العقوبات التي تفرضها على قادة الحركة، والشركات والجهات المتعاملة معها في هذه الدول.

٥. **استمرار أهمية دور محور المقاومة وعملياته**، إذ أثبت الطوفان أهمية دور الفاعلين من دون الدول في القضية الفلسطينية، وعلى رأسهم حماس، والجماعات الفاعلة في محور المقاومة الأخرى في لبنان، واليمن، وسوريا، والعراق، إذ لعبت هذه المحاور دورًا مهمًا في إشغال إسرائيل والقوى الداعمة لها، في ظل هجماتها المستمرة سواء على الحدود بين إسرائيل ولبنان، أو على الأهداف الأمريكية في العراق وسوريا، أو استهداف السفن المتجهة إلى إسرائيل في البحر الأحمر.

٦. **زيادة الانقسام الغربي بين الرسمي وغير الرسمي بشأن حماس والقضية الفلسطينية**، إذ أظهر الرأي العام الغربي دعما واسعا للقضية الفلسطينية، كما دعا إلى وقف الحرب في غزة، كما سلط الضوء على العدوان الإسرائيلي دون الإشارة إلى إدانة حماس، وهو ما أتبعه انقسام أوروبي وأمريكي رسمي بشأن التعامل مع إسرائيل، ودعوة الكثير منهم إلى وقف الحرب، منها دول رئيسية كفرنسا، رغم اتفاقها على إدانة حماس بشأن السابع من أكتوبر.

٧. **تصاعد الدور الروسي والصيني في القضية الفلسطينية**، إذ استغلت روسيا والصين العدوان الإسرائيلي لانتقاد الغرب، ولومه على استمرار الصراع في الشرق الأوسط، وعدم تحقيق حل الدولتين، كما أظهرت الدولتان تضمانًا واضحًا في مجلس الأمن مع القرارات التي تطالب بوقف إطلاق النار، كما رفضت إدانة جماعة الحوثيين، والقرارات الأمريكية التي تدعم إسرائيل في استمرار عملياتها. فضلًا عن ذلك استضافت روسيا الفصائل في موسكو للحوار، وقبلها أعلن قادة حماس عن تواصلهم في وقت مبكر من طوفان الأقصى مع روسيا، كما زار وفد من الحركة موسكو في منتصف أكتوبر.

مستقبل المقاومة في الضفة والقدس

أحمد خلف*

مقدمة:

يبدو من التفاعلات الحاصلة في الضفة الغربية والقدس؛ سواء من المقاومة وأفراد الشعب الفلسطيني أو من الاحتلال الإسرائيلي، أن تصاعد وتيرة العنف والاشتباكات لن تتوقَّف وستظلُّ مرتبطة بل متصاعدة باستمرار الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزة وباستمرار الاحتلال عمومًا.

يحاول هذا التقرير رصد مظاهر الانتهاكات الإسرائيلية وما يوازيها من أعمال السلطة الفلسطينية وما يقابل ذلك من أعمال المقاومة. فالمشهد الفلسطيني في الضفة معقَّد ومكبَّل سواء بتصرفات الاحتلال أو بتصرفات السلطة الفلسطينية التي تبنَّت منذ أوسلو النهج السلمي الذي لم يسفر عن تحقيق أي مكسب حقيقي يتعلَّق بالقضية الفلسطينية، بل ظلَّت تخسر على جميع المستويات.

وإذا كانت المقاومة والحراك الشعبي الفلسطيني، يُكافح من أجل التنغيص على العدو، وزيادة توتُّر كافة الجبهات المفتوحة عليه، فإن هذه المقاومة تتمُّ بأدواتٍ محدودة، والضفة الغربية بعد ترتيبات أوسلو تعتمد بالأساس على الحراك المدني وليس المسلَّح، وتُعاني المقاومة جرَّاء ذلك من محدوديَّة قدرتها على الحركة وتتكبَّد في سبيل ذلك من القتل والاعتقال والتضييق ما هو معروف.

أولا- انتهاكات الاحتلال

مرَّت الضفة الغربية والقدس بعامٍ كبيسٍ من الانتهاكات والتجاوزات الإسرائيلية، فاقت في كل المناحي العام السابق، وكانت أحد العوامل المهمَّة لعملية طوفان الأقصى التي أدَّت إلى حرب عنيفة ارتقى ضحيتها أكثر من ثلاثة وثلاثين ألفًا من أهل غزة وأضعاف هذا الرقم من الجرحى، حتى كتابة هذا التقرير، ولم يسْلم أهلُ الضفَّة الغربية والقدس من نصيب من هذا القتل ومن الإصابة والاعتقال خلال فترة الحرب التي لا تزال رحاها دائرة حتى الآن.

إلى جانب ذلك تشمل هذه التجاوزات والانتهاكات قائمة من الجرائم التي يرتكبها الاحتلال والمستوطنون من: الاعتقال وتوسعة الاستيطان وتدنيس المقدَّسات، وإغلاق المناطق، واقتحام وتدمير الممتلكات ومصادرتها، ومداهمة المنازل وهدمها، وتعطيل التعليم، والاعتداء على الطواقم الطبية والصحفيين... إلخ.

تواصلت الانتهاكات منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ في الضفة الغربية والقدس تزامنًا مع العدوان السافر على غزة، فقد استُشهد جراء التجاوزات الإسرائيلية أكثر من ٤٥٠ فلسطينيًّا، وجُرح الآلاف، وهدمت مئات المنازل وهُجر أهلها، واقتحمت القوات الإسرائيلية أكثر من ١٠٠٠ منطقة، وقام المستوطنون بمئات الاعتداءات على فلسطينيّين، بخلاف الاعتداء المتواصل على الصحفيّين والطواقم الطبية[1]. ووثَّق نادي الأسير الفلسطيني وهيئة شئون الأسرى والمحررين اعتقال نحو ٨١٤٥،

---

* باحث بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) انظر:

- تقارير أعمال المقاومة المنشورة على موقع معطى، متاح عبر الرابط التالي: https://mo3ta.ps/?page_id=826

- عاطف دغلس، الضفة الغربية.. الشارع منسجم مع المقاومة بعد ٦ أشهر من الحرب، الجزيرة نت، ٦ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/49FCtv2

ووفاة حوالي ١٤ سجينًا ومعتقلًا في السجون الإسرائيلية[١].

يتعمَّد الاحتلال أيضًا ممارسة انتهاكات متعدِّدة ويوميَّة لاستنزاف موارد القطاع الزراعي الفلسطيني، لإرهاب المواطنين وثنْيهم عن الاهتمام بأرضهم والاعتناء بها. وهناك مخاطر جمَّة يواجهها المزارعون وخاصة في المناطق المصنفة (ج)، وممارسات وإجراءات ينفِّذها الاحتلال والمستوطنون حوّلت حياتهم إلى جحيم، في سلسلة معاناة لا تنتهي، ما دفع بالعديد منهم إلى العزوف عن الزراعة وبيع مواشيهم[٢].

لم تتوقَّف كذلك عمليات الاغتيال، فقد كان ١٢ جنديًّا من أفراد قوة المستعربين الخاصة الإسرائيلية قد نفَّذوا، في ساعات الصباح الأولى من يوم ٣٠ يناير ٢٠٢٤، عملية اغتيال لثلاثة شبان بينهم شقيقان، بعد تسلُّلهم إلى الطابق الثالث في مستشفى ابن سينا في مدينة جنين. تنكَّر أعضاء وحدة المستعربين بالزي المدني، ولباس الأطباء والممرِّضين، واغتالوا الشبان الثلاثة باستخدام مسدسات كاتمة للصوت.

وعلى مدار السنوات الماضية، خاصة خلال العامين الأخيرين، نَفَّذَ المستعربون عدَّة عمليات اغتيال تركَّزت في محافظات جنين وطولكرم ونابلس، وغيرها من المحافظات، متنكِّرين بالزي المدني في أغلب الأحيان، ومستقلِّين مركبات مدنيَّة. وتُعرف هذه الوحدة بأنها وحدة أمنية سرية وخاصة، وتطلق عليها ألقاب مختلفة، منها "فرق الموت"، ويزرع أعضاؤها بملامح تشبه الملامح العربية وسط المحتجين والمتظاهرين؛ إذ يلبسون لباسهم وكوفيتهم ويتحدثون بلسانهم[٣].

فيما رصد موقع منظمة "بتسيلم" الإسرائيلية الحقوقية مظاهر وتفاصيل التهجير القسري لتجمُّعات وعائلات معزولة في مناطق (ج) تحت ستار الحرب، وأظهر الرصد المحدَّث حتى نهاية مارس ٢٠٢٤ أن تجمُّعات بأكملها تضم ١٥٩ عائلة تم تهجيرها قسريًّا بما يشمل ١٠٦٣ شخصًا منهم ٤٠١ من القُصَّر، بالإضافة إلى عدد من التجمُّعات تم تهجير قسمٍ من عائلاتها قسريًّا تصل إلى ١١ عائلة تشمل ٨٩ شخصًا منهم ٣٨ من القُصَّر، ويورد التقرير قصصًا مؤلمة عن عنف المستوطنين واعتداءاتهم على العائلات الفلسطينية وإهانتها وتخريب مزروعاتهم وممتلكاتهم[٤].

استمرَّ الاحتلال كذلك في التضييق على الصلاة في المسجد الأقصى، ورغم هذه التضييقات تدفَّق المصلون على المسجد الأقصى، واستطاعوا رفع عدد المصلين من خمسة آلاف في صلاة الجمعة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العدوان على غزة إلى ١٢٠ ألفًا في الجمعة الأخيرة من شهر رمضان[٥]، كما أحيا حوالي ٢٠٠ ألف مصلٍّ ليلة السابع والعشرين من رمضان أو "ليلة القدر"[٦].

ثانيًا- تصاعد أعمال المقاومة

من جانب آخر تصاعدت أعمال المقاومة؛ سواء تنظيميًّا أو شعبيًّا، خلال عام ٢٠٢٣ عن ذي قبل وبصورة لافتة، وفي ظل التصعيد الإسرائيلي بالضفة ترافقًا مع الحرب على قطاع غزة،

---

(١) انظر:
- ارتفاع حصيلة معتقلي الضفة الغربية من ٧ أكتوبر إلى ٨١٤٥، بوابة الشروق، ٨ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Wlqr7l
- وفاة فلسطيني داخل سجون إسرائيل بعد ٣٨ عاما رهن الاعتقال، سكاي نيوز عربية، ٨ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4cY9Ax9

(٢) المستعمرون يذيقون مزارعي الضفة مرارة العيش، وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، ١٩ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4d4nrBV

(٣) المستعربون.. تاريخ حافل بالدم والقتل، وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، ٣٠ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3w31ltq

(٤) تهجير قسريّ لتجمعّات وعائلات معزولة في مناطق C تحت ستار الحرب، بتسيلم، آخر تحديث في ٢٨ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3w40Ch1

(٥) ١٢٠ ألفا يؤدون صلاة الجمعة الأخيرة من رمضان في المسجد الأقصى، وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، ٥ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3VWfsAW

(٦) ٢٠٠ ألف مصل يُحيون ليلة القدر في المسجد الأقصى، القدس العربي، ٥ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3xyMQ6w

فإن المقاومة استمرَّت ضمن سقفها المنخفض بالضفة نظرًا للأوضاع المضيَّقة والمضيِّقة بالضفة في التعامل مع هذه الانتهاكات بما يمكن من أشكال مختلفة للمقاومة.

أسْفرت أعمال المقاومة خلال الشهور الثلاثة الأخيرة عن قتل حوالي عشرة وإصابة ٦٧ من الجنود والمستوطنين الإسرائيليّين، وبلغت أعمال المقاومة بأنواعها المختلفة نحو ١٥٠٠ عمل مقاوم، منها ١٥٥ عملية إطلاق نار، و١٤٤ اشتباكًا مسلَّحًا، وحوالي ٥٠٠ مواجهة مع قوات الاحتلال، وأكثر من ١٠٠ تصدٍّ للمستوطنين، وزرع أو إلقاء أكثر من ٢٨٠ عبوة ناسفة، وإعطاب أكثر من ٢٠ آلية ومركبة للجيش والمستوطنين، وحوالي ٧٧ مظاهرة ومسيرة بمدن الضفة الغربية والقدس.

وتضمَّنت هذه الأعمال عمليَّات نوعيَّة، شملت استدراج الشهيد زياد حمران (٣٠ عامًا) لعنصريْن من جهاز الشاباك الإسرائيلي بتاريخ ١٩ مارس، إلى أحد الأحراش قرب بلدة بيت فجار جنوب بيت لحم وأطلق النار صوبهما من مسافة قصيرة ما أدَّى لإصابة أحدهما بجروح خطيرة للغاية والآخر بجروح خطيرة، فيما أُعلن عن استشهاد المنفذ واحتجاز جثمانه.

وفي السابع من شهر يناير الماضي فجَّرت المقاومة عبوة ناسفة في وحدة خاصة لجيش الاحتلال، في حي الجابريات بجنين، أسفرت عن مقتل مجندة إضافة إلى إصابة (ثلاثة) جنود وضباط إسرائيليين من وحدة ماجلان بينهم (اثنان) صنفت إصابتهما أنها خطيرة. وفي ١٢ يناير تسلَّل (ثلاثة) مقاومين إلى مستوطنة "أدورا" المقامة على أراضي قرية ترقوميا غرب الخليل، منفذين عملية اقتحام وإطلاق نار، أدَّت لإصابة مستوطن واستشهادهم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن اقتحامات الجيش الإسرائيلي لمناطق تركُّز المقاومة في الضفة الغربية خاصة في المخيمات في جنين ونابلس وطولكرم وغيرها لم تُثْنِ المقاومة عن مواصلة أعمالها، وشهدت هذه المناطق أعمالًا بطولية وتصديًا مريرًا للقوات الإسرائيلية.

لقد توسَّعت دائرة الكتائب المسلحة في الضفة الغربية بعد السابع من أكتوبر، وازدادت أعداد المسلحين من فئة الشباب، بالرغم من ارتفاع أعداد القتلى والمعتقلين، وقصفهم بالطائرات المسيَّرة وتدمير منازل المطلوبين. يصف أحد المستطلَعين -في تحقيق أجرته بي بي سي- ظاهرة المسلحين بالظاهرة العامة، وأنه من الطبيعي أن يكون هناك مسلَّحون في ظل الظروف التي يمر بها الشباب في المخيمات. وأضاف: "لا توجد وظائف ولا فرص عمل، واقتحامات يومية وقتل يومي؛ كلُّ ذلك يدفع بالشباب في المخيمات أن يضحُّوا بأنفسهم مقابل مستقبل أفضل لأبناء شعبهم.. الثمن الذي يدفعونه عالٍ جدًّا لكنْ هناك شيء يستحق التضحية"[١].

وقد أظهرت استطلاعات أعدها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية أن أكثر من ٥٨ بالمئة من الفلسطينيين يؤيدون العمل المسلَّح لإنهاء الاحتلال وكسر الجمود السياسي الحالي. يقول تقرير بي بي سي: وهذا ما لمسناه أثناء تغطيتنا على الأرض من جيل جديد يرفع أعلام حركة حماس بعد فقدانه أي أمل تبنَّته السلطة الفلسطينية لإقامة دولتهم[٢].

ثالثًا- السلطة ومقاومة المقاومة

تكرَّر منذ بدء العدوان أن تصدَّت قوات السلطة وأجهزتها الأمنية للحراك في الضفة وضد الاحتلال، وقامت باعتقال العديد من أهل الضفة وبعضهم من الأسرى السابقين لدى الاحتلال، بل وقتلت برصاصها عددًا من المقاومين والمتظاهرين، وقامت بفض المظاهرات وإطلاق قنابل الدخان لتفريقها. صحيح أن هذا ليس بجديد على السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، ولكن يُستغرب ويُستنكر أن تقوم به في ظل حرب ضروس كهذه التي تقوم بها إسرائيل على غزة، فضلًا عن

(١) مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفة الغربية؟، بي بي سي عربي، ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3UkX9Ef

(٢) المرجع السابق.

انتهاكاتها المشار إليها أيضًا في الضفة!

ووفق بيانات حقوقية، فإن أجهزة السلطة في الضفة المحتلة تعتقل أكثر من ١٥٠ مواطنًا فلسطينيًّا، بينهم مقاومون ومطارَدون من قبل الاحتلال وطلبة جامعات وأسرى محررون ودعاة وكتاب وصحفيُّون، وترفض الأجهزة الإفراج عنهم، رغم صدور قرارات قضائية بالإفراج عنهم أكثر من مرة.

وعلى سبيل المثال، في ٢ مارس ٢٠٢٤، حاول العشرات من عناصر أمن السلطة اقتحام محل ملابس دخله الأسير المحرَّر قيس السعدي، أحد قادة كتائب القسام -الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)- في الضفة الغربية، الذي تفطَّن في اللحظات الأخيرة وانطلق يعدو للهرب من مطارديه، لكن أفراد الأمن الوقائي سارعوا لإطلاق النار عليه. وأصيب السعدي بجروح متوسطة، بيد أنه تمكَّن من الفرار. وفور انتشار الخبر، سارع العشرات من عناصر المقاومة الفلسطينية داخل المخيم لنجدة أحد قادتهم، لتندلع اشتباكات بين أجهزة الأمن الفلسطينية والمقاومين الفلسطينيين في مخيم جنين امتدَّت لعدَّة ساعات. والسعدي الذي نجا من محاولة الاعتقال "الفلسطينية"، هو أحد أبرز المطاردين من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ إطلاق سراحه عام ٢٠٢١، كما نجا من محاولات اغتيال إسرائيلية عدَّة[١].

وقالت لجنة أهالي المعتقلين السياسيِّين بالضفة، إن اثنين من المعتقلين منذ عدَّة شهور يخوضان إضرابًا عن الطعام في سجون السلطة بنابلس رفضًا لاعتقالهما. وتضيف، على صفحتها بموقع فيسبوك، أنها رصدت ٩٠٠ حالة اعتقال سياسي خلال ٢٠٢٣، إضافة إلى مئات حالات قمع الحريات والمداهمات والاستدعاءات[٢].

كيف تعاملت السلطة الفلسطينية بعد أوسلو مع المقاومة الفلسطينية؟

مما يذكر، أن السلطة بدأت في القيام بممارسات خانقة للمقاومة وحاضنتها الشعبية، بعد اتفاق أوسلو في عهد ياسر عرفات، لكن هذه الممارسات باتت أكثر عمقًا وتأثيرًا بالأخصِّ في الضفة الغربية، حيث دائرة نفوذها الأقرب، خلال عهد محمود عباس.

فخلال السنوات العشرين الماضية، عملت السلطة الفلسطينية، بقيادة رئيس السلطة محمود عباس ورؤساء وزرائه بدءا من سلام فياض، على إعادة هندسة المجتمع الفلسطيني، نتيجة لخلاصات أمريكية وإسرائيلية لضمان عدم تكرار الانتفاضة الثانية. وقد جرى التعبير عن ذلك، بتخصيص الولايات المتحدة بعد الانتفاضة الثانية (خاصة في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١) لأكثر من نصف مليار دولار من أجل تسليح وتذخير وتدريب ٢٩ ألف عنصر من الأجهزة الأمنية، وقد عُيِّنَ لتنفيذ مهمَّة "إصلاح الأجهزة الأمنية" هذه الجنرال الأميركي كيث دايتون. وكان الهدف المعلن من ذلك "مواجهة وتفكيك البنية التحتية للإرهاب (المقاومة)"، بما يشمل الجوانب العسكرية والاجتماعية والاقتصادية.

ومبكرًا في ١٢ أغسطس ٢٠٠٧، أصدر عباس مرسومًا جاء فيه: "تُحظر القوة التنفيذية والمليشيات المسلحة التابعة لحركة حماس (كتائب الشهيد عز الدين القسام)، وتُعَدُّ خارجةً عن القانون"، كما تُصَادَرُ أموالُهم ويُعاقب كلُّ من يساعد أو يُسَلِّحُ أو يُخفي أحدًا منهم.

عدى ذلك على المستوى السياسي والأمني؛ ملاحقة فصائل المقاومة ومصادرة سلاحها، وكشف خلاياها العسكرية وضربها؛ إما بتصفية المطاردين، وإمَّا باعتقالهم. وعلى المستوى الاجتماعي، فقد جرى مثلًا حلُّ أكثر من ٩٠ لجنة زكاة في الضفة

(١) عبد الرحمن أبو الغيط، آخرها ما حدث بجنين.. لماذا يصر أمن السلطة على ملاحقة المقاومة بالضفة؟، الجزيرة نت، ٣ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4aEoK9h

(٢) عوض الرجوب، لماذا تستهدف السلطة الفلسطينية شباب الضفة المقاوم؟، الجزيرة نت، ١٧ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4aQ50PO

الغربية، وجرى معها تفكيك أكثر من ١٣٠ جمعية خيرية، بين لجان وأندية رياضية واجتماعية، والتي كانت جميعها تشكِّل رافدًا خيريًّا مهمًّا؛ اجتماعيًّا واقتصاديًّا، لإسناد الناس وتعزيز صمودها، وذلك بتهم "الإرهاب" و"غسيل الأموال". كما جرى في ذات الفترة، وفي عهد وزيري الأوقاف جمال بواطنة (٢٠٠٧-٢٠٠٩) ومحمود الهباش (٢٠٠٩-٢٠١٤)، السيطرة على الجوامع في الضفة كفضاء اجتماعيٍّ وسياسيٍّ، يمارس فيها الناس أنشطتهم ويطلقون منها مظاهراتهم.

أما على المستوى الاقتصادي، فقد تركت سياسات سلام فياض فيما سُمِّيَ بـ "الإصلاح الاقتصادي" المجال أمام البنوك لإغراق الناس بالقروض، خالقة نوعًا من الرفاه الاقتصادي المتوهَّم. فبناء على "سلطة النقد الفلسطينية"، ارتفعت نسبة الإقراض بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٧ إلى أكثر من ٤٦٠٪؛ الجزء الأكبر منها كانت قروضًا لأغراض استهلاكيَّة[١].

تغيير الحكومة الفلسطينية

في ٢٦ فبراير ٢٠٢٤ أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية تقدم استقالة حكومته للرئيس محمود عباس، والذي قبل الاستقالة وكلَّف الخبير الاقتصادي محمد مصطفى بتشكيل الحكومة، وهو رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير. وقال اشتية إن قراره "يأتي على ضوء المستجدات السياسية والأمنية والاقتصادية المتعلقة بالعدوان على أهلنا في غزة، والتصعيد غير المسبوق في الضفة الغربية ومدينة القدس، وفي ظل الخنق المالي غير المسبوق أيضا، والسعي لجعل السلطة الوطنية الفلسطينية سلطة إدارية أمنية وبلا محتوى سياسي".

ووفق اشتية، فإن "المرحلة المقبلة وتحدياتها تحتاج إلى ترتيبات حكومية وسياسية جديدة، تأخذ بالاعتبار الواقع المستجِد في قطاع غزة، ومحادثات الوحدة الوطنية والحاجة الملحة إلى توافق فلسطيني-فلسطيني، مستند إلى أساس وطني ومشاركة واسعة ووحدة الصف، وإلى بسط سلطة السلطة على كامل أرض فلسطين"[٢].

يرى البعض أن الطريقة التي تَمَّ فيها عرض ترشيح محمد مصطفى لرئاسة الحكومة تسيء إليه قبل أن تسيء إلى غيره؛ فالمعيار المتداول هو أنه مقبول إسرائيليًا وأمريكيًا وغربيًا. وهو معيار مهين له، ومسيء للشعب الفلسطيني ولجهاده وبطولاته وللحقائق التي أفرزتها معركة طوفان الأقصى. إذ إن الأصل أن يقال إنه مقبول من القوى الفلسطينية الأساسية (فتح، حماس، الجهاد، الجبهة الشعبية، المبادرة الديمقراطية،...) أو أنه يحظى بقبول شعبي. أما أن يتم تسويقه كشخصية مقبولة لإدارة غزة ومستعدَّة للامتثال لشروط اجتثاث حماس، وضرب تنظيمها وبناها التحتية والعسكرية، وإحلال عناصر من ذلك "الصنف" الذي تنتجه رام الله في قمع المقاومة والتنسيق الأمني مع الاحتلال... فهذا مرفوض وطنيًا وشعبيًا وأخلاقيًا.

وفي هذا السياق يجري استدعاء تجربة تشكيل حكومة تكنوقراط بقيادة سلام فياض سنة ٢٠٠٧ باعتبارها تجربة "بئيسة"، إذ إنها الحكومة التي كانت أداة بيد عباس (بمباركة أمريكية إسرائيلية) لاجتثاث حماس وقوى المقاومة في الضفة الغربية، ولإنتاج "أبناء دايتون" من جماعة التنسيق الأمني مع الاحتلال؛ ولتعميق الانقسام الفلسطيني[٣].

ووصل الأمر -بحسب ما نقلت وكالة "قدس الإخبارية" في ٢١ مارس ٢٠٢٤- إلى أن لجنة أوروبية من موظَّفي السفارات في رام الله تعقد مقابلات شخصية مع الوزراء الذين اقترحهم محمد مصطفى لحكومته؛ لتتأكد من مؤهلاتهم وصلاحياتهم "للوظيفة" وفق المعايير الغربية، وأن الذهاب للمقابلات كان

(١) مئى خميس، لماذا لم تلتحق الضفة؟ السلطة والجذور الضاربة للعجز، الجزيرة نت، ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3U5lZXu

(٢) عوض الرجوب، استقالة اشتية.. استحقاق وطني أم استجابة لضغوط خارجية؟، الجزيرة نت، ٢٧ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3vZLK3l

(٣) محسن محمد صالح، استقالة حكومة اشتية... قفزة للوراء؟!، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ١ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3W2oaO8

بطلب من محمد مصطفى نفسه!! وهذا الخبر يُعَزِّزُهُ خبرٌ نشرتْه "قدس برس" في اليوم نفسه؛ أن لجنة سداسية أمنية -تضمُّ ممثِّلين عن أميركا ومصر والأردن والسعودية والإمارات، بالإضافة إلى السلطة- تقوم بدراسة ترشيحات محمد مصطفى للوزراء، وأن من أبرز شروط القبول ألا يكون للشخص ماضٍ نضالي، أو سبق اعتقاله في سجون الاحتلال!![١]

اعترضت حركة حماس على طريقة اختيار محمد مصطفى وأصدرت مع فصائل أخرى هي «الجهاد الإسلامي» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«المبادرة الوطنية الفسطينية» بيانًا رأت فيه أن «الأولوية الوطنية القصوى الآن هي مواجهة العدوان الإسرائيلي الهمجي، وحرب الإبادة والتجويع التي يشنُّها الاحتلال». وعدَّت «اتخاذ القرارات الفردية، والانشغال بخطوات شكلية وفارغة من المضمون، كتشكيل حكومة جديدة دون توافق وطني، تعزيزًا لسياسة التفرُّد، وتعميقًا للانقسام، في لحظة تاريخية فارقة أحوج ما يكون فيها شعبنا وقضيته الوطنية إلى التوافق والوحدة، وتشكيل قيادة وطنية موحدة، تُحَضِّرُ لإجراء انتخابات حرة ديمقراطية، بمشاركة جميع مكونات الشعب الفلسطيني». «حماس» وبقية الفصائل لفتت إلى أن «هذه الخطوات تدل على عمق الأزمة لدى قيادة السلطة، وانفصالها عن الواقع، والفجوة الكبيرة بينها وبين شعبنا وهمومه وتطلعاته، وهو ما تؤكّده آراء الغالبية العظمى من شعبنا التي عبَّرت عن فقدان ثقتها بهذه السياسات والتوجُّهات».

في المقابل، ما لم تَقُلْهُ «فتح»، طوال الأشهر الماضية، ومنذ عملية «طوفان الأقصى»، قالته في بيان ردًّا على الاتهامات التي ساقتْها «حماس» ضدها. إذ عدَّت «فتح» أن «من تسبَّب في إعادة احتلال إسرائيل لقطاع غزة، وتسبَّب بوقوع النكبة التي يعيشُها الشعب الفلسطيني، وخصوصًا في قطاع غزة، لا يحقُّ له إملاء الأولويات الوطنية»، ورأت الحركة أن «المفصول الحقيقي عن الواقع وعن الشعب الفلسطيني هو قيادة حركة (حماس) التي لم تشعر حتى هذه اللحظة بحجم الكارثة التي يعيشها شعبنا المظلوم في قطاع غزة، وفي بقية الأراضي الفلسطينية»[٢].

بدا بيان فتح تعبيرًا عن عمق الأزمة داخل فتح ذاتها وفي فلسطين أيضًا بشكلٍ عام، فلا شكَّ أن طريقة تعيين الحكومة كانت تعبيرًا واضحًا عن تفرُّد فتحاوي بالقرار داخل السلطة، وانفصال عن الواقع بعدم التشاور مع الفصائل المقاومة الذين باتوا هم أعلى منها كعبًا وأبسط يدًا على الشعب الفلسطيني بتحقيق ضربات موجعة ومذلَّة للكيان الإسرائيلي جيشًا وحكومةً وشعبًا، وأيضًا بتحرير أسرى الشعب الفلسطيني وجُلُّهُم من الضفَّة والقدس رغم أن الحرب تدور في غزة بشكل أساسي. ولا يفوتنا أن ننوِّه إلى أن إعادة القضية الفلسطينية إلى قمة جدول الاهتمامات العالمية إنما هو بفعل المقاومة ولا دخل للسلطة الفلسطينية بهذا التموضع للقضية على خارطة التضامن والاهتمام والحملات العالمية، ويُلاحظ بوضوح مدى تدنّي الاهتمام الرسمي بالسلطة ومسؤوليها على المستوى الدولي.

هذا الانفصال عن الواقع دفع البعض إلى المقارنة بين سلوك السلطة الفلسطينية السياسي والسلوك الإسرائيلي، فقد قام العدوُّ بتشكيل حكومة طوارئ ومجلس للحرب، بالرغم ممَّا يملكه من إمكانات هائلة وتحالف عالمي يقف خلفه؛ أما قيادة السلطة (قيادة المنظمة وفتح) فتجاهلت كلَّ جهود لَمِّ الشمل الفلسطيني؛ وفضَّلت أن تُشَكِّلَ حكومةً جديدةً وفقَ الاعتبارات والمعايير الإسرائيلية الأمريكية الغربية؛ لتكون جاهزةً ليس للوقوف مع المقاومة في مواجهة العدوان، وإنما لِتَسَلُّمِ قطاع غزة والحلول مكان المقاومة بعد "سحق حماس"، بحسب المخطَّط الإسرائيلي الأمريكي.

ووفق استطلاعات الرأي للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، فإن اللوم على معاناة غزة ينصبُّ بنسبة ٨٤٪ على الاحتلال الإسرائيلي وعلى الأمريكيين، ومن وضع اللوم على حماس لا يتجاوز ٧٪، حتى بعد خمسة أشهر من المجازر

(١) محسن محمد صالح، فتح وحماس وسؤال الانفصال عن الواقع، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٦ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/49KYicC

(٢) تعيين محمد مصطفى يعيد إشعال صراع «فتح» و«حماس»، الشرق الأوسط، ٢٩ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3xFkdox

والدمار؛ أي إن فتح وقفت عكس الأغلبية الساحقة للرؤية الشعبية الفلسطينية، واختارت اللوم الذي يريح العدو وحلفاءه. في المقابل فإن الغالبية العظمى -وبنسبة ٧١٪- ما زالت ترى صوابيَّة قرار حماس بشنّ عملية "طوفان الأقصى"؛ مع أن ٧٨٪ ممَّن تَمَّ استطلاعهم من قطاع غزة قالوا؛ إنه قد قتل أو أصيب شخص واحد على الأقل من أفراد عائلتهم. بل إن غالبية كبيرة بنحو ٧٥٪ ترى أن هجوم ٧ أكتوبر أحيا الاهتمام الدولي بالقضية، وأعطى فرصًا أفضل للاعتراف بالدولة الفلسطينية؛ وهو ما فشل فيه عباس وسلطته طوال ثلاثين عامًا[١].

ثالثًا- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على الوضع في الضفة

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أيضًا يمكن الإشارة إلى الآثار الجانبية لتوقف العمالة الفلسطينية في إسرائيل، فقد توقَّفت مواقع البناء في إسرائيل عن العمل مع استمرار حظر دخول العمال الفلسطينيين وذلك بعد عملية طوفان الأقصى، حيث بات قطاع البناء والتشييد يعكس الأزمة الاقتصادية المصاحبة للحرب حسبما ذكر تقرير نشرته وكالة بلومبيرج.

وحسب التقرير فإن الانفصال "المؤلم" بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني يهدِّد شريان الحياة للأراضي الفلسطينية، وترك شركات البناء الإسرائيلية تتدافع للحصول على عمَّال من الخارج، وهو التحوُّل الذي تُظهر توقُّعات الصناعة أنه سيستغرق سنة، في أحسن الأحوال. وكان أكثر من ثلثي الفلسطينيين العاملين في إسرائيل قبل الحرب يعملون في البناء.

وفرضت إسرائيل إغلاقًا كاملًا للحدود مع الضفة الغربية المحتلَّة مع شَنِّهَا حربًا مدمِّرة على قطاع غزة، ومنذ ذلك الحين ضاعفت حصة العمال الأجانب المسموح بدخولهم إسرائيل ثلاث مرات لتصل إلى ٦٥ ألف عامل، ومعظمهم من الهند وسريلانكا، لكن حتى الآن وصل ٨٥٠ فقط.

وتقدِّر وزارة المالية الإسرائيلية أن غياب العمال الفلسطينيين في قطاعات البناء والزراعة والصناعة يكلف الإنتاج خسارة ثلاثة مليارات شيكل (٨٤٠ مليون دولار) شهريًّا. وفي الضفة الغربية تضاعفت معدلات البطالة إلى أكثر من ٣٠٪. وقبل الحرب، كان خُمس سكان الضفة الغربية العاملين يعملون في إسرائيل أو مستوطناتها، حيث كانوا يكسبون أكثر من ضعف متوسط الأجر المحلي، وفقا للأمم المتحدة، ويبلغ إجمالي دخلهم نحو أربعة مليارات دولار، ما يعادل ربع الناتج المحلي الإجمالي.

وزادت معدلات توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل من الضفة الغربية تدريجيًّا على مدى العقدين الماضيين، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى الطلب على العمال اليدويين ذوي الأجور المنخفضة في إسرائيل، وحتى أكتوبر الماضي، كان نحو ١٥٦ ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل.

العمل في إسرائيل، وفي المستوطنات كان يُشكّل حوالي ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني؛ وهو بمثابة داعم قوي للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. مثلًا، أدخل العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني في العام ٢٠٢٢ وحده أكثر من أربعة مليارات دولار، في حين بلغ إجمالي الميزانية السنوية للسلطة في ذلك العام حوالي ستة مليارات دولار. كذلك، بلغت أجرة عامل البناء في إسرائيل عشية الحرب حوالي ٣٠٠ شيكل في اليوم الواحد؛ أي أكثر من ضعفي متوسِّط أجر العمَّال في الضفة الغربية، البالغ حوالي ١١٥ شيكلًا؛ وهذا الأمر بحسب التقرير ترك أثرًا كبيرًا، وكان بمثابة شوكة في خاصرة المجتمع الفلسطيني: من ناحية زاد دخل الأسرة الفلسطينية للعامل في إسرائيل، وتستفيد السلطة الفلسطينية من هذا الدخل، ومن ناحية أخرى أضرَّ الحصول على التعليم العالي، وبالتالي، فإن غياب الخبرات العملية والماهرة عن سوق العمل الفلسطينية يجعل من الصعب للغاية تطوير الاقتصاد الفلسطيني ويتركه وراءه بدون محركات نمو تدفع

(١) محسن محمد صالح، فتح وحماس وسؤال الانفصال عن الواقع، مرجع سابق.

المجتمع إلى الأعلى.

من الناحية الفلسطينية، يُشير التقرير إلى أن السلطة الفلسطينية أصبحت معرَّضة لخطر الانهيار الاقتصادي؛ فالاقتصاد الفلسطيني الذي يعاني من معدل بطالة وصل منذ الحرب إلى نحو ٤٠٪، غير قادر على أن يوفر بدائل للذين لم يتمكَّنوا من إيجاد بديل بمستوى الأجور نفسه الذي تقدِّمه لهم سوق العمل الإسرائيلية؛ الأمر الذي خلق حالة واسعة من الإحباط لدى العمَّال الذين يجلسون في بيوتهم ويساهمون بدورهم في زيادة نسبة البطالة[١].

ختام: مستقبل المقاومة

لا شك أن المقاومة الفلسطينية ترسِّخ أقدامها بقوة في الضفة الغربية وإن بخطى وئيدة بسبب هندسة الوضع في الضفة بما لا يساعد على تمدُّد المقاومة، بل إنه مخطَّطٌ لاجتثاثها، وقد تأثَّرت المقاومة بلا ريب بهذا الوضع، لكن الوضع في النهاية أقوى من أي ضغوطات في فرض المقاومة سبيلًا للتحرُّر، ما دامت الأدوات المتاحة لا تُسهم في غير تكريس الاحتلال وتهميش القضية الفلسطينية بل تذويبها في ظل حملات التطبيع المستعرة التي كبح جماحها في هذه الآونة طوفان الأقصى.

ويرى البعض أن الجيل الجديد من المقاومين في الضفة الغربية، يقدِّم تضحيات جسيمة وشجاعة قَلَّ نظيرُها، لكنها شجاعة تنقصها العقلانية والإمكانات والتدريب الناجع والقيادة، فغياب هذه العناصر جعل الاستنزاف في صفوف المقاومة في الضفة مرتفعًا للغاية، ومستوى الخسائر التي تلحقها بالاحتلال متواضعًا. وأفرزت أحداث السابع من أكتوبر مئات المطلوبين في الضفة الغربية، أعمارُ غالبيتهم بين ١٨-٢٥ عامًا، والأكثرية دون العشرين. كثير منهم اشتروا سلاحًا من مالهم الخاص، وبعضهم يتبعون تنظيمات ويتلقُّون دعمًا ماليًّا جزئيًّا أو كلِّيًّا من فصائل المقاومة في الخارج. وغالبية هذا الجيل الجديد غير مؤدلَجٍ، وليست لديه انتماءات سياسية مسبقة، بقدر ما هو مؤمن بفكر المقاومة، ولا يشكلُ انتماؤه التنظيمي إلا وسيلةً للحصول على السلاح والموارد. وتعتبر هذه -في نظر البعض- ميزةً فارقةً هامةً تختلف عن طبيعة تشكُّل مجموعات المقاومة تاريخيًّا في فلسطين.

فهل يكون هذا الجيل قادرًا على تشكيل حالة ثورية مفاجئة تقلب الأوضاع وتستسلم لها النخب إذا ما أُتيحت له الإمكانات المناسبة، واستشعر اللحظة التاريخية؛ وهذه إحدى نقاط القوة التي أشعلت الثورات والانتفاضات سابقًا حتى بدون مقدِّمات موضوعية أحيانًا. تقف الضفة الغربية اليوم بإرهاصاتها على شفا صناعة التحول التاريخي والولوج إلى حالة مغايرة تمامًا للسياق الراهن، لكنها تشهد حربًا شرسة لئلا يحدث ذلك[٢].

هذه النظرة -الحالمة ربما- تواجَه بعقبات، صحيح أنها لا تنفيها، لكنها تستدرك على هذه النظرة بأن الانتفاضات التي حدثت بدون مقدِّمات موضوعية أحيانًا ودون قيادة واضحة، أخفقت في الاستمرار والتفَّ حولها من يملك القيادة والإمكانات والتخطيط، ووضعوها في موضع الاتهام، بعد أن ألقوا بكل التبعات السلبية عليها، وصارت هي السبب في الكوارث التي حصلت وفق سردية تم تسويقها من جانب القوى التي امتصَّت آثار هذا الحراك غير المنظَّم، وخطَّطت للانقلاب عليه.

ومن ثمَّ فإن هذا الحراك الذي يجري في الضفة من المهم التنبُّه إلى سماته العامة تلك من عدم أدلجته بشكلٍ كبير، ومن عدم مأسسته تنظيميًّا، واستثمار الجوانب الإيجابية لهذه السمات في تجاوز الماضي الصراعي بين القوى والتنظيمات السياسية والمسلَّحة في فلسطين، لكن مع السعي في بناء أطر

(١) عبد القادر بدوي، تقرير لـ"معهد أبحاث الأمن القومي": استمرار إيقاف إدخال العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية للعمل في إسرائيل ينطوي على إشكاليات كثيرة!، مدار.. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٤ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/4d0LgdW

(٢) أحمد أبو الهيجاء، الضفة الغربية على شفا التحول التاريخي، الجزيرة نت، ٦ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي:https://bit.ly/3UmCnnR

تنظيمية تراكم هذا الحراك وتستديم عوامل استمراره وتمويله وتذخيره وتدريبه.

أما حركات المقاومة في الضفة فلا بد من إسنادها ودعمها، وعليها أيضًا أن تمارس صبرًا استراتيجيًّا على المجتمع في الضفة، لما جرى له من تكبيل وتضييق وتجريف، جعل حراكه الأساسي مدنيًّا وليس مسلَّحًا، وهو أمر جرى التدبير له بإمكانات كبيرة، ونجحت هذه الخطة في إيصال الضفة إلى الوضع الحالي من عدم إسناد المقاومة بالقدر الكافي، مع أن حصول هذا الإسناد كفيل بتغيير الصورة الحاليَّة تمامًا وتخفيف الضغط عن أهل غزة، ودفع الضغوط الدولية على إسرائيل لوقف هذه الحرب البربرية.

أما السلطة الفلسطينية، فإنها بتكوينها منذ أوسلو ١٩٩٣، قد وصلت إلى مرحلة شيخوخة لا تملك هيكليًّا أن تستعيد معها شيئًا من الحيويَّة والمقاومة للإملاءات الإسرائيلية والغربية، فهي لا تستطيع إلا أن تمارس حالة التكلُّس والجمود الأكثر مناسبةً لها في ظل أجواء الحرب الدائرة الآن، أو التماهي بشكلٍ أكبر مع التوجُّهات الإسرائيلية والغربية دون إرادة وطنية فلسطينية مستقلَّة، ويتجلَّى ذلك بشكلٍ واضحٍ في مطاردة المقاومة وعدم المساهمة في مواجهة اعتداءات المستوطنين، كما يتجلَّى أيضًا في نأيها عن لم الشمل وتوحيد الصف الفلسطيني، فهذه المصطلحات بات من الصعب تصوُّر إدراجها في قاموس السلطة ناهيك عن التعامل معها بأي قدرٍ من الجديَّة.

ويُعَدُّ حدثُ تشكيل الحكومة الجديدة في ظلِّ الحرب مؤشِّرًا واضحًا على انفصالها عن الواقع واستمرارها في الانفراد بالقرار وعدم مشاركة الفصائل الفاعلة والأكثر تأييدًا وقبولًا من الشارع الفلسطيني، وهذه الحالة تدخل السلطة في دائرة لا فكاكَ منها من فكّ ارتباط السلطة بالشارع الفلسطيني وروافده الشعبية العربية، والتصاقها بالكيان المحتل الغاصب لأرضها وأرض شعبها، ومن ثم يزداد الانفصال عن الشارع والانصياع للعدو والقوى الداعمة له بشكلٍ مطرد.

هذه الحالة لا يمكن كسرها إلا بإعادة ترتيب السلطة الفلسطينية بمشاركة كافة الفصائل وعلى رأسها حركتا حماس والجهاد، وعدم انفراد أي فصيل بقرارات السلطة، مع وجود آليات ديمقراطية واضحة وصارمة لكيفية اتخاذ القرارات، تجنُّبًا لإعادة اختطاف السلطة من جانب فصيل واحد لا يُراعي الاعتبارات الأخرى لدى الفصائل المشاركة، وتجنُّبًا للجمود والتيبُّس الذي تكرَّر في حالات مشابهة فلسطينيًّا وعربيًّا، وأدَّى إلى جعل مركز اتخاذ القرارات خارج الكيان المتجمِّد والمتيبِّس، ومن ثم عودة الصراع الداخلي مرةً أخرى.

مستقبل محور المقاومة وسيناريوهات التوسُّع الإقليمي للحرب

محمد علي إسماعيل*

مقدمة:

بحلول الشهر السادس على عملية "**طوفان الأقصى**"، وما تلاها من حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها دولة الاحتلال على غزّة، والانتهاكات الصارخة ضد سكان الضفة الغربية من قبل المستوطنين وقوات الاحتلال، تقف المنطقة اليوم على شفا حرب إقليمية واسعة، يُعلن الجميع عدم رغبتهم في اندلاعها، ولكن تدفع لها وحشية الاحتلال وأهدافه التي تُعتبر خطوط حمراء بالنسبة لإيران ومحورها في المنطقة. كذلك يدفع إليها تخبط الإدارة الأمريكية وقصر نظرها الاستراتيجي، ففي الوقت الذي تُعلن عدم رغبتها في توسيع نطاق الحرب، فإنها تأخذ خطوات تؤجج من الصراع وتُرغم حلفاء المقاومة الفلسطينية على التدخل وتوسيع نطاق الحرب، تلك الخطوات من قبيل عدم رغبة واشنطن في قرار وقف إطلاق نار دائم في مجلس الأمن على الرغم من الإجماع الدولي بشأن ضرورة الأمر[١]، حتى انتهى المطاف -تحت وطأة تفاقُم المأساة الإنسانية في غزة- بامتناع واشنطن عن التصويت على قرار مجلس الأمن الداعي لوقف إطلاق النار، ما سمح بتمرير القرار.

هذا فضلًا عن تعزيز واشنطن لتواجدها العسكري في المنطقة حمايةً لمصالحها ومصالح إسرائيل، وهو تواجد يُشعل الصراع، ويؤدي إلى ردود عسكرية من مجموعات منضوية في محور المقاومة كالميليشيات السورية والعراقية التي قامت بتوجيه ضربات للقوات والقواعد الأمريكية، وتحركات جماعة "**أنصارالله**" في اليمن ضد السفن الإسرائيلية أو المتجهة للموانئ الإسرائيلية، والتي ما لبثت أن صعدت من هجماتها لتشمل السفن الأمريكية والبريطانية التي شنت عدوان عسكري على قوات الحوثيين، وفي مرحلة لاحقة أعلن زعيم جماعة أنصار الله عبد الملك الحوثي توسيع نطاق العمليات العسكرية للجماعة لتشمل المحيط الهندي وطريق رأس الرجاء الصالح، بعد أن كانت الجماعة تقصر عملياتها على البحر الأحمر وخليج عدن.

كل هذا، وإن كانت ما تزال ضربات في المناطق الرمادية، فإنها تُعزز من قيام حرب إقليمية واسعة، في ظل التطورات المتلاحقة. ووفقًا لذلك، فإن هذه الورقة تهدف إلى الإجابة على عددٍ من الأسئلة، هي: ما هو محور المقاومة؟ هل هو تحالف سياسي بين جماعات تتشارك رفض الهيمنة الأمريكية الصهيونية على المنطقة؟ أم هو أقرب إلى مشروع إقليمي إيراني طائفي؟ وما هي ردود فعل المحور على عملية طوفان الأقصى؟ وما مستقبل هذا المحور في ظل الأفعال وردود الأفعال الإسرائيلية والغربية على الجماعات والدول المنخرطة في ذلك التحالف؟ وما هي سيناريوهات التوسع الإقليمي للحرب؟

أولًا- محور المقاومة: مشروع إيراني طائفي، أم تحالف سياسي مضاد للولايات المتحدة وسياساتها في المنطقة؟

تثور تساؤلات عدة حول الأبعاد القيمية والحضارية للسياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة[٢]، وترتكز هذه التساؤلات حول إمكانية قيام طهران بدورٍ في نصرة شعوب المنطقة المستضعفة ضد السياسات الاستعمارية الغربية والصهيونية، بينما هي في الوقت نفسه تُمارس سياسات طائفية

---

* باحث في العلوم السياسية.

(1) The war in Gaza and beyond.. At a moment of military might, Israel looks deeply vulnerable, The Economist, 21 March 2024, Accessed at: 21 March 2024, 05:00, available at: https://2u.pw/dsWfi429

(٢) شيماء بهاء الدين، المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الحرب على غزة.. هل من مسار لتوازن القوى بين العرب وإيران؟، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٩ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/ga0T1zF6

إقصائية، داخل إيران وخارجها؟ وإلى أي مدى تتسق الشعارات التي ترفعها طهران ومحورها مع السياسات التي تنتهجها في المنطقة؟

وتتعدد الإجابات عن هذه الأسئلة بتعدد وجهات النظر المدافعة والرافضة بشأن الأهداف الإيرانية، من السكوت عن الأمر وعدم التطرق إليه، أو تعليل بعض الأحداث والسياسات بذرائعٍ شتى؛ يأتي على رأسها مواجهة النفوذ الأمريكي والغربي وحلفائه في المنطقة وفرض معادلات جديدة في طبيعة الاشتباك مع دولة الاحتلال[١]. هذا في مقابل إدانة السياسات الإيرانية كافة باعتبارها سياسات طائفية، والتشديد على كون الجماعات المنضوية في "محور المقاومة" ما هي إلا جماعات "أخذت وضعًا استراتيجيًا يقوم على مفهوم «الدفاع المتقدم» عن الدولة الإيرانية"[٢]، فضلًا عن الترويج لسياسات ما يُسمى "**محور الاعتدال**"، والتي تتلخص في إقامة تحالف عربي إسرائيلي ضد إيران وحلفائها وأي قوة إقليمية تُعارض سياسات ذلك التحالف الذي تعمل واشنطن على إعداده منذ فترة حتى تتخفف من أعباء الدفاع عن حلفائها في المنطقة وتتفرغ لمواجهة الصين[٣].

وقبل الخوض في هذه التقييمات/ التحيزات علينا تعيين المقصود بمفهوم محور المقاومة.

برز عدد من المفاهيم من قبيل محور المقاومة أو محور الممانعة، وهي مسميات تُدلّل على تحالف نشأ من دولتين –إيران وسوريا– وعددٍ من التنظيمات المسلحة من دون الدولة. تذهب بعض الدراسات إلى أن أول من "**استخدم المفهوم كان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، وعدد من المسؤولين الإيرانيين ومن قادة حزب الله، وبعض وسائل الإعلام المؤيدة لهذا المحور(قناة الميادين، وجريدة الأخبار، وقناة المنار)**"[٤].

يذهب **سعيد الصباغ** إلى أن محور المقاومة الإسلامية يُمثل تجسيدًا لمقاربة إيران الأيديولوجية في المنطقة، والتي تشمل "**كل نظام أو منظمة أو جماعة أو طائفة تقف إلى جانب إيران في رفض الهيمنة الأمريكية على المنطقة، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية**"[٥].

أما **جان فيليب ليفيف وفرانشيسكا فاتوري** فذهبا إلى أن "**محور المقاومة**" جاء كرد فعل على خطاب حالة الاتحاد الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في ٢٩ يناير ٢٠٠٢ – والذي ندد فيه بـ "**محور الشر**" الذي شكلته إيران والعراق وكوريا الشمالية– ويُعبر عن نية دفاعية وطموحات طهران التوسعية[٦].

نستطيع القول إن مفهوم "**محور المقاومة**" أو "**محور الممانعة**" يُشير إلى تحالف أيديولوجي وسياسي واسع يضم جماعات أقرب للأذرع الإيرانية في بلدانها، ومجموعات أخرى تحظى باستقلال تام عن إيران وباقي محور المقاومة، ومجموعات أخرى تُشارك إيران في رسم سياسات مشتركة في المنطقة، كما سيتضح في أجزاءٍ تالية من التقرير.

كما أنه تحالف نشأ وتوسع نتيجة الفراغ العربي الذي أعقب اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية بدءًا باتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٨، التي أخرجت مصر من دائرة الصراع والتي ما لبثت

---

(١) محمد نادر العمري، محور المقاومة.. النشأة والتطوّر ووحدة المصير، الميادين، ٠٥ يوليو ٢٠٢١، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/raC45.

(٢) عبد المنعم سعيد، إقليم الدول والميليشيات؟!، الشرق الأوسط، ٦ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/c646u6pD.

(٣) وليد فارس، محور الاعتدال في الشرق الأوسط وأميركا في العام ٢٠٢١، إندبندنت عربية، ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/nCmmpCrU.

(٤) قاسم قصير، وحدة الساحات أو وحدة الجبهات أو محور المقاومة: بين الشعارات والوقائع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://www.palestine-studies.org/ar/node/1654679.

(٥) سعيد محمد الصباغ، العمق الاستراتيجي الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط.. دراسة حالة محور المقاومة الإسلامية، مجلة رسالة المشرق، مركز الدراسات الشرقية، مجلد ٣٧، العدد ١، ٢٠٢٢، ص١٣.

(6) Jean-Philippe Lefief, Francesca Fattori, What is Iran's 'Axis of Resistance' against Israel and the United States?, Le Monde, 06 December 2023, Available at: https://2u.pw/OouqvCLG.

دول وجماعات أخرى حذت حذوها من دول المواجهة خاصةً الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. الأمر الذي دفع بهذا المحور إلى التشكل، وكانت بدايته بتعزيز العلاقات بين طهران ودمشق منذ عام ١٩٨٠[١]، أعقب ذلك قيام الدولتين بدعم وتشكيل جماعات انضوت تحت لواء المحور، كان أبرزها جماعة حزب الله اللبناني التي نشأت عقب الفراغ الذي تركته منظمة التحرير بعد أن تم إبعادها من لبنان عام ١٩٨٢[٢].

منذ ذلك الوقت، شكلت إيران ميليشيات مسلحة ودعمت أخرى في العراق وسوريا واليمن، وفي شهادة شديدة الأهمية كتبها الجنرال في الحرس الثوري الإيراني حسين همداني في مذكراته "**رسائل الأسماك**"، تكشف لنا جانبًا هامًا عن الأذرع الإيرانية التي تم تشكيلها في الساحة السورية عقب التدخل الإيراني لصالح نظام بشار الأسد ضد الحراك الشعبي.

ففي تلك الشهادة يتضح الفارق بين **الجماعات المتحالفة سياسًا في إطار المحور، والأذرع والمجموعات الأيديولوجية** التي انضوت في التحالف نتيجة الدعم المالي كميليشيا "**فاطميون الأفغانية**" و"**زينبيون الباكستانية**" التي عملت بشكل مباشر تحت إمرة فيلق القدس في معظم المعارك التي خاضها الجيش السوري في حلب ومناطق دير الزور[٣].

وفي تحليلٍ آخر، تذهب الباحثة المختصة في الشؤون الإيرانية فاطمة الصمادي إلى أن: "**في واحدة من زوايا المعالجة تحتاج قضية "الميلشيات الشيعيّة" التي ترعاها إيران، إلى دراستها بصورة أبعد من توصيفها بـ "مجموعات تتلقى المال وتندفع للقتال بحكم الحاجة والفقر واللجوء"، أو حصر فيلق "فاطميون" في قالب واحد، وتصويرهم بأنهم "لاجئون أفغان مُعدمون تستغل إيران حاجتهم"، لأنه وعلى الرغم من وجاهة هذا الربط ووجود ما يسنده، إلا أنه يتغافل ويُسقط البعد العقائديّ والالتزام الذي يبدو جليًا في أحاديث قادته، بل وفي الجمل والتعابير اللفظية التي تصدر عن عائلات المنتمين له، وطريقة لباس نسائهم**"[٤].

فيما يتعلق بجماعة الحوثي "**أنصار الله**" في اليمن، فإن علاقتها بإيران شديدة الالتباس والغموض. ذهبت **هيلين لاكنر** إلى أنه على مدار العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خلال الحرب بين الحوثي ونظام علي عبد الله صالح، عمد الأخير إلى تصوير الحوثي كمخلب قط إيراني لتأمين الدعم من واشنطن والرياض، على الرغم من ذلك رفضت واشنطن تلك المزاعم واعتبرتها محاولة مخادعة من حكومة صالح. على النقيض من ذلك، وخلال العقد الثاني من القرن، تقبل واشنطن نفس الادعاءات التي رفضتها في السابق، وتصور الحوثي كذراع إيراني في المنطقة وجماعة إرهابية[٥].

يظل مدى نفوذ أو هيمنة إيران على الجماعات المنضوية داخل محور المقاومة سؤالًا كبيرًا بحاجة إلى دراساتٍ معمقة[٦]. ففي الوقت الذي افتخر فيه القائد السابق لقوات الحشد الشعبي العراقية أبو مهدي المهندس بكونه جنديًا من جنود قاسم سليماني القائد السابق لـ"**فيلق القدس**" في الحرس الثوري الإيراني[٧]، نجد أن قيادات المقاومة الفلسطينية

---

(١) Jubin Goodarzi, Syria and Iran: Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East, (New York: Tauris Academic Studies, 2006), p. 13.

(٢) جوزيف ضاهر، الاقتصاد السياسي لحزب الله اللبناني، ترجمة: علاء بريك هنيدي، (الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢٢)، ص ص ٣٨–٥٠.

(٣) ما المليشيات والجماعات المسلحة الموالية لإيران في العراق وسوريا؟، بي بي سي عربي، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/articles/c99q0wwvwreo.

(٤) فاطمة الصمادي، زوايا أخرى لدراسة ظاهرة الميلشيات الشيعية وعلاقتها بإيران، معهد العالم للدراسات، ٢٨ يناير ٢٠١٨، متاح عبر الرابط التالي: https://alaalam.org/ar/politics-ar/middle-east-ar/item/637-693280118.

(٥) هيلين لاكنر، أزمة اليمن الطريق إلى الحرب، ترجمة: دينا جميل، (القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، الطبعة الأولى ٢٠١٩)، ص١٥٢.

(٦) محمد صالح صدقيان، "محور المقاومة".. حروب بالوكالة أم دكاكين سياسية أم اتحاد مصالح؟، ١٨٠ بوست، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://180post.com/archives/42211.

(٧) قتل المهندس مع سليماني في غارة أمريكية على مطار بغداد مطلع العام ٢٠٢٠.

يتعاطون كحلفاء مع إيران وليس كتابعين، وهو ما تجلى في موقفهم من الثورة السورية عندما دعموا الاحتجاجات وقوات المعارضة ضد وحشية قوات الأسد والقوات الشيعية التابعة لمحور المقاومة، الأمر الذي قلص الدعم المقدم لهم من قبل طهران[١].

بعد عملية طوفان الأقصى، وما أعقبها من مساندة عسكرية مختلفة من المجموعات المنضوية في محور المقاومة، نفت إيران إصدار أوامر بشن هجمات على القوات الأمريكية في العراق وسوريا والأردن والبحر الأحمر، قائلة إن كل فصيل في "**محور المقاومة**" يعمل بشكلٍ مستقل لمواجهة "**العدوان والاحتلال**"[٢].

خلاصة الأمر، فإن الدور المهم الذي لعبته إيران ومحور المقاومة كان بمثابة سد الفراغ الذي تركته القوى العربية والذي لو كان استمر لأدى إلى إنهاء القضية الفلسطينية؛ كون إيران دخلت إلى المنطقة عقب اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية وإبعاد منظمة التحرير من لبنان عام ١٩٨٢. عملت إيران على تدعيم قوى المقاومة التي ظهرت لسد الفراغ في لبنان -حركة أمل وحزب الله- كما ساندت قوى فلسطينية أخرى منها الجهاد وحماس.

ثانيًا- محور المقاومة واختبار وحدة الساحات:

مثلت عملية طوفان الأقصى مفاجأة لإيران[٣] وباقي أطراف محور المقاومة[٤]، كما مثلت مفاجأة لباقي الأطراف الإقليمية والدولية، كما بدا من التصريحات الرسمية؛ يرجع ذلك إلى الحفاظ على سرية العملية وتحقيق مبدأ المفاجأة، أو لأن إيران لم يكن لها أي علاقة بتلك الهجمات سواء تعلق الأمر بالتوقيت أو غيره[٥].

بالرغم من ذلك، كان تعاطي محور المقاومة مع الأمر نشطًا، وإن لم يأتِ على مستوى الحدث أو بالدرجة التي أرادتها منه قيادة المقاومة في القطاع فضلًا عن الجمهور العربي[٦]. برز ذلك في رد فعل طهران على الحدث؛ حيث ثمنت جميع المستويات الدينية والسياسية والعسكرية العملية، وعبروا عن دعمهم لها وهنأوا الفلسطينيين عليها، لكن دون اتخاذ إجراءات ملائمة للتطورات[٧]. فقد أعقب هذا انخراط إيراني على الصعيد الدبلوماسي في الأزمة قام به وزير الخارجية الإيراني "حسين أمير عبد اللهيان" ومندوب طهران في الأمم المتحدة "علي كريمي مقام"؛ استهدفت إيران من هذه التحركات -كما جاء في تصريحات مسؤوليها- إيقاف الحرب الوحشية على القطاع دون توسيع نطاق الحرب، وتصحيح صورة المقاومة التي كانت قد تعرضت لحملة تشويه صهيونية وغربية شديدة، فضلًا عن رفض التهجير القسري وإغاثة أهل القطاع عبر إدخال المساعدات الإنسانية[٨].

لم يُثمر الجهد الدبلوماسي الإيراني عن شيء، لذلك وجدنا أن الأصوات العسكرية تعالت مُحذرةً من مغبة الهجوم البري

---

(١) حماس تقول علاقاتها مع ايران تضررت بسبب الحرب في سوريا، رويترز، ١٩ يونيو ٢٠١٣، متاح عبر الرابط التالي: https://www.reuters.com/article/idUSCAE9B2VUP/.

(٢) Cassandra Vinograd, Iran Denies Ordering Drone Strike as Biden Weighs a Response, The New York Times, 29 January 2024, Available at: https://2u.pw/ZOClulWa.

(٣) خامنئي ينفي صلة إيران بطوفان الأقصى ويصفه بالزلزال المدمر، الجزيرة نت، ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/1ysZ3bU.

(٤) نصر الله: قرار «طوفان الأقصى» فلسطيني ١٠٠٪، الشرق الأوسط، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/MWV5pUS.

(٥) إبراهيم بامطرف وعاصم الخضمي، إيران وطوفان الأقصى: التضحية بالجندي للحفاظ على القلعة، كارنيجي، ١٨ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://carnegieendowment.org/sada/91415.

(٦) رسالة صوتية لقائد القسام لإطلاق عملية "طوفان الأقصى"، الجزيرة نت، ٠٧ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/Fpv5a1fw.

(٧) محمد علي إسماعيل، مواقف الدول والمنظمات الإسلامية غير العربية من العدوان على غزة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/jaHcgs1.

(٨) محمد علي إسماعيل، تطورات مواقف الدول والمنظمات الإسلامية غير العربية من العدوان على غزة.. في الفترة من ١٩ وحتى ٢٧ من أكتوبر ٢٠٢٣، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/FfvHLd1f.

على القطاع، كما جاء في تصريحات نائب القائد العام للحرس الثوري العميد علي فدوي، الذي توعد من أسماهم "خبثاء العالم" حال القيام بأي خطوة حمقاء من قبيل الغزو البري، مشددًا على **".. إنهم سيواجهون هزيمة مدوية، وسيتلقون ردًا يبعث على الندم من محور المقاومة"**[١]. وهو ما شدد عليه القائد العام للحرس الثوري اللواء حسين سلامي، الذي اعتبر أن الهجوم البري على القطاع سيكون مستنقعًا يبتلع جنود الاحتلال[٢].

هذه الرسائل الإيرانية ترافقت مع تصعيد عسكري من قبل أذرعها/ حلفائها في المنطقة ضد أهداف داخل الأراضي المحتلة وضد القوات الأمريكية في العراق وسوريا، حيث أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية "بنتاجون"، عن تعرض قواتها لـ ١٣ هجومًا في كلٍ من سوريا والعراق، تم تنفيذها بطائرات بدون طيار وصواريخ[٣]. وهو ما تطلب ردًا أمريكيًا محسوبًا، مع التأكيد على عدم رغبة واشنطن في التصعيد[٤]. على الجانب الآخر، عبرت طهران على عدم رغبتها في توسيع نطاق الحرب في المنطقة، على لسان وزير خارجيتها، في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣، في كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول غزة، معبرًا على استعداد طهران للاضطلاع بدورٍ جدي، وقال إن قادة حماس مستعدون للإفراج عن الأسرى بوساطة إيرانية[٥].

سبق ذلك انخراط عسكري من حزب الله اللبناني في الحرب منذ اليوم الثاني لمعركة طوفان الأقصى، والتي استهلها الحزب بقصفٍ صاروخي لمواقع عسكرية إسرائيلية تقع ضمن الأراضي اللبنانية المحتلة في مزارع شبعا وتلال كفر شوبا[٦]. منذ ذلك الوقت، وحتى يومنا هذا، يتبادل الحزب وجيش الاحتلال الضربات التي يهدف منها الحزب إلى تخفيف الضغط عن المقاومة في قطاع غزة بسحب عدة ألوية من جيش الاحتلال لحماية المستوطنات في الشمال، فضلًا عن إثارة مسألة تحرير الأراضي اللبنانية المحتلة، وعلى الجانب الآخر، يهدف الاحتلال من العمليات العسكرية إلى ردع الحزب وتجاوز خطوط الاشتباك التي تم تثبيتها في المعارك السابقة.

وقد جُوبه هذا التصعيد بتصعيد مضاد من تل أبيب وحلفائها الغربيين خاصةً واشنطن ولندن، تمثل في استهداف قيادات بارزة في الحرس الثوري الإيراني وفي محور المقاومة، ففي ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٣، اغتالت إسرائيل رضي موسوي المسؤول المباشر عن تنسيق ودعم محور المقاومة[٧]. في الأسبوع التالي، اغتالت الشيخ صالح العاروري نائب رئيس حركة حماس وقائد الحركة في الضفة الغربية في الضاحية الجنوبية ببيروت، وكان العاروري بمثابة الوسيط الرئيسي بين حركة حماس وباقي أطراف محور المقاومة خاصةً إيران وحزب الله[٨]. بعد يومين من اغتيال العاروري، قامت الولايات المتحدة باغتيال مشتاق طالب السعيدي المعروف بـ "أبو تقوى" القيادي في حركة النجباء

(١) نائب قائد حرس الثورة: أية خطوة صهيونية حمقاء ستجابه برد حازم من المقاومة، قناة العالم، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/i7JP4.

(٢) قائد الحرس الثوري الإيراني: إذا أقدم الصهاينة على هجوم بري في غزة فسيدفنون فيها، الجزيرة الإخبارية، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Uw0Dw.

(3) ELLEN MITCHELL, US troops in Iraq, Syria attacked 13 times in past week, Pentagon says, The Hill, 24 October 2023, Available at: https://cutt.us/t0p21.

(4) Eric Schmitt, U.S. Strikes Iranian-Linked Targets in Syria, The New York Times, 26 October 2023, Available at: https://cutt.us/NEktv.

(٥) أمير عبد اللهيان يدعو واشنطن لوضع حد للإبادة الجماعية في فلسطين، قناة العالم، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://cutt.us/Sg4aB.

(٦) رابحة سيف علام، أين يقف حزب الله من "طوفان الأقصى"؟، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٠٨ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mFMbmvIY.

(٧) رضي موسوي.. قيادي بفيلق القدس الإيراني اغتالته إسرائيل في سوريا، الجزيرة نت، ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/r11HWVnM.

(٨) سعيد السني، صالح العاروري لماذا اغتالته إسرائيل.. وما التداعيات لهذه الجريمة؟، الجزيرة نت، ٠٣ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/SzRgGwYX.

العراقية، وهي إحدى الفصائل الرئيسية في الحشد الشعبي، وهي فصيل محسوب على إيران إلى جانب حزب الله العراق[١]. أعقب ذلك قيام إسرائيل باغتيال قائد قوة الرضوان الخاصة في حزب الله "وسام الطويل"[٢]، وقيام القوات الأمريكية والبريطانية بالهجوم على منشآت عسكرية تابعة لجماعة الحوثي في اليمن[٣].

يهدف الحلفاء الغربيين لإسرائيل، وخاصةً واشنطن، إلى ردع حلفاء حماس في محور المقاومة والدفاع عن قواتهم ومصالحهم في المنطقة، إلى جانب إتاحة الوقت لإسرائيل حتى تُحقق أهدافها في قطاع غزة بتصفية المقاومة وإرجاع أسراها. وتنصب استراتيجية الولايات المتحدة على تحقيق تطبيع عربي إسرائيلي، خاصةً مع الدول الخليجية، وهو التحالف الذي سوف توكل له واشنطن تأمين مصالحها ومصالح حلفائها بالمنطقة، حتى يتثنى لها التركيز على التهديدات الإقليمية والدولية الأخرى، سواء تحدّثنا عن إيران أو روسيا أو الصين[٤].

ثالثًا- تصعيد جبهات وخفض أخرى:

لم تُسفر الجهود الغربية الدبلوماسية والعسكرية، حتى أوائل فبراير ٢٠٢٤، عن ردع فصائل محور المقاومة؛ فلا الجهود الفرنسية ولا الأمريكية التي يقوم بها مبعوث الرئيس الأمريكي آموس هوكستين[٥] نجحت في وقف التصعيد بين حزب الله وقوات المقاومة ودولة الاحتلال. بل إن الضربات التي شنتها القوات الأمريكية البريطانية على المواقع العسكرية لجماعة الحوثي أدت إلى تصعيد عمليات الجماعة في البحر الأحمر وخليج عدن.

لكن على العكس من ذلك، أدى الهجوم الذي شنته جماعة "حزب الله العراق"، في ٢٨ يناير ٢٠٢٤، بطائرة مسيرة على موقع عسكري أمريكي (البرج ٢٢) قرب الحدود الأردنية (وأودى بحياة ٣ جنود أمريكيين، وجرح عشراتٍ آخرين)، أدى إلى تعليق الجماعة عملياتها ضد القوات الأمريكية بعد ضغوطٍ مارستها عليها الحكومة العراقية وفصائل في الحشد الشعبي وقائد فيلق القدس إسماعيل قاآني[٦]. بعد هذا الهجوم وخشية رد الفعل الأمريكية، وجهت الجماعة عناصرها إلى ممارسة ما أسمته "**الدفاع السلبي**" بشكلٍ مؤقت في حالة تعرضهم لأي هجوم أمريكي[٧].

تُشكل المحددات الوطنية لكل جماعة من جماعات محور المقاومة مدى وطبيعة انخراطها في الهجوم على إسرائيل وداعميها. ففيما يتعلق بحزب الله، نجد أنه قد عمل على حصر الحرب بحيث تصبح الخسائر في نطاقه بيئته الحاضنة حمايةً لباقي لبنان؛ كون الحزب يأخذ شرعيته من حماية لبنان وعدم تعريضه لمخاطر حرب شاملة تُفاقم من أزمات مواطنية المعيشية خاصةً من هم ضد أجندة الحزب. كذلك، فإن فصائل محور المقاومة العراقية يقع عليها ضغوط من الفصائل المنخرطة في الحشد الشعبي والبعيدة بشكلٍ ما عن الأجندة الإيرانية، ما يُسموا الشيعة العرب، وهؤلاء لم ينخرطوا في عمليات عسكرية ضد القوات والمصالح الأمريكية، ولكنهم دعوا لمساندة المقاومة والشعب الفلسطيني دون تعريض العراق

---

(١) مَن أبو تقوى الذي قُتل بضربة أميركية في بغداد؟، الشرق الأوسط، ٠٤ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/zjGMQ3A.

(٢) إسرائيل تعلن وقوفها وراء اغتيال القيادي بحزب الله وسام طويل، سكاي نيوز عربية، ٠٩ يناير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/YMH03Gv8.

(3) Eric Schmitt and Helene Cooper, U.S. Missiles Strike Targets in Yemen Linked to the Houthi Militia, The New York Times, 11 January 2024, Available at: https://2u.pw/Z8sqmbli

(٤) محمد أبو رمان، النظام الإقليمي الجديد في "اليوم التالي" للحرب، العربي الجديد، ١٣ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/tRSmbVDf.

(٥) حسن أيوب، هوكستين: I am the king of Lebanon، ١٨٠ بوست، متاح عبر الرابط التالي: https://180post.com/archives/43438.

(٦) لماذا تعلّق «كتائب حزب الله» العراقية هجماتها على القوات الأميركية؟، الشرق الأوسط، ٣١ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/6QVktoCB.

(٧) كتائب حزب الله العراقية تعلن وقف هجماتها على القوات الأميركية، الشرق، ٣٠ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/KxuSjpA.

لمواجهة مع القوات الأمريكية التي يسعى الجميع لإخراجها من العراق بطرقٍ شتى.

في هذا السياق، كانت جماعة الحوثي أكثر حريةً في تعاطيها العسكري مع القوات الأمريكية والبريطانية والمصالح والأهداف الإسرائيلية المدنية والعسكرية؛ كون الظهير الشعبي للجماعة بل والمحيط القبلي داعم لعملياتها بشكلٍ حاسم، فضلًا عن أن المتابع لتنامي قوة الجماعة منذ حروبها مع حكومة علي صالح منذ العقد الأول في القرن الحادي والعشرين، وكذلك الحروب التي خاضوها ضد "التحالف العربي" السعودي الإماراتي، يلحظ أن الجماعة تُراكم القوة خلال هذه الحروب وتخرج منها أشد بأسًا وبتحالفاتٍ قبلية أكبر.

إن ردود الأفعال العسكرية والدبلوماسية من قبل محور المقاومة التي تلت عملية طوفان الأقصى عملت على تثبيت منطق "**وحدة الساحات**"، لكنها لم تصل إلى مستوى إطلاق الحرب الشاملة والمشتركة. يرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: غياب التنسيق بين أطراف المحور لإطلاق العملية حفاظًا على السرية، والسبب الأهم هو أن إيران والجماعات المنخرطة في المحور تقوم استراتيجيتها على الحروب اللامتماثلة ذات النفس الطويل والضرب فيما يُسمى "**المناطق الرمادية**" التي لا تُشعل حربًا إقليمية واسعة تستدرج فيها إسرائيل واشنطن لمواجهة إيران بشكلٍ مباشر، كون هذا يُنذر بتهديد وجودي للنظام الإيراني.

خاتمة- سيناريوهات التوسع الإقليمي للحرب:

على الرغم من ذلك "**الصبر الاستراتيجي**" الذي تُمارسه إيران وكذلك حزب الله، الذي اعتبر أمينه العام حسن نصر الله أن أداء الحزب لم يصل إلى "مرحلة الانتصار بالضربة القاضية لكننا ننتصر بالنقاط"، إلا أنه أكد في الوقت ذاته أن الجبهة اللبنانية "هي جبهة تضامن مع غزة، وتتطور وتتحرك تبعًا للتطورات هناك... كل الاحتمالات في جبهتنا اللبنانية مفتوحة"، لافتًا إلى أن "سلوك العدو إزاء لبنان هو محدد لتحركاتنا، وهذا سيُعيدنا إلى قاعدة المدني مقابل المدني"[١].

يكمن خطر توسيع الحرب وفتح عدد من الجبهات، وصولًا لمرحلة حرب شاملة، في مواصلة إسرائيل لتجاوز خطوط حمراء وهي كثيرة، منها: ضرب إيران بشكلٍ مباشر وعلني، وكذلك توجيه ضربة عسكرية في العمق اللبناني. تعمل الإدارة الأمريكية الضعيفة على كبح جماح الحكومة الإسرائيلية عن تجاوز هذه الخطوط، لكن تقوم إسرائيل بين الفينة والأخرى بالتصعيد وتجاوز قواعد الاشتباك، سواء بتوجيه ضربات ضد أهداف مدنية وعسكرية لحزب الله في خارج خط المواجهة وفي العمق اللبناني، أو بقيامها بسلسلة اغتيالات ضد قادة كبار في الحرس الثوري.

إن استمرار إسرائيل في توجيه مثل هذه الضربات دون قدرة حلفائها على إثنائها عنها، سوف يدفع إيران وحلفاءها في محور المقاومة إلى الرد، كون استمرار طهران ومحورها في الردود المنخفضة أو توجيه الضربات في "**المنطقة الرمادية**" التي استخدمتها إيران لتجنب حرب شاملة تصبح آخذة في التضييق؛ خاصةً في ظل احتمال أن تؤدي هذه الردود إلى أزمة في شرعية المحور أمام جماهيره وحلفائه.

١- ومع ذلك، فمن السابق لأوانه استنتاج أن هذه **المنطقة الرمادية** آخذة في التلاشي، حيث يمكن أن تُناور إيران عن طريق خفض حدة جبهات وتصعيد أخرى بالتعاون مع حلفائها في المحور. لكن المفارقة هنا أن استمرار هذه الاستراتيجية يتوقف على قدرة الإدارة الأمريكية في الضغط على إسرائيل لقبول وقف إطلاق النار في غزة، وعدم تجاوزها لقواعد الاشتباك المعمول بها مع حزب الله وقوات فيلق القدس في سوريا.

(١) نصر الله: انخرطنا في الحرب من البداية ومستمرون فيها، الجزيرة نت، ٣ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/tv52T33t

مستقبل الكيان الصهيوني: الداخل الإسرائيلي بين الحرب والأزمات المتعددة

أمنية عمر*

مقدمة:

مثَّل ما حدث فجر السابع من أكتوبر صفعة مباغتة للاحتلال الإسرائيلي، أدخلته في حالة صدمة وهذيان لم يستطع الخروج منها حتى اليوم، رغم مرور ما يقارب ستة أشهر على ما حدث، ومما يضفي على الأمر طابعًا دراميًا، أن مواجهة متعددة الجبهات كهذه كانت أمرًا متوقعًا أن تبادر به إسرائيل في هذه المرحلة، فمن جهة تمضي مشاريع التطبيع "اتفاق إبراهيم" مع الأنظمة العربية الخليجية بوتيرة متسارعة، ومن جهة أخرى أحكم المستوطنون والحكومة المتطرفة قبضتهم على الضفة، وبقيت مشكلة قطاع غزة لا بد من تصفيتها. وهناك أيضًا احتياج داخلي لشن هذه الحرب، فقد ذكرت دراسة خرجت في يوليو الماضي، عن باحثين بمعهد الأمن القومي بجامعة تل أبيب، أن نتنياهو قد يلجأ إلى مواجهة متعددة الجبهات لمحاولة تجاوز الأزمة الأخيرة التي اشتعلت في المجتمع الإسرائيلي ومحاولة توحيد صفوفه، بعد ما بدأت التحذيرات من حرب أهلية تكثر في المجال السياسي الإسرائيلي، منذ إعلان الحكومة مشروعها للإصلاحات القضائية في يناير ٢٠٢٣[1].

فالمجتمع الإسرائيلي يعاني من أزمة جوهرية عمرها من عمر الدولة، تتعلق بطبيعتها وأنها "يهودية وديمقراطية في الوقت نفسه"، والكم الهائل من التناقضات التي تحمله هذه العبارة. ويفاقم من حجم الأزمة غياب أي دستور دائم للدولة منذ نشأتها والاعتماد على المحكمة العليا لملء هذا الفراغ، بالإضافة للانعكاسات المعاصرة للأزمة من صعود لليمين، وسيطرته غير المسبوقة على الحكومة والكنيست، وسعيه لإحكام السيطرة على باقي مؤسسات الدولة من جهة، وضمه للأراضي الفلسطينية ومد مشاريعه الاستيطانية بوتيرة جنونية من جهة أخرى، وهو ما يهدد ديموقراطية الدولة من وجهة نظر المعارضين. ومن ثم فجرت أزمة الإصلاحات القضائية بدورها، الإشكاليات الأعمق التي تضرب بجذورها في صلب المجتمع الإسرائيلي، وفي هذا السياق شديد التعقيد جاءت صفعة السابع من أكتوبر، لتغيم على الأفق السياسي والمجتمعي الإسرائيلي، ليجد الداخل الإسرائيلي نفسه بعد ذلك بين رحى الحرب وأزماته المتعددة.

في هذا التقرير نستعرض أزمات الداخل الإسرائيلي، والتعقيدات التي أضافتها عملية "طوفان الأقصى" على هذه الأزمات، ثم نحاول استكشاف طبيعة "اليوم التالي للحرب" داخل إسرائيل.

أولًا- أزمات الداخل الإسرائيلي

– التصدعات المجتمعية:

تعد التركيبة المجتمعية الإسرائيلية تركيبة شديدة التنوع والتعدد، أقرب لعدم التجانس بالنظر لطبيعة نشأة وتشكل الدولة، فالدولة تشكلت عبر عملية احتلال للأراضي الفلسطينية، أعقبها موجات استيطان لهذه الأراضي عبر تدفق للمهاجرين اليهود من شتى بقاع الأرض، ظلت الهجرة مستمرة بوتيرة متفاوتة حتى قبل السابع من أكتوبر، ومن ثم فالمكون الرئيس للمجتمع الإسرائيلي إما مهاجرين أو أبناء مهاجرين، والهجرة تعني أن يغير هؤلاء القادمون قومياتهم، مواقعهم التاريخية والجغرافية، نمط حياتهم، وأداورهم الاجتماعية وطبقاتهم، وثقافتهم، وبالطبع ألقت هذه التغيرات بثقلها على

* طالبة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

(1) Meir Elran and Kobi Michael, The Formative Socio-Political Crisis in Israel: Implications for National Security, Strategic Assessment, Vol. 26, No. 2, July 2023, pp.137-145.

المجتمع، وهو ما دفع الحكومة لمحاولة تطبيق ما أسمته "وعاء الانصهار" منذ خمسينيات القرن الماضي؛ لخلق مجتمع متجانس. لكن الدراسات القادمة من الداخل الإسرائيلي في السنوات الأخيرة ترى أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، وبات يُنظر إليها كمحاولات مصطنعة أو قسرية للتجانس، وتؤكد هذا الطرح التوترات العنيفة التي يشهدها الداخل الإسرائيلي بمستوياته المختلفة؛ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[١].

ويمكن بصفة عامة تقسيم التصدعات التي تضرب بجذورها في أعماق المجتمع الإسرائيلي إلى خمسة تصدعات رئيسية ؛الصدع الأول هو الصدع الديني /العلماني، ويعني وجود مجموعة من الإسرائيليين العلمانيين مقابل مجموعة أخرى من الإسرائيليين المتدينين، وتختلف كلا المجموعتين حول النمط الثقافي العام للدولة وهويتها، ونظام الحكم، وجوهر الدولة هل ديني أم ديموقراطي، هذا الصراع الذي يؤطر الأزمات السياسية التي تعاني منها الدولة في السنوات الأخيرة. الصدع الثاني قائم على التمييز بين اليهود الغربيين "الأشكيناز" المنحدرين من أمريكا وأوروبا، والشرقيين " السفارديم" القادمين من الدول العربية أو إفريقيا؛ حيث عانى هؤلاء الشرقيون من العنصرية والتمييز المجتمعي لصالح الغربيين في الرواتب والمناصب، حتى إن بعض الغربيين كان لا يزوج ابنته من شرقي، ورغم تراجع وتيرة هذا التمييز وحدة هذا الصدع، لكنه بقي موجودًا حتى الآن. أما الصدع الثالث فهو بين اليمين واليسار، والاختلاف الأساسي بينهما حول الموقف من القضية الفلسطينية، فبينما يتمسك اليمين بخيار الدولة الواحدة، ومن ثم زيادة وتيرة بناء المستوطنات والقضاء على الوجود الفلسطيني بشتى الطرق سواء القتل أو التهجير أو غيره، يقدم اليسار نفسه كداعم لحقوق الإنسان والأقليات، ويبدي استعداده للتفاوض مع الفلسطينيين على أساس الانفصال عنهم وحل الدولتين[٢].

الصدع الرابع بين العرب واليهود؛ ففي العام ١٩٤٨ بقي حوالي ١٥٠ ألف فلسطيني من أصل ٩٠٠ ألف كانوا يعيشون داخل أراضي ٤٨ بعد فشل محاولات تهجيرهم، ثم أجبروا على حمل الجنسية الإسرائيلية بعد ذلك، لكن هذا التواجد المتزايد للعرب بالنظر لمعدلات الإنجاب، والمختلف قوميًا ودينيًا، يمثل خطرًا على يهودية الدولة، ما يدفع بتوترات واحتكاكات دائمة بين العرب واليهود، خصوصًا وأن فلسطيني ٤٨ يعتبرون وفق الأعراف الدولية هم أهل الأرض والسكان الأصليون. أما الصدع الخامس فيتمثل في الانقسام الطبقي داخل المجتمع الإسرائيلي بين الفقراء والأغنياء، فقد كشفت مؤسسة التأمين الوطني في دولة الاحتلال الإسرائيلي، أن ٢١٪ من السكان أصبحوا تحت خط الفقر، حتى أواخر ٢٠٢٢ وبداية ٢٠٢٣، كما أظهر التقرير السنوي للمؤسسة أن عام ٢٠٢٢ شهد زيادة في أعداد فقراء إسرائيل مقارنة بالعام الذي سبقه، وقال إن حالة الفقر استشرت بين شرائح مختلفة من المجتمع. كما تطرق التقرير للربعين الثاني والثالث من عام ٢٠٢٣؛ حيث أوضح أن ٣٠,٩٪ يعانون انعدام الأمن الغذائي لأسباب اقتصادية، وذكر أن العام الحالي ينذر بأن إسرائيل أصبحت من بين الدول الأفقر مقارنة بمعدلات الدول المتقدمة، وأن نحو مليوني مواطن في إسرائيل، بما في ذلك ٨٧٠ ألف طفل ونحو ١٥٠ ألف مسن، يعيشون تحت خط الفقر[٣].

هذه التصدعات تمثل الخريطة الرئيسية لطبيعة الأزمات الكامنة، والقابلة للتفجر في أي لحظة داخل المجتمع الإسرائيلي، خصوصًا في ظروف استثنائية كهذه، وسيأتي التقرير على ذكر بعض منها.

(1) Ibid, pp.137-145.

(٢) عباس إسماعيل، التحوّلات البنيوية في المجتمع الإسرائيلي ودلالاتها، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، ١٠ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٩ فبراير ٢٠٢٤، https://2u.pw/FppyNw5I

(3) Bar pleg, Israel's Poverty Rate Is among the Highest in the Developed World, New Report Shows, Haaretz, 23Dec2023, accessed at 27 Feb2024, available at: https://2u.pw/Xp0txxJ

- **الإصلاحات القضائية:**

في يناير٢٠٢٣، أعلن ياريف ليفين وزير العدل في حكومة نتنياهو عما أسماه "الإصلاحات القضائية"، تضمنت هذه الإصلاحات تقويض صلاحيات المحكمة العليا وتقييدها في كل ما يتعلق بإلغاء قوانين للكنيست أو قرارات للحكومة أو قرارات وأوامر صادرة عن المؤسسة الأمنية والعسكرية، من خلال تصويت الأغلبية العادية في الكنيست، في مقابل ذلك منح حق التشريع للسلطتين التنفيذية والتشريعية فيما يخص الحقوق الأساسية كالملكية والتنقل والتظاهر بالإضافة لحق اختيار قضاة المحكمة العليا، وتهدف الإصلاحات كذلك إلى تغيير قانون الحصانة البرلمانية لأعضاء الكنيست والوزراء ورئيس الوزراء، بحيث لا يواجهون التحقيق أو المحاكمة خلال توليهم مناصبهم، كما تهدف إلى إلغاء بند "الاحتيال وخيانة الأمانة" في القانون الجنائي والعقوبات، بحيث يتحول السياسي والموظف الحكومي إلى رجل فوق القانون(١).

هذه الإصلاحات مدعومة بالأساس من قبل الائتلاف الحاكم المكون من أحزاب دينية وقومية متطرفة أهمها حزب الليكود، بالإضافة لحزب الصهيونية الدينية بقيادة بتسلئيل سموتريتش، وحزب القوة اليهودية بقيادة إيتمار بن غفير، وحزب نوعم بقيادة آفي ماعوز، ويرى هؤلاء أن التعديلات القضائية ستساعد على المحافظة على هوية الدولة اليهودية من جهة، ومن جهة أخرى تفتح خيارات أوسع للعمل على ضم الضفة الغربية أو على الأقل أجزاء واسعة منها دون معارضة تُذكر من المحاكم الإسرائيلية، ومن ثم تصفية القضية الفلسطينية بالكلية.

لكن تيارات مجتمعية مختلفة من اليسار والوسط، بالإضافة للجيش، ومنظمات المجتمع المدني، ورجال الاقتصاد ورأس المال، رفضت هذه الإصلاحات بشدة وقامت بموجة احتجاجات واسعة حاشدة لم يشهدها المجتمع الإسرائيلي من قبل؛ إذ يرون أن محاولة الحكومة الحالية تغيير تركيبة القضاء وصلاحياته مفيدة لنتنياهو وائتلافه، وخطيرة على إسرائيل وديموقراطية الدولة، بل إن هناك من اعتبرها "انقلابا سياسيا" يمهد إلى تغير جوهر نظام الحكم في إسرائيل.

فالمحكمة العليا لها وضعية خاصة في دولة كإسرائيل؛ حيث لم تتفق الأحزاب الإسرائيلية منذ ١٩٤٨ على دستور للدولة، واستعاضت عن ذلك بقوانين الأساس التي تشكِّل أساس الحكم وتنظم العلاقة بين السلطات الحاكمة والمجتمع، يتمثل دور المحكمة العليا هنا في حفظ التوازنات السياسية و"حماية الحقوق الأساسية"، لذا فتقليص صلاحيتها يعني من الناحية العملية أن ميزان القوى سيميل لصالح السلطات التشريعية التي ستتمكن من سن القوانين، بما في ذلك قوانين الأساس، مع تقييد دور المحكمة أو أي رقابة قضائية، وهو ما يعد انقلابًا سياسيًا في نظام الحكم بالفعل. بالإضافة إلى ذلك فإن الإصلاحات تمنح أعضاء الكنيست نفوذا أوسع في لجنة تعيين قضاة المحكمة العليا، وذلك بهدف منح السلطات السياسية دورا محوريًا في اختيار أعضاء اللجنة، وهو ما سيسمح للحكومة بالسيطرة على المحكمة العليا بعد ذلك، وهو ما تراه المعارضة محاولة من قبل الائتلاف الحاكم لمساعدة نتنياهو وزعيم حزب "شاس"، المتحالف معه، آرييه درعي، في مشكلاتهم القانونية وقضايا الفساد والاحتيال التي تلاحقهم(٢).

لكن هذه الأزمة لها جذور تمتد لنطاق أبعد من معركة الإصلاحات القضائية الحالية، فخلال العقدين الماضيين تضاعفت قوة الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة حتى استطاعت تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة بزعامة بنيامين نتنياهو، في ديسمبر ٢٠٢٢، والتي تعتبر الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل. تتشكل القاعدة الاجتماعية لهذا الخليط المتنوع في الأساس من الحركات الدينية، والقوميين المتطرفين، وحركات

(1) Pnina Sharvit Baruch & Bell E. Yosef, The Independence of the Courts and Israel's National Security, the institute for National security studies, 19 Feb. 2023.

(٢) محمود جرابعة، صراع التعديلات وتداعياته على الإسرائيليين والفلسطينين، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: ٢٦ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٤، https://2u.pw/3VonhsyX

المستوطنين، ويتمتعون مجتمعين بما مجموعه ٦٤ مقعدًا في الكنيست من أصل ١٢٠ مقعدًا، والتي تمكنهم من تمرير التشريعات والقوانين التي تعكس أيديولوجيتهم المتطرفة وأجندتهم وتمكنهم من السيطرة على السلطة في إسرائيل، وترسيخ يهودية الدولة، بالإضافة لتمرير السياسات التي تزيد من التهميش، والتمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل والفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال في الضفة الغربية أو الحصار في قطاع غزة.

ويدرك الجانبان أن الأزمة الحالية في المقام الأول أزمة هوية عميقة على العديد من الجبهات، كما أنها في جذورها صراع على السلطة والنفوذ في المجتمع الإسرائيلي. فهي تعكس معركة شرسة تدور رحاها في المقام الأول -ولكن ليس حصرا- بين النخبة الجديدة التي تميل إلى اليمين، والنخبة القديمة التي تميل إلى يسار الوسط. تكتسب النخبة الجديدة السلطة السياسية تدريجيًا، وهي تطمح الآن إلى استغلال قوتها الانتخابية بشكل كامل وفعال لتحل محل النخبة القديمة، التي تعتبرها أشكنازية، ومتغطرسة، وقسرية. وفي الوقت نفسه، تفقد النخبة القديمة قوتها السياسية، وبالتالي فإنها تحاول - حسب مؤيدي الائتلاف- الحفاظ على قوتها وسيطرتها باستخدام وسائل خارج البرلمان. وبعبارة أخرى، يعتقد معسكر الائتلاف أن الأقلية السياسية تحاول استخدام الاحتجاج العام لفرض نظرتها العالمية على الحكومة.[١]

- **أزمة الحريديم:**

تمثل الامتيازات الاجتماعية والسياسية للحريديم أحد الأزمات التي تضرب بالمجتمع الإسرائيلي في السنوات الأخيرة؛ حيث يرفض المجتمع الإسرائيلي هذه الامتيازات، ويسعى بالفعل لسحبها منهم منذ عدة سنوات. لكن السابع من أكتوبر ضرب على وتر الأزمة بقوة، فتضاعف غضب المجتمع تجاههم. ففي عام ١٩٤٩ أقر الكنيست قانون خدمة الدفاع، الذي ينص على أن التجنيد العسكري إجباري لجميع المواطنين الإسرائيليين، لكن خلال حرب عام ١٩٤٨، أبرم رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون اتفاقًا مع زعماء الطائفة الحريدية لإعفاء أولئك الذين انقطعوا لدراسة التوراة بدوام كامل من الخدمة العسكرية الإلزامية، فيما عُرف بعد ذلك باسم "توراتو أومانوتو"، أي "التوراة مهنته"، ولم يتم تنفيذ هذا الاتفاق من خلال التشريع، بل من خلال لائحة وزارة الدفاع. وتسمح هذه الآلية لرجال الحريديم "بتأجيل" خدمتهم في جيش الدفاع الإسرائيلي من خلال الدراسة في المدرسة الدينية من سن ١٨ عامًا حتى بلوغهم سنًا محددًا لا ينطبق فيه التجنيد عليهم.[٢]

في البداية كانت نسبة هؤلاء الحريديم قليلة، وكان الرهان أن يذوبوا في المجتمع الإسرائيلي العلماني، لكن نتيجة لارتفاع معدل الولادات في المجتمع الحريدي ونموه الهائل مقارنة ببقية المجتمع اليهودي الإسرائيلي، فإن النظام الذي سمح في البداية بعدة مئات من الإعفاءات أدى الآن إلى تجنيد ٦٩٪ فقط من الرجال اليهود و٥٩٪ من النساء اليهوديات، حيث زاد عدد الحريديم وأصبح تأثيرهم مهمًا في الحياة السياسية الإسرائيلية؛ فهم يشكّلون اليوم نسبة ١٤٪ من نسبة اليهود؛ والتوقعات أن النسبة ستصبح في عام ٢٠٥٥ نحو ٢٧٪ من مجموع السكان اليهود[٣].

تكمن الأزمة في أن الحريديم قد تضاعفت قوتهم الديموغرافية في السنوات الأخيرة، وبالتالي زادت قوتهم السياسية، حتى أصبحوا العنصر الأهم في تشكيل أي حكومة إسرائيلية، وباتوا جزءًا أساسيًا من الأزمة السياسية في إسرائيل منذ ٢٠١٩؛ فهم من جانب متشددون جدًا في عزلتهم المجتمعية، لا يشاركون في الدورة الاقتصادية، ولا يدفعون الضرائب، ولا يحاربون في الجيش، ولا يدرّسون أولادهم العلوم العصرية في المدارس، بل يعملون فقط على العقيدة، في المقابل يشترطون

(1) Meir Elran and Kobi Michael, The Formative Socio-Political Crisis in Israel: Implications for National Security,Strategic Assessment,Vol. 26, No. 2,pp.137-145. July 2023.

(2) The Haredi Exemption, Israel Policy Fourm, 7 Jul 2023, accessed at 7 Mar 2024, available at: https://2u.pw/DSRJ4js

(٣) المرجع السابق.

الحصول على موارد مالية كبيرة لطلاب مدارسهم. هذه الامتيازات والمخصصات الاقتصادية الكبيرة، والمدفوعة عمليًا من باقي فئات المجتمع اليهودي، أدت بشعور عام من السخط والظلم الاجتماعي زاد من حدته أزمات المجتمع الإسرائيلي منذ سنوات، إذ تنظر باقي فئات المجتمع لأنفسهم باعتبارهم "حمير الحريديم" فبينما هم يعملون، ويدفعون الضرائب، ويخدمون بالجيش، تذهب كل الامتيازات في النهاية للحريديم فقط أجل لضمان دعمهم السياسي في الانتخابات.[١]

لكن منذ السابع من أكتوبر تصاعدت وتيرة الغضب تجاههم، والدعوة لضرورة مشاركتهم في الخدمة العسكرية مع بقية أبناء الشعب خاصة في تلك الظروف، وقد عقدت المحكمة العليا الإسرائيلية جلسة يوم الاثنين ٢٦ فبراير لهذا العام للنظر في عدد من الالتماسات المُقدَّمة إليها للطعن في قانونية المخصصات المالية التي تُغدقها الدولة (الحكومة) على المدارس الدينية اليهودية التي يتعلم فيها شُبّان من تيارات "الحريديم"، وطالبت الالتماسات هذه بإلزام الحكومة والجيش الإسرائيلي بالبدء فورًا بتجنيد الشبان الحريديم للخدمة العسكرية، من جهة أولى، وبالوقف الفوري للأموال الباهظة التي ترصدها الحكومة لتمويل مدارسهم الدينية، من جهة ثانية، وقد أمهلت المحكمة الحكومة حتى يوم ٢٤ مارس الجاري موعدًا أقصى لتقديم ردودها على هذه الأوامر، على أن تصدر قرارها القضائي النهائي في الموضوع. وهو ما دفع الحاخام الإسرائيلي الأكبر لليهود السفارديم يتسحاق يوسف بالتهديد خلال موعظة السبت في ٩ مارس الجاري، بمغادرة اليهود المتدينين البلاد إذا أجبروا على أداء الخدمة العسكرية. وهو ما يؤشر بمعركة شرسة بين مختلف أطراف المجتمع بخصوص قانون التجنيد الجديد[٢].

- **عرب الداخل والتحولات الديموغرافية:**

يبلغ تعداد عرب ٤٨ داخل إسرائيل ما يقارب ١,٧ مليون نسمة أي حوالي ٢١٪ من مجمل سكان الداخل الإسرائيلي، وتتعامل إسرائيل مع "التوازن الديموغرافي" من منطلق أمني / سياسي بالأساس، لذا فقد شكّل مبدأ "الأغلبية اليهودية" التي لا تقل عن ٨٠٪ هاجسًا كبيرًا بالنسبة لمؤسسي الحركة الصهيونية، وقادة إسرائيل لاحقًا، بشكل جعله ربما أحد أهم ركائز وأهداف المشروع الصهيوني الاستيطاني، كما يمثل هذا المبدأ حجر الأساس في تشكيل السياسات الإسرائيلية المختلفة التي سعت، ولا تزال، إلى الحفاظ على "ميزان ديموغرافي" يميل لصالح اليهود في فلسطين، من خلال المجازر، والأسر والاعتقال وعمليات التطهير العرقي المستمرّة بأشكال مختلفة، منذ عام ١٩٤٨ وحتى اليوم؛ حيث يمثل وجود الأقلية العربية الفلسطينية "خطر ديموغرافي"، ويعتبر أي تغيير في هذه النسبة بمثابة مساس بأمن إسرائيل القومي بمعناه الواسع، وفي السنوات الأخيرة باتت التغييرات الديموغرافية توضع ضمن "مؤشر المخاطر والتحدّيات" التي تواجه إسرائيل على المديين القريب والبعيد[٣].

ففي إحدى الدراسات الصادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، يتحدث الباحث شموئيل إيفن عن مستقبل إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية من منظور ديموغرافي، خصوصًا في ظل زيادة عدد الوفيات، والحد من معدلات الهجرة إلى إسرائيل، ويعتمد كاتب الدراسة في تقسيمه للمجتمع على خطاب رئيس الدولة السابق رؤوفين ريفلين في العام ٢٠١٥، والذي افترض وجود تركيبة اجتماعية في إسرائيل تنقسم إلى أربع قبائل: المتديّنون، العلمانيون، الحريديم، والعرب، تمتلك كل قبيلة ثقافتها وعاداتها الخاصة.

---

(١) عباس إسماعيل، التحوّلات البنيوية في المجتمع الإسرائيلي ودلالاتها، مرجع سابق.

(٢) محمد وتد، قانون التجنيد الجديد يفتح أزمة جديدة لنتنياهو تهدد بتفكك حكومته، موقع الجزيرة نت، ١مارس٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧مارس٢٠٢٤، https://2u.pw/bmKCjkhy

(٣) عبدالقادر بدوي، دراسة جديدة: ديموغرافية إسرائيل مع بداية العقد الجديد..التداعيات والأبعاد القومية، مدار، ٢٦ يوليو ٢٠٢١، تاريخ الاطلاع: ٣٠ فبراير ٢٠٢٤، https://2u.pw/CFXPn9d

وبحسب الدراسة، فإن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (بدون القدس الشرقية) المتوقّع بحلول العام ٢٠٥٠ سيبلغ قرابة ١٠ ملايين فلسطيني، في المقابل؛ من المتوقّع أن يصل عدد اليهود في إسرائيل إلى ١٠,٦ مليون نسمة (٧,٥ مليون يهود دون الحريديم، و٣,١ مليون حريدي) و٣,٢ مليون عربي (بمن في ذلك الفلسطينيون في القدس الشرقية)، أي أن عدد الفلسطينيين في فلسطين الانتدابية (من البحر إلى النهر) سيكون أكثر من عدد اليهود، لكن في الداخل تحفظ الزيادة الملحوظة المتوقعة في أعداد الطائفة الحريدية "التفوّق الديموغرافي اليهودي" في إسرائيل، وفق أقل التقديرات[١].

يتمثّل التحدّي الديموغرافي لإسرائيل إذًا في الحفاظ على هويتها كـ"دولة يهودية " في مواجهة الفلسطينيين الذين تتنامى ديموغرافيتهم بشكل كبير، كما يتضّح من البيانات السابقة، ويتمثّل الهدف الإسرائيلي في الحفاظ على "ميزان ديموغرافي إيجابي" لليهود مقابل الفلسطينيين داخل إسرائيل، وهي العملية التي يُطلق عليها "الميزان الضيّق"، والذي سيتأثر بشكل سلبي في حال أقدمت إسرائيل على ضم مناطق تحتوي على فلسطينيين، خصوصًا وأنها لا تمتلك إحصائيات دقيقة لعدد الفلسطينيين في هذه المناطق، لذا ظهرت دعوات بالابتعاد عن ضم أي مناطق تتضمّن فلسطينيين في الضفة الغربية، والعمل استنادًا إلى مبدأ "تبادل الأراضي" ضمن أية تسوية سياسية مُستقبلية والذي يضمن أكبر عدد مُمكن من اليهود وأقل عدد من الفلسطينيين داخل حدودها، لأن الاستمرار في ضم الأراضي سيؤدي حتمًا إلى دولة واحدة مزدوجة القومية، قد يحكمها العرب بالأغلبية وقتا ما، لكن هذا الاقتراح بالتوقف عن الاستيطان يبدو دربًا من الخيال في ظل تزايد نسبة اليمين داخل المجتمع الإسرائيلي[٢].

لكن منذ السابع من أكتوبر بات الوجود العربي الآني داخل إسرائيل -في حد ذاته- يمثل تهديدًا وجوديًا للدولة، بغض النظر عن أية اعتبارات ديموغرافية مستقبلية، وباتت سياسة الإخراس والقمع هي المتبعة تجاه المجتمع الفلسطيني هناك، بمشاركة المؤسسات السياسية والإعلامية وعامة الناس في المجتمع الإسرائيلي. ومع أن سياسات قمع فلسطيني الداخل قد تصاعدت منذ تولي بن غفير وزارة الأمن القومي الإسرائيلي سنة ٢٠٢١، بعد إعلانه المتكرر رغبته في التخلص منهم بشكل علني، لكنه مؤخرًا استغل حالة الحرب والطوارئ لتنفيذ سياسته ضد فلسطيني الداخل دون عوائق، وأكدت الحرب بما لا يدع مجالًا للشك، أن التعامل مع فلسطيني الداخل يضرب كل مزاعم إسرائيل عن ديموقراطية الدولة والتعايش داخلها في مقتل، وأنه على الرغم من المواطنة الممنوحة لهم، لكنها تبقى مواطنة هشة، تخضع خضوعًا تامًا للدوافع الأمنية ولاحتياجات الإجماع الإسرائيلي، وأن النظرة لعرب الداخل أنهم أعداء محتملون، يستحيلون في وقت الحرب والأزمات لأعداء حقيقيون بالفعل، تعني وجود صدعًا أعمق عصي على الرأب في الداخل الإسرائيلي[٣].

ثانيًا- فاتورة الحرب الباهظة

- اقتصاد متأزم

منذ السابع من أكتوبر، ورغم امتلاك الاقتصاد الإسرائيلي قاعدة خدمية، وقاعدة صناعية كبيرة، وقاعدة زراعية على نطاق أضيق، تعتمد جميعها على تكنولوجيا متقدمة، بالإضافة إلى لدعم الكبير الذي تلقته إسرائيل من المعسكر الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها الأوروبيين من جهة أخرى، فإنّ هذين العاملين لم يمكنا الاقتصاد الإسرائيلي من تلافي الضرر البالغ والمستمر الذي لحق به جراء هذه الحرب، والتوقعات العالمية بانكماشه خلال السنوات القادمة. فوفقًا لوزير المالية الإسرائيلي، تقترب التكلفة المالية للعملية العسكرية التي تقوم بها إسرائيل ضد قطاع غزة من ٢٥٠ مليون دولار أميركي يوميًا، أي نحو ١,٧٥ مليار دولار أسبوعيًا، ونحو ٧,٥ مليار دولار شهريًا؛ أي نحو ١,٥ في المئة من ناتجها المحلي

(١) المرجع السابق
(٢) عباس إسماعيل، التحوّلات البنيوية في المجتمع الإسرائيلي ودلالاتها، مرجع سابق.
(٣) هيئة التحرير، الحرب على غزة..سياسة الإخراس والترهيب والملاحقة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، مركز مدى الكرم للأبحاث، نوفمبر ٢٠٢٣، https://2u.pw/RjJLLtZ

الإجمالي[١].

من جهة أخرى، أخلت السلطات الإسرائيلية العديد من المستوطنات جنوب البلاد بما في ذلك الواقعة في منطقة "غلاف غزة"، بعد الهجوم الذي شنته المقاومة الفلسطينية على المنطقة نفسها، وإطلاق آلاف الصواريخ من القطاع. لكن النازحين لم يقتصروا فقط على الجنوب، فمع تدخل "حزب الله" على الحدود اللبنانية واندلاع اشتباكات ومواجهات مع الجيش الإسرائيلي، اضطرت تل أبيب لإخلاء البلدات الواقعة شمالا قرب المنطقة الحدودية، وبلغت تكلفة الإخلاء ٥,٦ مليار شيكل.

وقالت صحيفة "إسرائيل اليوم" إن عدد من تم إخلاؤهم من الجنوب والشمال بلغ ١٢٠ ألف إسرائيلي، تم وضعهم في فنادق و"مدن خيام" في مدن بعيدة نسبيا عن المواجهات، مع بدء الفنادق في الامتلاء، قالت الصحيفة: إن الحكومة الإسرائيلية وجهت بإعطاء كل إسرائيلي لا مكان له ٢٠٠ شيكل (نحو ٥٠ دولارا) يوميا على أن يتدبر أمره بنفس. بالإضافة لذلك وبحسب بيانات سلطة الضرائب الإسرائيلية، حتى الآن، تم تقديم ٢٠٤ ألف دعوى بالتعويض عن الأضرار غير المباشرة التي لحقت بالمصالح التجارية في جميع أنحاء البلاد خلال أكتوبر الماضي، وتم دفع ١٦٧ ألفا منها بقيمة ٣,٧ مليارات شيكل (أكثر من مليار دولار)، وتقدر سلطة الضرائب أنه عن شهر أكتوبر وحده سيدفع ٨ مليارات شيكل (٢,٥ مليار دولار)، كتعويض عن الأضرار غير المباشرة فقط. أما بالنسبة للأضرار المباشرة التي لحقت بالممتلكات، فقد تم دفع ٦٠٠ مليون شيكل (١٦٧ مليون دولار) فقط حتى الآن من المليارات التي ستكون مطلوبة لتغطية الخسائر[٢].

انعكست هذه التكلفة الباهظة للحرب على الوضع الاقتصادي للمجتمع الإسرائيلي بصفة عامة، ففي تقرير جديد لبنك إسرائيل المركزي أكد أن مديونية العائلات سجلت ارتفاعا كبيرا، في أشهر العدوان الأولى على قطاع غزة، على ضوء ارتفاع كلفة المعيشة، التي لم تنعكس في وتيرة التضخم بفعل شلل قطاعات اقتصادية، إلا أن أسعار المواد الغذائية والبضائع الحياتية سجلت ارتفاعا بنسبة أكثر من ضعفي نسبة التضخم المالي المعلنة.

كما ذكر تقرير البنك المركزي أن ضائقة العائلات في إسرائيل تستفحل، وهذا يظهر من معطيات تسديد القروض في شهر ديسمبر الماضي؛ إذ سجل ذلك الشهر ذروة في العجز عن تسديد القروض، بقيمة إجمالية ٣,٢ مليار شيكل (٨٧٧ مليون دولار)، وهذا أعلى بنسبة ٤٣٪ مما كان في الشهر نفسه من العام السابق (٢٠٢٢). يضاف إلى هذا أن طلب القروض من البنوك ومن شركات بطاقات الاعتماد سجل أيضا ذروة، وبلغ حجم القروض للعائلات، من دون قروض الإسكان، في الشهر الأول من العام الجاري ٢٠٢٤، نحو ٥٧٠ مليون شيكل (١٥٦ مليون دولار)، وهذا أعلى بنسبة ٢٦٪ عما كان عليه في الشهر نفسه من العام الماضي ٢٠٢٣.

ومن المتوقع أن يزداد عجز الميزانية الإسرائيلية على المدى البعيد، وأن ترتفع مستويات المديونية للعائلات، بالإضافة لمستويات الفقر والبطالة، ففي بحث أجراه "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، جاء فيه أن ميزانية الجيش الإسرائيلي ستستمر في الارتفاع حتى عام ٢٠٢٧؛ إذ يرى أن الصرف الثابت للجيش سيكون سنويا من العام المقبل ٢٠٢٥ وحتى عام ٢٠٢٧، نحو ١٢٠ مليار شيكل، وميزانية العام الجاري ١٥٥ مليار شيكل، بينما الميزانية السنوية للجيش، حتى العام ٢٠٢٢، كانت تتراوح ما بين ٥٦ مليار إلى ٦٠ مليار شيكل، يضاف لها نحو ١٣,٥ مليار شيكل هي الدعم العسكري السنوي الأميركي لإسرائيل؛ بمعنى مضاعفة الميزانية سنويًا حتى العام ٢٠٢٧ وهو ما يعادل ما بين ٦ و٨٪ من حجم الناتج العام[٣].

---

(١)هيئة التحرير، تداعيات طوفان الأقصى على الاقتصاد الإسرائيلي: تكاليف باهظة، مركز الجزيرة للدراسات، ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١٠ مارس ٢٠٢٤، https://2u.pw/W4a4UCu

(٢) محمد وتد، تفاصيل خطة إسرائيلية لجلب اليهود وتوطينهم بغلاف غزة والضفة، الجزيرة نت، ١٧ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٣ مارس ٢٠٢٤، https://2u.pw/Yh6qTpP.

(٣) برهوم جرايسي، أزمة الاقتصاد الإسرائيلي: انكماش غير مسبوق ومديونية العائلات في ارتفاع وميزانية الجيش ستتضاعف، المركز

- قضية الأسرى:

تعد قضية الأسرى أحد أبرز المستجدات المرتبطة بعملية "طوفان الأقصى" والسابع من أكتوبر، إذ لم يسبق لفصائل المقاومة الفلسطينية أن أسرت هذا العدد الكبير من الإسرائيليين، لذا مثلت هذه القضية أبرز الأوراق التي استخدمتها المقاومة في مفاوضتها للضغط على الإسرائيليين منذ بداية الحرب، مستغلة اشتعال الرأي العام الإسرائيلي واحتجاجات أهالي الأسرى المطالِبة بعودة أبنائهم.

من جهتها، حددت القيادة الإسرائيلية منذ بداية الحرب هدفين رئيسيين لها؛ القضاء على حماس، واستعادة الأسرى، ورغم أن الحكومة تسوق أهدافها وكأنها بنفس القدر من الأهمية، لكن حديثها الدائم عن أن مدة الحرب قد تطول، وغضها الطرف عن مقتل عدد من الأسرى نتيجة القصف، يعني أن عودة الأسرى ليست بهذه الأهمية التي يتحدث القادة السياسيون عنها[١].

ومع استمرار المفاوضات مع حركات المقاومة الفلسطينية، تظهر الخلافات الداخلية بالحكومة الإسرائيلية بشأن صفقة تبادل الأسرى المحتملة؛ حيث يعارضها نتنياهو لاعتقاده أن الثمن المقابل غير معقول، بالإضافة إلى رغبته في إطالة أمد الحرب قدر المستطاع، تأجيلًا للمواجهة المنتظرة بينه وبين المعارضة والمجتمع الإسرائيلي. كذلك يعارضها اليمين وممثلوه داخل الحكومة؛ الوزير بتسلئيل سموتريتش، والوزير إيتمار بن غفير، فضلا عن وزراء وأعضاء آخرين في الحكومة ينتمون لباقي أحزاب اليمين، ويرون أنه لا بد من إعادة النظر في الصفقة والمقابل الذي تريده المقاومة، وأن الموافقة تعني الخضوع وخسارة الحرب. وترى المعارضة من جهة أخرى أن هناك تباطؤ متعمد في اتخاذ القرار من قبل نتنياهو والتحالف اليميني داخل الحكومة، ما دفع وزير الدفاع غالانت مؤخرًا لعقد جلسة بديلة لبحث صفقة تبادل الأسرى الحالية، بعد رفض نتنياهو عقد المجلس الوزاري المصغر لمناقشتها.

وتضع قضية الأسرى نتنياهو في وضع صعب؛ حيث تتعقد ظروف الحرب أكثر، ويزداد الضغط الدولي عليه لوقف إطلاق النار، وتضيق الخيارات أمامه؛ فإما المضي قدمًا نحو إبرام صفقة تبادل ووقف لإطلاق النار، وحينها سيكون قد خالف حلفاءه من اليمين المتطرف في قضية مصيرية كتلك ربما لأول مرة، وسيلزمه آنذاك محاولة استرضاء اليمين وضمان استمرار دعمهم له، وإما الخيار الثاني وهو الوضع المعقد الذي يحاول أن يفرضه نتنياهو، عبر استمرار الحرب حتى القضاء على حماس، ورفض تحرير آلاف الأسرى الفلسطينيين، وعودة الأسرى الإسرائيليين، ويبدو هذا أمرًا صعبًا في ظل استفحال الانقسام بين النخبة السياسية الإسرائيلية، واستمرار نزيف الاقتصاد الإسرائيلي والاحتجاجات المطالبة بعودة المتظاهرين من جهة، والضغط الدولي لوقف إطلاق النار، والضغط لتقنين المساعدات الأمريكية من جهة أخرى[٢].

- الأزمات اليومية:

لا تقتصر الأزمات التي يعاني منها الداخل الإسرائيلي على ما سبق ذكره فقط، فهناك العديد من الأزمات اليومية التي تواجهها مختلف القطاعات يوميًا منذ بداية الحرب، فعلى سبيل المثال يعاني نظام الرعاية الصحية والنفسية في إسرائيل منذ بداية الحرب؛ حيث وصل معظم المصابين إلى مستشفيات الجنوب بأعداد تفوق طاقتها بكثير، على سبيل المثال استقبل مركز سوروكا الطبي حوالي ٧٠٠ فرد، منهم حوالي ١٢٠ في حالة خطيرة بينما كان السيناريو الأسوأ الذي توقعه المستشفى سابقًا هو استقبال ما لا يزيد عن ١٠٠-٢٠٠ جريحا. وكذلك الحال

الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٤، https://2u.pw/tLYckgI

(1) Steve Hendrix, Heidi Levine and Loveday Morris, After releases, an invisible divide separates Israel's hostage families, the Washington post, Dec. 2023, accessed at: 9 Mar. 2024, available at: https://2u.pw/xtCAI4g

(2) Claire Duhamel, Alexandra VARDI, Lauren BAIN, Israeli society more divided than ever over issue of Gaza hostages, france24, 2 Feb. 2024, accessed at: 6 Mar. 2024, available at: https://2u.pw/sRvfKMbg

بالنسبة لنظام الرعاية الاجتماعية، ففي يوم واحد تمت إضافة عشرات الآلاف من السكان إلى قوائم خدمات الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك ١٢٦ ألف شخصا تم إجلاؤهم في حوالي ٢٢٠ منشأة في جميع أنحاء البلاد. بالإضافة لذلك، فإن الغياب المؤقت عن العمل لنحو ٢٠٪ من القوى العاملة إما بسبب الإجلاء، أو منع دخول العمال الفلسطينيين أو هجرة بعض العمالة الأجنبية، أو استدعاء قوات الاحتياط؛ كل هذا يمثل مزيدا من الضغط على الاقتصاد الإسرائيلي[١].

ثالثًا- اليوم التالي للحرب

يبدو اليوم التالي للحرب في إسرائيل شديد القتامة كذلك، فعلى الرغم مما تملكه من قدرات عسكرية هائلة ودعم دولي كبير، لم يحقق جيش الاحتلال الإسرائيلي أيًا من أهدافه المعلنة طوال العدوان، بل على العكس فشل حتى اللحظة في مهماته الأساسية، كتحرير الأسرى، أو وقف إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية، أو تدمير المقاومة وتفكيك قدراتها العسكرية، وإعادة احتلال غزة. هذا الفشل يعني أن إسرائيل على موعد مع أزمة سياسية شديدة التعقيد وغير مسبوقة في تاريخها.

- **موجات احتجاج عنيفة**

من المتوقع أن تشهد إسرائيل بعد الحرب موجة احتجاج غير مسبوقة، تفوق تلك التي شهدتها عقب حرب ١٩٧٣، لتطالب بإقالة حكومة اليمين، وتقديم المسؤولين عن هذا الفشل الأمني والعسكري غير المسبوق للمحاكمة، ولرفض الإصلاحات القضائية.

كذلك فإنه في حال لم يتم التوصل إلى حل توافقي بشأن تجنيد الحريديم حتى نهاية الشهر الحالي، ستكون حكومة نتنياهو ملزمة في أبريل المقبل بتقديم قانون الخدمة الإلزامية الجديد وقانون الاحتياط، الذي يتضمن تمديد الخدمة العسكرية النظامية وزيادة عدد أيام الاحتياط، ومن المتوقع أن القانون المذكور ستتم الموافقة عليه أيضا من قِبل أولئك الذين لا يتحملون العبء من أعضاء الحكومة والائتلاف من الأحزاب الحريدية. لكن وزير الدفاع يواف غالانت تحدث عن رفضه أن يمرر قانون التجنيد الجديد دون موافقة كل أحزاب الائتلاف الحكومي عليه، كما رفضت أحزاب المعسكر الوطني القانون كذلك، ما لم يتضمن بندا بالموافقة على زيادة عدد الإسرائيليين الذين يتم تجنيدهم تدريجيا في العقد المقبل، والمقصود هو ضم اليهود الحريديم للخدمة العسكرية الإلزامية. لذا فمن المتوقع مستقبلًا أن تواجه إسرائيل واحدة من أكبر الأزمات الاجتماعية على الإطلاق، لكن خطوط الصدع التي ستقسم المجتمع الإسرائيلي هذه المرة لن تكون سياسية فقط بل قيمية أيضًا. وإذا مُرر القانون بهذا الشكل، فإن إسرائيل تنتظر عاصفة الجنود النظاميين والاحتياط، بعد استيعابهم لهول صدمة الحرب الحالية، وهو ما يشكل خطرا كبيرا على تماسك المجتمع، ستكون له انعكاسات قوية على المؤسسة العسكرية والأمنية[٢].

من جهة أخرى، ينتظر عرب الداخل كذلك بعد الحرب المزيد من تضييق الخناق عليهم بالحد من حرية التعبير، وإمكانية شطب ما يخصهم من أحزاب سياسية وتنظيمات المجتمع المدني، وملاحقة رجال العلم والصحافة، والنيْل من لجنة المتابعة العليا للجماهير الفلسطينية، وزيادة معدلات الإجرام بحقهم، خصوصًا في ظل عملية التسليح المستمرة للمجتمع الإسرائيلي، بالإضافة إلى تعالي أصوات عامة الإسرائيليين بضرورة تهجيرهم إلى الأردن ولبنان، وتصحيح ما يصفونه بخطأ الدولة حين تركتهم يعيشون في مدن كالجليل والمثلث والنقب عقب نكبة ١٩٤٨، مما قد يدفعهم لحركة احتجاجات كتلك التي حدثت منذ عدة سنوات.

تنتظر إسرائيل بعد الحرب إذًا العديد من نقاط الاشتعال،

(1) Chen Mashiach, The October War and Its Impact on Israel's Society and Economy, Taub center, 25 Dec2024, Accessed at: 8 Mar. 2024, available at: https://2u.pw/YQFh4l66

(2) Daniel Byman, A Future Look Back at Israel's War on Hamas: How a pre-mortem analysis could limit potential failures in Gaza, Foreign policy, 26 Dec. 2023, accessed at: 9 Mar. 2024, available at: https://2u.pw/GXvzvrs

لكن الأخطر هنا أن حركة الاحتجاجات هذه قد تتحول لحرب أهلية مسلحة، بالنظر لتسهيلات الحصول على السلاح، وحركة التسليح غير المسبوقة للمجتمع الإسرائيلي، التي قادها وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير.

- **لجنة تحقيق وتحالفات جديدة للحكم**

بعد السادس من أكتوبر ١٩٧٣ اشتعل الرأي العام الإسرائيلي غاضبًا من الفشل الاستخباراتي في توقع هجوم الجيش المصري آنذاك، وشُكلت لجنة تحقيق بقيادة رئيس المحكمة العليا أغرانات، وقد أقرت هذه اللجنة ما يسميه الإسرائيليون "ثقافة قطع الرؤوس" للرد على الفشل. لذا من المتوقع أن تُشكل لجنة كهذه تقوم بحركة إقالات جماعية كتلك التي حدثت مع قادة الجيش وبعض الوزراء، بالإضافة إلى استقالات آخرين على غرار ما فعلت جولدا مائير آنذاك، وإن كان يبدو أنه لا يمكن تنحية نتنياهو عن المشهد السياسي الإسرائيلي بسهولة.

بعد حرب ١٩٧٣، خسر حزب العمل الانتخابات، واتجهت خيارات المجتمع الإسرائيلي ناحية اليمين، فسيطر حزب الليكود على مقاليد الحكم بشكل كبير منذ ١٩٧٧، ومنذ ذلك الحين ونسبة اليمين المتطرف في ازدياد. والمتوقع بعد عملية طوفان الأقصى أن يبحث المجتمع الإسرائيلي كعادته عن قائد قوي يطبق نظرية الجدران الحديدية تجاه الشعب الفلسطيني، قادر على الخروج بالإسرائيليين من نفق الأزمات المظلم الذي دخلوا فيه بفعل الحكومة الحالية. لذا فمن المتوقع كذلك أن يتراجع نفوذ أحزاب الصهيونية الدينية، وهو ما حدث بالفعل باستبعاد نتنياهو لهم من مجلس الحرب المصغر، لكنه قد يتراجع بشكل أكبر بعد الحرب لصالح أحزاب يمينية أخرى، بالإضافة لبعض أحزاب الوسط واليسار.

ووفقًا لاستطلاع رأي أجرته القناة ١٣ الإسرائيلية مؤخرًا، يمكن لحزب يميني بقيادة نفتالي بينيت -رئيس الوزراء السابق- أن يكون بديلا للأحزاب اليمينية الحالية؛ حيث من الممكن أن يفوز بحوالي ١٩ مقعدًا في الانتخابات المقبلة، الأمر الذي من شأنه أن يعيد صياغة الخريطة السياسية بشكل كبير، مما قد يؤهله ليحل محل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وأظهر الاستطلاع أيضًا أن تحالف الوحدة الوطنية الوسطي بزعامة وزير الدفاع السابق بيني غانتس من المرجح أن يحصل على ٢٢ مقعدًا -ارتفاعًا من ١٢ مقعدًا في عام ٢٠٢٢- في حين وصلت بعض الاستطلاعات بالعدد إلى ٤٠ مقعدًا، خاصة وأن التحالف يضم أعضاءً من أحزاب مختلفة، من بينها حزب الليكود نفسه، في حين أن حزب الليكود بزعامة نتنياهو وأحزاب الصهيونية الدينية من المتوقع أن تتراجع شعبيتها بقوة[١].

- **انعدام الثقة**

يقول ألكسندر بيرنز -أستاذ التاريخ بجامعة الفرنسيسكان-: "فقد الشعب الإسرائيلي شعور الأمان الكامل منذ حرب الغفران، وبعد السابع من أكتوبر لا أظنه سيستعيده مرة أخرى، لقد ذهبت صورة إسرائيل التي لا تقهر، وحضرت صورة أكثر تواضعًا"، لذا فعلى المستوى الداخلي كان المجتمع الإسرائيلي يعاني أزمة ثقة في النظام السياسي قبل السابع من أكتوبر، لكنها استحالت بعد السابع من أكتوبر إلى ما يشبه انعدام الثقة بالكلية، وهو ما يعني أن الحكومة ستواجه صعوبة في منح سكان مستوطنات غلاف غزة والشمال الثقة مرة أخرى للعودة إلى ديارهم[٢].

ولعل هذا ما يجعل الإسرائيليون متمسكين بالمنطقة العازلة بطول الجدار الفاصل بين قطاع غزة ومستوطنات الغلاف، ومحاولة عقد اتفاق دبلوماسي مع لبنان لإبعاد حزب الله لمسافة ستة أميال عن الحدود، كما سيتعيّن على الحكومة أيضًا أن تقنع شعبها بأنهم في أمان، على الرغم من فشل المخابرات

(1) JAMIE DETTMER, Clashing visions of Israel's future, politico, 29 Jan. 2024, accessed at: 12 March 2024, available at: https://2u.pw/wi7wWh6.

(2) OLIVIA B. WAXMAN,How the Yom Kippur War Changed Israel,Time, 11Oct.2024, accessed at: 13March.2024, available at: https://2u.pw/7hMWVv45

الإسرائيلية الذريع في اكتشاف هجوم السابع من أكتوبر والتحذير منه، وفشل القوات الإسرائيلية في الدفاع عن المجتمعات القريبة من غزة[١].

- **وضع اقتصادي متدهور**

وعلى الجانب الاقتصادي، فإن الزيادة في ميزانية الجيش ستأتي على حساب النمو الاقتصادي العام، لأنه كلما اتجهت الأموال للجيش والعسكرة، فإن النمو الاقتصادي سيتراجع. كذلك فإن هذه الزيادة تأتي على حساب مشاريع بنى تحتية، وتعليم ورفاه، واستثمارات من شأنها أن تشجع حركة الاقتصاد وتزيد فرص العمل، مما سيؤثر على كافة شرائح المجتمع الإسرائيلي، والفئات الأفقر منها بشكل خاص، مما يؤشر على مزيد من المشاكل التي ستواجهها الحكومة الحالية والحكومات القادمة على مستوى الجبهة الداخلية. بالإضافة إلى مشكلات مجتمعية تتعلق بالبطالة، وارتفاع معدلات الفقر، ونقص الناتج المحلي، وهو ما تشير إليه العديد من الدراسات التي خرجت من إسرائيل أثناء الحرب الحالية، من أن إسرائيل ستحتاج سنوات لتتعافى من آثار هذه الحرب اقتصاديًّا.

خاتمة:

بالإضافة للوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المتأزم الذي يعاني وسيعاني منه المجتمع الإسرائيلي في قابل الأيام، فإن لعملية "طوفان الأقصى" تأثير أهم على مستوى التصورات الجماعية للإسرائيليين أنفسهم، فما حدث في السابع من أكتوبر ليس مجرد هزيمة عسكرية لإسرائيل، لكنها خسارة أدت لانحلال وتآكل جزء ليس بالهين من الأساطير التي تتمترس ورائها وتصدرها إسرائيل للخارج والداخل طوال الوقت، ومع استمرار الحرب ستزداد وتيرة هذا الانحلال والتآكل تحت وطأة فشل تحقيق الأهداف المعلنة؛ فالمجتمع الذي يعرِّف نفسه ويستمد هويته من الصراع منذ نشأته، لن تستطيع أي سردية أو صورة للنصر أن تمحو أثر تلك الخسارة من مخيلته.

من جهة أخرى دفعت "طوفان الأقصى" الإسرائيليين لمساءلة أنفسهم: هل قرأوا قدرات الفلسطينيين على الصمود في وجه سياستهم الحربية، وعلى مقاومتهم وعدم تمكنهم من تحقيق نصر عسكري بشكل صحيح؟ فأثناء الحرب تعالت أصوات الداخل تتمنى على قادة إسرائيل التحلّي بقدر من التواضع في كل ما يرتبط بقدرات الجيش الإسرائيلي ومحدودية هذه القدرات من جهة، وبمقدرتهم معرفة إمكانات الخصم من جهة أخرى. هذا الاعتراف بمحدودية القدرات الأمنية والدفاعية يدفع في اتجاهين مختلفين: اتجاه يرى ضرورة إبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم، حتى يستعيد الإسرائيليون شعور الأمان؛ فيهجَّر أهل غزة لمصر، ويهجر أهل الضفة و٤٨ للأردن، وهناك اتجاه آخر يرى أنه لا بد لإسرائيل أن تتعافى من إدمانها للعنف كحل لكل أزماتها السياسية. ووفقًا لأستاذ العلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا زئيف ماعوز يكمن تعافي إسرائيل من العنف في هزيمة قاسية، تجبرها على دفع ثمن اختيار العنف كحل أولي لكافة مشاكلها السياسية.

ختامًا، تبدو مقولة إن "ما قبل السابع من أكتوبر ليس كما بعده"، مقولة شديدة الحقيقية والكثافة، تختزن بداخلها تغيرات غير مسبوقة ومستمرة حتى الآن، على مختلف المستويات الدولية والإقليمية، والداخلية الفلسطينية والإسرائيلية، يصعب التكهن بكل سيناريوهاتها المحتملة، لكثرة الفاعلين، وتداخل وتعقد المشهد وتسارعه، لكن إحدى حقائقها شديدة الوضوح أن الداخل الإسرائيلي يألم ربما للمرة الأولى بهذا الشكل غير المسبوق، ويتحمل جزاء ما كسبت حكوماته ومستوطنيه لعقود من الزمن.

(١) كفاح زبون، إسرائيل تغيّر تكتيكاتها القتالية في غزة... وتواصل العمل على «المنطقة العازلة»، الشرق الأوسط، ٢ فبراير٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١٤مارس٢٠٢٤، https://2u.pw/CvQkfQsj

الوساطة الإقليمية بين المقاومة وإسرائيل: الدور والفاعلية والدلالات

(مصر وقطر)

محمود عاشور مؤمن*

مقدمة:

ترمي جهود الوساطة إلى تسوية النزاعات الدولية بطرق سلمية، استنادًا لمبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين الذي تبناه ميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن تحريم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات بين الدول، فكان لازمًا على أشخاص القانون الدولي إعادة تأطير وتنظيم العلاقات فيما بينهم لحماية العالم من ويلات الحروب وتسوية النزاعات المسلحة، بشكلٍ يضمن الأمن الإقليمي والدولي. ومن هنا، تظهر الوساطة الإقليمية كواحدة من السُبل لتسوية الأزمات الدولية في إطار عملية إجرائية منظمة ترعاها جهود طرف -أو أطراف- غير الأطراف المتنازعة للوصول لحالة تفاهم وحل الخلاف القائم بشكلٍ مستدام.

شهدت منطقة الشرق الأوسط العديد من النزاعات والأزمات، ظهرت خلالها وساطات إقليمية لعبت دورًا بارزًا في تسويتها سلميًا، من أهمها دور كلٍ من مصر وقطر كوسيطين إقليميين في عددٍ من الأزمات، حيث تعتبر الدولتان من الدول الفاعلة على الساحتين الإقليمية والدولية في استعمال الدبلوماسية الوقائية والوساطة والمساعي الحميدة في تسوية المنازعات الإقليمية والدولية.

وبالنسبة لحالة الدراسة، فمنذ بداية الحرب الإسرائيلية على غزة التي أعقبت عملية طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، والتي خلفت آلاف الشهداء والمصابين، سعت مصر وقطر لوضع حدٍ للحرب من خلال التوصل إلى اتفاق بين الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية في غزة بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني، وإنهاء معاناته الممتدة على مدار سبعة عقود. وقد نجحت هذه الجهود في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣ في إقرار أول هدنة، والتي دامت أسبوعًا واحدًا جرى خلالها إطلاق سراح ١٠٥ من الرهائن الإسرائيليين في قطاع غزة مقابل الإفراج عن ٢٤٠ أسيرًا فلسطينيًا من سجون الاحتلال الإسرائيلي.

في ضوء ذلك، تتكشف أهمية النظر بالدراسة والتحليل للوساطة الإقليمية للدولتين بين الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة، وذلك من خلال صياغة منهجية لقراءة دور كلٍ من مصر وقطر كوسيطين إقليميين في الحرب القائمة، وهذا بما يُحقق هدف التقرير في التعرف على فعالية هذه الوساطة، وآليات تطويرها في سبيل إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني بما يضمن حقوقه التاريخية في تقرير مصيره. ولا شك أن الأمر يتطلب استكشفات تحولات الموقف المصري في الصراع العربي الإسرائيلي من طرف أصيل حتى الربع الأخير من القرن العشرين إلى وسيط إقليمي في القرن الحادي والعشرين ومدى تأثير ذلك في عملية الوساطة الحالية والدور المصري فيها. كذلك الدور المحوري المتزايد للدبلوماسية القطرية الناعمة في ضوء تقارب قطر مع المقاومة الفلسطينية، واحتضانها لقيادات حماس ودلالة هذا التقارب على مسار المفاوضات.

وعليه، ينقسم التقرير إلى محورين وخاتمة، **المحور الأول:** يتتبع مسار الوساطة المصرية القطرية خلال المواجهات المتكررة بين الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية، وصولا

* باحث في العلوم السياسية.

إلى اللحظة الراهنة وأبرز المؤثرات والقضايا المحركة لها. **المحور الثاني:** يستعرض مقومات وركائز الوساطة الإقليمية للدولتين بين المقاومة وإسرائيل ومدى فعاليتها في الحرب الحالية، هذا فضلا عن أهم التحديات ذات الدلالات التاريخية والحضارية للوساطة المصرية القطرية، أما **الخاتمة**: نضع فيها أهم الخلاصات وقراءة مستقبلية لأطروحات تلك الوساطة.

المحور الأول- مصر وقطر: الوساطة الإقليمية في الصراع... المساروالعوامل المؤثرة

تشكلت الوساطة الإقليمية بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية ضمن جهود دبلوماسية مصرية قطرية، امتدادًا للدور التاريخي للدولتين في وضع أطر تفاهمات واتفاقات أوقفت إطلاق النار، ومررت هدن استمرت لسنواتٍ خلال العديد من الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة منذ ٢٠٠٨ إلى الآن، الأمر الذي جعلهما -مصر وقطر- وسيطين إقليميين أكثر موثوقية لطرفي النزاع، فمصر تمتلك أدوات وأوراق ضغط تتمثل في معبر رفح وأنفاق سيناء بالنسبة للمقاومة، وعلاقات دبلوماسية متطورة ضمن اتفاقية كامب ديفيد بالنسبة لإسرائيل، أما قطر تعد حليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة الأمريكية التي تملك أكبر قاعدة عسكرية في الشرق الأوسط على أراضيها، كما أن التقارب الأيديولوجي للدوحة مع المقاومة جعل لديها ثِقل دبلوماسي ومكانة سياسية تمكنها من القيام دور الوسيط الإقليمي، وسنُفصل فيما يلي.

- **قراءة دور مصر وقطر في الحروب العربية الإسرائيلية**

لقد برز **الدور القطري** في الوساطة بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية خلال عددٍ من الحروب آخرها عام ٢٠٢١، كما رعت قطر اتفاق المصالحة بين فتح وحماس ٢٠١٢. ويمكن قراءة الدور القطري خلال مسيرة الوساطة في ضوء سمات السياسة الخارجية القطرية التي تنبني عليها رغبتها في الوساطة الدولية لعدة أسباب ومقومات، منها: زيادة التأثير واكتساب القيمة والسمعة، وأن تصبح لاعبًا بارزًا في مجال الوساطة على الساحة الدولية، وفتح قنوات الاتصال مع مختلف الأطراف بوصفها وسيطًا محايدًا ونزيها[١]، وبهذا يتزايد تأثير قطر في مسار المفاوضات بين الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في غزة في ظل دبلوماسيتها المنفتحة مع أطراف النزاع؛ حيث تتقارب قطر مع المقاومة أيديولوجيًا وعمليًا إذ تحتضن القيادة السياسة لحركة حماس منذ ٢٠١٢، كما ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية بمصالح استراتيجية وعسكرية باعتبارها الحليف الأكثر دعمًا وتأثيرًا في الاحتلال الإسرائيلي[٢].

أما **مصر**، فقد لعبت دورًا بارزًا خلال المواجهات العسكرية المتكررة بين الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية في غزة، خاصةً بعد وصول حركة المقاومة الإسلامية "حماس" لحكم غزة عام ٢٠٠٧، وقد مرت الوساطة المصرية عبر الحروب الإسرائيلية على غزة بعدة خطوات ومسارات تاريخية؛ بدءً من جهود وقف إطلاق النار والأعمال العسكرية، والوصول إلى تفاهمات بين أطراف النزاع لإبقاء الأوضاع هادئة لأطول فترة ممكنة، وصولًا لتكريس جهود إعادة الإعمار في غزة[٣].

لكن بشكلٍ عام، فإن سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية قد تشكلت من خلال ثلاثة أحداث رئيسية: الأول: حرب ١٩٥٦، فبعد احتلال إسرائيل لقطاع غزة دخلت مصر في مواجهة مباشرة مع إسرائيل، الثاني: حرب ١٩٦٧، التي أخرجت غزة بشكلٍ كامل من السيطرة المصرية، وأفرزت واقعًا جديدًا،

(1) Esra Cavusoglu, "From Rise to Crisis: The Qatari Leadership," Turkish, Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 7, No. 1 (2020), accessed on 25 February 2024, available at: https://bit.ly/3x5u3uZ

(٢) أميرة مهذبي، حرب غزة: كيف أصبحت قطر وسيطًا في أزمات الشرق الأوسط، بي بي سي نيوز، بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٤ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/AgkUIbV

(٣) للمزيد حول الوساطة المصرية خلال المواجهات المختلفة انظر، طارق فهمي، الوساطات المصرية ودورها في وقف العدوان الاسرائيلي على غزة، **مجلة آفاق عربية و إقليمية**، العدد ١١، ٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/qv5nHeR

الثالث: اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩، ومعها خرجت مصر من المواجهة مع إسرائيل بمفهومها التاريخي، وتشكلت ملامح سياستها الخارجية التي ترتبط بشكلٍ كبير بتوجهات الاستراتيجية الأمريكية.

بعد ذلك ارتبطت مصر مع قطاع غزة خلال ثلاث حقب مختلفة، **الأولى**، حقبة مبارك: حافظت على مكانة أساسية ضامنة للاستقرار، ووضعت هدف تحقيق اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني ضمن أولويات سياستها الخارجية، كما حافظت مصر خلال هذه الفترة على ورقتي ضغط في تسيير العلاقة مع غزة: معبر رفح الذي يعكس إغلاقه أو فتحه مدى تحسن أو تدهور العلاقة مع حماس، والأنفاق التي سمحت المخابرات المصرية بحفرها واستخدامها لتهريب المؤن والأسلحة واستخدام ذلك لتأطير العلاقة مع الأطراف المؤثرة في غزة، **الثانية**، حقبة ثورة يناير: التي كان لها دور إيجابي على القطاع؛ حيث عززت من نشاط الأنفاق خاصةً فيما يتعلق بزيادة تهريب الأسلحة، وفي أول هجوم إسرائيلي على غزة بعد الثورة لعبت مصر دور الوساطة ونجحت في وقف إطلاق النار مع التحول من معاداة حماس، **الثالثة**، حقبة السيسي: بعد أحداث ٢٠١٣ اعتبرت السلطات المصرية حركة حماس امتدادًا لجماعة الإخوان وناصبتها العداء، وقامت بتدمير الأنفاق لمنع تهريب الأسلحة وتقليص فتح معبر رفح. إلا أن الحال لم يستمر كذلك، فبرغم الارتياب المتبادل في هذه المرحلة، سعت حماس لتحسين العلاقة مع مصر، وبدأت في إعادة بناء الثقة وكثفت زيارات ممثليها إلى مصر منذ ٢٠١٦. استمرت العلاقات هادئة نسبيًا حتى عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر، التي وضعت مصر أمام معضلات عدة أهمها: معبر رفح الذي انتقلت إدارته والتحكم في كمية ونوعية المساعدات التي تدخل القطاع، كذلك واجهت مصر معضلة التهجير إلى سيناء وما صاحبها من ضغوط أمريكية وإسرائيلية على لقبوله[١]. وبهذا نعم تحول موقف مصر من طرف أصيل في المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي إلى وسيط إقليمي يمتلك أدوات تأثير وضغط، ولكنها أدوات آخذة في التضاؤل والانحصار بعد عملية طوفان الأقصى.

- **جهود الوساطة في حرب طوفان الأقصى**

أسفرت جهود الوساطة الإقليمية في ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣ - وبعد ٤٦ يومًا من العدوان الإسرائيلي على غزة- أسفرت عن الاتفاق بين حركة المقاومة الإسلامية "حماس" والاحتلال الإسرائيلي على هدنة إنسانية مؤقتة لمدة أربعة أيام، وتم تمديدها يومين إضافيين. وقد شملت بنود الاتفاق وقف إطلاق النار والأعمال العسكرية من الطرفين بقطاع غزة، ووقف حركة آليات الاحتلال المتوغلة داخل القطاع، بجانب تبادل الأسرى، وتقليص مدة تحليق الطيران الإسرائيلي، وضمان دخول مساعدات ووقود إلى قطاع غزة. وكانت دولة قطر الراعي المحوري للوساطة عبر قنوات اتصال مفتوحة مع الاحتلال الإسرائيلي عبر الولايات المتحدة، كما شاركت مصر في الوساطة باعتبارها البلد الوحيد الذي لديه حدود برية مع غزة، وفور انتهاء أيام الهدنة استأنفت إسرائيل القصف على كامل القطاع[٢].

منذ ذلك الحين، سعت أطراف الوساطة بين الاحتلال الإسرائيلي وحماس -خاصةً مصر وقطر- من أجل التوصل إلى صفقةٍ جديدة. أشارت التقارير في مرحلةٍ معينة من التفاوض إلى وجود تفاؤل لدى الوسطاء حول هدنة إنسانية مؤقتة تتجاوز نقاط الخلاف بين الطرفين، حيث تم الاتفاق في العاصمة الفرنسية باريس على خطوط عريضة تسمح بالانتقال للتفاوض بشأن التفاصيل؛ مثل عدد وهوية الأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم في إطار صفقةٍ جديدة[٣]. علمًا أنه سبق ذلك مبادرة

(١) الريبة والسيطرة والخوف.. مصر وغزة قبل طوفان الأقصى وبعده، الجزيرة نت، بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٥ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/akEPM4R

(٢) الهدنة الإنسانية المؤقتة في غزة ٢٠٢٣.. بنودها وتفاصيلها، الجزيرة نت، بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/gu8j4JL

(٣) إعلام إسرائيلي: اجتماع باريس وضع إطارا جديدا لصفقة محتملة مع حماس، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٦ فبراير

مصرية تتكون من ٣ مراحل لوقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ تبدأ بهدنة إنسانية لمدة أسبوعين، ثم حوار وطني فلسطيني لإنهاء الانقسام، وتنتهي بوقفٍ كلي وشامل لإطلاق النار وصفقة تبادل الأسرى[١].

استمر تناقل وسائل الإعلام المختلفة لأبرز ملامح صفقة التبادل الجديدة التي ترعاها مصر وقطر، وفي وقتٍ ما عكس مسار المفاوضات وجود تقارب في وجهات النظر بين الوسطاء مع اقتراب التوصل إلى اتفاقٍ جديد قبل بداية شهر رمضان، وقد كانت توقعات أن هذا الاتفاق سيفضي إلى وقف إطلاق النار لمدة ٤٠ يومًا، ويتضمن دخول ٥٠٠ شاحنة من المساعدات إلى غزة مع توفير آلاف من المنازل المتنقلة "الخيام"، بجانب ضمان إصلاح المخابز والمستشفيات بالقطاع، كما نص المقترح على تبادل الأسرى الفلسطينيين والرهائن الإسرائيليين بنسبة ١٠ إلى واحد[٢].

لكن جدير بالإشارة أن جولة المفاوضات الأخيرة بالقاهرة انتهت دون التوصل إلى اتفاق، حيث رفضت اسرائيل شروط حماس لوقف إطلاق النار بشكلٍ دائم، وانسحاب جيش الاحتلال من كامل قطاع غزة، وعودة النازحين إلى الشمال دون شروط، واستمرت جهود مصر وقطر لجسر الهوة بين الطرفين دون فائدة[٣].

- **العوامل المؤثرة في مسار الوساطة**

لا شك أن عملية الوساطة، وما يتعلق بها من إجراءات وتفاعلات إقليمية ودولية بين أطراف النزاع من جهة وأطراف الوساطة من جهةٍ آخرى، لا شك أنها تتأثر بعددٍ من العوامل التي يكون لها دور رئيسي في تحديد مسار المفاوضات وانعكاساتها فضلًا عن نتائجها؛ لذا فإن عملية الوساطة الإقليمية -برعاية مصر وقطر- بين الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة تتأثر بعدد من المؤثرات والقضايا الضاغطة أهمها:

أدوات وموقف الوسطاء: يمتلك الوسيطان الإقليميان - مصر وقطر- أدوات تأثير مباشرة وغير مباشرة في مسار المفاوضات الحالية -كما سبقت الإشارة- فقطر بجانب تقاربها الأيديولوجي مع فصائل المقاومة، فإنها تقدم دعمًا ماليًا لقطاع غزة بشكلٍ شهري منتظم منذ ٢٠١٨[٤] فضلًا عن استضافتها لقيادات حماس منذ ٢٠١٢، وبالتالي إمكانية التأثير وتغيير القناعات بشأن الموقف من الحرب. على الجانب المقابل، بالرغم من عدم وجود قنوات اتصال مباشر بين قطر وإسرائيل، إلا أن علاقات قطر الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وارتباطها بالمصالح الأمريكية يجعل لها تأثير فعلي على الجانب الإسرائيلي. أما مصر -بطبيعة الحال- تمتلك أوراق تأثير عدة مثل معبر رفح والحدود البرية والأنفاق، بجانب اتفاقية كامب ديفيد -كما أُشير- ودورها في تشكيل العلاقات بين مصر وطرفي النزاع، إضافة إلى الاعتبارات الجيوسياسية والأمنية المتجددة، واعتبارات عربية وإقليمية جعلت مصر، دائمًا، طرفًا رئيسًا ومؤثرًا في أي معادلة تتعلق بغزة.

ملف الأسرى والجبهة الإسرائيلية الداخلية: لا يخلو الحديث عن اتفاقات لوقف إطلاق النار في غزة من صفقات لتبادل الأسرى الفلسطينيين والمحتجزين الإسرائيليين في القطاع. ومن أبرز المحددات في هذا السياق؛ الرأي العام الإسرائيلي تجاه الحرب على غزة وتأثيره على صناع القرار الإسرائيليين، حيث شهد المشهد الداخلي في إسرائيل تظاهرات

٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/tYOnCS8

(١) لمزيد من التفاصيل حول المبادرة المصرية، انظر: مبادرة مصرية من ٣ مراحل لوقف الحرب في غزة، الشرق الأخبارية، بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/5Vi2jCo

(٢) بضغط أميركي.. هدنة غزة "تقترب من الحسم" في محطة القاهرة، سكاي نيوز عربية، بتاريخ ٢ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/iMTUSAT

(٣) مصادر "الجزيرة": جولة مفاوضات وقف إطلاق النار في القاهرة انتهت دون التوصل إلى اتفاق، الجزيرة نت، بتاريخ ٧ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع ٧ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/OLnVs9m

(٤) قطر عن دعم غزة ماليا: لن نغير التزامنا، ار تي، بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/bJxdlV1

لأهالي المحتجزين للضغط على الحكومة الإسرائيلية والمطالبة بصفقة تبادل فورية للأسرى، وبعض هذه المظاهرات طالبت بحل الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة[١]. لذا؛ فإن ملف الأسرى، ومدى تماسك الجبهة الإسرائيلية الداخلية من أبرز المؤثرات في مسار المفاوضات، وهي مساحة يمكن للوسطاء استثمارها للتوصل إلى اتفاق[٢].

الأوضاع الإنسانية بقطاع غزة: شهدت الأوضاع الإنسانية في غزة منذ بداية الحرب ترديًا شديدًا خاصةً شمال القطاع في ظل النقص الحاد للمواد الغذائية الأساسية والمياه، والدمار الكبير في المستشفيات والبنى التحتية، لذلك فإن قضية الأوضاع الإنسانية تمثل ورقة ضغط بالنسبة للاحتلال الإسرائيلي؛ حيث تستهدف إسرائيل عدم وصول المساعدات الإنسانية لكامل القطاع واستخدام التجويع كأداة للضغط على المقاومة[٣]، وبالتالي يُعتبر الأمر أداة تأثير على فصائل المقاومة ما قد يدفعهم لتقديم تنازلات لتحسين أوضاع المدنيين وضمان تدفق المساعدات.

الضغوط الدولية: شهد الموقف الدولي العديد من التحولات فيما يتعلق بالحرب الإسرائيلية على غزة؛ فمن التأييد المطلق والدعم اللامحدود لإسرائيل في حربها إلى الانتقاد اللاذع والدعوة لوقف إطلاق النار، فقد أظهرت الحرب الإسرائيلية على غزة تأييدًا ودعمًا على المستوى الشعبي للقضية الفلسطينية أدى في النهاية إلى تراجع شعبية العديد من الحكومات، فعلى سبيل المثال أظهر استطلاع للرأي أجرته "رويترز/إبسوس" أن شعبية الرئيس "بايدن" تراجعت في نوفمبر ٢٠٢٣ إلى أدنى مستوى لها منذ أبريل ٢٠٢٣، حيث إن ٥٦٪ من الأمريكيين لا يوافقون على أدائه. كذلك أظهر استطلاع للرأي أجرته شبكة "سي بي إس نيوز" الأمريكية، أن قطاعًا واسعًا من الأمريكيين لا يتوافقون مع سياسات "بايدن" فيما يخص التعامل مع الصراع الراهن بين إسرائيل وحماس[٤]، على إثر ذلك واجهت إسرائيل ضغوطًا دولية في اتجاه إنهاء الحرب، وهذا الضغط لا شك يمثل أهم المؤثرات في المفاوضات الجارية لاسيما في الموقف الإسرائيلي.

تتشابك هذه المؤثرات وتتقاطع مع بعضها البعض في مساحات التأثير، حيث يمثل كل عنصر من هذه المؤثرات أداة تأثير بيد أحد الأطراف في حين يمثل ورقة ضغط على الطرف الآخر، لذلك فإن الوساطة الحالية تتشكل ضمن هذه المؤثرات بشكلٍ رئيسي، ما يجعل تتبعها وقراءة متغيراتها يُفيد في الفهم الشامل لعملية الوساطة الإقليمية.

المحور الثاني- الوساطة المصرية القطرية: مقومات وركائز وتحديات

في الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة عقب عملية طوفان الأقصى، مثلت مصر وقطر محور الوساطة الأساسي بين الطرفين، بدا خلال ذلك أن الدبلوماسية القطرية المصرية هي الرهان الأفضل للطرفين بل لكل الأطراف الإقليمية والدولية من أجل نزع فتيل التصعيد في ضوء التطورات الإقليمية في الجبهة الشمالية بين حزب الله وإسرائيل، والبحر الأحمر بين أنصار الله الحوثيين والتحالف الأمريكي البريطاني، لذا قد تكون الوساطة الإقليمية التي تقودها مصر وقطر هي السبيل لمنع نشوف حرب إقليمية شاملة، بجانب دورها في وضع حدٍ لمعاناة الشعب الفلسطيني في غزة على مدار ستة أشهر على التوالي، لذا

(١) إسرائيل: الآلاف يتظاهرون في تل أبيب للمطالبة بإعادة الرهائن وتنظيم انتخابات مبكرة، فرانس ٢٤، بتاريخ ٢١ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/LBicvyO

(٢) للمزيد حول ملف الأسرى، انظر: محمد غازي الجمل، ملف الأسرى.. معادلة التحرير وجبهة الصراع الطويل مع الاحتلال، بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٨ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/jlBNCjW

(٣) خبراء: تجويع غزة لتهجير سكانها وإخضاع حماس بمفاوضات باريس، الجزيرة نت، بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٩ فبراير ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/5LZl8oX

(٤) إسراء أحمد إسماعيل، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب في غزة.. الدوافع والمآلات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٩ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/LduaOiP

نحاول في السطور القادمة التركيز على مقومات وركائز هذه الوساطة من أجل استكشاف دورها وفعاليتها، فضلا عما تواجه من تحديات.

- **مقومات وركائز**

ترتبط **الوساطة القطرية** بجاذبيتها إلى شبكة العلاقات الإقليمية والدولية غير المألوفة، فمنذ عام ٢٠٢٢ تُصنف قطر بأنها "حليفة أساسية للولايات المتحدة من خارج الناتو"، بجانب قربها المادي والأيديولوجي من حماس(١)، حيث تعتبر صلات قطر مع حماس عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الوساطة القطرية لأنها تحتكر هذه العلاقة -وبالتالي الصراع- بطريقة لا يستطيع أي لاعب دولي أو إقليمي آخر القيام بها(٢). وعليه، فإن مقومات الوساطة القطرية ونقاط قوتها تنبعث بالأساس من علاقتها الدبلوماسية بأطراف النزاع، كما يرتكز المسعى القطري للتوصل لاتفاق على أسس أيديولوجية داعمة للمقاومة الفلسطينية بجانب تعزيز مركزها كمحور إقليمي في الوساطة الإقليمية في نزاعات الشرق الأوسط، حيث سيمثل هذا الاتفاق انتصارًا دبلوماسيًا لدولة قطر(٣).

يأتي الحضور القطري متمثلًا في الوساطة بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية تطبيقًا لمقومات السياسة الخارجية القطرية -على نحو ما أُشير- من أجل تعزيز الطموحات القطرية في ريادة إقليمية وعربية في العديد من المبادرات لوضع حلول عملية لنزاعات منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، لاسيما القضية الفلسطينية، خاصةً بعد تراجع وغياب اللاعبين الإقليميين الكبار، مثل: مصر، والسعودية، وهذا من خلال فهم إدراك قطر لتوزيع خارطة القوة والمصالح في المنطقة والعالم، مما يدفع بقطر لتبني مواقف وسطية، والحفاظ على علاقات جيدة قدر الإمكان حتى مع الأطراف المتصارعة.

وتتعدد مقومات الوساطة القطرية من حيث الأبعاد المادية المتمثلة في النفط الذي يخضع لاعتبارات السياسة العالمية لا لاعتبارات العرض والطلب، والذي يُعزز من مكانة قطر ويجعل لها دور سياسي متميز إقليميًا ودوليًا. هذا بجانب المقومات القيمية والاعتبارية المتمثلة في الخصائص الشخصية والنظام العقدي والقيمي لصانع القرار القطري؛ إذ ترتكز الدبلوماسية القطرية على أسس وثوابت أبرزها دعم القضايا العربية والإسلامية، وفي القلب منها القضية الفلسطينية(٤).

كذلك، سعت **مصر** منذ اللحظة الأولى للحرب بجهود دبلوماسية واسعة من أجل التوصل إلى هدنة دائمة تفضي إلى وقف إطلاق النار في غزة، فمصر -على العكس من قطر- ترتبط مع قطاع غزة بقضايا جيوسياسية؛ حيث يوجد معبر رفح والشريط الحدودي مع غزة، وما يرتبط بذلك من تأثير مباشر على الأمن القومي المصري، بجانب تأثر إيرادات قناة السويس بسبب التوتر في البحر الأحمر ومنع الحوثيين مرور أي سفن ترتبط بإسرائيل أو الولايات المتحدة وبريطانيا كدعم للمقاومة في غزة، فضلًا عن مخططات تهجير أهالي قطاع غزة إلى سيناء. في ضوء ذلك، تندفع الوساطة المصرية وفق مقومات جيواستراتيجية مرتبطة بتحقيق الاستقرار في المنطقة، بغض النظر عن مصالح الأطراف. حيث تعد مصر -بحكم الجغرافيا- طرفًا غير مباشر في النزاع القائم ولكنها تتأثر بشكلٍ كبير بالأثار السلبية لاستمرار الحرب، كذلك يمكن فهم تقلبات الموقف المصري ومرتكزاته في سياق اتفاقية كامب ديفيد التي تحكم منذ السبيعينيات سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية في إطار

(1) Karim El Taki, Hind Al Ansari, The Arab Gulf and Israel's War on Gaza, Carnegie, 14 November 2023, accessed: 2 March, 2023, available at: https://carnegieendowment.org/sada/91002

(٢) قطر.. كيف تحولت إلى "وسيط لا غنى عنه" في المفاوضات مع حماس ؟، الحرة، بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/lBYbKOw

(٣) كاثرين شير، جنيفر هولايس، لماذا نجحت الوساطة القطرية بين حماس إسرائيل؟، DW، بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://p.dw.com/p/4ZMHX

(٤) للمزيد انظر: ماجد حميد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي، مجلة دراسات دولية - جامعة النهرين، العدد ٢٤ ص ص ١٩٥ - ٢٤٠.

الحفاظ على العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة[١].

وعليه، فإن التحركات المصرية ضمن مساعي الوساطة بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية ترتكز إلى عدة عوامل، **أولًا:** الموقع الجغرافي والمصالح والتحالفات: منذ اتفاقية السلام ١٩٧٩ تتلقى مصر مساعدات أمريكية لضمان الشراكة الوثيقة مع الولايات المتحدة، وإبقاء مصر بعيدًا عن أي صراع مستقبلي مع إسرائيل، وتعزيز قدرة مصر العسكرية لضمان استقرار إقليمي يتماشى مع المصالح الأمريكية في المنطقة، **ثانيًا:** المخاوف الأمنية الإقليمية: تسعى مصر ضمن حراك الوساطة لضمان أمنها الإقليمي، ووقف الأعمال العسكرية على حدودها المباشرة وإحباط مخططات تهجير سكان قطاع غزة إلى سيناء، **ثالثًا:** مسايرة الضغط الشعبي: فمنذ بداية العدوان الإسرائيلي على غزة شهدت مصر احتجاجات لدعم القضية الفلسطينية، ورفض مخططات التهجير، لذا تخشى مصر من ظاهرة تأثير الدومينو وإعادة تشكيل وهيكلة جبهة معارضة، خاصةً في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية[٢].

- **تحديات الوساطة: الدلالات التاريخية والحضارية**

جاءت الوساطة المصرية القطرية بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية عقب عملية طوفان الأقصى امتثالًا لتاريخ الدولتين كوسيطين إقليميين وفق مقومات وركائز سياستهما الخارجية، وحسب أولويات ومصالح إقليمية واستراتيجية لكل دولة، وفق المعطيات الحالية لعملية الوساطة بقيادة قطر ومصر. ويمكن مناقشة عدد من التحديات ذات الدلالات التاريخية والحضارية (سواء بالنسبة للطرفين الوسيطين، أو المرحلة الراهنة من الصراع) لاستيضاح الدور والفعالية:

أولًا: إن دخول عملية المفاوضات والوساطة بعد جولتها الآخيرة في القاهرة ٧ مارس ٢٠٢٤ مرحلة الجمود بعد فشلها في التوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار، يُشير -بما لا يدع مجالًا للشك- إلى صعوبة المفاوضات في ضوء تمسك كل طرفٍ بشروطه، بما جعل سعي الوسطاء -لاسيما مصر وقطر- يُسابق الزمن من أجل إبرام الاتفاق قبل شهر رمضان.

ثانيًا: يُواجه الدور المصري القطري في الوساطة صعوبات وتحديات تاريخية غير مسبوقة، فمنذ بدأ الصراع، وفي المواجهات المتكررة بين الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة منذ ٢٠٠٧، لم تشهد الوساطة إشكاليات على هذا النحو، حيث يتشابك هذا الدور مع عددٍ من الملفات مثل: ملف الأسرى، والأوضاع الإنسانية ومساعي الإغاثة، وتطورات جبهة الشمال مع حزب الله وجبهة البحر الأحمر مع أنصار الله الحوثيين... إلخ، الأمر الذي يجعل دور وفعالية الوساطة القطرية المصرية على المحك.

ثالثًا: إذا ما وُضعت أهداف الطرفين -الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة- من هذه الحرب موضع مقارنة على طاولة المفاوضات: يهدف الاحتلال الإسرائيلي للقضاء على حركة حماس وضمان تحرير المختطفين، وتسعى المقاومة لوقف العدوان على قطاع غزة وضمان إغاثة السكان وإعادة الإعمار مع صفقة تبادل شاملة للأسرى. تعكس هذه المقارنة مدى التضارب في الأهداف وتعارض مقاربة كل طرف، وبهذا فإن عملية الوساطة القطرية المصرية لا تستهدف تسوية خلافات مؤقتة كعهد الوساطات السابقة، وإنما تُعد مفصلًا تاريخيًا في الصراع العربي الإسرائيلي برمته، ومع مخرجات هذه الوساطة سوف تتشكل ملامح ومرحلة جديدة لهذا الصراع.

رابعًا: إن استجابة مصر وقطر على المستوى الرسمي، المتمثلة في تقلد دور الوسيط المحايد بين الطرفين، لا تعكس المواقف والتفاعلات الشعبية العربية والإسلامية الداعمة للقضية الفلسطينية والرافضة للعدوان الإسرائيلي الغاشم

(١) نجلاء مكاوي، مصر وغزة: ما قبل السابع من تشرين الأول/ أكتوبر وبعده، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٤ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/rXbkDdD

(٢) حسام الحملاوي، ثلاثة عوامل تحكم استجابة مصر للحرب في غزة، مبادرة الإصلاح العربي، بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/iYcUN5E

على قطاع غزة، إذا ما قورنت بالطرف الأمريكي كوسيط داعم للاحتلال الإسرائيلي بمختلف أوجه الدعم من أموال وسلاح وإعلام.. إلخ، والذي استخدم حق النقض (الفيتو) ضد ٣ مشاريع قرارات لمجلس الأمن، اثنان منها يُطالبان بوقف فوري لإطلاق النار، خلال الحرب المستمرة منذ ما يقارب ٦ أشهر.

خاتمة- قراءة مستقبلية لأُطروحات الوساطة المصرية القطرية

عقب الإعلان عن فشل جولة القاهرة الأخير في التوصل لاتفاق بشأن وقف إطلاق النار في غزة، تُثار العديد من التساؤلات حول فرص نجاح الوساطة المصرية القطرية لحل الأزمة عبر جهود دبلوماسية مشتركة، وفي هذا التساؤل إشارة واضحة لتقييم مبدأي لهذه الوساطة من أجل وضع قراءة مستقبلية في إطار معطيات ومجريات طاولة المفاوضات وساحة الحرب.

إن المشهد الحالي يُشير بشكلٍ جازم إلى تعقد عملية المفاوضات وصعوبة التوصل إلى اتفاق؛ حيث يضع الطرفان شروطًا متعارضة، فنجد أن شروط الجانب الإسرائيلي تهدف في معناها -لا مبناها- إلى استمرارية الحرب بغض النظر عن أهدافها الاستراتيجية، لذا فيمكن القول إن إسرائيل تُحارب من أجل الحرب لأنها تُعتبر طوق النجاة لحكومة بنيامين نتنياهو[١]، الذي يتبنى أهدافًا غير معلنة من بينها: إخراج غزة من معادلة الصراع الفلسطيني وإعادة ترميم مفهوم الردع الذي تصدع بعد هجوم ٧ أكتوبر، ومحاولة إحداث تغيير ديموغرافي من خلال التهجير[٢]. على الجانب الآخر، فإن الأهداف الاستراتيجية لحماس تتمثل في سعيها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتأتي شروطها ضمن هذا النسق لوقف العدوان والانسحاب الشامل من قطاع غزة وضمان إعادة الإعمار، وهي أهداف بالتأكيد لا يمكن قبولها من إسرائيل لأنها تعني هزيمتها.

وعليه، وُضعت ثلاثة سيناريوهات لرسم ملامح مستقبل عملية الوساطة المصرية -القطرية من أجل التوصل إلى هدنة في غزة:

السيناريو الأول: يرى أن الموقف المُعقد للمفاوضات وانتهاء جولة المفاوضات الأخيرة في القاهرة دون اتفاق إنما أكد صعوبة التوصل إلى هدنة قبل رمضان، وإن كان ذلك قد تكون هدنة هشة، تعكس تطلعات الجانب الأمريكي في التوصل إلى اتفاق وتسويقه إنجازًا سياسيًا لإدارة بايدن، ومن دلائل هذا الاتجاه تقديم الولايات المتحدة مقترح لمجلس الأمن بوقف إطلاق النار في غزة قبل رمضان بأيام[٣].

السيناريو الثاني: يتضمن إمكانية التوصل إلى اتفاق خلال الأسبوع الثاني من شهر رمضان، حيث تُستأنف المفاوضات في مصر مع بداية شهر رمضان[٤]، وقد يكون هذا السيناريو فرصة لجميع الأطراف من أجل إعادة ترتيب الأوراق الداخلية، لكن هذا السيناريو يرتبط بتقديم طرفي الأزمة تنازلات؛ حيث يستلزم ذلك مرونة من جانب حماس بشأن الأسرى وكذلك قبول الجانب الإسرائيلي بوقفٍ لإطلاق النار.

السيناريو الثالث: وهو عدم التوصل إلى اتفاق، وبالتالي استمرار الحرب وفشل عملية الوساطة في الضغط على الطرفين، وبالرغم من كارثية هذا السيناريو إلا أنه الأقرب وفق مؤشرات المرحلة الحالية، في ظل تعثر المفاوضات وفشل التوصل لاتفاق وتمسك كل طرفٍ بشروطه.

---

(١) للمزيد حول حسابات نتنياهو من الحرب ومستقبل حكومته، انظر: حسابات نتنياهو السياسية ومستقبل حكومة الطوارئ في إسرائيل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/mKi84yz

(٢) محمود علوش، الإرث قبل حماس.. عن ماذا يبحث نتنياهو تحديداً في الحرب؟، الجزيرة نت، بتاريخ ١٦ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٤، على الرابط: https://aja.ws/wbbw9y

(٣) أمريكا تعدل مقترحها بمجلس الأمن لدعم الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، بوابة الأهرام، بتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٦ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/eWryppY

(٤) سمير حسني، مصدر رفيع المستوى: استئناف المفاوضات للتشاور حول هدنة بغزة الأسبوع المقبل، اليوم السابع، بتاريخ ٧ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/EAaiT6c

ختامًا، يتبقى الإشارة إلى فرص مصر وقطر في إنجاح عملية الوساطة، حيث يمتلك الطرفان أدوات ضغط وتأثير لم يتم استخدامها أو التلويح بها، خاصةً مصر التي يعني استمرار الحرب ودخول إسرائيل مدينة رفح بالنسبة لها تهديدًا متعدد الأبعاد، لذلك فمن الضروري أن تقوم مصر بدور أبرز لدفع مسار الوساطة للتهدئة في ضوء مكانتها التاريخية والجيوسياسية، فيمكن لمصر تجميد -أو التلويح بتجميد- العمل باتفاقية السلام خاصةً المادة الرابعة المتعلقة بتواجد القوات العسكرية المصرية في المناطق المتاخمة لغزة لمواجهة التهجير القسري[1]، كذلك ما يتعلق باتفاقيات بين الجانب المصري والإسرائيلي مثل اتفاقية فيلادلفيا التي تُعطي لإسرائيل حق النقض على كل ما يخص معبر رفح، واتفاقية الكويز التي تفرض على المصنعين المصريين اختيار شريك إسرائيلي إذا أرادوا تصدير منتجاتهم إلى الولايات المتحدة، وصفقة الغاز وعضوية مصر في منتدى غاز شرق المتوسط، هذه الأوراق يمكن لمصر استخدامها أو التلويح باستخدامها لإحداث خرق في المفاوضات وعقد اتفاق لوقف إطلاق النار ومنع العملية البرية في رفح التي تعني التهجير القسري لسكان غزة إلى سيناء.

(١) وفقًا لاتفاقية كامب ديفيد فإن أي عمليات أو تحركات للجنود الإسرائيليين في المنطقة (د) بعمق ١١ كيلومترا من ممر فيلادلفيا إلى داخل قطاع غزة، يجب أن تتم بموافقة مصر، ولو خالف الجانب الإسرائيلي ذلك فإنه يعرض اتفاقية كامب ديفيد للخرق، للمزيد انظر: عبدالله حامد، "كامب ديفيد"...هل هي ورقة مصر الأخيرة لوقف تهجير الفلسطينيين إلى سيناء؟، الجزيرة نت، بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://aja.ws/62gbns

مآلات التطبيع: تقييم الموقف العربي ومآلاته من تطورات القضية على ضوء الطوفان والعدوان

إيمان علاء الدين*

مقدمة:

يدخل أبشع عدوان إسرائيلي على غزة شهره السادس، موقعًا عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى. حيث أصبح قطاع غزة مكانًا غير صالح تمامًا للعيش؛ بسبب القصف الإسرائيلي المتواصل لكافة أنحائه والمعارك البرية الجارية بين قوات الاحتلال ومقاتلي المقاومة الفلسطينية، إلى جانب خطر المجاعة الذي راح ضحيته أكثر من ٣٠ شهيدًا[١]، جراء عرقلة إسرائيل دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع ومحاربة عمل المنظمات الإغاثية. كل هذا يحدث منذ شهور ولا تقوم الدول العربية بدورٍ ذي جدوى لمقاومته والذود عن أبناء فلسطين، وما يلقونه من أهوال الموت والحصار والتعذيب.

ويمكن تفسير مواقف جانب من الدول العربية في ضوء اتفاقات التطبيع التي تربطها مع إسرائيل منذ عقود، وواقع ممارسته المتصاعد في الآونة الأخيرة. ذلك الموقف التطبيعي الذي جعل البعض ينظر إلى هجوم المقاومة الفلسطينية على إسرائيل المعروف بـ "طوفان الأقصى" يوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ باعتباره اعتداء على إسرائيل، وأخرجه من قالب المقاومة المشروعة ضد محتلٍ غاصب يُمارس كافة أشكال السيطرة والإذلال على دولة فلسطين وشعبها ومقدسات المسلمين فيها، وهو نفس الموقف الذي تخرج منه عبارات الشجب والإدانة الباهتة تجاه إحصائيات القتلى والمصابين والنازحين في غزة.

وقد شهد عام ٢٠٢٠ ذروة اتفاقات التطبيع، والتي سُميت باتفاقات إبراهام أو اتفاقات إبراهيم عليه السلام، والتي وقعتها الإمارات والبحرين والمغرب مع إسرائيل. فتصر هذه الدول على الالتزام باتفاقات التطبيع مع إسرائيل؛ لأنها تفترض كونها السبيل الوحيد لإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط. وتحاول هذه الورقة تقييم موقف الدول العربية المرتبطة بإسرائيل باتفاقات تطبيعية تجاه العدوان الجاري على غزة، في ضوء واقع التطبيع مع إسرائيل وما يمكن أن يؤول إليه.

أولا- مسار التطبيع العربي مع إسرائيل:

منذ احتلال إسرائيل لفلسطين عام ١٩٤٨، تبنت الدول العربية رسميًا موقف العداء للدولة الصهيونية التي قامت دون وجه حق على أرضٍ عربية إسلامية، عبر إراقة دماء الفلسطينيين في عددٍ من المجازر الوحشية. ففي عام ١٩٥١، أسست جامعة الدول العربية "مكتب مقاطعة إسرائيل"، وفي عام ١٩٥٤، أُقرّ قانون موحد لمقاطعة إسرائيل، وتبعًا لذلك سنّت كل من الدول العربية، بعد استقلالها، قانونًا يُنظم المقاطعة في قُطرها. فافتُتحت مكاتب للمقاطعة في تلك الدول، كما عُيّن مفوض لمكتب المقاطعة الرئيسي، كان ضمن مهماته وضع لائحة سوداء تُجدَّد مرتين كل عام، بأسماء الشركات الإسرائيلية والشركات التابعة لدولٍ أُخرى، والتي تحتفظ بعلاقاتٍ تجارية مع إسرائيل، بهدف حظر دخول بضائعها، ومقاطعة أعمالها[٢].

وبالرغم من قرارات المقاطعة الرسمية، فقد عُقدت عدة

---

* باحثة دكتوراه في النظرية السياسية بجامعة القاهرة.

(١) ارتفاع عدد ضحايا الجوع في قطاع غزة إلى ٣٠ فلسطينيا، قناة الغد، ٢٨ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ إبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/iz3uEUVI

(٢) معين الطاهر، جذور التطبيع: تاريخه ومراميه، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣٠، ربيع ٢٠٢٢، تاريخ الاطلاع: ٧

لقاءات سرية بين مسؤولين ورؤساء وملوك عرب ونظرائهم الإسرائيليين. وبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، ازداد عدد هذه اللقاءات لأسبابٍ متنوعة، مثل جسّ النبض بشأن نية إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في سنة ١٩٦٧، أو في سياق التمهيد لتسويةٍ مُقبلة، أو بسبب التدخل الإسرائيلي في الحروب الداخلية التي حدثت في العالم العربي (المسألة الكردية، والعلاقة مع حزب الكتائب اللبناني). وفي هذه الفترة، كان لملك المغرب دور لافت في تسهيل الاتصالات بين مسؤولين عرب وإسرائيليين، وكان من أهمها لقاء حسن الثاني، مستشار الرئيس أنور السادات، بمسؤولين إسرائيليين، والذي مهّد لاتفاق كامب ديفيد لاحقًا[١].

استمر الوضع على هذا النحو، حتى فتحت مصر طريق التطبيع بتوقيع معاهدتي السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، على نحوٍ منفرد، من دون اشتراط حل القضية الفلسطينية. ثم وقّعت منظمة التحرير الفلسطينية اتفاق أوسلو مع إسرائيل عام ١٩٩٣، ووقّع الأردن اتفاق وادي عربة مع إسرائيل عام ١٩٩٤[٢].

وفي مارس ٢٠٠٢، تبنت قمة بيروت العربية مبادرة السلام التي أطلقتها السعودية؛ حيث عرضت السلام مع إسرائيل، بشرط انسحاب الأخيرة من كل الأراضي العربية التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان، والتوصل إلى حلٍ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية[٣]. ورغم رفض إسرائيل لطلبات قمة بيروت، فقد استمرت العلاقات والاتصالات بينها وبين عددٍ من الدول العربية، بل زادت وتيرتها.

يتضح نمط التقارب المتصاعد بين إسرائيل والدول العربية بشكلٍ جلي، من خلال النظر إلى حجم التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية فيما بين الجانبين. فتُقدر بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، إجمالي الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو ٧ مليارات دولار سنويًا، من بينها أكثر من مليار دولار لدول الخليج العربية[٤].

- **اتفاقات إبراهام عام ٢٠٢٠**

وقعت كل من الإمارات والبحرين والمغرب والسودان اتفاقيات عُرفت باتفاقات إبراهام في عام ٢٠٢٠، بوساطة أمريكية وقبول مصري. وتختلف هذه الاتفاقيات عن غيرها من اتفاقيات التطبيع سالفة الذكر؛ فاتفاقات إبراهام لا تقتصر

مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/biQU1

(١) المرجع السابق.

(٢) التطبيع العربي مع إسرائيل: مظاهره ودوافعه، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو ٢٠٢٠، تاريخ الإطلاع: ٧ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/cnNP7

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

وفي سبتمبر ٢٠١٦، أعلنت شركة الكهرباء الوطنية الأردنية وشركة «نوبل إنيرجي» الأميركية عن توقيع اتفاقية لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من إسرائيل بقيمة ١٠ مليارات دولار. ثم لحقت مصر بالأردن في فبراير ٢٠١٨؛ حيث أعلنت شركة دولفينوس القابضة المحدودة للغاز المصرية عن طريق شركة «نوبل إنيرجي» عن توقيع اتفاقية مع مجموعة «ديليك للحفر» الإسرائيلية بقيمة ١٥ مليار دولار، تقوم بموجبها الثانية بتزويد مصر بالغاز الطبيعي. وفي يناير ٢٠١٩، أعلنت مصر عن تأسيس «منتدى غاز شرق المتوسط» (EMGF)، الذي يضم سبع دول من بينها إسرائيل، بغرض إنشاء سوق إقليمية للغاز لتأمين العرض والطلب للدول الأعضاء. وفي عام ٢٠٠٨، وقّعت هيئة المنشآت والمرافق الحيوية في أبوظبي عقّدامع شركة «آي جي تي إنترناشونال» المملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي، ماتي كوتشافي، لشراء معدات مراقبة للبنية التحتية الحيوية. وزودت الشركة نفسها أبوظبي بثلاث طائرات مسّيرة. كما زودت شرطة أبو ظبي بنظام مركزي للمراقبة الأمنية، يعرف باسم «عين الصقر» عام ٢٠١٦. كما استعانت شركة "آرامكو" السعودية بشركة إسرائيلية لحماية أمن المعلومات في أغسطس ٢٠١٢. وتُشارك دول عربية عديدة، من بينها السعودية والإمارات، في تمارين عسكرية إلى جانب إسرائيل، من أهمها تمرين «العلم الأحمر». كما شارك سلاح الجو الإماراتي في تدريبات عسكرية تعرف باسم «إينيو هوس» في اليونان تشارك فيه إسرائيل. هذا إلى جانب تبادل العديد من الزيارات والعلاقات الثقافية والرياضية.

على تطبيع العلاقات الرسمية بين النظم الحاكمة، وإنما تهدف إلى مد جذور التطبيع في مجتمعات هذه الدول بشكلٍ تدريجي ومتسارع في الوقت نفسه، لتشمل كل فئات ومكونات المجتمع وأنشطته المختلفة[١]. ومن أجل الحفاظ على زخم اتفاقات إبراهام، تم إنشاء معهد السلام التابع لاتفاقات إبراهام لتعزيز وترسيخ العلاقات بين الدول الأعضاء، ولتحفيز الموقعين المستقبليين[٢].

وتعتبر إسرائيل اتفاقات إبراهام إنجازًا استراتيجيًا كبيرًا، حيث تعدت مجرد التطبيع مع هذه الدول العربية، إلى تجسيد مبدأ جديد في العلاقات العربية الإسرائيلية؛ **مبدأ "السلام مقابل السلام"**، والذي تتجنب فيه إسرائيل تقديم أية تنازلات مقابل التطبيع مع الدول العربية. وهذا ما عبر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عام ٢٠٢١، حين قال: "مكنتنا اتفاقيات إبراهام من الخروج من معادلة الأرض مقابل السلام إلى مبدأ السلام مقابل السلام، ولم نخسر شبرًا"[٣].

ونتج عن اتفاقات إبراهام أن تحولت الدول المعنية بها (إسرائيل، والإمارات، والبحرين، والمغرب) إلى كتلة اقتصادية آخذة بالتداخل والتعاون الاقتصادي الحثيث والاستثمار المتبادل، لخلق حالة تكون فيها المصالح الاقتصادية للمجتمعات المشاركة على مستوى عميقٍ من التداخل والاعتماد المتبادل؛ بحيث يتحول التطبيع إلى "ضرورة" اجتماعية وليس فقط ضرورة سياسية على مستوى الأنظمة[٤]. وبلغ إجمالي التجارة بين إسرائيل ودول الاتفاق ٣,٤٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، ارتفاعًا من ١,٩٠٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١ و٥٩٣ مليون دولار في عام ٢٠١٩.

وفي عام ٢٠٢٢، وُقعت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وإسرائيل (CEPA)، وتجري إسرائيل والبحرين حاليًا محادثات حول اتفاقية تجارة حرة أيضًا. وقد فتحت هذه الاتفاقيات إمكانية إنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية عبر دول الاتفاق، والتي ستكون أقوى بكثيرٍ من أي اتفاقٍ ثنائي. ووفقًا لتحليل مؤسسة راند، فإن اتفاقية التجارة الحرة متعددة الأطراف بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان ستُضيف زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة تتراوح بين ٣,٣٪ و٧,٢٪، ما قد يُعزز الظهير الشعبي لعملية التطبيع من خلال فرص العمل والاستثمار التي ستتضمنها هذه الاتفاقية[٥].

وفي مطلع عام ٢٠٢٣، أعلنت دولة الإمارات أنها ستُدرج الهولوكوست في المناهج الدراسية الوطنية في المرحلتين الابتدائية والثانوية. كما اشتركت المنظمة غير الحكومية Israel-Is والجمعية المغربية Mimouna في تنظيم حدث مخصص لتدريس الهولوكوست في دول اتفاقات إبراهام ودول شمال أفريقيا. وفي حدثٍ مجتمعيٍ آخر، شاركت القنصلية العامة لإسرائيل في الإمارات في مهرجان "مذاق دبي" (أهم مهرجان للطعام في منطقة الخليج العربي) لأول مرة. كما افتتحت الإمارات بيت العائلة الإبراهيمية في أبو ظبي؛ يضم المجمع كنيسة ومسجدًا وأول كنيس يهودي رسمي في البلاد، ويهدف إلى تعزيز التعايش بين الأديان في أعقاب اتفاقيات إبراهام. هذا إلى جانب عددٍ كبيرٍ نسبيًا من الاتفاقات واللقاءات في مجال المال والأعمال بين الدول الموقعة[٦].

---

(١) وليد حباس، "اتفاقيات أبراهام": ما هي صورة الوضع حتى آذار ٢٠٢٣؟، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، ٢٠ مارس ٢٠٢٣، تاريخ الإطلاع:٢١ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://rb.gy/f0ck1o

(٢) Story of the Abraham Accords Peace Institute, available at: https://rb.gy/z744om

(٣) عزيز الغشيان، الاستراتيجيات الإسرائيلية للحفاظ على اتفاقيات إبراهام وتوسيعها، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، ٣١ يوليو ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢١ مارس ٢٠٢٤ متاح عبر الرابط التالي: https://rb.gy/tb2gnf

(٤) وليد حباس مرجع سابق.

(٥) 2022 Annual Report, the Abraham Accords Peace Institute, accessed at: 22 March 2024, available at: https://rb.gy/et3g5o

(٦) وليد حباس مرجع سابق.

ثانيًا- موقف الدول العربية المطبعة تجاه طوفان الأقصى والعدوان على غزة:

شنت فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة هجومًا مباغتًا على الأراضي الفلسطينية المحتلة يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣. وكان على رأس تلك الفصائل حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، عبر ذراعها العسكري "كتائب الشهيد عز الدين القسام"، إذ أعلن قائدها العام محمد الضيف أن هذه العملية -طوفان الأقصى- جاءت ردًا على «الانتهاكات الإسرائيلية في باحات المَسْجِدِ الأقصى المُبَارك، واعتداء المُستوطنين الإسرائيليين على المُواطنين الفلسطينيين في القُدس والضّفّة والدّاخل المُحتَل». وردًا على عملية "طوفان الأقصى"، أطلق جيش الاحتلال الإسرائيلي عملية عسكرية ضد قطاع غزة أسماها عملية "السيوف الحديدية"، وبدأها بقصفٍ جوي مكثف على القطاع، لمدة ٢٠ يومًا، تلاها في يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣ بداية الغزو البري بقصفٍ جوي وبري وبحري تركّز خصوصًا في شمال القطاع، ليتسع بعد ذلك، مع التهديد بالاجتياح البري لمدينة رفح التي نزح إليها جراء العدوان أكثر من مليوني فلسطيني، ما يُنذر بكارثة إنسانية هائلة.

وعلى الرغم من استمرار جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة ضد الفلسطينيين المدنيين، إلى جانب الحديث عن خطط لتهجير سكان غزة، فإن المطبعين متمسكون بقراراتهم واتفاقاتهم، بغض النظر عما يحدث للفلسطينيين وحقهم في العيش بسلامٍ في دولةٍ مستقلة. ولا تخلو مواقفهم من تصريحاتٍ باردة حول التوصل إلى وقف إطلاق النار في غزة، وحماية المدنيين، واحترام القانون الدولي. هذا في الوقت نفسه الذي يتعاونون فيه مع الاحتلال الإسرائيلي، بل ويمده بعضهم بما يُقيم أوده في هذا العدوان.

هنا تنقسم الدول العربية ذات العلاقات الوثيقة مع إسرائيل إلى جيلين؛ الجيل الأول (مصر، والأردن)، حيث اتسمت علاقاتهما مع إسرائيل بالالتزام الرسمي بين الأنظمة الحاكمة كما اقتصرت على المستويات السياسية والاقتصادية، ولم تصل في أيٍ من مراحل ذروتها إلى المستوى الثقافي والشعبي. أما الجيل الثاني: فهم المطبعون الجدد، الموقعون على اتفاقات إبراهام ومن ينوون الدخول في ركبهم (الإمارات، والبحرين، والمغرب، والسعودية)، حيث تتعمق الصلات التطبيعية بين هذه الدول وإسرائيل، سواء على المستويات الرسمية السياسية والاقتصادية وحتى المستويات التجارية الجزئية والثقافية والتبادل السياحي، إلى أن وصل التطبيع إلى مناهجهم التعليمية بما يُغير في تكوين الشخصية العربية لمواطني هذه الدول -على نحو ما أُشير. وقد اختلفت مواقف هاتين الفئتين تجاه عملية طوفان الأقصى؛ فالفئة الأولى تتسم علاقاتها القوية مع إسرائيل بالخفاء أكثر من العلن بسبب طبيعة الرأي العام لديها الرافض للتطبيع والمؤيد للمقاومة الفلسطينية؛ فيصل التأييد الشعبي للحد الذي دفع مسلح أردني لإطلاق النار على دورية إسرائيلية عند الحدود الأردنية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة[١]. وحتى على المستويات الرسمية، لم تدن أي من الدولتين (مصر والأردن) المقاومة الفلسطينية على هجوم ٧ أكتوبر بشكلٍ صريح. كما ترتبط الدولتان بعلاقاتٍ وثيقة مع فصائل المقاومة تسمح لها بلعب دور الوسيط في المحادثات بين المقاومة والاحتلال. أما الفئة الثانية، فقد سارعت بإدانة حماس وفصائل المقاومة على ما اعتبرته "تصعيدًا خطيرًا" في السابع من أكتوبر، كما ينخفض التأييد لدى شعوب هذه الدول تجاه القضية الفلسطينية، ربما باستثناء المغرب، إلى حدٍ كبير. ونتناول فيما يلي مواقف هذه الدول بشيءٍ من التفصيل.

١- الجيل الأول من المطبعين:

أ. مصر

لعبت مصر دورًا دبلوماسيًا أساسيًا لعقودٍ من الزمن في عملية صنع السلام العربي الإسرائيلي، وكسبت تأييد الولايات

(١) مسلح جاء من الأردن يطلق النار على دورية إسرائيلية، الجزيرة نت، ٥ إبريل ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٧ أبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/SeQ1SvGk

المتحدة من خلال استخدام مساعيها الحميدة بشكلٍ متكرر للتوصل إلى هدنة بعد الاشتباكات الدورية بين حماس وإسرائيل، وقد شاركت مصر الولايات المتحدة منطق التسوية السياسية القائم على مبدأ حل الدولتين. ولطالما لعبت مصر هذا الدور دون تحمل أعباء ثقيلة جراءه، إلا أن هجوم ٧ أكتوبر، وما تلاه من رد إسرائيلي مدمر، قد غيَّر كل شيء بالنسبة للقاهرة[١].

من جهة، أُحبط الفلسطينيون في غزة بشدة بسبب تعامل مصر مع الأزمة الإنسانية التي يعيشها القطاع، من خلال أزمة معبر رفح. فلا تمر شاحنات المساعدات منه إلا النذر اليسير جدًا الذي لا يُغطي أكثر من ١٪ من احتياجات غزة، على الرغم من تكدس الشاحنات في مدينة العريش منذ بداية العدوان الإسرائيلي في أكتوبر. وتتبادل مصر وإسرائيل الاتهامات حول مسؤولية تعطيل المعبر؛ فمصر ترى أن المعبر لم يُغلق أبدًا، لكنه يُصبح غير قابل للاستخدام بمعنى أنه غير آمن لعبور الشاحنات بسبب القصف الإسرائيلي؛ حيث تعرض المعبر للقصف المباشر من الجهة الفلسطينية والمسافة بين المدخلين الفلسطيني والمصري. حدث ذلك بعد أن حذرت إسرائيل مصر بشكلٍ صريح بأنه إذا أدخلت إمدادات إغاثية إلى قطاع غزة، فسوف يتم قصف الشاحنات[٢]. ثم حمل الفريق القانوني الإسرائيلي مصر قرار إغلاق معبر رفح، وتنصل من أي مسؤولية تتعلق بمنع إدخال المساعدات، وهو ما نفته مصر[٣].

وتظل الحقيقة الماثلة للعيان أن معبر رفح المنفذ الوحيد لغزة، والذي قد يُنقذ حياة عشرات الآلاف من الجرحى ويُطعم مئات الآلاف من النازحين، المعبر الوحيد الذي تُسيطر عليه قانونًا دولة عربية- مصر، مغلق. الأمر الذي يُغضب الرأي العام في غزة والقاهرة على السواء، بل ويرون مصر مشاركة فيما يعانونه.

ومن جهةٍ أخرى، فالتدمير الهائل الذي أحدثته إسرائيل في قطاع غزة، يدفع بالاقتراحات الإسرائيلية بتهجير المدنيين النازحين في رفح إلى سيناء وهو الأمر الذي يُقلق مصر؛ حيث تخشى مصر والفلسطينيون أن يتكرر سيناريو نكبة عام ١٩٤٨، حين طُرد ما بين ٧٥٠ ألف إلى مليون فلسطيني من منازلهم خلال الحرب التي خلقت إسرائيل. وفي ١٨ أكتوبر، رد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على مثل هذه الآراء في خطاب ندد فيه بشدة بأي خطط إسرائيلية لترحيل سكان غزة إلى مصر. حيث قال الرئيس المصري: "نحن نرى أن ما يحدث في غزة الآن هو ليس فقط الحرص على توجيه عمل عسكري ضد حماس، إنما هو محاولة لدفع السكان المدنيين إلى اللجوء والهجرة إلى مصر". وأضاف السيسي: "فكرة النزوح أو تهجير الفلسطينيين من القطاع إلى مصر يعني أن هناك أمرًا مماثلًا سيحدث أيضًا، وهو تهجير الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى الأردن، وبالتالي ستكون فكرة الدولة الفلسطينية التي نتحدث عنها والمجتمع الدولي بأكمله يتحدث عنها غير قابلة للتنفيذ لأن الأرض موجودة والشعب لن يكون موجودًا". وتابع السيسي: "نقل المواطنين الفلسطينيين من القطاع إلى سيناء هو عبارة عن نقل فكرة المقاومة والقتال من قطاع غزة إلى سيناء، وبالتالي تصبح سيناء قاعدة للانطلاق بعمليات ضد إسرائيل، وفي هذه الحالة سيكون من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها وعن أمنها القومي فتقوم بتوجيه ضربات للأراضي المصرية"[٤].

---

(1) Charles W. Dunne, Egypt, the Gaza War, and Fears of Another Nakba, Arab Center Washington DC, 7 Fbruary 2023, accessed at: 1 April 2024, available at: https://shorturl.at/ipU13

(٢) أزمة معابر غزة وصراع الإرادات.. من نجح في فرض أجندته ؟، مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١ إبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/cklm0

(٣) من الذي يعيق تدفق المساعدات عبر معبر رفح؟، بي بي سي، ١٦ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ إبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/PrmBxJev

(٤) السيسي يُحذر من خطورة لجوء سكان غزة إلى مصر: إذا كان هناك فكرة تهجير "فصحراء النقب موجودة"، سي إن إن، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ١ إبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/fvzG5

ومما تجدر الإشارة إليه أيضًا، أن نتنياهو قد تعهد بالحفاظ على السيطرة الأمنية الإسرائيلية على غزة في المستقبل المنظور. وهذا يتضمن فرض سيطرة إسرائيل على ممر فيلادلفيا، وهي المنطقة العازلة على طول الحدود الجنوبية لغزة، والتي تُديرها حاليًا مصر وحماس[١]. وفي المقابل، حذر متحدث باسم الحكومة المصرية من أن سيطرة إسرائيل على الممر يمكن أن تُشكل "انتهاكًا للاتفاقيات والبروتوكولات الأمنية الموقعة بين إسرائيل ومصر"[٢].

وفيما يتعلق بسيناريوهات ما بعد الحرب وموضع مصر منها، فتشمل السيناريوهات تلك التي تمت مناقشتها في إسرائيل حول نظام تدعمه قوات دولية من حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، ونظام تدعمه قوات عربية، وحكومة تكنوقراط، وإعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة حتى من دون موافقة حماس.

أما مصر، فهي في ظل الظروف الحالية، مترددة في تولي مسؤولية الأمن في غزة بعد الحرب، أو الإشراف على أي حكومة بعد الحرب، ولا تميل إلى المشاركة في أي قوة دولية منتشرة في المنطقة. كما تستبعد مصر أي وجود عسكري إسرائيلي مستمر في القطاع بعد الصراع، سواء في شكل إعادة احتلال كامل، أو منطقة أمنية، أو حواجز على طول الحدود[٣].

وفي ضوء ذلك، يغلب الظن أن "السلام البارد" بين مصر وإسرائيل سيستمر وسيُحاول الطرفان الحفاظ عليه قدر الإمكان. إلا أنه يمكن أيضًا حدوث صدع فيه مع اقتراح خطط على شاكلة تهجير سكان غزة أو محاولات إسرائيل لانتهاك السيادة المصرية أكثر مما قامت به بالفعل حتى الآن بقصف محيط معبر رفح، وبعض النقاط الحدودية مع مصر. في الوقت الحالي، تتبنى مصر نهج الدبلوماسية المكثفة باعتبارها الحل المعقول الوحيد، أكثر بكثير من الحلول غير المعقولة التي تخشى أن تُفرض عليها مع تدهور الوضع[٤].

ب. الأردن

منذ يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، أصدرت الخارجية الأردنية بيانًا دعت فيه إلى وقف التصعيد. كما أدانت الانتهاكات الإسرائيلية في حق الفلسطينيين والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وأكدت على ضرورة حماية المدنيين، ولم تُصرح الأردن بأي إدانة مباشرة لحماس. كما عارضت الأردن، مع مصر، حديث الإسرائيليين عن مخططات لتهجير سكان غزة تحت لافتة "فتح ممرات آمنة للمدنيين"[٥].

وفي يوم ١٧ أكتوبر، قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المستشفى الأهلي العربي "المعمداني" في غزة، ما أشعل الشارع الأردني غضبًا. فانطلقت مظاهرات حاشدة في عمان توجهت

(١) وهي منطقة عازلة بطول ١٤ كيلومترا وعرض ١٠٠ متر، تم إنشاؤها وفقا لشروط اتفاقيات كامب ديفيد التي وقعتها مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٨ وهدفها منع أي توغل مسلح، والسيطرة على حركة الفلسطينيين وتهريب الأسلحة بين سيناء المصرية وقطاع غزة أي في كلا الاتجاهين. كان هذا المحور، الذي تحده أسوار شائكة يتراوح ارتفاعها بين مترين وثلاثة أمتار والكثير من الكتل الخرسانية، تحت سيطرة الدولة العبرية حتى انسحاب الجيش الإسرائيلي من جانب واحد من قطاع غزة في عام ٢٠٠٥. كجزء من هذا الانسحاب الذي قررته حكومة أريل شارون وقتذاك، وقعت مصر وإسرائيل اتفاقية، تعرف باسم اتفاقية فيلادلفيا، تنص على نشر وحدة من ٧٥٠ جنديًا من حرس الحدود المصريين على طول المنطقة العازلة (على الجانب المصري). كان هؤلاء أول جنود مصريين يقومون بدوريات في هذه المنطقة منذ حرب عام ١٩٦٧، حين احتلت إسرائيل قطاع غزة الذي كانت تديره مصر آنذاك، وشبه جزيرة سيناء. ذهب الاتفاق المعني إلى حد تحديد معدات الوحدة المصرية بدقة شديدة، وهي ٨ طائرات هليكوبتر و ٣٠ مركبة مدرعة خفيفة و٤ زوارق سريعة.

(2) Charles W. Dunne, Op. cit.

(3) Ofir Winter, Morr Link & Adam Sharon, Navigating Post-War Realities: The Road Ahead for Israel and Egypt, The Institute for National Security Studies, 6 December 2023, accessed at: 1 April 2024, available at: https://2u.pw/xskgLCLm

(4) Charles W. Dunne, Op. cit.

(٥) خلفيات الموقف الأردني من العدوان الإسرائيلي على غزة ومحدداته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٤ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣١ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/sAFR1

نحو مقر السفارة الإسرائيلية على الرغم من خلوها من الدبلوماسيين منذ ٧ أكتوبر "لدواعٍ أمنية". وأصدر الديوان الملكي بيانًا قويًا وصف القصف الإسرائيلي على المستشفى المعمداني "بالمجزرة البشعة التي لا يمكن السكوت عنها"، وعلى إثره أُلغيت القمة الرباعية، التي كان مزمعًا عقدها في اليوم التالي في عمّان بحضور الرئيس الأمريكي جو بايدن والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس الفلسطيني محمود عباس، إضافةً إلى ملك الأردن(١).

وقادت الأردن جهودًا دبلوماسية عربية نجحت في استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢٧ أكتوبر، بموافقة أغلبية الدول الأعضاء، حيث دعا القرار إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تُفضي إلى وقف الأعمال العدائية التي تقوم بها إسرائيل. وهو القرار الذي تجاهلته إسرائيل تمامًا، إذ قامت في نفس اليوم ببدء الاجتياح البري لقطاع غزة(٢).

هذا، وتبرز احتجاجات الشارع الأردني بقوة في المشهد العربي الحالي؛ حيث لم تتوقف التظاهرات في عمان منذ بدء الحرب في غزة حتى الآن(٣). ويُطالب المتظاهرون بقطع العلاقات بشكلٍ كامل بين الأردن وإسرائيل، بما فيها اتفاقية وادي عربة للسلام الموقعة عام ١٩٩٤، ووقف التبادل التجاري. وتواجه السلطات الأردنية هذه الاحتجاجات بقدرٍ من العنف، حيث تستخدم الغاز المسيل للدموع والضرب بالهراوات لتفريق المتظاهرين، كما اعتقلت العشرات منهم من أمام السفارة الإسرائيلية في أيامٍ متفرقة، إلى جانب شن حملة اعتقالات على نشطاء من داخل منازلهم، معروفين بتأييد القضية الفلسطينية(٤).

٢- الجيل الثاني من المطبعين (المطبعون الجدد):

أ. الإمارات

كانت الإمارات رائدة قطار التطبيع الجديد بتوقيعها اتفاقات إبراهام لتلحق بها الدول الأخرى الموقعة. ولم تُغير الحرب في غزة من واقع الإمارات وتحالفاتها في شيء؛ حيث يواصل قادتها التأكيد على صحة قرارهم بالتطبيع، وعدم جدوى أية مواجهة مع إسرائيل. ففي يناير ٢٠٢٤، أي بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من بدء حرب غزة، صرح بهذا الشأن المستشار الدبلوماسي الإماراتي أنور قرقاش: "اتخذت الإمارات قرارًا استراتيجيًا، والقرارات الاستراتيجية قرارات طويلة الأمد"، وأضاف أن "مواجهة العالم العربي مع إسرائيل لم تنجح... واختارت الإمارات تطبيع العلاقات، بعد أن قررت أنها لم تعد ملزمة بالتضامن مع الفلسطينيين أو مساعدتهم في الحصول على حقوقهم". فقبل أسابيع من هجوم طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر، ألقى قرقاش باللوم على الفلسطينيين لفشلهم في فعل "أي شيء" بدعم بلاده، وذكر أن هذا الفشل ساعد في دفع الإمارات إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل(٥). وإن كان قرقاش قد أكد، على ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وانتقد رد فعل إسرائيل "غير المتناسب" في قطاع غزة(٦).

وقد أخذ تطبيع الإمارات منحى تصاعديًا ظهر جليًا في إدانتها الفورية لعملية طوفان الأقصى وإلقاء اللوم على "حماس"، وفي يوم ٨ أكتوبر، وصفت ما حدث بأنه "تصعيد خطير". وبعد

(١) خلفيات الموقف الأردني من العدوان الإسرائيلي على غزة ومحدداته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٤ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣١ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/sAFR1

(٢) المرجع السابق.

(٣) احتجاجات يومية دون توقف في الأردن منذ بدء الحرب في غزة، بي بي سي، ٢٩ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ إبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/wGVZ0

(٤) اعتقالات جديدة ضد نشطاء متضامنين مع غزة بالأردن.. والأمن يعتدي على متظاهرين قرب سفارة إسرائيل، عربي بوست، ٣١ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ١ إبريل ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/qyG08

(5) Imad K. Harb, Normalization Survives Despite the Gaza War, Arab Center Washington DC, 11 jan 2024, accessed at: 22 March 2024, available at: https://shorturl.at/bBGHJ

(٦) وليام ربيوك، منطق التطبيع وحدوده بعد انتهاء الحرب في غزة، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، ١ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٣ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/lpKT5

بضعة أيام، في مجلس الأمن، كانت الممثلة الدائمة لدولة الإمارات لانا نسيبة مصممة على حث المجتمع الدولي على معالجة قضية الحقوق الفلسطينية، في الوقت الذي استمرت فيه إدانتها حماس. وذكرت نسيبة أن حماس "لا تُمثل الشعب الفلسطيني أو شعب غزة"[١].

يأتي هذا إلى جانب أنباء عن وجود جسر بري بين الإمارات وإسرائيل كشفت عنه مصادر إعلامية عبرية. فبحسب صحيفة معاريف، فإن شركة "تراكنت" الإسرائيلية وقعت اتفاقية مع شركة "بيورترانز" الإماراتية للخدمات اللوجستية ليبدأ تسيير الشاحنات المحملة بالبضائع من ميناء دبي، مرورًا بالأراضي السعودية ثم الأردنية وصولًا إلى ميناء حيفا في إسرائيل. وقال المدير التنفيذي لشركة "تراكنت" إن الخط الجديد سيُوفر أكثر من ٨٠٪ من تكلفة نقل البضائع عبر الطريق البحري[٢]. إن صحت أنباء هذا الجسر -لأنه لم يصدر تأكيد رسمي من الحكومتين- فهذا يعني تسهيل نقل البضائع بكافة أنواعها إلى إسرائيل، ما يدعم موقفها في الحرب.

ب. البحرين

كانت البحرين ثاني دولة تُوقع اتفاقات إبراهام مع إسرائيل، وترتب على ذلك إقامة علاقات دبلوماسية رسمية لأول مرة بين الجانبين عام ٢٠٢١. وحافظت البحرين أثناء الحرب على غزة على أداءٍ متوازن شكلا تجاه ما يحدث، بين قرارها التطبيعي وإدانتها لما يُعانيه الفلسطينيون في قطاع غزة. ففي نوفمبر ٢٠٢٣، أدان ولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة هجوم "حماس" على إسرائيل في ٧ أكتوبر، حتى وصفه بالفعل "البربري والمروع"، كما دعا إلى إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين الذين تحتجزهم حماس، في صفقة تبادل[٣]. إلا أنه في المقابل، قامت البحرين باستدعاء سفيرها لدى إسرائيل في ٢ نوفمبر[٤]، وسمحت لمواطنيها بتنظيم احتجاجات محدودة مؤيدة لفلسطين. وهو الأمر الذي لم يستمر كثيرًا، ففي ديسمبر ٢٠٢٣ قامت السلطات البحرينية بقمع هذه الاحتجاجات، واعتقلت عشرات المتظاهرين بمن فيهم من الأطفال، وفقًا لمنظمة هيومن رايتس[٥].

وشاركت البحرين -الدولة العربية الوحيدة- في "عملية حارس الازدهار" التي تقودها الولايات المتحدة، وهو تحالف دولي لحماية الشحن البحري في البحر الأحمر ضد الهجمات التي يشنها الحوثيون في اليمن. تلك الهجمات التي جاءت كرد فعل على العدوان الإسرائيلي على غزة، لتضرب المصالح الإسرائيلية والأمريكية، حسبما أعلن قادة الحوثيين بأنهم لن يُوقفوا هجماتهم ما لم تتوقف الحرب على غزة. وكان من الطبيعي أن تشارك البحرين، إذ تستضيف البحرين "القيادة المركزية للبحرية الأمريكية"، و"الأسطول الخامس الأمريكي"، و"اللواء الخامس من مشاة البحرية".[٦] ما يعكس ميل البحرين إلى تحالفاتها الأمنية بدلًا من الرأي العام المحلي، في هذه اللحظة من التوتر الإقليمي المتصاعد.

ج. المغرب

أما المغرب، وهي ثالث الدول في اتفاقات إبراهام، فقد سمح

(1) Imad K. Harb, Normalization Survives Despite the Gaza War, Op.cit.

(٢) جسر بري بين الإمارات وإسرائيل مرورًا بالسعودية والأردن.. فما المكاسب من الاتفاق؟، بي بي سي، ٦ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/wEF69

(٣) ولي عهد البحرين: هجمات حماس في ٧ أكتوبر "بربرية" وأدين الغارات الإسرائيلية على غزة، سي إن إن، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/hmvI2

(٤) البحرين: عودة سفيرنا من تل أبيب ونظيره الإسرائيلي غادر منذ مدة، الأناضول، ٢ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/nrDEW

(٥) البحرين: السلطات تقمع احتجاجات مؤيدة لفلسطين، هيومن رايتس ووتش، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/akmq2

(٦) عهدية السيد، موقف البحرين من تحالف حماية البحر الأحمر الذي طال انتظاره، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٣ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/cfiwG

بمساحة من الاحتجاج المنفتحة نسبيًا إذا ما قورنت بالبيئة الخليجية المنغلقة سياسيًا. فاستطاع عشرات الآلاف من المتظاهرين في المدن المغربية التعبير عن معارضتهم للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ورفضهم للتطبيع مع إسرائيل[١]، إلا أن السلطات قامت باعتقال بعض المتظاهرين في الدار البيضاء ومكناس[٢].

وبشكلٍ عام، يختلف موقف المغرب إلى حدٍ ما عن الموقف التطبيعي للإمارات والبحرين، وظهر ذلك في التفاعل مع الحرب الحالية. فرغم استخدام بيان وزارة الخارجية المغربية لغة معتدلة في بيانها حول هجوم ٧ أكتوبر، ورغم إدانته الصريحة لاستهداف المدنيين من قبل أي طرف، إلا إنه لم يُحمل جهةً معينة المسؤولية عن اندلاع هذه المواجهة الدائرة. فعلى الرغم من توقيع المغرب لاتفاقات إبراهام، لم تتأثر علاقاته مع الفصائل الفلسطينية، إذ لا يزال يحتفظ بعلاقاتٍ جيدة معها، بما في ذلك حماس. كما دعا المغرب إلى عقد دورة استثنائية لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية بالقاهرة يوم ١١ أكتوبر ٢٠٢٣، لبحث العدوان على غزة. حيث حافظ وزير الخارجية المغربي على الخطاب المتوازن بين طرفي الحرب، فلم يُوجه انتقادات مباشرة لأيٍ منهما، بل كرر الدعوة العاجلة لوقف التصعيد، مشددًا على ضرورة حماية المدنيين[٣].

إلا أنه من غير المرجح أن تستجيب الحكومة المغربية للمطالب الشعبية بتعليق التطبيع مع إسرائيل. فمثل هذه الخطوة لن تؤدي فقط إلى إلغاء تل أبيب اعترافها بسيادة المملكة على الصحراء الغربية، بل سيكون لها أيضًا تأثير سلبي على علاقة الرباط بواشنطن، التي كان لها دور فعال في ترتيب صفقة التطبيع في المقام الأول[٤].

د. السعودية

قدمت السعودية نموذجًا مثيرًا للجدل فيما يتعلق بمدى التضامن مع المأساة التي يحياها الفلسطينيون في قطاع غزة لنصف عامٍ حتى الآن؛ فقد انطلق موسم الرياض الترفيهي في أواخر أكتوبر ٢٠٢٣ رغم سيل الدعوات إلى تأجيله احترامًا لدماء الآلاف من الأبرياء في غزة[٥]. وفي الوقت ذاته، صرحت المملكة بعدم المضي في محادثات التطبيع إلا بعد الاعتراف بدولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧، ووقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وانسحاب الاحتلال منه[٦]. وبشكلٍ عام، تتمسك السعودية في خطابها الرسمي بالحث على وقف العنف فورًا دون إدانةٍ صريحة لحماس[٧].

إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رجح إمكانية مواصلة تطبيع العلاقات مع السعودية بعد الانتهاء من الحرب؛ حيث قال نتنياهو: "بعد هزيمة حماس، سنكون قادرين على العودة إلى السلام مع المملكة العربية السعودية، وأعتقد أننا سنكون قادرين على توسيع دائرة السلام [مع الدول العربية] بما يتجاوز توقعاتنا الجامحة". وهذا ما رمى إليه أيضًا وزير الاستثمار السعودي خالد بن عبد العزيز الفالح، حين صرح بأن مسألة تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل لا تزال على

(١) عشرات الآلاف يتظاهرون في المغرب تضامنا مع شعبنا، وفا، ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٤ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/qsX04

(٢) Imad K. Harb, Op. Cit.

(٣) سعيد الصديقي، المغرب والحرب في غزة: معضلة المبادئ والمصالح، المعهد المغربي لتحليل السياسات، ٣١ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٣١ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/dsAL0

(4) Imad K. Harb, Op. cit.

(٥) إطلاق موسم الرياض يشعل الجدل عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسبب الحرب في غزة، ما القصة؟، بي بي سي، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/abnoT

(٦) السعودية: لا علاقات مع إسرائيل قبل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، الجزيرة نت، ٧ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٣١ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/eDEO3

(٧) ما الدول التي تدعم إسرائيل في حربها على غزة وتلك التي تدينها، بي بي سي، ٨ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٣١ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/fDOPW

جدول الأعمال، رغم الأحداث التي يشهدها قطاع غزة[١].

وقبل الحرب، تحديدًا في صيف ٢٠٢٣، شاركت السفيرة السعودية لدى الولايات المتحدة علنًا وجهة النظر السعودية بشأن العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية عندما أشارت إلى أن المملكة العربية السعودية تهدف إلى التكامل مع إسرائيل، وليس مجرد التطبيع. وسلطت تصريحاتها الضوء على أن السلام الإسرائيلي الفلسطيني يتماشى مع مشروع الإصلاح الاجتماعي الطموح للمملكة العربية السعودية، رؤية ٢٠٣٠، وأن المملكة العربية السعودية تتصور "إسرائيل مزدهرة" إلى جانب "فلسطين مزدهرة"[٢].

خاتمة: مآلات التطبيع

لقد صمدت معاهدات السلام التي وقعتها مصر والأردن مع إسرائيل في عامي ١٩٧٩ و١٩٩٤، ونجت من العديد من الأزمات والصراعات الصعبة، ما يُرجح بقوة أن تصمد اتفاقيات إبراهام لعام ٢٠٢٠ في وجه الحرب الحالية في غزة، خصوصًا وأن الإمارات والبحرين والمغرب وقعوا هذه الاتفاقات في مناخٍ من الهدوء ودون ضغوطٍ جادة اضطرتهم إلى ذلك. هذا بخلاف الظروف التي وقعت على إثرها مصر والأردن اتفاقات السلام في أعقاب حرب عسكرية، وفي جوارٍ يُنذر دائمًا بالتهديد والأخطار الأمنية. أما دول اتفاقات إبراهام، فقد اتخذت قرارات تعتبرها قرارات سيادية لا يجوز إلغاؤها أو تعليقها أو تجاهلها. وأن هذه القرارات هي ضمان استقرار مصالحها وتعزيزها. وأن هذه الدول في ترجيحها للكفة الإسرائيلية في دائرة "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي" ترى أنها انحازت لجانب المستقبل والتقدم والرخاء، وأنه لا جدوى من الوقوف عند عتبات الماضي وأزماته القيمية.

إلا أنهم في الوقت نفسه، يُواصلون إعلان دعمهم للدولة الفلسطينية ومعارضتهم لسلوك إسرائيل في الحرب على غزة، وتقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين في القطاع، والمشاركة في المحافل الدولية الداعية إلى وقف إطلاق النار، ذلك إلى جانب مشاركتهم المزمعة في خطط إعمار ما بعد الحرب. وهو ما أيده إعلان وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بعد رحلته الأخيرة إلى الشرق الأوسط، أن التطبيع هو رغبة مشتركة بين الدول التي زارها، بشرط أن يكون للفلسطينيين أُفق سياسي لدولة فلسطينية.

أما الأردن ومصر، فقد تجذرت روابط التطبيع بينهما وبين إسرائيل في ملفاتٍ حيوية اقتصاديًا وأمنيًا. ويبدو أنه لن يحدث تغير جذري، وإن كان سيستمر التحرك الدبلوماسي القوي لإبرام صفقة لتبادل الأسرى وعقد هدن إنسانية، في ظل تعنت نتنياهو وحكومته وإصرار المقاومة الفلسطينية على الصمود مهما كلف الأمر. أما الرأي العام الداخلي، فتظل شعوب هذه الدول بمنأى عن خطط التطبيع، فهل ينجح طوفان الأقصى في تجاوز الحدود وصنع مفاجآت أكثر؟! لا أحد يمكنه التنبؤ بهذا.

إن مسار الأحداث يُنذر مبدئيًا بالصعوبة الشديدة التي تعتري محادثات الاتفاق على هدن إنسانية، فضلًا عن الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار. ما يعني صعوبة موقف الوسطاء العرب المطبعين (مصر والأردن)، إذ أنهم يفشلون في إرضاء الجانب الإسرائيلي في مواجهة حماس وباقي فصائل المقاومة الفلسطينية، في الوقت الذي يعتريهم هم أنفسهم القلق إزاء مخططات إسرائيل تجاه الاجتياح البري لمدينة رفح، وخطط نتنياهو لمستقبل إدارة قطاع غزة.

يبدو أن الحقيقة المؤكدة الوحيدة هي أن عملية طوفان الأقصى فاجأت إسرائيل وحلفاءها العرب، ولن تعود المنطقة العربية وفي قلبها فلسطين إلى واقع يوم السادس من أكتوبر. فالطوفان قد ثار ولا أحد من بين جميع الأطراف يمكنه التحكم في دفة جريانه. من جهة تقف اتفاقات التطبيع صامدة، على

(١) نتنياهو يرجح استمرار تطبيع العلاقات مع السعودية بعد "الانتصار على حماس"، روسيا اليوم، ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٢٠ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/iBEMU

(2) R. Clarke Cooper, The future of Saudi-Israeli relations is a balancing act between Palestinian and regional interests, the Atlantic Council, 22 February 2024, accessed at: 31 March 2024, available at: https://2u.pw/x2Qd85a

الرغم من الاستفزازات الإسرائيلية والتهديدات الشفهية العربية. ومن جهةٍ أخرى، لم يعد في الإمكان التنبؤ بمآلات الميدان والمفاوضات، وإلى أين يمكن أن يصل الجنون الإسرائيلي في انتقامه العسكري وتخبطه الاستراتيجي والسياسي، ما سيكون له آثاره على الأمن الإقليمي العربي.

ما بعد الأوهام: المشاركة الأمريكية والأوروبية في العدوان على فلسطين: إلى أين؟

ميار يحيى*

مقدمة:

شكَّلت عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتْها فصائل المقاومة الإسلامية على مستوطنات جنوب إسرائيل المعروفة باسم "غلاف غزة" في صباح يوم السبت السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ صدمة ليس فقط في الداخل الإسرائيلي -الذي يُعاني أصلًا من أزمات داخلية أبرزها أزمة الإصلاحات القضائية -بل والعالم أجمع لما أحدثه هذا اليوم- وما استتْبعه من إعلان إسرائيل عدوانها على قطاع غزة الذي لا يزال قائمًا حتى وقت كتابة هذا التقرير -للعديد من التغييرات الممتدَّة إقليميًّا وعالميًّا ممَّا قد يشكِّل منعطفًا جديدًا في مسار القضية الفلسطينية.

ومع تعدُّد الأوصاف الإسرائيلية لهذا اليوم بين نعته بـ"السبت الأسود" و"الصدمة"، و"الفشل" و"الكابوس الإسرائيلي"، و"تاريخ عار على إسرائيل" و"الكارثة المروعة"، و"أحداث ١١ سبتمبر الإسرائيلية"[١] والتي أثبتتْ وهمَ سرديَّة التفوُّق الإسرائيلي على الصعيد الأمني والعسكري والاستخباراتي وانهارتْ على إثْرها العقيدة الأمنية الطويلة الأمد التي تمَّت صياغتُها في منتصف القرن الماضي تحت قيادة أول رئيس وزراء إسرائيلي ديفيد بن جوريون والتي تم تحديثها لتشتملَ على أربعة ركائز رئيسية وهي **الردع والإنذار المبكِّر والدفاع والنصر الحاسم**، جاء رَدُّ فعل إسرائيل على هذه العملية عنيفًا وشرسًا؛ ففي قطاع غزة شَنَّتْ إسرائيل هجومًا بالسلاح الجوي والبحري والبري، ومع دخول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة شهره السادس سقط الآلاف من الشهداء -تجاوز أكثر من ضعفي عدد قتلى الحرب الروسية الأوكرانية على مدار عامين[٢]- وآلاف المفقودين وأحدث دمارًا هائلًا، يماثل أو يفوق مستويات الدمار الذي أصاب المدن الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية وفق ما صَرَّحَ به ممثِّل الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل[٣].

وعلى إثْر هذا الدمار الذي لَحِقَ بالبشر بالقتل والتجويع والنزوح والتشريد الذي حَلَّ بالقطاع وَلَحِقَ بالعمران على حَدٍّ سواء، انطلقتْ مظاهرات عارمة بها الآلاف من المتظاهرين من مختلف الأعمار والأعراق والثقافات والخلفيَّات السياسيَّة في أنحاء العواصم الأوروبية وفي داخل الولايات المتحدة الأمريكية تطالب بوقف فوري لإطلاق النار في القطاع، وكان آخر هذه المظاهرات في ٣ مارس ٢٠٢٤ -وفق آخر ما تمَّ رصده في هذا التقرير- حيث تظاهر الآلاف في نيويورك مطالبين بإنهاء فوري للعدوان على غزة ووقْف تمويل الولايات المتحدة لإسرائيل بشكلٍ غير محدود[٤]، ولم تقْتصر المظاهرات على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، ففي ٢٤ فبراير ٢٠٢٤ انطلقت

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) عمرو عبدالعاطي، هجوم حماس والانكشاف الإسرائيلي، ملحق تحولات استراتيجية بعنوان الصدمة الإسرائيلية، المجلد ٥٩، العدد ٢٣٥، يناير ٢٠٢٤، ص٣.

(2) 'No end in sight' to Ukraine war, UN political chief warns, United Nations, 10 January 2024, Accessed: 22 January 2024, available at: https://news.un.org/en/story/2024/01/1145372

(٣) عوض الرجوب، بالأرقام: أبرز انتهاكات الاحتلال بفلسطين خلال ٢٠٢٣، موقع الجزيرة نت، ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/DFGHJ

(4) Ron Lee, Thousands protest for immediate cease-fire in Gaza, Spectrum News, 2 March 2024, Accessed: 8 March 2024, available at: https://shorturl.at/jouC3

مظاهرات واسعة النطاق في كل من كندا والدنمارك وأيرلندا[١] وفي ١٠ من فبراير شَهِدَتْ كلٌّ من باريس وبرلين، ومدينة أورهوس الدنماركية و٣٤ مدينة بريطانية عشرات الفعاليَّات المؤيِّدة لفلسطين[٢]، بينما جاء الموقف الأمريكي والأوروبي الرسمي مغايرًا لما ارتآه المتظاهرون في الشوارع، فقد كان الموقف الرسمي مندِّدًا بعملية "طوفان الأقصى"، ومدافعًا عن حقِّ دولة الاحتلال الإسرائيلي في "الدفاع عن نفسها"، مع التأكيد على ضرورة إنهاء تهديد حماس للكيان الإسرائيلي. لكن بعد نحو ثلاثة أشهر من انطلاق العملية وما تَبِعَهُ من عدوان إسرائيلي على القطاع، رأى بعض المحلِّلين أنه قد طَرَأَتْ بعضُ التغيُّرات على موقف الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الكبرى، إلا أن فاعلية هذا التغيير وترجمته على أرض الواقع يظلُّ دائمًا محل شك[٣].

ومن أجل تقديم رؤية استشرافية عن مستقبل المشاركة الأمريكية والأوروبية ليس فقط في عدوانها على قطاع غزة بل على القضية الفلسطينية برمتها؛ يحاول هذا التقرير الإجابة على مجموعة من الأسئلة وعلى رأسها، ما حقيقة تغيُّر الموقف الأمريكي المعلن من العدوان على قطاع غزة على مدار الأشهر الخمسة المنصرمة من الحرب؟ وإلى أيِّ مدى يوجد ثمة اختلافات بين مواقف الدول الأوروبية تجاه الحرب، وهل شكلت التظاهرات التي انطلقت في العواصم الأوروبية وفي الولايات المتحدة عامل ضغط على الحكومات الغربية بأي حال؟ وهل ساهم تطويل أمد الحرب ودخول أطراف إقليمية في الحرب نحو ظهور آفاق لحلحلة الوضع الراهن؟

أولًا- تطورات الموقف الأمريكي الرسمي من الحرب على قطاع غزة: "لو لم تكن هناك إسرائيل لعملنا على إقامتها"

لا يخفى على أحد مقدار الدعم العسكري والاقتصادي الذي قدَّمته الولايات المتحدة لإسرائيل على مدار عقود طويلة، والتي أصبحت محل نقاش وجدل كبير في الأوساط الأمريكية، والتي يُنظر إليها على أنها استثمار استراتيجي يعود بالفائدة على العلاقات الثنائية بين البلدين[٤]. وعلى مدار السنوات الأخيرة، تمَّ تقديم مساعدات عسكرية كبيرة لإسرائيل من قِبل الولايات المتحدة، ضمن إطار حزمة الأمن القومي التي قدَّمها الرئيس الأمريكي جو بايدن، والتي تقدَّر بنحو ١٤ مليار دولار لإسرائيل. وتعتبر هذه المساعدات جزءًا من الدعم العسكري الذي تقدِّمه الولايات المتحدة لإسرائيل على مدى سنوات عديدة.

وقبل التطرُّق إلى موقف الولايات المتحدة من الحرب على غزة ومدى تطوُّره على مدار الشهور الثلاثة الثانية من بداية اندلاع الحرب ، فينبغي الإشارة إلى أنه تاريخيًّا، تُعَدُّ إسرائيل أكبر متلقٍّ للمساعدات الأمريكية منذ تأسيسها، حيث تلقَّت حوالي ٣٠٠ مليار دولار (إذا ما تَمَّ احتساب معدَّل التضخُّم) في مجموع المساعدات الاقتصادية والعسكرية في الفترة من ١٩٤٦-٢٠٢٣. كما قدَّمت الولايات المتحدة حزمًا كبيرة من المساعدات الخارجية إلى دول أخرى في الشرق الأوسط، خاصة مصر والعراق، ولكن إسرائيل تبرز كأكبر متلقٍّ[٥]، بحيث تذهب ٥٥٪ من المساعدات الأمريكية التي تقدِّمها للعالم إلى إسرائيل.

---

(١) مظاهرات بكندا والدنمارك وأيرلندا تنديدًا بالعدوان على غزة، موقع الجزيرة نت، ٢٥ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/uAOV4

(٢) مظاهرات حاشدة في مدن أوروبية لوقف "الإبادة الجماعية" في غزة، موقع الجزيرة نت، ١٠ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الربط التالي: https://shorturl.at/jnpN2

(٣) تطورات المواقف الأمريكية والأوروبية من الحرب على غزة: السياقات والدوافع، المسار للدراسات الإنسانية، ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/cfghE

(٤) سامح جريس، تزيد على ١٣,١ مليون يوميا.. المساعدات الأمريكية لإسرائيل الأكبر في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، القاهرة الإخبارية، ٢١ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/syFPU

(5) Jonathan Masters and Will Merrow, U.S. Aid to Israel in Four Charts, Council on Foreign Relations, 23 January 2024, **available at:** https://www.cfr.org/article/us-aid-israel-four-charts

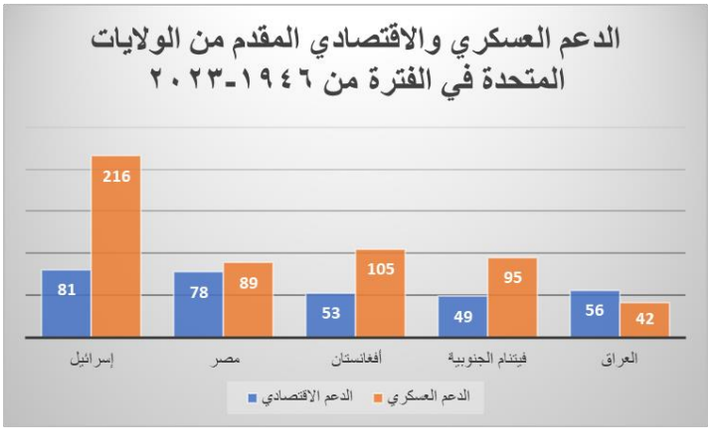

شكل (١) إجمالي الدعم العسكري والاقتصادي المقدم من الولايات المتحدة (القيمة بالمليار دولار)[١]

ومن ثم، لم يكن رَدُّ الفعل الأمريكي مستهجَنًا على عملية "طوفان الأقصى" والتي جاءتْ بالدَّعم المطْلق واللامشروط لإسرائيل بشكل كامل، ولتأكيد هذا الدعم المطلق فقد قام الرئيس الأمريكي جو بايدن بزيارة تضامنية لتل أبيب أثناء الحرب وبعد عملية طوفان الأقصى ببضعة أيام، في سابقة لم يفعلها رئيس أمريكي حتى في حرب أكتوبر ١٩٧٣[٢]، وربما يلخِّص التصريح الذي أطلقه الرئيس الأمريكي جو بايدن في أثناء زيارته الموقف الأمريكي، والذي قال فيه "لو لم تكن هناك إسرائيل لعملنا على إقامتها" الذي يفسِّر فيه أسباب الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل؛ ليؤكِّد على أن إسرائيل ليست مجرد كيان تدعمه الولايات المتحدة على مدار عقود؛ بل يدعم ما ذهب إليه بعض المحللين بأن إسرائيل هي الابن الشرعي والأداة المثلى للمشروع الاستعماري الغربي في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط. ومن هنا قد يُفهم سِرُّ ثبات الموقف الأمريكي من هذا العدوان على مدار ستة أشهر من الحرب.

وهدفت الولايات المتحدة في تمكين "إسرائيل" من استعادة الردع، بعد أن شكلت عملية طوفان الأقصى تهديدًا حقيقيًّا لهذا الهدف الذي طالما حافظتْ عليه إسرائيل منذ نشأتها، ومن ثم فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال نحو ٢٠٠٠ جندي إلى إسرائيل في بداية الحرب على غزة، وتحريك حاملتي طائرات إلى شرق البحر المتوسط، منها حاملة الطائرات "فورد"، وهي أحدث حاملة طائرات في الولايات المتحدة والأكبر في العالم، والتي تستوعب ما يزيد على ٥ آلاف شخص، والتي تُعَدُّ إشارة تحذيرية لكل من تسوِّل له نفسه تغيير مسار هذا العدوان الغاشم.

كما حرصت الولايات المتحدة على إمداد إسرائيل بالأسلحة التي تحتاجها في عمليتها ضدَّ قطاع غزة، حتى إن إدارة بايدن - وفقًا لصحفية وول ستريت جورنال في ١٧ فبراير ٢٠٢٤- قالت إنها تعتزم إرسال قنابل وأسلحة إلى إسرائيل لتعزيز ترسانتها العسكرية، وتشمل الأسلحة حوالي ألف قنبلة من طراز MK-82، فضلًا عن ذخائر الهجوم المباشر المشترك KMU-572 التي تضيف توجيهًا دقيقًا، وأيضًا صمامات القنابل FMU-139، والتي تُقَدَّرُ قيمتها بعشرات الملايين من الدولارات[٣]. ومن الجدير بالذكر أن الإدارة الأمريكية قد تخطَّت الكونجرس الأمريكي لمرتين في شهر ديسمبر ٢٠٢٣ للموافقة على صفقة بيع أسلحة لإسرائيل باستخدام صلاحية الطوارئ، وقد قدَّم أنتوني بلينكن وزير الخارجية الأمريكي للكونجرس مبرِّرات لاتِّخاذ هذا القرار مشيرًا إلى وجود حالة طوارئ تتطلَّب البيع الفوري للمواد والخدمات العسكرية لتأمين أمن إسرائيل مؤكِّدة على ضرورة استخدام تلك الأسلحة بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني[٤].

وفي إطار تطوُّر التغير والضغط في الداخل الأمريكي، فقد

(١) إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات، نقلًا عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي: انظر المرجع السابق.

(٢) تطورات المواقف الأمريكية والأوروبية من الحرب على غزة: السياقات والدوافع، مرجع سابق.

(3) Jared Malsin and Nancy A. Youssef U.S. Plans to Send Weapons to Israel Amid Biden Push for Cease-Fire Deal, The Wall Street journal, 17 February 2024, Accessed: 6 February 2024, available at: https://shorturl.at/bNRST

(4) The Biden administration once again bypasses Congress on an emergency weapons sale to Israel, PBS, 29 December 2023, Accessed: 6 February 2024, available at: https://shorturl.at/foJQ7

سعى بعضُ أعضاء الكونجرس الديمقراطيين -وعلى رأسهم بيرني ساندرز- إلى ربط المساعدات الأمريكية بالتزامات من إسرائيل لتقليل عدد الشهداء المدنيّين، وقد أشارت منظمة هيومان رايتس ووتش إلى تأثُّر العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل قبل إعلان العدوان على قطاع غزة بسبب الخطاب والسياسات الخاصة بحكومة نتنياهو، والتي تتضمَّن إحكامَ السيطرة على سلطات المحكمة العليا الإسرائيلية، هذا فضلًا عن بناء مستوطنات يهودية إضافية في الضفَّة الغربيَّة، وقد شَكَّلَ الحلُّ الثنائي المعروف باسم "حل الدولتين" هدف سياسة خارجية أمريكية طويلة الأمد، بما في ذلك إدارة بايدن. ورفع بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي هذه الانتقادات خلال النقاش حول المساعدات الأمريكية لإسرائيل أثناء العدوان[١].

وبعد أكثر من أربعة شهور على بداية العدوان، ولمحاولة تبييض وجه الولايات المتحدة الأمريكية بسبب مشاركتها فيه، أصدر بايدن مذكرةً للأمن القومي تطلب من متلقِّي المساعدات العسكرية الأمريكية -بما فيهم إسرائيل باعتبارها المتلقِّي الأول لهذه المساعدات- إصدار شهادات مكتوبة بأنهم سيمتثلون للقانون الإنساني والدولي، وأنهم سيتعاونون مع جهود تقديم المساعدات الإنسانية الأمريكية[٢]. وعلى الرغم من أنه يبدو أن هنالك ثمَّة بوادر اختلافات في الموقف الأمريكي تجاه الدعم اللامشروط لإسرائيل بَدَتْ في مناقشات أعضاء الكونجرس وتصريحات بعض المسؤولين، فإن هذه الاختلافات لا نجد صدى لها ولا تُحْدِثُ أثرًا على أرض الواقع.

وبجانب الدعم الاقتصادي والعسكري اللامحدود، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) للمرة الثالثة -باعتبارها عضوًا دائمًا من الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن الذين يحق لهم اعتراض تمرير أي مشروع قرار- في أثناء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في مجلس الأمن الدولي، واستُخدم هذا الفيتو مؤخَّرًا ضدَّ مشروع قرار مقدَّم من الجزائر في ٢٠ فبراير ٢٠٢٤، على اعتبارها عضوًا عربيًّا في مجلس الأمن، وسبق المقترح الجزائري مشروعيْ قرار روسي وبرازيلي يطالبان بوقف إطلاق النار في ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣. هذا فضلًا عن تصويت الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣، ضدَّ مشروع قرار تقدَّمت به الدولُ العربية، يدعو إلى "وقف فوري لإطلاق النار" ودخول مساعدات إنسانية من دون معوِّقات. يُذكر أن الولايات المتحدة قد استخدمتْ حقَّ النقض في مجلس الأمن نحو ٧٩ مرة، منها ٥٠ مرة لمصلحة إسرائيل وحمايتها ودعم عدوانها على مدى تاريخها العدواني، الممتد طوال ٧٦ عامًا منذ نشأتها حتى الآن[٣].

وإمعانًا في إذلال الفلسطينيِّين في قطاع غزة وتأكيدًا على مشاركة الولايات المتحدة في هذا العدوان، أوْقفت كلٌّ من الولايات المتحدة جنبًا إلى جنب دول أخرى ككندا وأستراليا وإيطاليا والمملكة المتحدة وفنلندا وألمانيا وهولندا والنمسا ورومانيا ونيوزيلاندا المساعدات المالية لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيِّين (أونروا) في ٢٤ من يناير ٢٠٢٤ بسبب ما ادَّعَتْهُ السلطات الإسرائيلية من ضلوع عدد من موظفي الأونروا في غزة في عملية طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، في حين استمرَّت كلٌّ من النرويج وإسبانيا في تقديم الدعم للأونروا[٤]، وتأتي هذه الاتهامات في وقت يعتمد فيه أكثر من مليوني شخص في غزة على المساعدات المنقِذة للحياة التي تقدِّمها الوكالة منذ بداية الحرب، وبالطبع تجاهلت الولايات

(1) Sarah Yager, How to End America's Hypocrisy on Gaza, Human Rights Watch, 8 February 2023, Accessed: 22 February 2024, available at: https://shorturl.at/dfju2

(٢) محمد المنشاوي، رغم دعمه القوي لإسرائيل.. بايدن في مرمى انتقادات منظمات يهودية بأميركا، موقع الجزيرة نت، ١٠ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/kxJN1

(٣) عبد المحسن سلامة، «السقوط الكبير» للعدوان الإسرائيلي في الشهر الخامس، تحليلات السياسة الدولية، ١٨ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/21779.aspx

(٤) ما هي الدول التي قررت مواصلة تمويل الأونروا لمساعدة الفلسطينيين؟، موقع France 24، ١ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: rb.gy/fkvoma

المتحدة والدول الغربية الأخرى ما ينطويه هذا القرار على كوارث إغاثية وإنسانية داخل القطاع.

ومن ثم، فإنه ومنذ بداية هذا العدوان اتَّضح أن الولايات المتحدة اتَّبعت خطًّا متحفِّظًا في دعمها لإسرائيل، معلنةً استياءَها من قتل الإسرائيليّين "الأبرياء"، مع التأكيد على ضرورة "ضبط النفس" والحدِّ من "القصف التعسُّفي" على قطاع غزة، ولكن بشكلٍ عامٍّ، لُوحظ قلَّة حِدَّةِ تصريحات جو بايدن التي ينتقد فيها سقوط مدنيّين داخل القطاع، تاركًا أعضاءً آخرين في إدارته للتحدُّث بشكل أكثر حدَّة[١].

وفي ١ مارس ٢٠٢٣، قام مجموعة من النواب الديمقراطيّين في الكونجرس الأمريكي، بتقديم طلب في شكل رسالة مقدَّمة إلى الرئيس بايدن لدعم وقفٍ مؤقَّت في حرب غزة، وهو ما يمثل علامة فارقة على تزايد القلق لدى الديمقراطيين تجاه ما يحدث في القطاع، الذي أسفر عن مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين، وهم يرون أن"وقفًا مؤقتًا في القتال لن يساعد فقط في إطلاق سراح الرهائن وتوفير الإغاثة الملحة للملايين من المدنيين الذين نزحوا بسبب هذه الحرب، بل يمكن أيضًا أن يفتح الباب لإنهاء النزاع نهائيًّا". وساهم النائبان براد شنايدر (ديمقراطي من إلينوي) وجيمي بانيتا (ديمقراطي من كاليفورنيا) في تقديم هذه الرسالة، موقعة من قبل ٢٩ نائبًا، وهم من الديمقراطيين المعتدلين والمؤيّدين لإسرائيل[٢].

كل هذه المؤشرات السابق ذكرها جاءت إلى حَدٍّ ما متَّسقة مع التزام الولايات المتحدة التاريخي بحماية أمن إسرائيل، وعلى الرغم من إشارة بعض الدراسات إلى الحديث عن فرض عقوبات على المستوطنين الإسرائيليّين المتطرّفين الذين ثَبَتَ ضلوعُهم في أعمال عدائية تجاه فلسطينيّي الضفة الغربية، وإمكانية دراسة تقديم مساعدات مشروطة لإسرائيل وغيرها من المواقف يُعَدُّ تغييرًا نسبيًّا في الموقف الأمريكي، إلا أنه بالنظر للدعم الأمريكي على الأصعدة العسكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية، يتَّضح بما لا يدع مجالًا لأيّ شَكٍّ أن الولايات المتحدة الأمريكية شريكٌ أساسيٌّ في هذا العدوان، والحديث عن تغيير الموقف الأمريكي تجاه إسرائيل بخصوص وقف هذا العدوان يبدو أمرًا بعيد المنال.

وهذا يرجع لأكثر من سبب، أولها أن الدستور الأمريكي يمنح السلطة التنفيذية للرئيس وحده، حيث يكون دور الوزراء والمستشارين مقتصرًا على تقديم المشورة للرئيس، هذا فضلًا عن أن الدائرة الضيقة التي تؤثِّر في اتِّخاذ القرارات التنفيذية تتألَّف من وزراء ومستشارين في مؤسسات متنوِّعة تتَّفق جُلُّهَا على دعم إسرائيل بشكلٍ غيرِ مشروط، وعملت على دمج إسرائيل في المنطقة من خلال توسيع اتفاقيات التطبيع مع دول عربية وكان من المقرَّر قبل بداية العدوان أن تشمل هذه الاتفاقيات السعودية[٣].

ثانيًا- الموقف الأوروبي من الحرب على قطاع غزة: أوروبا ليست على قلب رجل واحد

اتَّسم الموقف الأمريكي من عملية "طوفان الأقصى" بالوضوح والاتِّساق مع استراتيجيَّتها المتَّبعة منذ نشأة إسرائيل، إلا أن الموقف الأوروبي ظهر فيه الخلاف منذ اليوم الأول للحرب. ففي حين تتَّفق دول الاتحاد الأوروبي على إدانة "حماس" ووصمها بـ"الإرهابية"، ورفض استمرار حكمها لقطاع غزة، فإنها تختلف في باقي المسائل التي تخصُّ الحرب[٤]، وقد انقسمت غالبية الدول الأوروبية تجاه الحرب الإسرائيلية على غزة؛ فالموقف متأرجح بين إعلانها مساندتها لإسرائيل بشكل مطلق

(1) Peter baker, Biden sharpens criticism of Israel, calling its Gaza response 'over the top', The New York Times, 8 February 2024, Accessed: 22 February 2024, available at: https://bit.ly/3PrT523

(2) Andrew Solender, Pro-Israel Democrats push Biden for temporary Gaza ceasefire, Axios Website, 1 March 2024, Accessed: 8 March 2024, available at: https://bit.ly/4cjJzIg

(٣) منار الشوربجي، هل تغير موقف إدارة بايدن من إسرائيل، المصري اليوم، العدد ٧١٨٤، ١٤ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3ToVv2E

(٤) تطورات المواقف الأمريكية والأوروبية من الحرب على غزة: السياقات والدوافع، مرجع سابق.

وبين إدانتها بسبب استهداف المدنيين ثم العودة للتأكيد على الدعم من جديد، ويبدو أن التخبُّط الشديد والانقسامات الحادَّة من أهمِّ سمات الموقف الأوروبي تجاه الحرب[١].

ويبدو أن هذا التخبُّط والانقسام لم يكن سمةَ الموقف الأوروبي تجاه العدوان على غزة فحسْب؛ بل هو امتدادُ تأثير أزماتٍ مَرَّ بها الاتحاد الأوروبي كأزمة منطقة اليورو وتفاقُم أزمة المهاجرين القادمين من الجنوب وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وكوفيد ١٩، مرورًا بالصراع الروسي الأطلسي الذي أفضى إلى وجود أزمة طاقة خانقة ازدادت حِدَّةً بعد قرار الدول الأوروبية البحث عن بدائل الغاز الروسي وصعوبة تبلْور نظامٍ أمنيٍّ مستقلٍّ بعيدًا عن المظلَّة الأمنية الأمريكية[٢].

وفي رصدٍ لتطوُّر الموقف الأوروبي، هرعت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون ديرلاين عشية عملية طوفان الأقصى، بإعلان دعمها ووقوفها بجانب إسرائيل، ليس فقط أثناء الحرب بل لفترات زمنية ممتدَّة، ومنذ تاريخ تلك التصريحات لمدة شهر ونصف تقريبًا، تجلَّى انقسامٌ واسعٌ في فهم مؤسَّسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء حول ماهية الوقوف بجانب إسرائيل لفترات زمنية ممتدَّة، وظهر ذلك بوضوح فيما قاله رئيس السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، والذي سارع بانتقاد الإجراءات العسكرية الإسرائيلية بعد ٧ أكتوبر واصفًا إيَّاها بأنها "لم تكن وفقًا للقانون الدولي"[٣]. وفي منتصف ديسمبر ٢٠٢٣، أيدت رئيسة المفوضية الأوربية فرض عقوبات على "المتطرفين"، من المستوطنين الإسرائيليّين في الضفة الغربية منددِّة بـ"تصاعد" أعمال العنف باعتبارها تهدِّد استقرار المنطقة.

ومن بين الدول الأوروبية القليلة المتضامنة مع حقوق الشعب الفلسطيني تأتي بروكسل، فقد حَثَّ رئيس الحكومة البلجيكية، ألكسندر دي كرو دول الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات مشتركة لمنع "المتطرِّفين" الإسرائيليّين، الذين يرتكبون أعمال عنف في الضفة الغربية ضدَّ الفلسطينيّين من زيارة أوروبا، وَلَوَّحَ المسؤول البلجيكي بفرض عقوبات على وزير التراث الإسرائيلي عميحاي إلياهو، الذي دعا لإلقاء قنبلة نووية على قطاع غزة. وذهبت نائبتُه بيترا دي سوتر الاتحاد الأوروبي إلى تعليق اتفاق الشراكة مع إسرائيل فورًا، ومنع المستوطنين والسياسيّين والجنود المسؤولين عن جرائم الحرب من دخول الاتحاد الأوروبي".واعتبرت المسؤولة البلجيكية قصف إسرائيل للمستشفيات ومخيمات اللاجئين في غزة "جريمة حرب".

وفي مدريد، دعت وزيرةُ الحقوق الاجتماعية الإسبانية بالإنابة، إيوني بيلارا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وفرض عقوبات اقتصادية عليها، وحظر بيع الأسلحة لها، وتقديم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والقادة السياسيّين الآخرين، الذين قصفوا المدنيين إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفي بريطانيا فاز السياسي جورج جالاوي - والذي يُعَدُّ من أبرز الموالين للقضية الفلسطينية- بنحو ٤٠٪ من الأصوات في الانتخابات الفرعية للبرلمان البريطاني عن مدينة روتشديل في أوائل مارس ٢٠٢٤ والذي صرَّح أثناء حملته الانتخابية بأنه: "ليس هناك الكثير الذي يمكنني فعله لمنع نتنياهو، لكن لدي الحق في محاولة منع ريشي سوناك وكير ستارمر من التعاون معه"[٤].

وكانت ألمانيا صاحبة الموقف الأكثر تطرُّفًا تجاه الحرب؛

(١) تباين المواقف.. هل تخلق حرب غزة شرخا داخل الاتحاد الأوروبي، سكاي نيوز عربية، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: rb.gy/kpszgv

(٢) فتحي بولعراس، إشكاليتا الأمن والطاقة ومستقبل الاتحاد الأوروبي في ضوء الحرب الأوكرانية، السياسة الدولية، المجلد ٥٩، العدد ٢٣٥، يناير ٢٠٢٤، ص ١٢٦.

(3) Marc Martorell Junyent, The European Union: United in disunity over the Gaza war, The New Arab, 21 November 2023, Accessed: 22 February 2024, available at: https://bit.ly/3vfrSJe

(٤) بريان ويلر وجنيفر ماكيرنان، من هو جورج غالاوي الذي عاد مؤخرا للساحة السياسية بعد حرب غزة؟، بي بي سي عربي،١ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://bit.ly/3Tm5S7w

وحاولت الموازنة بين "التزامها" التاريخي أمام شعب إسرائيل واليهود، وما بين دعم الشعب الفلسطيني في إقامة دولته؛ فهي تُدين استهداف الداخل الإسرائيلي، وتدافع عن حقِّ إسرائيل بالرد والدفاع عن النفس. وفي نفس الوقت تؤكِّد على حل إقامة الدولتين، ورفضها بناء المستوطنات؛ إلا أنها رفضت مشروع نقل السفارات إلى القدس الشرقية[١]. وقد بدا موقف ألمانيا المتطرِّف جليًّا في التدخُّل نيابةً عن إسرائيل أمام المحكمة الدولية، بعد أن اتهمت جنوب أفريقيا إسرائيل بارتكاب جرائم إبادة ضد الفلسطينيّين[٢].

ومع دخول الحرب شهرها الثالث، أي في منتصف ديسمبر ٢٠٢٤ وبعد ارتقاء عدد كبير من الشهداء في قطاع غزة، أعلن وزير الخارجية البريطاني ديفيد كاميرون، ونظيرته الألمانية أنالينا بيربوك، أن هناك "حاجة عاجلة لوقف إطلاق نار مستدام" في قطاع غزة، مشيران في الوقت ذاته إلى ضرورة استسلام حماس حتى لا تواصل إسرائيل بدورها الحرب في إطار ما وَصَفَاهُ بحق "الدفاع عن النفس"[٣].

وقد بدا هذا التخبُّط جليًّا في القرارات في أداء دول الاتحاد الأوروبي في التصويت على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلِّقة بالحرب؛ ففي ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣ امتنعتْ ١٥ دولة -من أصل ٢٧ دولة- عن التصويت، وكانت هذه الدول ألمانيا وإيطاليا وبلغاريا والدنمارك وإستونيا وفنلندا واليونان ولاتفيا وليتوانيا وهولندا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص والسويد، أما في تصويت الجمعية العامة في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣ على قرار يطالب الأطراف المتنازعة بالالتزام بالقانون الدولي والوقف الفوري لإطلاق النار والإفراج الفوري عن الرهائن، أيَّدته ١٧ دولة عضوًا وهي لوكسمبورج ومالطا وبلجيكا وبولندا والبرتغال وكرواتيا وإستونيا وسلوفينيا وفنلندا وفرنسا وإسبانيا واليونان والسويد وأيرلندا ولاتفيا والدنمارك وقبرص، وامتنعت عن التصويت ٧ دول، هي: بلغاريا ورومانيا والمجر وألمانيا وليتوانيا وهولندا وسلوفاكيا، وعارضته دولتان هما النمسا والتشيك[٤].

وجدير بالذكر، أن هناك ٢٠ دولة من أمريكا اللاتينية والكاريبي صوَّتت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٣، الذي دعا إلى "هدنة إنسانية فورية" في غزة. كان من هذه الدول: الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وكولومبيا وتشيلي وكوبا والسلفادور وبيرو والمكسيك وهندوراس والإكوادور،أما أوروجواي وهاييتي وبنما فامتنعت عن التصويت، في حين صوتت كل من جواتيمالا وباراجواي ضد القرار[٥].

وربما قد يكون الشيء الوحيد الذي اتَّفق عليه الأوروبيُّون في هذه الحرب هو رفضهم الحاسم لغزو رفح التي نَزَحَ إليها ما يقربُ من مليون ونصف مواطن -خصوصًا بعد تساقط عشرات الآلاف بين شهيد وجريح داخل القطاع- إلا أن هذا الموقف لم يمنع من استمرار دعم هذه الحكومات بتوريد السلاح للجيش الإسرائيلي[٦].

---

(١) عبد الكريم أهروبا، في انحياز ألمانيا إلى إسرائيل في حربها على غزة، موقع الجزيرة نت، ٥ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/tCG34

(2) H. A. Hellyer, Why Gaza Forces Europe to Act, Carnegie Middle East Center, 19 February 2024, Accessed: 22 February 2024, available at: https://carnegie-mec.org/diwan/91674

(٣) تغيير في المواقف: بريطانيا وألمانيا تدعوان إلى "وقف إطلاق نار دائم" في غزة، مونت كارلو الدولية، ١٧ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/hiBKO

(٤) أحمد قاسم حسين، مقاربة الاتحاد الأوروبي للحرب الإسرائيلية على غزة: صراع القيم والمصالح، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسة، ٢٥ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/dpQV4

(٥) صدفة محمد محمود، مواقف متباينة: كيف يمكن فهم استجابة دول أمريكا اللاتينية للحرب في غزة، قضايا وتحليلات الصراع العربي الإسرائيلي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٥ نوفمبر ٢٠٢٣، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://acpss.ahram.org.eg/News/21043.aspx

(٦) حماس ترحب بالمواقف الأوروبية بشأن رفح، شبكة الجزيرة نت، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/cstCZ

ونستطيع القول بأن الموقف الأوروبي من الحرب أثبت انحسار فاعليَّته على الساحة الدولية؛ فموقف هذه الدول يؤكِّد على أن الدول الأوروبية لا تعدو إلا أن تكون كيانات غير فاعلة أو في أفضل تقدير تابعة للولايات المتحدة، حيث إن الدول التي عارضت الحرب لم تستطع إحداث تغيير ملموس على أرض الواقع، ناهيك عن غياب هذه الدول في أي مجهودات للوساطة لوقف إطلاق النار، وهو ما يُعَدُّ تحوُّلًا نوعيًّا -وفقًا لمحللين- في السياسات الأوروبية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية التى لعبت أدوارًا كإعلان حق الشعب الفلسطينى في تقرير المصير في ١٩٨٠ من خلال إعلان البندقية، هذا فضلًا عن استضافة العاصمة الإسبانية مدريد لمؤتمر السلام، وفى مفاوضات السلام اللاحقة في العاصمة النرويجية أوسلو والتي نتج عنها توقيع اتفاقيات سلام في ١٩٩٣[١].

لقد كشفت الحرب على غزة عن حجم طمس الهوية الأوروبية وجعلها ضمن الهوية الأمريكية؛ وذلك بعد أن طَفَتْ إلى السطح جملة من الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي، تعلَّقت بمشكلة اللاجئين أولًا، تلتْها الرغبات الأمريكية بفرض صراعها مع الصين على الدول الأوروبية، ولاحقًا الحرب الروسية الأوكرانية والتي أحدثت انقسامات عديدة بين دول الاتحاد الأوروبي، لتأتي بعد ذلك العدوان على غزة، والتي أحدثت صدعًا واضحًا بين دول الاتحاد الأوروبي ما بين داعم ورافض للسياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، فضلًا عن الضغوط التي مُورست شعبيًّا ضدَّ حكومات الدول الأوروبية[٢].

ثالثًا: الحضور الشعبي في الولايات المتحدة وأوروبا وموقف بعض دول أمريكا اللاتينية وسط حضور عربي ضعيف

أكسب الحضور الشعبي -الأمريكي والأوروبي- زخمًا وفاعلية لمشهد الحرب على قطاع غزة، ولعب دورًا رئيسيًّا في إعادة القضية الفلسطينية في الرأي العام العالمي؛ ففي الوقت الذي تواطأتْ فيه -بل شاركت فيه- الإدارة الأمريكية وبعض من الحكومات الأوروبية في حربها على قطاع غزة، وتخاذلت فيه كل الحكومات العربية عن اتخاذ قرارات لإنقاذ الوضع المتدهور داخل قطاع غزة ووقف إطلاق النار، على الرغم من امتلاكها أدوات ضغط عديدة لفعل ذلك، أقربها تعليق جزئي/ كلي ولو بشكل مؤقَّت لأشكال التطبيع مع إسرائيل، واستخدام ورقة النفط والمقاطعة الاقتصادية للضغط على تل أبيب والحلفاء الذين يدعمونها، وسحب سفرائها أو طرد السفير الإسرائيلي على غرار ما فعلته البرازيل بقرار سحب سفيرها من تل أبيب وطرد السفير الإسرائيلي من البرازيل في ٢٤ من فبراير، ويبدو أن الشعوب كان لها رأي مغاير عمَّا تَمَّ إعلانه من قبل الحكومات بشكل رسمي.

انطلقت المظاهرات والاحتجاجات المؤيِّدة للفلسطينيِّين والتي طالبتْ بوقف إطلاق النار في قطاع غزة، وذلك مع استمرار العدوان الإسرائيلي للشهر السادس على التوالي على القطاع، وانطلقت المظاهرات الحاشدة في عواصم عدد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة وآسيا وأفريقيا، وشهدت عواصم أوروبية حضورًا غير مسبوق للحشود الجماهيرية التي أكَّدت على مشروعية الحق الفلسطيني في إقامة دولته وضرورة وقف معاناة المدنيِّين في قطاع غزة، وانتقل صدى هذا الغضب لأكثر من ٨٠٠ مسؤول في الولايات المتحدة وبريطانيا، والاتحاد الأوروبي الذين أصدروا رسالة عامة معارضة ضد دعم حكوماتهم لإسرائيل في هذا العدوان[٣]، والتي رأوا فيها أن سياسات حكوماتهم تضعف من مكانتها الأخلاقية وتقوِّض قدرتَها على الدفاع عن الحرية والعدالة وحقوق الإنسان على

---

(١) عمرو حمزاوي، الحرب في غزة: مرايا العجز الأوروبي، الشروق، ٢٦ يناير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/KLX25

(٢) حسن مرهج، تحليل: أوروبا وتداعيات الحرب في غزة، i 24 News، ١٩ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/gjnQS

(3) 800 civil servants in US, UK, EU call on their gov'ts to push for Gaza ceasefire, Ahram Online, 2 February 2024, Accessed: 22 February 2024, available at: https://shorturl.at/fGOU4

مستوى العالم".

ويُخشى من تأثير هذه المظاهرات في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب قُرب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر ٢٠٢٤، حيث لاقتْ حملةُ بايدن الانتخابية في ولايات عديدة والتي تضمُّ أعدادًا كبيرةً من الأمريكيّين من أصول عربية وشرق أوسطية مثل ميتشيجان، تجاهلًا وغضبًا متزايدًا مع استمرار الحرب، ويعتمد الحزب الديمقراطي الذي يسْعى للفوز بالانتخابات المقبلة على أوساط اليسار والأفارقة واللاتينيين والأقليات بشكل عام، لكن موقف هذه الفئات -في غالبها- رافض للحرب التي تشنُّها "إسرائيل" على قطاع غزة. وبدا ذلك واضحًا في المظاهرات التي خرجتْ في عدَّة مدن أمريكية، والتي وُصفت بأنها الأكبر منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إذ مثَّلت هذه الفئات -التي يعتمد عليها الحزب الديمقراطي- نسبةً كبيرةً من المشاركين في التظاهرات الرافضة للحرب.

ووفقًا لتحليل أجراه عالم الاجتماع الكمّي في جامعة كريستوفر نيوبورت "يوسف شهود" مستعينًا باستطلاعات الرأي من عدَّة مصادر بينها منظمة Emgage غير الربحية ومجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية، بأن الكثير من الناخبين من أصول عربية ومسلمة قد يمتنعون عن التصويت أو يصوِّتون لطرف ثالث في انتخابات العام ٢٠٢٤، على الرغم من تصويتهم بقوة لبايدن في انتخابات عام ٢٠٢٠[١].

ومع تزايد الاحتجاجات داخل أوروبا، اتَّجهت حكومات أوروبا نحو فرض ضغوط أمنية على المواطنين والمقيمين من أصول فلسطينية وعربية وإسلامية، وفرضتْ حظرًا على بعض التجمُّعات والتظاهرات، كما تمَّ استخدام اتهام "معاداة السامية" في بعض الأحيان كاتهام مسبق على جميع الفلسطينيّين والعرب والمسلمين دون وجود دليل على إدانتهم. في هذا السياق، تميَّزت ممارسات حكومات ألمانيا وبريطانيا وفرنسا بالتعسُّف الشديد. واختلف المشهد في أوروبا بشكل جوهري عن نظيره في الولايات المتحدة؛ ففي الوقت الذي انحازتْ فيه الولايات المتحدة بشكل كامل سياسيًّا وعسكريًّا وماليًّا لصالح إسرائيل، لم تقيِّد كل سلطاتها -سواء على المستوى الفيدرالي أو على مستوى الولايات- الاحتجاجات المناهضة للحرب، ولوحظ تلاشي الضغوط التي واجهها الأفراد المتعاطفون مع قضية فلسطين في الجامعات الأمريكية، سواء كطلاب أو أعضاء هيئات تدريس، تدريجيًّا في ظلِّ تصاعد الانتقادات العلنيَّة الموجَّهة نحو إسرائيل والشكوك حول تورُّطها في انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب في غزة[٢].

وفي رصد التطوُّر الملحوظ لدور الشارع الأمريكي في إعلان استيائه من العدوان، قام جندي أمريكي بسلاح القوات الجوية في ٢٥ فبراير ٢٠٢٤ بإشعال النار في نفسه بزيه العسكري أمام السفارة الإسرائيلية في واشنطن، مصرِّحًا بأنه"لن يكون متواطئًا بعد الآن في الإبادة الجماعية"، مسمِّيًا ما قام به من "عمل احتجاجي قاسٍ لا يُقارن بما يُعانيه الفلسطينيُّون في غزة". وبعد أن أشعل النار في نفسه، صرخ قائلًا "فلسطين حرة"حتى فاضتْ روحُه، وربما تذكِّرنا هذه الواقعة بما حدث أثناء حرب فيتنام؛ ففي ٢ نوفمبر ١٩٦٥ قام المواطن الأمريكي نورمان موريسون بإشعال النار في نفسه قبالة مكتب وزير الدفاع الأمريكي احتجاجًا على حرب أمريكا في فيتنام[٣]. ولكن ما فعله آرون كان له تأثير أعمق ودلالة مختلفة لأن هذا الفعل لم يصدر من مواطن عادي غاضب، بل من أحد أفراد الجيش الأمريكي.

وعلى الرغم من تعامل وسائل الإعلام الأمريكية مع واقعة آرون بوشنيل بتجاهل وبرود من ناحية، وبتشويه من ناحية أخرى، فإن ما فعله آرون بوشنيل بحرق نفسه بزيه العسكري من أجل وقف الحرب في غزة، يبقى مؤشِّرًا خطيرًا ويعكس مدى تنامي مشاعر الغضب للحرب على غزة باعتبارها تتنافَى مع

(١) سياسة بايدن الداعمة لإسرائيل قد تكلِّفه باهظًا في الانتخابات الرئاسية المقبلة، مونت كارلو الدولية، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/ikAJZ

(٢) عمرو حمزاوي، الحرب في غزة: مرايا العجز الأوروبي، مرجع سابق.

(3) John-Paul Flintoff, I told them to be brave, The Guardian, 16 September 2010, Accessed: 8 March 2024, available at: https://bit.ly/490aea3

القيم، ويشير أيضًا إلى مدى تأثير هذه الحرب في الرأي العام الأمريكي.

وفي استطلاع رأي أجراه مركز Data For Progress في ٢٧ فبراير ٢٠٢٤ حول مدى الرضا عن الطريقة التي يدير بها جو بايدن الصراع الدائر داخل غزة، وجد أن حوالي ثلثي المصوّتين (٦٧٪) -التي تتألّف من ٧٧٪ من الديمقراطيين و٦٩٪ من المستقلّين و٥٦٪ من الجمهوريّين- يدْعمون وقفًا دائمًا لإطلاق النار، ويمثِّل ذلك زيادةً بنسبة ٦ نقاط في دعم الولايات المتحدة لوقفٍ دائمٍ لإطلاق النار منذ آخر استطلاع قام به "Data for Progress" لهذا السؤال في نوفمبر، مع زيادة بنسبة ١٢ نقطة بين المستقلين[١].

رابعًا- خطورة تطويل أمد الحرب وضلوع أطراف إقليمية في الصراع: الحوثيون وحزب الله نموذجين

على الرغم من انخراط الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية في العدوان على قطاع غزة؛ فإنه دائمًا ما يتوالَى الحديث عن ضرورة عدم توسيع رقعة الصراع في الشرق الأوسط، خصوصًا بعد ضلوع أطراف إقليمية في هذه الحرب، ممَّا يُنبئ باحتمالية تطويل أمدِها عن ما كان متوقَّعًا؛ خصوصًا أن هذه الحرب لم تَعُدْ مقتصرةً على ما يدور داخل القطاع، بل هي حرب على كلِّ ما هو فلسطيني؛ امتدَّ العدوان للضفَّة الغربية والتي تمَّ فيها رصد ٥٦١ حادثة لهجمات المستوطنين الإسرائيليّين ضدَّ الفلسطينيّين سجَّلها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الفترة ما بين ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، و٢٠ فبراير ٢٠٢٤[٢]، ناهيك عن سقوط عددٍ كبيرٍ من الشهداء في الضفَّة الغربية بلغ عددُهم منذ السابع من أكتوبر نحو ٤١٦ شهيدًا وفقًا لإحصائيَّة تمَّ رصدُها في ١ مارس ٢٠٢٤[٣].

فيما نزح أكثر من ١٠٠ ألف إسرائيلى من قراهم ومدنهم في الشمال الإسرائيلي منذ بدء العدوان على غزة، وذلك عقب استهداف حزب الله من جنوب لبنان بعض الأهداف العسكرية والمدنية في هذه المنطقة وهو ما يُعَدُّ تهديدًا أمنيًّا حقيقيًّا لإسرائيل، وفي المقابل رَدَّ الجيشُ الإسرائيليُّ بقصفٍ جويٍّ ومدفعيٍّ لاستهداف بنى تحتية في لبنان، ويتبادل طرفا النزاع التهديدات بتوسيع نطاق الحرب، وما زادَ اشتعالَ الوضعِ الميدانيّ في لبنان -خصوصًا بعد أن تكبّد الجيش الإسرائيلي خسائر داخل معاركه في غزة- هو اغتيال نائب رئيس المكتب السياسى لحماس صالح العاروري في ٢ يناير ٢٠٢٤ في ضاحية بيروت الجنوبية، وبالهجوم على مناطق مدنية، وإطلاق تصريحات من مسؤولين إسرائيليّين بشأن اقتراب الحرب الشاملة مع حزب الله وذلك للقضاء على قدراته الصاروخية ولإبعاده عن المنطقة الحدودية بين البلدين وإعادة الأشخاص المهجَّرين الإسرائيليّين في الشمال، وفي جميع الأحوال هناك توجُّس محلي ودولي من توسُّع تبادل القصف عبر الحدود إلى مواجهة واسعة بين حزب الله وإسرائيل وإعادة مشهد حرب ٢٠٠٦، إلا أنه بعد مرور ستة أشهر من الحرب يبدو أن هذا التوجُّس في غير محلِّه.

وفي ٢ فبراير ٢٠٢٤ شَنَّ الجيش الأمريكي عشرات الغارات على أهداف في العراق وسوريا واليمن (لاستهداف المجموعات المسلَّحة المدعومة من إيران)، ردًّا على الهجوم الذي استهدف قاعدة عسكرية في الأردن في ٢٨ يناير ٢٠٢٤ وأسْفر عن مقتل ثلاثة من العسكريّين الأمريكيّين، وكذلك للردّ على الهجمات التي يشنُّها الحوثيون على السفن التجارية في البحر الأحمر التي تشغلها شركات إسرائيلية أو تنقل بضائع من إسرائيل أو إليها، والتي بلغ إجماليها -أي السفن التي شَنَّتْ حركة أنصار الله

(1) Voters Support the U.S. Calling for Permanent Ceasefire in Gaza and Conditioning Military Aid to Israel, Data For Progress, 27 February 2024, Accessed: 22 February 2024, available at: https://shorturl.at/vHJ89

(٢) تريستينو مارينييلو و أليس بانبينتو، عنف المستوطنين: خطة التطهير العرقي الإسرائيلية في الضفة الغربية، موقع الجزيرة نت، ٢٩ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/gkzI6

(٣) حصيلة شهداء الضفة ترتفع لـ٤١٦.. استشهاد فلسطيني بعد ساعات من استشهاد شقيقه برصاص الجيش الإسرائيلي بالخليل، رأي اليوم، ١ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: rb.gy/j6t0s9

الحوثي هجومًا عليها حتى ٢٩ فبراير ٢٠٢٤- حوالي ٥٤ سفينة[١]، وكانت هجمات الحوثيّين قد جاءتْ للتضامن مع قطاع غزة ولإيصال مواد الإغاثة بسلاسة داخل القطاع، ومن ثم قامت ووجَّهت الولايات المتحدة وبريطانيا ضربات جوية متكرّرة على مواقع للحوثيّين بهدف تعطيل وإضْعاف قُدرات الجماعة على تعريض حرية الملاحة للخطر وتهديد حركة التجارة العالمية.

ويبدو أن الغارات التي شنَّتها الولايات المتحدة الأمريكية -التي طالما أعلنت عن عدم رغبتها في تمديد نطاق الحرب والحيلولة دون تحولها لصراع خارج قطاع غزة- كشفت عن أنها لا تأبه كثيرًا بقيام حرب إقليمية جديدة في الشرق الأوسط وفتح جبهة جديدة للصراع توزّطها في صراع مع إيران بشكل غير مباشر[٢]. وذلك للإشارة إلى أنه مهما بلغت الضغوطات من عدَّة أطراف إقليمية فهذا لن يُثني الولايات المتحدة عن تقديم الدعم لإسرائيل في عدوانها على قطاع غزة، حتى لو كان على حساب مَدِّ رُقعة هذه الحرب.

خامسًا- استشراف مستقبل الدعم الأمريكي والأوروبي في الحرب على فلسطين

مَثَّلَ العدوان على قطاع غزة اختبارًا كاشفًا للقيم والمبادئ التي لطالما أعلنت عن تمسُّكها بها حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ثم انسلخت منها، ففي الوقت الذي تأرجحت فيه المواقف الأوروبية تجاه الحرب، فإن الموقف الأمريكي كان أكثر وضوحًا وحسْمًا؛ فمهما ارتفعت تكلفة هذه الحرب سيبقى الدعم الأمريكي غير مشروط. ولا يمكن إغفال دور المظاهرات التي انطلقت في قلب العواصم الأوروبية وفي الولايات المتحدة التي لعبتْ دورًا في إعادة وضع القضية الفلسطينية في أجندة الرأي العام العالمي، وعلى إثرها فقد شَهِدَ الموقف الرسمي تحوُّلًا نسبيًّا على الأقل على مستوى التصريحات، ولكن لم يكن تغييرًا نوعيًّا يُفضي إلى انتهاء هذا العدوان، وربما كانت هناك عوامل قد تكون حاسمة إلى حَدٍّ ما في مستقبل مشاركة الولايات المتحدة -التي تُعَدُّ رأسَ الحربة- في العدوان على غزة، ومن أهمِّ هذه العوامل فرض المزيد من الضغط من الكونجرس الأمريكي والدعوة إلى ربط المساعدات المقدَّمة لإسرائيل بوقف إطلاق النار وعدم تقديم الدعم العسكري المطلق لإسرائيل على غرار ما قام به السيناتور بيرني ساندرز، لعدم جدوى دخول الولايات المتحدة في حرب لا نهاية لها ممولة من دافعي الضرائب بشكل أساسي وهو ما أكدته آخر استطلاعات الرأي التي تمت الإشارة إليها سابقًا في هذا التقرير، وفي حال إذا ما تعالت هذه الأصوات داخل الكونجرس الأمريكي حينها سيصبح دعم إسرائيل في عدوانها على قطاع غزة عبئًا على الولايات المتحدة، وقد يُسرع ذلك من وتيرة الدخول في مفاوضات للإفراج عن الأسرى الإسرائيليّين داخل غزة، ومن ثمَّ إنهاء العدوان.

قد يُسْهِمُ تعالي الأصوات المعتدلة في الداخل الأمريكي -سواء في الكونجرس أو في دوائر صنع القرار- التي تنبّه إلى أن دعمَ الإبادة الجماعية في غزة قد يدمّر صورتَها في العالم الإسلامي ويقوّض من مصداقية القيم التي تدعو إليها من إحداث تغيير، والتحذير من وطأة تنامي مشاعر عدائية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية وما قد ينطويه ذلك على مخاطر صعود اتجاهات متطرّفة تشكّل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي والأوروبي، وهو ما أسْماه البعض "ثمن النفاق الأمريكي الباهظ"، أيضًا تكرار وسائل الاعتراض "المتطرّفة" على غرار ما فعله الجندي الأمريكي آرون بوشنيل أمام السفارة الإسرائيلية في تل أبيب على نطاق واسع في أوساط الجنود الأمريكيين والأوروبيين، قد يحرك ساكنًا في داخل الرأي العام العالمي داخل الولايات المتحدة، الذي أبْدى امتعاضَه من سقوط المزيد من المدنيّين بواسطة الأسلحة المموَّلة من الضرائب التي يدفعونها.

---

(١) الحوثيون: استهدفنا ٥٤ سفينة منذ بداية العمليات عقب اندلاع حرب غزة، موقع قناة العربية،٢٩ فبراير ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٨ مارس ٢٠٢٤، الرابط: https://shorturl.at/moAMR

(٢) الأمور تزداد تعقيدًا وسط تحذيرات من تفجر الوضع.. من يسعى لإطالة أمد صراع الشرق الأوسط؟، جريدة الرياض، ٢ مارس ٢٠٢٤، تاريخ الاطلاع: ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://www.alriyadh.com/2062516

وقد يتحدَّد مستقبل مشاركة الولايات المتحدة في هذا العدوان بسرعة إدراك الإدارة الأمريكية خطر تصاعد التوتُّرات وفتح جبهة قتال مع إيران وتداعياتها الخطيرة على أمن الشرق الأوسط، وما سيُحدثه ذلك من آثار سلبية على إمدادات بعض السلع الصناعية الأساسية وإمدادات الطاقة، وعلى قناة السويس، وعلى شركات التجارة والملاحة الدولية وشركات التأمين المرتبطة بها، أيضًا تشكل عرقلة عملية تطبيع الدول العربية مع إسرائيل عاملًا حاسمًا في الدعم الأمريكي لهذا العدوان وخصوصًا بعد بذل الولايات المتحدة الأمريكية مجهودات حثيثة لدمج إسرائيل داخل العالم العربي؛ حيث أفادت استطلاعات رأي بتراجع الدعم العربي الشعبي للتطبيع بما في ذلك السعودية بعد الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة[1] فإذا ما أرادت أي دولة من الدول العربية التي قطعت أشواطًا في مسيرة التطبيع إيقاف هذا العدوان بالتهديد بتجميد العلاقات مع إسرائيل لربما تغيَّر الوضع وساهم ذلك في تغيير موقف الولايات المتحدة من الدعم اللامشروط لإسرائيل، ولكن احتمالية إيقاظ هذه الإرادة بعد مرور ما يربو على خمسة أشهر من العدوان يبقى منعدمًا.

وعلى الرغم من أن موقف الشعوب العربية يختلف كثيرًا عن المواقف الرسمية التي أعلنتها الحكومات العربية؛ إلا أن هذا العدوان قد يخلق وضعًا حسَّاسًا مضطربًا -نتيجة للتضييق المفروض على هذه الشعوب للتعبير عن رأيهم تجاه ما يحدث في غزة- لدى الرأي العام العربي يُخشى من تصعيده وترجمته في شكل أفعال لا تحبِّذها الحكومات المستبدَّة.

خاتمة:

استعرض التقرير مستقبل المشاركة الأمريكية والأوروبية في الحرب على فلسطين وعدوانها على قطاع غزة على وجه التحديد بعد عملية طوفان الأقصى، من خلال تناول الدعم المقدَّم من الولايات المتحدة لإسرائيل منذ نشأتها؛ ليُبرهن على أن التطوُّر الذي لَحِقَ بالموقف الأمريكي منذ بداية العدوان على قطاع غزة لا يعدُو أن يكون شكليًّا؛ إلا أن هذا لا ينفي أن هذا الموقف المتعنِّت يواجهُ ضغوطات ظهرت جليًّا في تغيُّر نتائج استطلاعات الرأي العام لدى مراكز الأبحاث وتصريحات بعض أعضاء الكونجرس الأمريكي على الرغم من هيمنة اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وبخاصة من خلال لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية AIPAC، وفي المقابل بدا الموقف الأوروبي متشرذمًا وتابعًا للموقف الأمريكي فيما يتعلَّق بالحرب، وهو ما يثبت مقولة الجنرال ديجول بأن "أوروبا عملاق اقتصادي وقزم سياسي".

ولم تمنع مواقف معظم الحكومات الأوروبية والحكومة الأمريكية المتطرفة من خروج مظاهرات عارمة جابت شوارع العواصم الأوروبية والمدن الأمريكية منددة بما اقترفته القوات الإسرائيلية في عدوانها على قطاع غزة والتي استطاعت أن تعيد القضية الفلسطينية وعدالتها في صدارة الرأي العام العالمي والتي عكست تأثير عملية طوفان الأقصى على إيقاظ ضمائر الشعوب، وشوهد تضييقًا في مظاهرات بعض العواصم الأوروبية بينما أُتيحت فرص أوسع لانطلاق هذه المظاهرات في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من اتساع رقعة وعدد هذه المظاهرات إلا أنها لم تُشَكِّل ضغطًا ملحوظًا على دائرة صنع القرار الأمريكي فيما يخص بوقف إطلاق النار داخل القطاع.

وأمام سيل الانتقادات الذي تمَّ توجيهه لهذا العدوان ومطالبة معظم دول العالم بوقف دائم للعدوان بعد سقوط عدد كبير من الشهداء وتأزم الوضع الإنساني داخل القطاع، وما يفرضه ذلك من عزلة دولية على بايدن ونتينياهو، لوحظ تشدُّد الموقف الإسرائيلي -المطمئن بالموقف الأمريكي الداعم دائمًا- الذي يؤكِّد على أن الضغوط الدولية لن تُثنيه عن مواصلة

(1) Catherine Cleveland and David Pollock, New Poll Sheds Light on Saudi Views of Israel-Hamas War, Policy Analysis, Fikra forum, 21 December 2022, Accessed: 22 February 2024, available at: rb.gy/hfcus0

تحقيق أهدافه المعلنة -مهما كلَّف الأمر من تضحيات- المتمثِّلة في القضاء على قدرات حماس والإفراج عن الأسرى الإسرائيليّين؛ الأهداف التي لم تتحقَّق حتى بعد دخول هذا العدوان شهره السادس.

وعلى الرغم من أن طول أمد الحرب وتوسيع رُقعتها يَضُرُّ بالمصلحة الأمريكية والإسرائيليَّة على حَدٍّ سواء، وساهم في كشف زيف القيم التي تُنادي بها المنظومة الغربية المتمثِّلة في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن يبدو أن هذا لن يُثْنِيَ الولايات المتحدة عن دعمها لإسرائيل، وربما لن يُوقف هذا السيلُ الجارفُ من الدماء وتدهور الوضع الإنساني داخل القطاع إلا بتحمُّل الولايات المتحدة تكلفة باهظة تفوق بمراحل ما تكبَّدته من مليارات في هذا العدوان، وذلك بمزيد من انخراطها في صراعات داخل منطقة الشرق الأوسط وإعادة ترتيب أولويات سياساتها الخارجية بين منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الإندو-باسيفيك.

المنظمات الدولية والحرب على غزة بين الحسابات السياسية والإنسانية

يارا عبد الجواد*

مقدمة:

منذ بدء معركة طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ وقيام المقاومة بهجومها المستحق العادل الذي مثل نقطة فارقة في مسار القضية الفلسطينية بل وفي مسار ومستقبل الأمة بأكملها، يتكبد الفلسطينيون خسائر فادحة على كل المستويات بين تزايد مستمر في أعداد الشهداء ومزيد من الخراب والدمار والاعتقالات والإعدامات وشتى صور الجرائم البشعة في ظل حالة من الشلل العالمي نحو اتخاذ خطوات فاعلة لوقف هذا العدوان الصهيوني الذي لا يوجد في قواميس الحرب ما يصف ممارساته سوى أنه يقوم بإبادة جماعية في قطاع غزة منتهجًا في ذلك أشنع وأبشع الوسائل مخترقًا بذلك القانون والمواثيق الدولية.

وفي ظل هذا المشهد ومجرياته وتداعياته، يأتي السؤال المباشر حول دور المنظمات الدولية والحقوقية وموقفها مما يحدث من عدوان غاشم وخرق واضح لمبادئها ومواثيقها التي تنادي بحقوق الإنسان وبحقوق الشعوب في تقرير مصيرها. ومن ثم يأتي هذا التقرير لتسليط الضوء على دور المنظمات الدولية العالمية والإقليمية تجاه الحرب على غزة ورصد ما قامت به من أعمال خلال الفترة ما بين السابع من ديسمبر وحتى السابع من مارس ٢٠٢٤، وما يتفرع عن ذلك من تساؤلات تتعلق بفاعلية هذا الدور وتأثيره والتحديات التي تواجهه، وذلك في إطار المصالح والأولويات التي يسير وفقا لها عمل هذه المنظمات، وأخيرا نقف عند تأثير هذه الحرب على عمل هذه المنظمات مستقبلا.

أولا- المنظمات الدولية بين الو اقع والمأمول:

إذا أردنا الوقوف على الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة الذي لا يزال مستمرا منذ السابع من أكتوبر، نجده يدور في مجمله حول الشجب والإدانة ورصد الانتهاكات وذلك ضمن سلسة طويلة من القرارات والتوصيات القانونية والسياسية، إلى جانب بعض التوصيات والأعمال الإغاثية المحدودة. وذلك في ظل ارتكاب الكيان الصهيوني مختلف أشكال الجرائم بحسب تعريف القانون الدولي؛ ومنها: قتل المدنيين، وقصف المنشآت السكنية والمستشفيات والجامعات والمدارس والمساجد والكنائس وكل ما هو محمي بموجب القانون الدولي بمعنى أنه غير قابل لأن يكون هدفًا عسكريًا، بالإضافة إلى جريمة التهجير القسري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بقصف الأماكن التي يعيش فيها السكان وجعل الحياة غير ممكنة فيها، بقصف منابع المياه ومولدات الكهرباء والحصار وغير ذلك من انتهاكات؛ وسواء تم بأن نزح الناس من هذه المناطق إلى أخرى أكثر أمنا، أو بتوجيه رسائل مباشرة لسكانها بضرورة مغادرتها إلى كما فعل الاحتلال.

وهذا التهجير القسري للسكان جريمة حرب تخالف أحكام اتفاقية جنيف؛ حيث تحظر اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الحصار العقابي والعقاب الجماعي، واحتجاز الرهائن، والتعذيب، والمعاملة القاسية واللاإنسانية، واستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، والتهجير القسري للسكان المدنيين، كما تطالب جميع الأطراف بضمان حصول المدنيين على الغذاء والماء والضروريات اللازمة للبقاء على قيد الحياة أثناء النزاع، وضمان قدرتهم على مغادرة مناطق النزاع بأمان والعودة إلى ديارهم، ومن ثم تعتبر انتهاكات هذه المحظورات والالتزامات

* باحثة في العلوم السياسية.

جرائم حرب[١]، بل إبادة جماعية لا غبار عليها وذلك بحسب تعريف كريج مكايبر -مدير مكتب المفوض الأعلى لحقوق الإنسان بنيويورك- في نص استقالته اعتراضا على موقف الهيئات الأممية الذى ذكر فيه أن ما يحدث هو "إبادة جماعية كلاسيكية"[٢].

وفي هذا السياق سوف نتوقف عند بعض المنظمات الدولية التي تبرز صلتها من الناحية القانونية والسياسية بحالات الحرب ومخلفاتها الإنسانية بشكل عام وبالقضية الفلسطينية بشكل خاص وذلك على المستوى العالمي والإقليمي، لتسليط الضوء على دورها في هذه الحرب.

أ- المنظمات العالمية

١- الأمم المتحدة

من المعلوم أن الأمم المتحدة تعد المنظمة الدولية الأكبر في العالم المعنية بحفظ السلام العالمي عن طريق التعاون الدولي والأمن الجماعي[٣]، وفي ظل هذا الهدف ننظر إلى ما قامت به الأمم المتحدة من دور تجاه ما يحدث في غزة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحرب ما هي إلا حلقة في سلسة من عدوان الكيان الصهيوني على الفلسطينيين دون أن يكون هناك قرار حاسم من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن يتم تنفيذه بفاعلية لصالح الفلسطينيين؛ فبالعودة لما يقرب من سبعة عقود، سنجد أنه منذ عام ١٩٤٨ لم يلتزم الكيان الصهيوني بأي من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين. فمنذ ذاك الحين اتخذ مجلس الأمن سلسلة من القرارات المتعلقة بالشأن الفلسطيني، باعتباره المسئول عن حفظ السلام والأمن الدوليين، كان آخرها القرار رقم ٢٣٣٤ في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦؛ إذ تبنى المجلس بأغلبية كبيرة قرارًا يدين الاستيطان الإسرائيلى، ويطالب بوقفه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بينما استمر الكيان في السياسات العدوانية بحق الشعب الفلسطيني، هذا إلى جانب مئات القرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك مجلس حقوق الإنسان، بالإضافة إلى فتوى محكمة العدل الدولية بشأن تشييد الجدار داخل الأراضي المحتلة[٤].

أما فيما يتعلق بهذه الحرب، فيظهر دور الأمم المتحدة خلال الفترة محل الدراسة من خلال الآتي:

١. القرارات السياسية والتوصيات القانونية

- في الثاني عشر من ديسمبر اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يطالب بالوقف الإنساني لإطلاق النار والإفراج الفوري عن جميع الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وذلك بأغلبية ١٥٣ عضوا ومعارضة ١٠ وامتناع ٢٣ عن التصويت.[٥]

- اعتمد مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٧٢٠ في ٢٢ ديسمبر بتأييد ١٣ عضوا وامتناع الولايات المتحدة وروسيا عن التصويت، الذي دعا إلى "اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فورا بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل موسَّع وآمن ودون عوائق وتهيئة الظروف اللازمة لوقف مستدام للأعمال القتالية".[٦]

- في ٢٠ فبراير استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار جزائري في مجلس الأمن الدولي حظي بتأييد ١٣ دولة يدعو لوقف فوري لإطلاق النار ويرفض التهجير القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين، ويكرر مطالبة جميع

(١) Susan Akram, "The failures of the UN in the Israel-Palestine conflict", Open Global Rights, 22 January 2024, available at: https://shorturl.at/yzIX1

(٢) شيماء الشرقاوي، "العدوان على غزة وازدواجية المعايير في المؤسسات الدولية"، جريدة الشروق، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/nBDY6

(٣) الأمم المتحدة، الجزيرة، ١٦ ديسمبر ٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/oBHS3

(٤) شيماء الشرقاوي، "العدوان على غزة وازدواجية المعايير في المؤسسات الدولية" جريدة الشروق، مرجع سابق.

(٥) الجمعية العامة تعتمد قرارا بشأن التصعيد في غزة وإسرائيل، يطالب بوقف إنساني لإطلاق النار، الأمم المتحدة، ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/hlMN4

(٦) الامم المتحدة، مجلس الأمن الدولي يعتمد قرارا حول توسيع وصول المساعدات إلى غزة، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://t.ly/baBZk

الأطراف بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ويطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق إلى قطاع غزة[١].

٢. الأعمال الإغاثية والإنسانية

- قامت كبيرة منسقي الإغاثة وإعادة الإعمار بزيارة غزة في ١٧ يناير لبحث مسألة تعزيز دخول المساعدات إلى القطاع وذلك بموجب الولاية الممنوحة لها من مجلس الأمن الدولي، لبحث كيفية تيسير وتسريع جميع مجالات المساعدة التي يحتاجها المدنيون في غزة.[٢] وفي هذا السياق قال ستيفان دوجاريك المتحدث باسم الأمم المتحدة إن ١,٢ مليون شخص قد تلقوا شكلا واحدا على الأقل من أشكال المساعدات وتم تنفيذ نصف عمليات توزيع المساعدات تلك في رفح، و٢١٪ في خان يونس في الجنوب، ووصل ربع المساعدات تقريبا إلى دير البلح بوسط القطاع فيما توجه ١٤٪ إلى المحافظات الشمالية.[٣]

- قامت البعثات الإنسانية -بحسب تقرير صدر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في ٢٢ فبراير- بتوصيل كمية من الوقود خلال النصف الأول من شهر فبراير في المناطق الواقعة جنوب وادي غزة، عبر ٢٥ مهمة من أصل ٤٢ مهمة مخططة تطلبت تنسيقا مسبقا مع السلطات الإسرائيلية، أما بالنسبة للمناطق الواقعة شمال وادي غزة فقد سمحت السلطات الإسرائيلية باثنتين فقط من ٢١ مهمة وقود كان مخططا لها أن تصل في الأسبوعين الأولين من شهر فبراير، الأمر الذي أتاح توصيل ٣٨٠٠٠ لتر من الوقود بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وفي المقابل رُفِض دخول جميع مهمات إيصال الوقود التي كان مقررا إرسالها إلى محطات ضخ المياه ومياه الصرف الصحي في شمال غزة[٤].

من ناحية أخرى، قام برنامج الأغذية العالمي في ٢٠ فبراير بتعليق تسليم المساعدات الغذائية المنقذة للحياة -على حد التعبير الذي جاء في التصريح- إلى شمال قطاع غزة إلى حين توافر الظروف التي تسمح بالتوزيع الآمن.[٥] ولعل هذا القرار الأخير يطرح تساؤلا مباشرًا حول موقع هذا القرار من الواجب الإنساني الذي يكفله القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان، وهي تساؤلات تقودنا -بالنظر إلى ما ذكرناه مما قامت به الأمم المتحدة من دور ينحصر في التنديد وبعض الأعمال الإنسانية الإغاثية التي تمثل نقطة في بحر مما يحتاجه شعب غزة- إلى ما تملكه الأمم المتحدة من سلطة وفاعلية وقدرة على تحقيق أهدافها اتساقًا مع مواثيقها. فعلى الرغم من هذه القرارات والإجراءات والتوصيات للأمم المتحدة تجاه هذه الحرب بشكل خاص والقضية الفلسطينية بشكل عام إلا أنها ما زالت لا تتمتع بالفاعلية، كونها عاجزة عن تنفيذها وفرضها على أرض الواقع.

ويرجع هذا بشكل رئيسي إلى طبيعة العمل الهيكلي للمنظمة؛ حيث أن قراراتها تمثل حصيلة تأثير الدول الأعضاء في مجلس الأمن والجمعية العامة، وذلك وفقًا لمصالح هذه الدول والقيم التى تؤمن بها والمساومات التى تتفاوض حولها، بالإضافة إلى أن هناك خللا كبيرًا في ميثاق الأمم المتحدة الذى لم يتغير منذ إنشائها؛ حيث بقيت خمس دول دائمة العضوية في مجلس الأمن تتحكم في جميع القرارات الأممية، وتحديدًا الولايات المتحدة التى وحدها استخدمت هذا الحق في إيقاف تنفيذ ما يقرب من

---

(١) الولايات المتحدة تستخدم الفيتو ضد مشروع قرار يطالب بالوقف الإنساني لإطلاق النار في غزة، الأمم المتحدة، ٢٠ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2024/02/1128592

(٢) كبيرة منسقي الإغاثة وإعادة الإعمار في غزة تزور القطاع لبحث تعزيز تدفق المساعدات، الأمم المتحدة، ١٧ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://t.ly/4yi3E

(٣)جهود أممية حثيثة للتصدي لخطر حدوث مجاعة في غزة، الأمم المتحدة، ٢٣ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://t.ly/00Azd

(٤) الأمم المتحدة: السلطات الإسرائيلية تسمح بمهمتين فقط من ٢١ لتوصيل الوقود إلى شمال وادي غزة، الأمم المتحدة، ٢٢ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://t.ly/zBJCs

(٥) برنامج الأغذية العالمي يعلق توصيل المساعدات المنقذة للحياة إلى شمال غزة، الأمم المتحدة، ٢٠ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://rb.gy/nkie6w

(٤٤) قرارًا منذ عام ١٩٧٣ وحتى عام ٢٠١٨ وفقًا لإحصاءات مركز المعلومات الفلسطيني.[١]

لذا، فإن أكبر التحديات التى تواجه الأمم المتحدة واستدامتها كمؤسسة دولية، تكمن في آلية صنع القرار التي تعكس سيطرة وانحيازا كبيرين للكيان الصهيونى، ما يمهد له دائمًا الطريق للإفلات من جرائم الحرب والإبادة.[٢]

٢- منظمة الصحة العالمية:

– أصدرت منظمة الصحة العالمية مجموعة من القرارات المتعلقة بضرورة معالجة الوضع الصحي في غزة؛ حيث قام المجلس التنفيذي للمنظمة في ١٢ ديسمبر ٢٠٢٣ بإصدار قرار بالإجماع يهدف إلى معالجة الوضع الإنساني في غزة، ويدعو إلى "مرور فوري ومستدام ودون عوائق للإغاثة الإنسانية، بما في ذلك وصول العاملين في المجال الطبي"، بالإضافة إلى بعض الزيارات القليلة للقطاع ولبعض المستشفيات في غزة التي قامت بها وفود تابعة للمنظمة؛ ففي ٢٥ ديسمبر قام وفد تابع لمنظمة الصحة العالمية بزيارة مستشفى الأقصى وأعرب عن الحالة السيئة التي يعانيها المرضي من خطورة الإصابات في مقابل نقص الأدوات والمعدات الطبية، وتمكنت المنظمة مع شركائها من زيارة مستشفى الشفاء مع تقديم كمية ضئيلة من الوقود لها، وفي هذا السياق يقول شون كيسي، منسق فريق الطوارئ الطبي بمنظمة الصحة العالمية: "لقد عدت إلى مستشفى الشفاء -أكبر مستشفى في غزة- للمرة الثالثة هذا الأسبوع؛ حيث لا يزال الوضع في المستشفى بائس جدا، ومن الصعب جدا المشي لأن الناس لا يزالون يفترشون الأرض. هناك حالات حرجة، والأطباء والممرضون يعانون للغاية. هذا الفريق الطبي الصغير جدا ليس بوسعه فعل أي شيء لمساعدة كل هؤلاء الأشخاص، إنها حالة من الفوضى المطلقة".

– في الخامس من مارس وصلت بعثة أخرى لزيارة مستشفى كمال عدوان ومستشفى العودة في شمال قطاع غزة، والتي كانت -بحسب ممثل منظمة الصحة العالمية دكتور ريك بيبركورن- أول بعثة للمستشفيين منذ أكتوبر ٢٠٢٣، وعلى إثر ذلك قام الوفد بإيصال كمية من الوقود إلى جانب بعض الإمدادات الطبية واصفًا إياها بالضئيلة بالنسبة إلى حجم الإمدادات التي تشتد الحاجة إليها.[٣]

– تشير التقارير أيضًا إلى تقديم المنظمة بعض الإمدادات الطبية لمستشفى ناصر جنوب قطاع غزة في ٣٠ يناير ٢٠٢٤.[٤]

٣- الأونروا:

تعتبر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" أحد أبرز المنظمات الدولية التي تعمل داخل قطاع غزة، وقد وتأسست في الثامن من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٩، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ في دورتها الرابعة؛ أسست لغرض مواجهة تبعات التهجير القسري الذي تعرض له أهالي فلسطين على يد المنظمات الصهيونية بعد حرب ١٩٤٨، وتعمل الوكالة داخل قطاع غزة على تقديم المساعدات الإنسانية وحماية اللاجئين، عن طريق التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، إذ تنتشر العشرات من المدارس التابعة للأونروا في مختلف مناطق القطاع، التي يلجأ إليها النازحون في الأوقات التي تشهد مواجهات بين قوات الاحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية.[٥]

وخلال الحرب الحالية عملت الوكالة على:

(١) شيماء الشرقاوي، "العدوان على غزة وازدواجية المعايير في المؤسسات الدولية"، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق.

(٣) بعثة أممية تكشف أوضاعا صعبة شمال غزة: أطفال يموتون جوعا وشح حاد في الإمدادات الطبية، الأمم المتحدة، ٥ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/amIP5

(٤) توصيل إمدادات طبية إلى مستشفى ناصر وتعطل المساعدات الغذائية، الأمم المتحدة، ٣٠ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/afQZ6

(٥) المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، تي آر تي عربي، ١ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/pslZ3

- إدارة مجموعة من مراكز إيواء تضم أكثر من مليون شخص، كما تعمل على تقديم بعض المساعدات الإنسانية والصحية لهم[١]. في حوار أجري مع مديرة التواصل والإعلام بالأونروا جلييت توما سلطت فيها الضوء على المعاناة الهائلة التي يمر بها العاملون في وكالة الأونروا تقول: "إنه أصبح الكثيرون منهم نازحين وقتل منهم عدد كبير منذ تصاعد القتال الذي أعقب الهجمات التي شنتها حركة حماس على إسرائيل في ٧ أكتوبر"[٢]، كما تعرضت بعض المنشآت التابعة للأنوروا للقصف عدة مرات[٣].

وبالنظر إلى هذا التصريح تتبين بقوة منهجية تعامل هذه المنظمات مع القضية الفلسطينية والمساواة بين المحتل الغاصب والمقاوم المدافع عن أرضه، فعلى الرغم من تعرض موظفي الوكالة للقتل والنزوح لا نجد أية إدانة للكيان الصهيوني بل ما يتبادر للذهن من هذا التصريح هو إدانة حركة حماس على فعلها المقاوم وليس القصف الإسرائيلي.

– وفي نفس السياق تأتي اتهامات من قبل الكيان الصهيوني بمشاركة عدد من موظفي الوكالة في هجمات ٧ أكتوبر على إسرائيل، وعلى إثر ذلك قامت تسع دول بقطع تمويلها للوكالة وكان رد فعل الوكالة الفوري هو إنهاء عقود هؤلاء الموظفين فورًا[٤].

وهذا مما يظهر بقوة المساحة التي تتمتع بها إسرائيل والسلطة الاستثنائية التي تجعلها فوق كل القوانين والمواثيق، كما يبرز هذا الموقف سرعة استجابة الوكالة للأوامر والادعاءات الإسرائيلية بشكل فوري حتى وإن تعارض ذلك مع الدور الإنساني المنوط بالوكالة. وقد رأينا ذلك أيضًا بوضوح في سرعة إخلاء الوكالة لمقارها في شمال غزة وترك سكانه في ظروف معيشية قاسية والتوجه للجنوب بحسب الأوامر الإسرائيلية[٥].

٤- اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إسرائيل والأراضي المحتلة كوسيط محايد "حسب تعريفها"، وفي هذا الإطار تقوم مهمة اللجنة -من خلال مجموعة من الأنشطة والبرامج- على تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، والدفاع عن الأفراد والعمل على تأكيد حقوقهم وعدم الانتقاص من كرامتهم.[٦]

وبالنظر إلى دور اللجنة الأبرز في هذه الحرب في عملها كوسيط في قضية تبادل الأسرى. فبحسب تصريحات اللجنة في هذا السياق يعد أخذ الرهائن محظور حظرًا تامًّا بموجب القانون الدولي الإنساني، لذا دأبت اللجنة الدولية منذ اليوم الأول لاندلاع هذا النزاع على المطالبة بالإفراج عن جميع الرهائن فورًا ومن دون شروط والسماح لها بزيارة الرهائن للاطمئنان على أحوالهم، وتقديم الرعاية الطبية لهم، وتيسير اتصالهم بعائلاتهم، وبناءًا على ذلك صرحت اللجنة بالتصريح التالي: "لقد أثمرت الاتفاقاتُ السياسية الإفراجَ عن أكثر من ١٠٠ رهينة، وبفضل دور اللجنة الدولية بصفتها وسيطًا محايدًا يحظى بثقة طرفي النزاع، عاد هؤلاء الرهائن إلى أكناف عائلاتهم"[٧].

(١) في ظل تحديات غير مسبوقة، الأونروا مستمرة في خدمة النازحين في غزة، الامم المتحدة، ١٤ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/quvx6

(٢) مسؤولة الإعلام بالأونروا: الصراع في غزة يخلّف دمارا وتهجيرا وحزنا غير مسبوق، الأمم المتحدة، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/Dc3L6

(٣) قصف منشأة تابعة للأونروا تؤوي نازحين في خان يونس، الأمم المتحدة، ٢٤ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/yPaFt

(٤) مساعدات الأونروا المنقذة للحياة قد تتوقف بسبب تعليق تمويلها من عدد من الدول، الأمم المتحدة، ٢٧ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/hGl8b

(٥) ملاك سلوم، "تواطؤ الأونروا والصليب الأحمر مع الاحتلال"، القوس، ١٨ نوفمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/B6gmM

(٦) إسرائيل والأراضي المحتلة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/hTtwm

(٧) اللجنة الدولية للصليب الأحمر تشعر بقلق بالغ إزاء أرواح وأحوال الرهائن المحتجزين في غزة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ١٤ فبراير

واستكمالا لهذا الدور الذي تعتني به اللجنة، صدر بيان للصليب الأحمر ١٨ يناير يدعو إلى الإفراج غير المشروط عن الرهائن كأولوية، بينما يضغط أيضًا من أجل الوصول إليهم والقدرة على توفير الرعاية الطبية لهم[١].

لعل ما يستوقفنا هنا ما ذكرناه فيما يتعلق باستناد هذه المنظمات إلى منظومة قيم يمكننا وصفها بالسائلة إن صح التعبير، فعند الحديث عن حرب إبادة يتعرض لها شعب بأكمله من قبل قوى غاصبة محتلة لأرضه –وذلك باعتراف اللجنة نفسها- يتم تسليط الضوء بشدة على معاناة الكيان الغاصب وتصويره في صورة الضحية تبعًا للسردية الإسرائيلية المعروفة، واستخدام ألفاظ تؤكد هذا المعنى "مثل الرهائن"، وبالتالي يكون الحديث عن معاناة صاحب الحق لا قيمة له لأنه في هذه الحال انتفت عنه الصفة التي من أجلها يعاني ويقاوم.

في هذا الصدد، صدر تقرير عن المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان تنتقد فيه أداء المنظمات الدولية في غزة (الأونروا والصليب الأحمر) وتتهمها بالفشل بداعي الحياد، وتشير إلى أوجه التخاذل الكبير من قبل المنظمتين فتذكر أنه عندما اقتحمت قوات الاحتلال المستشفيات والمراكز الطبية طالبت الهيئات الحكومية في غزة المؤسسات الدولية بما فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالدخول الى جميع المستشفيات (الشفاء مثال) والاطلاع الميداني لكشف ادعاءات الاحتلال بأنها مقرات عسكرية تتخذها المقاومة وإعداد تقاريرها حول المستشفيات واطلاع العالم عليها، ولكنها وبداعي الحياد لم تقم بذلك. كما امتنعت اللجنة الدولية عن إجلاء الأطفال حديثي الولادة من مستشفى النصر الذين تُرِكوا دون مرافق على أسرة المستشفى ليتم العثور عليهم بعد ذلك موتى، وعقبت اللجنة على ذلك بأن الوضع الأمني لم يكن يسمح بذلك. هذا فضلا عن تقاعس اللجنة عن تنفيذ مهمتها المتمثلة في إنقاذ حياة المدنيين والنازحين في مراكز النزوح، وحماية المرضى وذويهم من الإعدامات الميدانية التي طالتهم أثناء نزوحهم من المستشفيات بعد أوامر الإخلاء غير القانونية وغير الإنسانية التي أصدرها جيش الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإطلاق صفة "الرهائن" على الإسرائيليين و"المحتجزين" على الفلسطينيين[٢].

وكذلك طالت وكالة الأونروا اتهامات بالتواطؤ والتخاذل، ومن صور ذلك انسحاب الوكالة مباشرة وطوعًا إلى جنوب القطاع منذ أن أمر جيش الاحتلال "الإسرائيلي" أهالي قطاع غزة بالتوجه جنوبًا؛ حيث أخلت الوكالة مراكزها وأوقفت خدماتها، ما أدى إلى حرمان ٧٠٪ من سكان شمال غزة من الخدمات الصحية، وفق ما ذكرت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، مما شكل تماهيًا تامًا مع المخطط "الإسرائيلي" للتهجير، وعلى الرغم من انسحاب الأونروا إلى الجنوب إلا أن ذلك لم يحسّن من ظروف النازحين في جنوب قطاع غزة، فَملاجئ الأونروا تضمّ نحو ٦٠٠ ألف نازح، بنسبة تفوق قدرتها الاستيعابية بـ ٩ مرّات. وفي هذا السياق، أصدرت وكالة الأونروا إشارة بإخلاء خمس مدارس في القطاع تؤوي آلاف النازحين بحجة أن المدارس في خطر وأنّها لا تستطيع حمايتها.

أما على صعيد المساعدات الإنسانية الشحيحة التي دخلت القطاع والتي أناطت الأمم المتحدة الأونروا بتوزيعها، فقد لفت رئيس مكتب الإعلام الحكومي في غزة إلى أن الوكالة احتجزت المساعدات وقامت بتأخير دخول الشاحنات إلى القطاع، وذكر أيضًا أنها تقدم المساعدات للمدارس التي تشرف عليها فقط، دون أن تقدم مساعدات للنازحين خارج مدارسها. وعلى صعيد القطاع الصحي، أشار المتحدث باسم وزارة الصحة في غزة، أشرف القدرة، إلى أن الأونروا تركت ذوي الأمراض المزمنة دون متابعة أو علاج، كما أنها تركت الأطفال دون تطعيم.

وعلى الرغم من هذا الواقع التي تتجلى فيه صور التخاذل الشديد الذي يخدم بلا شك مصلحة الاحتلال تجدر الإشارة إلى

---

(1) Jamey Keaten, "Snubbed by Netanyahu, Red Cross toes fine line trying to help civilians in Israel-Hamas conflict", AP NEWS, 18 January 2024, available at: https://shorter.me/HX0ZW

(٢) تقرير حقوقي ينتقد أداء منظمات دولية في غزة ويتهمها بالفشل بداعي الحياد، شاهد، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/MvTsZ

٢٠٢٢، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/klSds

أنه على مستوى الأفراد تعرض عدد كبير من موظفي الأنوروا وطواقم الصليب الأحمر إلى الوفاة جراء القصف الإسرائيلي، لكن بالرغم من ذلك، وعلى نسق الإعلام الغربي، تعمد المنظمتان في الأغلبية الساحقة من بياناتهما وتصريحاتهما الإعلامية إلى عدم إدانة الاحتلال بشكل مباشر وتجنب ذكر الجهة التي قصفتهما حيث تكتفي بإدانة الفعل دون الفاعل[١].

٥- محكمة العدل الدولية

نلقي الضوء أيضًا على دور محكمة العدل الدولية تجاه الدعوة القضائية التي رفعتها جنوب إفريقيا ضد إسرائيل، وقامت فيها بتوجيه اتهام لإسرائيل بارتكاب جريمة إبادة جماعية ضد الفلسطينيين. وقد أثارت هذه الدعوى انتباه العالم لا سيما في ظل الخصوصية التاريخية التي يتمتع بها كل طرف؛ فالطرف المدعي، وهو جنوب أفريقيا، دولة عانت أعوامًا طويلة بسبب نظام فصل عنصري بغيض، قبل أن يتمكن شعبها من إسقاطه. والطرف المدعى عليه، وهو "إسرائيل"، "دولة" تدعي أنها تمثل يهود العالم أجمع، بمن في ذلك من تعرض منهم لمحاولة إبادة جماعية على يد النظام النازي في ألمانيا، وهو ما جعلها تؤدي دورًا أساسيًا في صياغة اتفاقية الإبادة الجماعية المتهَمة اليوم بانتهاكها[٢].

وفي هذا السياق، وفي ضوء الأدلة القوية المقدمة من قبل جنوب إفريقيا، أمرت محكمة العدل الدولية إسرائيل باتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية في غزة والتحريض المباشر عليها؛ حيث رفضت الطلب الإسرائيلي برفض الدعوى التي أقامتها جنوب أفريقيا، وصوتت أغلبية كبيرة من أعضاء لجنة المحكمة المؤلفة من ١٧ قاضيا لصالح اتخاذ إجراءات عاجلة تلبي معظم ما طلبته جنوب أفريقيا ولكن باستثناء الإجراء الأهم وهو توجيه الأمر بوقف الحرب على غزة.

ونصت على أن تتخذ إسرائيل "كل الإجراءات التي في وسعها لمنع ارتكاب جميع الأفعال ضمن نطاق المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية، وذكرت المحكمة أنها تقر بحق الفلسطينيين في غزة في الحماية من أعمال الإبادة الجماعية، وأضافت المحكمة أن على إسرائيل الالتزام بتجنب كل ما يتعلق بالقتل والاعتداء والتدمير بحق سكان غزة وأن تضمن توفير الاحتياجات الإنسانية الملحة في القطاع بشكل فوري، وبموجب الحكم أيضا يتعين على إسرائيل أن ترفع تقريرًا إلى المحكمة في غضون شهر بشأن كل التدابير المؤقتة[٣]. ولكن بالنظر إلى الواقع نجد أن التدابير التي طلبت المحكمة اتخاذها بصورةٍ عاجلة لم تكن كافية لوقف المجزرة المستمرة في قطاع غزة، والمساعدات الإنسانية التي أمرت المحكمة بإيصالها لا تصل بكمياتٍ كافية من أجل وقف المجاعة التي تحيط بالفلسطينيين في غزة، بل وتستمر إسرائيل في ترسيخ الاتهامات الموجهة إليها من خلال إصرارها على الاستمرار في ارتكاب الجرائم بصورة دائمة، لتثبّت الادعاءات التي تتضمنها الدعوى. ومن المعلوم أن قرار المحكمة –وعلى الرغم من كونه لم يتضمن وقفًا لإطلاق النار- لا يمكن أن ينفذ إلا بموافقة مجلس الأمن دون اعتراض أي من أعضائه الخمسة الدائمين وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي لن تتردد في استخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي إجراء من هذا القبيل.

وفي هذا السياق نستطيع القول إن قرار المحكمة شأنه شأن كل القرارات والتوصيات التي صدرت عن الأمم المتحدة ولم تحمل في طياتها أية فاعلية، وإن كانت هناك أهمية لهذا الحدث على وجه الخصوص فإنها لا تكمن في قرار المحكمة بل تتجلى فيما يحمله الحدث من رمزية وضع إسرائيل التي تمثل رأس جسر العالم الغربي في العالمين العربي والإسلامي في قفص الاتهام بمبادرة من دولة جنوبية، وهو ما يمثل تحولا على عدة

(١) ملاك سلوم، "تواطؤ الأونروا والصليب الأحمر مع الاحتلال"، مرجع سابق.

(٢) حسن نافعة، "قراءة في حكم محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل"، ميادين، ١ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/bsydh

(٣) العدل الدولية تفرض تدابير مؤقتة على إسرائيل ولا قرار بوقف الحرب، الجزيرة، ٢٦ يناير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/Kf-MA

أصعدة أهمها تشويه صورة الكيان الإسرائيلي، وتجدد وعي العالم بأحوال منظومات الحكم في العالم، وواقع المؤسسات الدولية، والسياسات الخارجية للدول الكبرى[١].

ب- المنظمات الإقليمية

١- منظمة التعاون الإسلامي:

تعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة؛ حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وبحسب تعريفها وميثاقها فهي تُمثل الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعمًا للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزًا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها. ويستند برنامج عملها إلى ١٨ مجالا؛ تشمل: قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والتناغم بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها.[٢]

وتمثل دور المنظمة تجاه العدوان الإسرائيلي الحالي على غزة في الآتي:

- رصد الانتهاكات والجرائم عبر مرصد المنظمة الأسبوعي.[٣]

- تقديم الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، مرافعة شفوية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤م؛ استعرض فيها جرائم إسرائيل التي تقترفها في حق الشعب الفلسطيني لاسيما حربها على قطاع غزة، مؤكدًا أن إسرائيل ماضية في تطبيق سياسة الفصل العنصري ضد الفلسطينيين، مؤكدًا أن السلام العادل والدائم والشامل على أساس حل الدولتين هو السبيل الوحيد لضمان أمن واستقرار جميع شعوب المنطقة والحماية من دورات العنف والحرب، مطالبًا كافة الدول بوقف تصدير الأسلحة والذخائر لسلطات الاحتلال التي يستخدمها الجيش والمستوطنين ضد الشعب الفلسطيني، كما أدان الاستيطان المتسارع للقدس الشرقية والهجمات الإسرائيلية التي يتم تنفيذها ضد الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.[٤]

- مشاركة الأمين العام للمنظمة في الدورة الاستثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام التي انعقدت في اسطنبول ٢٤ فبراير ٢٠٢٤م تحت شعار "التضليل الإعلامي والاعتداءات التي تقترفها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حق الصحفيين ووسائل الإعلام في الأرض الفلسطينية المحتلة"؛ حيث أكد في كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر أن ما تشهده الأرض الفلسطينية وخصوصا قطاع غزة من مجازر مروعة تجسد نموذجا للإرهاب المنظم والعنف وجريمة إبادة جماعية يقترفها الاحتلال الإسرائيلي دون رادع سياسي أو ديني أو إنساني أو قانوني، وتستدعي تعزيز الجهود والمواقف من أجل فضح هذه الجرائم وملاحقة الاحتلال الاسرائيلي قانونيا ومساءلته.[٥]

بناءًا على ما سبق يظهر عدم اختلاف موقف منظمة

(١) نور الدين اسكندر، "عن العدالة الدولية والمحكمة"، ميادين، ٣ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/mrKU1

(٢) تاريخ المنظمة، منظمة التعاون الإسلامي، متاح عبر الرابط التالي: https://rb.gy/sj5yhm

(٣) التقرير الأسبوعي لمرصد منظمة التعاون الإسلامي لجرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين، منظمة التعاون الإسلامي، ٢٧ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/igrro

(٤) أمين عام منظمة التعاون الإسلامي يقدم مرافعة أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي حول القضية الفلسطينية، منظمة التعاون الإسلامي، ٢٦ فبراير ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/xCSTY

(٥) أمين عام المنظمة يدعو إلى تعزيز الجهود والمواقف لفضح جرائم الإبادة الجماعية التي يقترفها الاحتلال الإسرائيلي وملاحقته قانونيًا، منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سابق.

التعاون الإسلامي عن مثيلاتها من المنظمات الدولية في الاقتصار على رصد الانتهاكات والتنديد بها، وهو ما يظهر بوضوح عجز المنظمة التي تضم ٥٧ دولة إسلامية عن تحقيق الهدف من إنشائها في منع إبادة شعب غزة المسلم وإرساء السلام والأمن في القطاع، بل لم تستطع المنظمة –على الرغم من وضع القضية الفلسطينية على سلم أولوياتها- كسر الحصار المفروض على القطاع والمساهمة في زيادة دخول المساعدات ومنع حرب التجويع التي يمارسها الكيان الصهيوني على سكان غزة؛ وهذا مما يطرح تساؤلات حول مستقبل المنظمة ومدى فاعليتها.

٢- جامعة الدول العربية:

تهدف جامعة الدول العربية بحسب ميثاقها إلى توثيق الصلات بين الدول العربية وصيانة استقلالها والمحافظة على أمن المنطقة العربية وسلامتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية. ووفقًا لاتفاقية الدفاع العربي المشترك عام ١٩٥٠، أقرت الجامعة باتخاذ تدابير ووسائل –بما في ذلك القوة المسلحة– لرد أي اعتداء يقع على دولة من الدول الأعضاء، التي تعد فلسطين منها.(١)

ومن خلال الوقوف على دور جامعة الدول العربية تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة في الفترة محل الدراسة، نجد أنه قد اقتصر على شجب للانتهاكات التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني على لسان الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط في اجتماع المجلس في دورته العادية رقم ١٦١ على مستوى وزراء خارجية العرب، إلا أنه لم ينتج عن هذا الاجتماع أية قرارات أو تدابير على أرض الواقع(٢).

ثانيا- المنظمات الدولية: مآلات ما بعد الحرب

إن هذه الحرب المستمرة منذ أكتوبر ٢٠٢٣ لها تبعاتها التي ألقت بظلالها على المنظمات الدولية ومستقبلها على عدة مستويات؛ أولا تأتي الآثار الأولية المباشرة المتعلقة بالحرب والدمار، فقد تضرر الكثير من العاملين هذه المنظمات؛ حيث تعرض البعض للقتل أو النزوح جراء القصف الإسرائيلي. كما تعرضت الكثير من المنشآت التابعة للأمم المتحدة والمنظمات والوكالات التابعة لها (مثل الأنوروا) إلى القصف. وبالتالي فالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والحصار المفروض على قطاع غزة كانت له آثاره أيضًا على عمل المنظمات الدولية وساهم في تقويض مهامها في غزة، وبالطبع فإن هذا ليس نتاج قرار إسرائيلي منفرد، ولكنه قرار للدول الغربية الحليفة لها بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، تقوم فيه بخرق واضح للقانون الدولي وسيادته التي لطالما نادت به وذلك تحت شعار "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها".(٣) وبالتالي تصبح المنظمات الدولية بمثابة أدوات ووسائل لا تنفك عن الهيمنة الأميركية ومصالحها.

على صعيد آخر وأهم، يأتي الأثر الأكبر الذي طال المنظمات الدولية من هذه الحرب والمتمثل في كثرة التساؤلات المثارة حول فاعليتها ومصداقيتها والنهج الذي تسير عليه، خاصة وقد ساهمت هذه الحرب في تشويه كبير لصورة المنظمات الدولية وسيادة القانون الدولي. فالأمم المتحدة باعتبارها المنظمة الأكبر عالميًا التي تأسست بعد الحرب العالمية الثانية وكان السبب الرئيسي وراء تأسيسها "منع الحروب وتهديدات السلام، وحفظ السلام والأمن الدوليين"، تُتهَّم اليوم بالانحراف عن هدفها الأساسي، وعدم القدرة على التعبير عن الواقع العالمي.

فقد أظهرت الحرب في غزة أن الأمم المتحدة مجرد مجموعة عاجزة من الدول، تخضع لقيادة الولايات المتحدة، ومن ثم فإنها في نظر الشعوب فشلت في تأدية واجبها وحان وقت تغييرها ومراجعة دورها، ومن تُمثِله في الحقيقة، فليس هناك دولة

(١) محمد عبدالعاطي، جامعة الدول العربية: المبادئ والأهداف، الجزيرة، ١٠ مارس ٢٠٠٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorturl.at/cuUX4

(٢) انطلاق أعمال الدورة الـ١٦١ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، وكالة وفا للأنباء والمعلومات الفلسطينية، ٦ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://rb.gy/tk5jcl

(٣) عبدالنبي العكري، حرب غزه وتقويض دور منظمات الأمم المتحدة، دلمون بوست، ١٢ نوفمبر ٢٠٢٣ن متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/BNQO4

واحدة تمثّل ملياري مسلم في مجلس الأمن، الذي يمكن إبطال جميع قراراته بصوت دولة واحدة تستخدم حق النقض، كما لا توجد دولة تمثل صوت قارة أفريقيا التي يبلغ عدد سكانها ١,٢ مليار نسمة، وكذلك لا يوجد من يُمثل ٥٥٠ مليون شخص يعيشون في أميركا اللاتينية، وهذا الظلم تجلت انعكاساته في العديد من القضايا مثل: رواندا، البوسنة، كوبا، أفغانستان، والعراق، وأخيرًا غزة. وقد رأينا كيف قامت الولايات المتحدة بتهميش بقية العالم؛ برفضها طلب ١٥٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة إعلان وقف إطلاق النار لمنع قتل المدنيين في غزة[١].

إن العالم اليوم يتساءل بسخرية عن مستوى العجز الذي تظهر به المنظمات الدولية وقدرتها في تقديم حد أدنى من العمل الذي يحسن من صورتها، كأن تقوم بفرض ممرات آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية للمنكوبين في غزة، أو تنظيم عملية تسلُّم المساعدات وفحصها وتوزيعها، وإرسال وفود دولية للتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والأعمال البربرية الهمجية التي يقوم بها جيش الاحتلال الصهيوني.

لقد كشفت هذه الحرب أيضًا عن ازدواجية المعايير العالمية، وفي هذا السياق يقول الرئيس بايدن في كلمته بمناسبة مرور عامين على حرب روسيا في أوكرانيا: "سيواصل بوتين نشر الموت والدمار إذا لم يدفع ثمن ما يقوم به"، أما الدمار الذي يقوم به الكيان الصهيوني فليس بدمار في نظر الولايات المتحدة والنظام العالمي الذي تتزعمه، رغم أنه تسبب في خمسة أشهر فقط بأكثر من خمسة أضعاف الضحايا المدنيين الأوكرانيين الذين سقطوا في عامين على أيدي القوات الروسية! وبالتالي فإن حرب الإبادة الجماعية في غزة، لم تُبقِ شيئًا من المصداقية للولايات المتحدة ومن ورائها المنظمات الدولية التي تقوم الولايات المتحدة بتجاوزها متى تشاء وتعود إليها متى تشاء باعتبارها القوة العالمية الرائدة والممول الرئيسي لمنظومة الأمم المتحدة، ومن ثم فإن هذه الحرب لم تبقِ لها ما تدافع به عن أهمية الحفاظ على هذا النظام -الذي يفترض أنه نظام قائم على قواعد- أمام المطالب التي تدعو إلى إسقاطه، فمنطق القوة السائد لا يعترف إلا بلغة المصالح فقط، حتى لو خالف النظام والقوانين[٢].

أما بخصوص المنظمات الإقليمية المعنية بالعالم العربي والإسلامي، فلا تختلف كثيرًا عن الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها من حيث الفاعلية؛ فمنظمة التعاون الإسلامي التي تعد ثاني أكبر منظمة بعد الأمم المتحدة، تضم البلدان التي تعاني من الأزمات في جميع أنحاء العالم "دول العالم الإسلامي"، سواء حروب أو فقر أو تدنٍ في مستوى التعليم وغيره، وكذلك جامعة الدول العربية؛ وقد أكدت حرب غزة حالة الشلل التي تعاني منها تلك المنظمات؛ فقد كان من المفترض أن تتخذ منظمة التعاون الإسلامي موقفًا فعالا يثمر حلا على أرض الواقع، لكن ذلك لم يحدث.

وقد ازدادت المناقشات حول جدوى هذه المنظمات بعد الإبادة الجماعية في غزة، حينما اجتمعت منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية معًا في الرياض في نوفمبر ٢٠٢٣، واعتقد البعض أن المجتمعين سيتّخذون موقفًا مشتركًا هذه المرة من أجل غزة، لكن للأسف لم يتم قبول اقتراح فرض عقوبات مشتركة وحظر وعزلة على إسرائيل بسبب بعض الأصوات، ومع تهديد نتنياهو قبل اللقاء: "إذا كنتم تريدون حماية مصالحكم فابقوا صامتين"، لم يتمكنوا من اتخاذ قرار.

والآن، أصبح الملايين من المسلمين الذين يقفون مع غزة، من ماليزيا إلى البوسنة، يشككون في منظمة التعاون الإسلامي التي تمثلهم، ولا يثقون بها[٣].

خاتمة:

لقد حاول هذا التقرير الوقوف على دور المنظمات الدولية تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة ورصد ما قامت به في الفترة بين السابع من ديسمبر وحتى السابع من مارس ٢٠٢٤، وتسليط

(١) كمال أوزتورك، "حان وقت تغيير المؤسسات"، الجزيرة، ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/AcMwi

(٢) محمود عبدالهادي، هل تكون غزّة المسمار الأخير في نعش النظام العالمي"، الجزيرة، ٧ مارس ٢٠٢٤، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/qy1zW

(٣) كمال أوزتورك، "حان وقت تغيير المؤسسات"، الجزيرة، مرجع سابق.

الضوء على بعض دلالات هذا الدور الذي كان -بحسب ما ذكرنا- محصورًا في توصيات وتنديدات بالحرب ونداءات متكررة بوقفها. لكنها في مجملها لم تفضِ إلى منع أو حتى تقليل جرائم الكيان الصهيوني الذي يقوم بإبادة شعب غزة، هذا بالإضافة إلى أن بعض المساهمات والأعمال الإغاثية التي قدمتها بعض المنظمات كانت محدودة جدا بالنسبة إلى ما كان يقدم لقطاع غزة قبل الحرب فضلا عن ما تحتاجه بعد دمار الحرب الذي يزيد الحاجة أضعافًا.

فمما سبق طرحه نستطيع القول إن هذه الحرب البشعة التي تعج بجرائم الحرب قد أظهرت بوضوح محدودية دور المنظمات الدولية بما لا يتناسب مع حجم هذه الحرب إلى حد وصفها بالعجز وفقدان الفاعلية، وكذلك بما لا يتسق مع أهدافها ومواثيقها إلى حد يفقدها المصداقية. فعلى الرغم من كثرة التصريحات والقرارات التي تستنكر أفعال الكيان الإسرائيلي –كما تستنكر هجمات السابع من أكتوبر- إلا أنها لم ترقَ لتغيير أي شيء في واقع معاناة هذا الشعب.

ولعل التحدي الأكبر أمام هذه المنظمات والنظام العالمي برمته والذي جلته هذه الحرب، يكمن فيما ذكره البروفيسور مايكل لينك -المقرّر السابق الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧؛ حيث قال أنه لا يوجد احتلال في العالم الحديث قد خصص له القانون الدولي مساحة شبيهة بتلك التي يحظى بها موضوع فلسطين، ولا توجد قضية في الأمم المتحدة صدر حولها عدد القرارات التي اعتمدتها المنظمة بشأن فلسطين، وأشار إلى أن المفارقة تكمن في نجاح إسرائيل، بدعم قوي من الولايات المتحدة الأميركية، في تهميش القانون الدولي باطراد، ومن ثم فإن الحالة في فلسطين خير مثال على أن القانون الدولي أقرب إلى السلطة منه إلى العدالة[١].

وهذا يقودنا بالطبع لمساءلة منظومة القيم التي تحكم هذه المنظمات والتي تفتقد المعيارية القيمية المطلقة التي تعمل على تحقيق العدل ورفض الظلم؛ فعندما نتحدث عن منظمات ترى المقاومة إرهابًا، فإن التعويل على قدرتها في تقديم قرارات عادلة يعد محض هراء. وهذا بدوره يقودنا إلى السؤال عن مستقبل هذه المنظمات في ضوء ما أبرزته هذه الحرب من ضعفها وعجزها، والذي يعود إلى النهج الذي يسير عليه النظام العالمي اليوم بزعامة الولايات المتحدة ولا تحكمه منظومة قيم معيارية مطلقة بل ازدواجية معيارية تستند إلى منطق القوة؛ فقد كشفت هذه الحرب الطبيعة الخبيثة للسرد الخطي للتاريخ الذي يفترض أنه يؤدي إلى التقدم والسلام. بل إن ما يشهده العالم اليوم من حرب وحشية يعد علامة صارخة على تآكل الهيمنة المعيارية الغربية، فهذا النظام الذي سعت الدول الغربية في إنشائه في أعقاب الحرب العالمية الثانية من خلال إنشاء المنظمات الدولية وتحديد القواعد وإرساء مواثيق حقوق الإنسان، وبناء نظام عالمي أكثر سلمية، فشل مهندسوه في كثير من الأحيان في الارتقاء إلى مستوى هذه المعايير، بل كانت هذه المؤسسات بمثابة أدوات لتعزيز الهيمنة الغربية.[٢]

وفي ظل ما يشهده العالم من تحولات نتيجة صعود القوتين الروسية والصينية، فإن السيناريوهات المحتملة في المستقبل في ظل تراجع التفوق المعياري والصراع الهوياتي العميق الذي يعيشه العالم تبقى مفتوحة، وهو ما قد يفتح بابًا للعالم الإسلامي للاصطفاف وفرض وجوده وتقديم رؤيته القيمية العالمية التي تحمل الحق والعدل من جديد[٣].

---

(١) ندوة "الأمم المتحدة وفلسطين" تجمع على فشل المنظمة الدولية تجاه الفلسطينيين، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣، متاح عبر الرابط التالي: https://shorter.me/zw__Y

(٢) Murat Yesitas, Gaza and the collapse of Western normative hegemony, SETA, 9 November 2023, available at: https://shorter.me/utASb

(٣) Ibid.

عروض كتب

عرض العدد التاسع من حولية «أمتي في العالم»

غزة بين الحصار والعدوان: بين عدوان قديم متجدد ومقاومة صامدة متقدمة

عرض: عبد الرحمن فهيم*

مقدمة:

في أعقاب الهجوم المعجز في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ "طوفان الأقصى"، الذي شنَّته كتائب القسام - الجناح العسكري لحركة حماس؛ شن الاحتلال الصهيوني هجومًا واسعًا؛ هو الأعنف والأكثر وحشية في تاريخ الحروب ضد قطاع غزة بالمقارنة بالحروب السابقة، والتي بلغت ستة حروب، ورغم تباعد السنوات ما بين أول حرب خاضها الاحتلال ضدَّ القطاع متمثِّلة في حرب "**الرصاص المصبوب / الفرقان، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩**"[(١)]، وبين الحرب الحالية "**طوفان الأقصى / السيوف الحديدية ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤**"؛ فإن هناك ترابطًا متعدِّد الأبعاد -لا زالت تظهر تجلياتها ودلالاتها الحضارية- بين سلسلة الحروب التي خاضها الاحتلال ضدَّ القطاع، وكأننا حينما نجول بين القراءات والرؤى التي تناولت ذلك الحدث السابق فإنما نُجَلِّي ما كان مستترًا فيها أو أقل بروزًا بالحدث اللاحق، لتصبح مرآة العدوان الحاضر كاشفةً بشكلٍ فَجٍّ لتلك الأبعاد الكامنة والمشاهد الملتبسة في العدوان الماضي، وليتجلَّى فيهم مساران مستمرَّان ومتقابلان: عدوان قديم متجدِّد، ومقاومة باسلة صامدة متقدِّمة.

وبحكم جوهر فكرتها القائم على العناية بأحوال الأمة الإسلامية وموقعها في العالم ومستجدَّات أحوالها وقضاياها وما يشتمل ذلك عليه من أبعاد حضارية واستراتيجية؛ قدَّمت حولية "أمتي في العالم" في عددها "التاسع" ملفًّا خاصًّا تحت عنوان "**غزة بين الحصار والعدوان: قراءة في الدلالات الحضارية**" حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (٢٠٠٨/٢٠٠٩) الذي كان مركزيًّا وكاشفًا عن تطوُّرات أوضاع الأمة العربية والإسلامية، ذلك العدوان الذي جاء ضمن حلقة في سلسلة من العدوان المتَّصل على عالمنا العربي والإسلامي.

وتأتي هذه الورقة لعرض ذلك العدد من "أمتي في العالم" الذي تناول ذلك العدوان ضمن أقسام خمسة دارتْ حول: عالم الأفكار - عالم الأحداث - عالم المؤسسات، وتطورات ما بعد العدوان، ثم ما استجدَّ بعد مرور عام على تلك الحرب، وذلك من خلال: تناول خلفية ذلك العدد الخاص، ثم تقديم عرض عام لموضوعات ذلك العدد، ثم التركيز بشكل مخصوص في عالم أفكاره حول ذلك العدوان.

أولًا- خلفية العدد: الحدث - الآلية - المنهجية

أُفْرِدَ هذا العدد من "أمتي في العالم" لتناول العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩، وهذا باعتباره حدثًا كاشفًا عن أوضاع الأمة الإسلامية والعربية وموقعها في النظام الدولي، حيث الوعي بأن ذلك العدوان هو حلقة في مسلسل الحصار الإسرائيلي الممتد، فضلا عن إدراك أن الأبعاد الحضارية والثقافية بدلالاتها غير بعيدة عن هذا المشهد، وأن تلك الأبعاد التي رصدتها العديدُ من الأوراق خلال ذلك العدد نجد أنها تتجدَّد وبشكلٍ أوضح في "طوفان الأقصى ٢٠٢٣".

جاء هذا العدوان ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في أعقاب صدام بين مسار التسوية ما بعد أوسلو وما أحدثته من تحوُّلات في السلطة

---

* باحثة في العلوم السياسية.

(١) د. سيف الدين عبد الفتاح، د. نادية مصطفى (إشراف عام)، **أمتي في العالم: غزة بين الحصار والعدوان، العدد التاسع**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠١٠)، متاح عبر الرابط التالي: https://2u.pw/A6FA9Kxi

الفلسطينية على رأسها رفض خيار المقاومة المسلَّحة، وبين مسار المقاومة المسلَّحة المتصاعد والمتجدِّد تَوَلَّدَ من رَحِمِ الانتفاضة الفلسطينية، كما أنه جاء في أعقاب حملة أمريكية على دول العالم العربي والإسلامي تحت دعوة مكافحة الإرهاب، ومع تصاعدٍ لمكانة وأدوار قوى إقليمية مثل تركيا وإيران، صاحبتها حالة من الهوان العربي في التصدِّي والتصدُّر لأزمات أمَّتنا بفاعلية واستقلال.

جاء هذا العدد ضمن سعيٍ للمراكمة والمقارنة فيما حدث من مستجدَّات بالعدوان على غزة من خلال القراءة في الدلالات الحضارية للأحداث، وهو بمثابة مدخل جديد للقراءة السياسية في ذلك الوقت في ظلِّ إعادة تعريف "السياسي"، وفي ظلِّ رَدِّ الاعتبار للأبعاد القيمية في الدراسات السياسية دون تفريط أو إفراط في المثالية أو الواقعية، وهذه المنهجية أصيلة في أعمال المنظور الحضاري وحولية أمتي في العالم، والتي دَرَجَتْ على الاقتراب من القضايا والمستجدَّات بتفعيل وتشغيل دراسة العلاقة بين الأبعاد الثقافية والسياسية من منظور مقارن، ومن ناحية أخرى فإن أحداث الصراع العربي الإسرائيلي قد حازتْ نصيبًا أكبر من الاهتمام في التفعيل والتشغيل، وكيفية قراءة الأحداث السياسية من رؤية حضارية تحرص على تفكيك حالة الاختزال والتركيز في الصراع على أبعادها المتعدِّدة ودلالاتها.

ثانيًا- قراءة إجمالية في موضوعات حولية غزة

وكما سبق الذكر فإن هذا العدد من حولية أمتي في العالم ينقسم إلى أربعة أجزاء، الجزء الأول عن عالم الأفكار والرؤى: حيث تناولت دراسة "د. سيف الدين عبد الفتاح" معركة الذاكرة الحية وصراع المعاني، مؤكِّدًا أن المقاومة عملية معرفية وثقافية وفكرية واجتماعية وسياسية واقتصادية شاملة حضارية في محتواها، وحضارية في مقاصدها، تملك عناصر تمكينها من المفاهيم الحرة التي تشكِّل أساس خطابها للأمة. ثم قدَّمت "د. نادية مصطفى" قراءة حضارية للعدوان، وركَّزت على أربعة مشاهد: مشهد المظاهرات عربيًّا وإسلاميًّا وعالميًّا تضامنًا مع غزة، ومشهد النظام العربي، ومشهد مقاومة فلسطين في غزة، ومشهد أركان الأمة الثلاثة (تركيا - إيران - مصر) وتطورات موقفها من القضية الفلسطينية. ثم أعمال ندوة "كيف نقرأ مشهد العدوان على غزة" التي عقدها مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الثاني من فبراير ٢٠٠٩ لتقدم رؤى قانونية وعسكرية وسياسية وحضارية للعدوان.

أمَّا الجزء الثاني من الحولية فَضَمَّ عالم الأحداث: خرج هذا الجزء من أعمال مؤتمر "العدوان على غزة: خريطة الحدث والدلالات الحضارية" الذي عقده مركز الحضارة للدراسات السياسية بالتعاون مع مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في ٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٩، والذي قدَّم فيه مجموعة من الباحثين تقارير ترصد العدوان ومواقف كل من الداخل الفلسطيني، والعالم العربي، والأمة الإسلامية، والمواقف الغربية والشرقية، وفي تلك الدراسات يتَّضح التباين في المواقف وردود الفعل من الدوائر المختلفة دعمًا للقضية أو إسرائيل.

وفي الجزء الثالث "عالم المؤسسات"، تم تناول مواقف كلٍّ من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، وحلف الناتو. ومواقف المؤسسات الدينية الإسلامية، والطوائف المسيحية في مصر وفلسطين ولبنان وسوريا وكذلك الكنيسة البريطانية والفاتيكان. ودور المؤسسات المدنية من حقوقية وإغاثية ونقابات مهنية واتحادات نوعية على المستوى العالمي والإقليمي والقطري في التعامل مع العدوان وآثاره. ويبدأ محور الرأي العام والبعد الاقتصادي برصد المظاهرات التي جرت احتجاجًا على العدوان على غزة بمختلف أشكالها، مصريًّا، وعربيًّا، وإسلاميًّا، وعالميًّا، بالإضافة إلى الدلالات والأبعاد الاقتصادية للعدوان.

ثم يأتي الجزء الرابع من متابعة الحولية لتطوُّرات ما بعد العدوان على غزة، من حيث متطلبات الإعمار. والحوار (الفلسطيني -الفلسطيني) تحت وطأة الشروط الخارجية. ومستقبل مبادرة السلام العربية بعد الحرب على غزة. ومسار توجُّه يهودية إسرائيل وأهدافه وتداعياته.

أما الجزء الخامس والختامي فقد ناقش "ماذا بعد عام من

العدوان الإسرائيلي على غزة؟": وقد تناول الأبعاد المتعلقة بالدور المصري واستمرار حصار غزة بين المواقف الإسرائيلية والحوار (الفلسطيني - الفلسطيني) آن ذاك.

ثالثًا- الحصار والعدوان بين أوراق عالم أفكار الحولية

وكما سبق الذكر، فعلى الرغم من مرور ما يقرب من خمسة عشر عام على عدوان ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلا أن الكثير من المواقف والتداعيات ما زالت كما هي، خاصة ما يتعلَّق بعالم الأفكار في هذا العدد؛ فنجد أن الدراسات فيها تتجاوز حدود الزمان وتركِّز على جوهر أبعاد القضية الفلسطينية، ولذلك يركز هذا العرض على تلك الدراسات ومضمونها، ومن تلك الدراسات:

- **افتتاحية العدد للمستشار طارق البشري: العدوان على غزة (الحرب الثانية عشر)**

قدَّمت هذه الافتتاحية قراءةً استراتيجيةً مهمَّةً لأبعاد الحرب من خلال محاور ما زالت تمثِّل ركيزة إطار فكري واستراتيجي ومدخلًا لفهم طبيعة هذا الصراع مع الكيان المحتل وتشابكاته الاستراتيجية بالداخل والخارج، ولقراءة حالة العدوان الصهيوني الأمريكي المستمرة على الأمة العربية والإسلامية وفي القلب منها القضية الفلسطينية، من خلال أربعة محاور، بدأ في أولها بتناول الأهمية التاريخية لبلاد الشام لمصر وللتاريخ المصري مستعرضًا تاريخ التهديدات والأخطار التي أَتَتْ لمصر من بوابتها الشمالية الشرقية، مؤكِّدًا على أن أمن مصر القومي يبدأ من خارجها وتحديدًا من بلاد الشام ومن جنوبها في السودان.

وفي ثاني محاوره استخرج البشري قراءةً نافذةً حول حقيقة أطراف هذا الصراع وتلك الحروب التي تخوضها إسرائيل في المنطقة وأنها في حقيقتها هي حروب أمريكية قبل أن تكون إسرائيلية، وعدَّ الحرب التي كانت يغطِّيها ذلك العدد من الحولية "حرب ٢٠٠٨" هي الحرب "الثانية عشر" من الولايات المتحدة الأمريكية ضدَّ العرب، وذلك ما تكشَّف بشكلٍ فَجٍّ في الحرب الحالية "طوفان الأقصى ٢٠٢٣" من أن إسرائيل لا تعدُّوا عن كونها ولاية أمريكية وقاعدة متقدِّمة لمصالحها، فحروبها هي بالأساس حروب أمريكية.

وفي المحور الثالث ركَّز البشري على توصيف وتوضيح أبعاد حروب التحرير والمقاومة الشعبية وملاءمتها للصراع مع هذا الاحتلال الاستيطاني عن تلك الحروب بالجيوش النظامية حيث إن الحروب مع هذا المحتل بالجيوش النظامية تضمن تفوُّقه نظريًّا لتحالفه العسكري الاستراتيجي مع قوة متقدِّمة تكنولوجيًّا وعسكريًّا على كافَّة الدول العربية، وبالتالي تصبح المقاومة الشعبية وحروب التحرير والتي تتشابه مع نظائر سابقة في الجزائر وفيتنام هي الأنسب في مواجهه هذا المحتل.

أما المحور الرابع فتناول البشري حالة المراوحة في قوى المقاومة وتموضعها في الداخل الفلسطيني وفي الخارج بدول الجوار وما نتج عنه من مخاوف من محاولات أن تستوعبَ منظمة التحرير ضمن دول الجوار التي تتواجد فيها، فضلًا عن تأثُّرها بتوازنات الحكومات العربية وسياساتها الخاصة، ومع انتقال الحالة المقاومة من الخارج إلى الداخل لتتحوَّل تلك المخاوف من هيمنة الخارج إلى مشكلة مع الداخل مسبِّبة حالةً من النزاع والتبايُن والانشقاق والشقاق بين من يركِّز على الخارج ومن يركِّز على الداخل، وبين من يحمل السلاح ومن يتبنَّى الخيارات السلميَّة لأن الرؤية مختلفة والأوضاع مختلفة والإمكانيات مختلفة والأدوات مختلفة، وكل ذلك يؤدِّي إلى سياسات متباينة ومتصادمة.

- **دراسة: معركة الذاكرة وصراع المعاني**

تناول د. سيف الدين عبد الفتاح في دراسته، دور المفاهيم المحورية في عملية بناء الهُوية واعتبارها انعكاسًا للجوهر الحضاري، وقرَّر أن أول عَرَضٍ لتراجُع الأمم فكريًّا ومعرفيًّا وثقافيًّا يكون في مفاهيمها، وتصبح المفاهيم السائدة أداةً للتشتُّت والتشرذُم، وأننا في حاجة لفقه الكلمات يحدِّد المواقف ويحرِّر الأحكام.

وفي سياق تناول حروب المعاني والمفاهيم وانطلاقًا من مقولة د. حامد ربيع أن التاريخ والنماذج التاريخية معمل تجارب وذاكرة حضارية حيَّة؛ قدَّم د. سيف قراءةً تحليليةً لفهم "الشرق

الأوسط الكبير" بدءًا من الاحتكاك الإسلامي مع الغرب والذي كانت له سمات ودلالات مهمة أنموذجية يمكن استخلاصها من المرور على مراحل ثلاث سابقة، بالإضافة إلى المرحلة الراهنة الرابعة. الحالة الأولى: تتمثَّل في "الحالة الأندلسية"، والحالة الثانية: ويمكن تسميتها "بالحالة الصليبية"؛ وهي اللحظة الثانية الكبرى للاحتكاك مع الغرب، الحالة الثالثة: "الحالة العثمانية"، الحالة الرابعة وهي الراهنة: "الشرق الأوسط". أما المشروعات التي تحمل شعار "الشرق الأوسط" فقد برزت تاريخيًّا لتعبّر عن هدف السيطرة على المنطقة بأشكال وأساليب تختلف حسْب الزمان والمقام، وحالة المقاومة لتوابع ذلك المفهوم المتمثِّل في دخول كافَّة قواه الشعبية والسياسية "بيت الطاعة الأمريكي"، جلعت الغرب يقلبون موازين اللغة والكلمات فيُسمون كلَّ مقاومةٍ إرهابًا، وكل ممانعةٍ عنفًا وكراهيةً، وكلَّ مواجهة حالة من عدم الواقعية.

وخلص إلى القول بأنه ما ذَلَّتْ لغةُ شعبٍ إلَّا ذَلَّ، ولا انحطَّت إلَّا كان أمرُه في ذهابٍ وإدْبَارٍ. ومن هذا يفرض الأجنبي المستعمر لغتَه فرضًا على الأمة المستعمرة ويركبهم بها ويشعرهم عظمته فيها، فيحكم عليهم أحكامًا ثلاثةً في عمل واحد، أما الأول تحبس لغتهم في لغته سجنًا مؤبَّدًا، وأما الثاني فالحكم على ماضيهم بالقتل محوًا ونسيانًا، وأما الثالث فتقييد مستقبلهم في الأغلال التي يصنعها، فأمرهم من بعدها لأمره تبع، إنه السند الحضاري الموصول: الذاكرة واللغة والمعاني.

- **دراسة: قراءة (حضارية) في مشاهد أربعة من الحرب العدوانية على غزة**

وقدمت د. نادية مصطفى قراءة حضارية للعدوان على غزة، وركَّزت هذه القراءة على مشاهد أربعة: أولها مشهد المظاهرات على كلٍّ من الصعيد العربي والإسلامي والعالمي تضامنًا مع غزة وضدَّ إسرائيل، مبرزةً دورَها في بيان توجُّهات الشعوب؛ وهو توجُّه تمَّ حصاره وتقْييدُ سُبُلِ الإعلان عنه وسبل تفعيله وحمايته، وأكَّدت على أن المظاهرات هي مؤشِّر عن حال "الأمة".

أما المشهد الثاني: النظام العربي في مرآة غزة الكاشفة عن توجهه مع خيار التسوية السلمية على حساب خيار المقاومة، وبحثت فيه كيف توارى مصطلح "الصراع العربي-الإسرائيلي" عن الخطاب العام العربي وقفز بدلًا منه مصطلح "القضية الفلسطينية". كما تناولت حالة الانكماش التي أصابت الاستراتيجية الوطنية المصرية والعربية لداخل حدودها الوطنية واقعة في أَسْرِ مفهوم "المصلحة الوطنية أولًا" ومتتبِّعة مسيرة ذلك الانكماش في ضوء مراحل الصراع ومحاولات التسوية، ويمكن مقارنة التوجُّه بمواقف النظام العربي مع العدوان الحالي على غزة منذ أكتوبر ٢٠٢٣.

أما المشهد الثالث؛ فأكَّدت فيه على أن فلسطين والمقاومة من ثوابت ذاكرة الأمة عبر قرن، وأن تاريخ المشروع الصهيوني تجاه فلسطين ثم على أرضها، اقترن وانجدل عبر أنماط ثلاثة تقوّي بعضها بعضًا وهي تشكِّل تاريخ فلسطين المعاصر (وفي قلبه تاريخ القدس) وتاريخ الأمة العربية والإسلامية. وهذه الأمور الثلاثة هي: المساندة والتحالف بين المشروع الصهيوني ومشروع الاستعمار والهيمنة الغربية من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهور التواطؤ والتخاذل والانقسام، ثم تصاعدهم التدريجي في الصفوف العربية والإسلامية خلال جهود نصرةِ الشعب الفلسطيني أو مساندته أو التضامن معه، ومن ناحية ثالثة استمرار مقاومة الشعب الفلسطيني.

أما المشهد الرابع؛ فركَّزت فيه على دور أركان الأمة الثلاثة (تركيا وإيران ومصر)، فالصراع مع إسرائيل يكشف ويتحدَّى ويختبر حسابات المصالح الوطنية والقومية من ناحية، وكذلك توازنات القوى الإقليمية والعالمية من ناحية أخرى، وأخيرًا مفهوم الجوار الحضاري (بين أركان الأمة الإسلامية الثلاثة: تركيا، وإيران، ومصر).

وخلصت إلى أنه في ضوء الاستدعاء السريع للذاكرة التاريخية الحضارية عن نمط العلاقة بين أركان الأمة الثلاثة، وعلى ضوء القضايا الكبرى التي يطرحها نمط التفاعلات المعاصر بينها، وعلى ضوء بعض الملامح الكبرى عن سلوك كلٍّ منها خلال العدوان على غزة، فإن غزة كانت بمثابة مرآة كاشفة لهذه المشاهد ومفصلًا نوعيًّا في الصراع العربي الإسرائيلي

والقضية الفلسطينية ودوائرها الحضارية، وما زالت حتى يومنا الحالى وما بعد طوفان الأقصى.

- **رؤى للعدوان من مداخل متنوعة:**

وفي نهاية عالم الأفكار تأتي أعمال ندوة "كيف نقرأ مشهد العدوان على غزة" التي عقدها مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الثاني من فبراير ٢٠٠٩ لتقدِّم رؤى قانونية وعسكرية وسياسية وحضارية للعدوان:

١- عن **القانون الدولي والمقاومة** قدَّم د. محمد شوقي رؤية قانونية للعدوان، فَنَّدَ فيها دعوى حقِّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وأوضح أن مبدأ الدفاع الشرعي في القانون الدولي لا يكون إلا في مواجهة عدوان، في حين أن إسرائيل هي المعتدي، فضلا عن أن الذي يدافع عن نفسه يجب أن يكون رَدُّهُ متناسبًا بين فعل الدفاع وفعل العدوان، فلا يُقابله بإجرام ووحشية تتجاوز الاعتداء، وأكَّد أن الاحتلال الإسرائيلي في حَدِّ ذاته اعتداء وعدوان مستمرٌّ بحكم كونه دولة احتلال، مشيرًا إلى أنه ما من منظمة دولية واحدة -بدءًا بالأمم المتحدة مرورًا بكلِّ المنظمات الإقليميَّة المعنيَّة- إلا وقد أقرَّت الحقَّ لكلِّ حركات التحرُّر والمقاومة الشعبية في حمل السلاح.

٢- وفي **رؤية عسكرية**؛ يرى العميد صفوت الزيات أن العدوان على غزة "عملية الرصاص المصبوب" لم تَعُدْ حربَ دولةٍ ضدَّ دولةٍ، وأنَّنا منذ مطلع العام ٢٠٠٠ في حروب عسكرية بين دولة وجماعات مقاومة أو تمرُّد، وأن جماعات المقاومة على الرغم من أنها تمتلك أنظمة تسليح متواضعة وتدرك تمامًا استحالة النصر العسكري على الطرف الآخر، فإن شكل النصر يكون سياسيًّا على الطرف الآخر؛ حيث إن حركات المقاومة بما أنها تدرك استحاله النصر العسكري فإنها تقرِّر أن تتبع حروب الجيل الرابع وهي حروب العصابات في المدن أو حرب تمرُّد عصر المعلومات، ويكون التركيز فيها من جانب الطرف الأقوى على التدمير، بينما يكون تركيز الطرف الأضعف على عقلية صانع القرار السياسي، مستهدفة الضغط على عقليَّته وإفقاده إرادة الحرب، ويخلص إلى أن إسرائيل لم تحقِّق أهدافَها من العدوان.

٣- ومن **المنظور السياسي**؛ استعرض د. مصطفى علوي العدوان الإسرائيلي على غزة في إطار التطور العام للصراع والمسار العام لتطور السياسة الإقليمية وأنه امتداد لسياسات إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، وأن الاعتبارات السياسية والإقليمية كانت تجبر العدو على التهدئة وقبول مسار التفاوض تحت سقف حل الدولتين، كما ركَّز على قيود الواقع الإقليمي والدولي: حيث الانقسام العربي والانقسام الفلسطيني ووجود عناصر استمرارية في الاستراتيجية الأمريكية تتعلَّق بحماية الدولة الإسرائيلية وهذه العناصر لن تتغيَّر ولو بعد مائة عام، مختتمًا ورقته بأنه في إطار حالة الانقسام العربي يسود منهج الاختزال للقضية الفلسطينية في قضية غزة واختزال قضية غزة في قضية المعابر.

٤- وفي ختام هذا الجزء من أوراق عالم الأفكار؛ بَلْوَرَ د. سيف الدين عبد الفتاح رؤيةً حضاريةً في النظر إلى العدوان تُؤَسِّسُ "المفهوم الحضاري" وهو الأنساق التي تتعلَّق بالمعرفة وبالتفكير والتدبير والقيم ورؤى العالم، وأن حالة العدوان هي حالة بغي على الحضارة والعمران. وحالة المقاومة هي حالة حضارية وسُنة ماضية ما دام العدوان. وذلك البُعد الحضاري يبرز مستوى معالجة التحديات؛ وعلى رأسها تحدِّي العدوان واستجابة المقاومة ضمنَ امتداداتهما الحضارية، ومن هذه المستويات: أهمية الأبعاد الثقافية والقيمية والفكرية والمعنوية في تحليل التحديات والاقتراب منها بالدراسة والبحث، وشمول الرؤية الكلية التي تأخذ في اعتبارها صعوبة الفصل بين التحديات المختلفة واستطراق عملية التأثير بين التحديات المتنوِّعة، ودراسة طبيعة الأبعاد والروابط والعلاقات الحضارية ضمن سياق البحث في ذاكراتها التاريخية، ورؤيتها الواقعية، واستشراف مستقبلها، وإمكانات المقارنة بين الأنساق الحضارية المختلفة، وإمكانات بناء أصول الفقه الحضاري بما يحرِّك نظرة واقعية قيمية للتحديات، ومواكبة طبيعة التطوُّرات الحضارية والانتقال إلى "طور الحضارة العالمية" بِغَضِّ النظر عن تقويمنا لها.

كما أوضح أن هناك أربعة أبعاد أساسية بها يتشكَّل المفهوم؛ وهي: البعد المرجعي (الجذور والأصول) وبه يأخذ الفكر أصالته، والبعد المنهجي الموضوعي (أصول المنهاجية) أي خضوع الفكر لمبادئ وقواعد وضوابط منهجية موضوعية تجعله متَّسقًا في بنائه ووظيفته، والبعد الواقعي الاجتماعي (اعتبار الواقع) بالقدرة على الاستجابة له ولملابساته وتحوُّلاته وتغيُّراته الجزئيَّة والكلِّيَّة الشكليَّة والمضمونيَّة. والبعد العالمي الإنساني (العالمية والأنسنة) ومعناه أن تُدرس الأفكار وتُحلل المشكلات في عمقها الجغرافي العالمي الإنساني.

أمَّا عن التحدِّي الحضاري والاستجابة الحضارية: فإن التحدِّي الحضاري بالنسبة للبشرية اليوم هو إيجاد النظم القيمية الأخلاقية والروحية والأطر السياسية والقانونية التي تمكِّن الحضارة التي أصبحت عالميةً من حَلّ التناقضات المتبقِّية من مرحلتها القومية ومن آثار رؤى العالم الضيِّقة والأنانية، وهو يشكِّل تحديًا للإسلام لتقديم البديل العالمي، وتقديم التنمية والتقدُّم والنهضة والمقاومة من منظور جديد. كما تحدث عن أن اللحظات الكاشفة في تاريخ الأمة لا يمكن أن تُؤتي أُكُلَهَا في التأثير في الأمة إلا أن تتحوَّل إلى لحظات فارقة تفرِّق بين مرحلة مَضَتْ وأخرى آتية، وذلك لا يمكن أن يحدث إلا بسُننه الشرطية القابلة للفعل والتفعيل والفاعلية، وبامتلاك الشرط التأسيسي بامتلاك "الإرادة"، وأن يستند إلى عناصر تأسيسية وبنية أساسية من "العُدَّةِ" والاستعداد والإعداد.

وفي الختام وبعد مرور خمسة عشر عامًا على العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٠٠٨، فهل هناك فارق بين العدوانين؟ إن الإجابة على هذا السؤال يمكن اختصارها بأنه لا فارق جوهري في الاستراتيجيات والمواقف والتحالفات للأطراف المختلفة، وإنما الفارق يكمن في كلمات ثلاث: التطرف والإعجاز والأمل، فالعدوان الإسرائيلي أصبح أكثر تطرُّفًا وفجاجة في استخدام عنفه، وإن لم تتغيَّر أهدافه ووسائله وتحالفاته. والتخاذل العربي والإسلامي أيضًا أصبح أكثر تطرفًا وفجاجة بين دعم رسمي للعدوان وتخاذل في نصرة غزة وشعبها، بل والمشاركة في القتل والتنكيل والتجويع. والإعجاز في المقاومة والصمود من غزة ومجاهديها، والأمل في حركة دافعة ناتجة عن استثنائية واستمرار المقاومة متمثِّلة في طوفان الأقصى، حركة قادرة على الدفع بالأمة الإسلامية نحو مزيد من النصرة ومزيد من القوة.

قراءة في كتاب «غزة: بحث في استشهادها»*

عرض: الزهراء نادي**

مقدمة:

"هذا الكتاب هو تفنيد للكذبة الكبيرة من خلال الكشف عن كلِّ واحدةٍ من الأكاذيب الصغيرة". هكذا يصف أستاذ العلوم السياسية الأمريكي "نورمان فنكلستين"(١) كتابه المعنون: "غزة: بحث في استشهادها" (Gaza: An Inquest into Its Martyrdom) ، ويُعَبِّرُ عن هذا الوصف بالمثل الشهير "الشر يكْمن في التفاصيل"؛ ومن ثمَّ فإنه يرى أنه لا يمكن مواجهة ذلك الشر والتخلُّص منه إلَّا بالاستخدام المنهجي للمنطق والأدلَّة، وهذا ما يحاول الكتاب عمله من خلال التركيز على غزة وما تعرَّضت له من مجازر متتالية وخيانات متتالية وحصار خانق.

يوضح فنكلستين أن موضوعه الأساسي في هذا الكتاب هو "التقارير المعنية بحقوق الإنسان في غزة"، حيث يحلِّل تقارير حقوقية صدرتْ عن الوضع في غزة لمدَّة عشرين عامًا، بالإضافة إلى دراسات صدرتْ عن لجان تحقيق رفيعة المستوى فوَّضتها جماعات دولية رئيسية معنيَّة بحقوق الإنسان، وأعمال أخرى أنتجها صحافيُّون وباحثون بارزون عزَّزت فهمَنا للأحداث.

يتكوَّن الكتاب من أربعة محاور وملحق، يتناول القسم الأول عملية "الرصاص المصبوب" وتبعاتها، بالإضافة إلى عرض كامل لتقارير المنظمات الحقوقية الدولية بشأنها، والحجج التي ساقها المدافعون عن إسرائيل. ويحلل المحور الثاني تقرير جولدستون، ثم تراجعه عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة التي يرأسها. أما المحور الثالث فيتناول الاعتداء الإسرائيلي على قافلة المساعدات الإنسانية وعواقبه السياسية والقانونية. وأخيرًا، يتناول المحور الرابع عملية "الجرف الصامد"، مع وصف تفصيلي للفظائع الإسرائيلية وخيانة منظمات حقوق الإنسان لشعب فلسطين بعد هذه الجريمة. وختامًا فهناك ملحق تحت عنوان: هل الاحتلال قانوني؟ فيه مقارنة فريدة بين الوضع القانوني لنظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا واحتلال دولة ناميبيا والوضع القانوني للاحتلال الإسرائيلي.

المحور الأول- عن عملية الرصاص المصبوب

- **"أكبر معسكر اعتقال في العالم" كيف بدأت الحكاية؟**

يتناول فنكلستين "خطة فك الارتباط الأحادي الإسرائيلي" في سبتمبر ٢٠٠٥، وهي الخطة التي أعلَنت فيها إسرائيل الانسحاب من غزة جرَّاء الخسائر التي تكبَّدتها من المقاومة المسلَّحة في الانتفاضة الثانية، ولكنها علَّلت خروجَها كما أوضحَ دوف واينجلاس، وهو المسؤول المخوَّل الرسمي للانسحاب أنه سيخفِّف من الضغط الدولي على إسرائيل الذي ينتج عنه بطبيعة الحال تجميد العملية السياسية وسيؤدِّي إلى "منع إقامة دولة فلسطينية"، وأضاف أن الغزِّيّين سيظلُّون ملتزمين «بحمية غذائية، ولكن من دون دفعهم للموت جوعًا».

الواقع كان يؤكِّد على استمرار إسرائيل **كقوة احتلال**، وهو

---

* Norman G.Finkelstein, Gaza: An Inquest into Its Martyrdom. (Berkeley: University of California Press, 2018).

** باحثة في مركز الحضارة للدراسات والبحوث.

(١) فينكلشتاين أكاديمي وباحث جاد بشهادة الكثيرين يلخص دافعه من الكتابة في إهداءه الرائع: "إلى غزة، الحقيقة"، فهو لم يعد لديه صبر على تلك "الحقائق" الزائفة حول غزة والتي تصل إلى حد تحويل الضحايا إلى جناة، وقد اشتهر فنكلستين في الثمانينيات بتمشيطه في حواشي كتاب جوان بيترز "منذ زمن سحيق" وفضحها باعتبارها منتحلة محتالة حين ادعت أن فلسطين كانت شبه فارغة في أوائل القرن العشرين، وأن الجماعات العرقية اليهودية والعربية على حد سواء كانت مهاجرين، وأعلن فينكلشتاين احتيال الكتاب في ذلك. ولا يزال فينكلستين حتى يومنا هذا لا مثيل له في المجتمع الأكاديمي لاهتمامه الشديد بالتفاصيل.

ما أقرَّت به حتى الولايات المتحدة. فبالفعل انسحب المستوطنون والقوات العسكرية الإسرائيلية، ولكن بقيت إسرائيل مسيطرة على الحدود، والمعابر المتاخمة لحدودها، وكذلك منافذ الوصول إلى البحر والجو. ولم يتوقَّف القصف والتوغُّل الإسرائيلي المتكرِّر في المنطقة على مدى السنوات اللاحقة.

وفي عام ٢٠٠٦ كانت الانتخابات التي فازت فيها حماس، ومنذ اللحظة الأولى لفوزها بدأ كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حصارًا على غزَّة، شاركتْهم فيه إسرائيل، لتكون المرة الأولى، التي يُفرض فيها عقاب اقتصادي على شعب محتل، ونتج عن ذلك الحصار توقُّف غالبية الأنشطة الاقتصادية، وتحوَّلت غزة إلى أكبر سجن مفتوح يسعى سكانها فقط للبقاء.

ومن حينها وقطاع غزة تحت حصارٍ خانق تشارك فيه كلٌّ من أمريكا وأوروبا وإسرائيل والسلطة ومصر -فيما بعد- خلال هذا الحصار حُرِمَ الغزيُّ من حقِّه في التحرُّك، وفي الحصول على احتياجاته بسهولة، ومن حقِّه في العلاج، احتجزتْهم الاستخبارات في مقابل الحصول على تصريح؛ تُوفي ٣٠٠ غزي نتيجة عدم حصوله على الرعاية الطبية والأدوية نتيجة هذا الحصار في خلال عامين من بدايته، وفي عام ٢٠٠٨ قبل عملية الرصاص المصبوب أو معركة الفرقان كما سمتها المقاومة الفلسطينية، دخلت حماس وإسرائيل في هدنة ترعاها مصر، لتخرقها إسرائيل في هجمات مفاجئة ضدَّ القطاع وتتَّخذ من رَدِّ المقاومة عليها ذريعةً لشنِّ عملية عسكرية هوجاء.

- **الجولة الأولى لإسرائيل بعد هزيمتها على يد جنوبيي لبنان: غزة ٢٠٠٨**

عانت إسرائيل من هزيمة في حربها على لبنان عام ٢٠٠٦، والتي خرج منها عدوها حزب الله سليمًا نسبيًّا، وعلى الرغم من الأضرار الجسيمة التي لحقتْ بالبنية التحتية اللبنانية، فإن المؤسسة العسكرية / الأمنية الإسرائيلية تعرَّضت للإهانة، وتأثَّرت قدرة الردع الإسرائيلية سَلْبًا نتيجةً لذلك، وبناء على ذلك فإن فنكلستين يرى أن عملية الرصاص المصبوب كانت بالنسبة لإسرائيل الجولة الثانية من الحرب على لبنان ويرفض مزاعم إسرائيل بأن هجماتها كانت ولا تزال معركة ضد حماس، وبدلًا من ذلك، يفترض أن الهجمات الإسرائيلية على غزة تسترشد باستراتيجية "لمعاقبة وإذلال وإرهاب السكَّان المدنيِّين في غزة [جزئيًّا] عن طريق إلحاق خسائر كبيرة في صفوف المدنيِّين". ولذلك كانت شهادات الجنود الإسرائيليِّين عن أوامر صدرتْ لهم حول ضرورة استخدام العنف المطلق، والردَّات المجنونة، وإطلاق الرصاص في حال الخوف، وفي حال التردُّد، وفي حال الرغبة، تحت شعار أساسي (إن قوة ردعنا، هو الخوف منَّا).

وخلال ثلاثة أسابيع من العدوان، قتلت إسرائيل ١٤٠٠ فلسطيني، منهم ٣٥٠ طفلا، وجرحت ٦ آلاف، وقصفت مراكز للأمم المتحدة بالفوسفور -مع إنكار استخدامه- وقتلتْ موظَّفيين دوليِّين، وقوافل إغاثة، ودمَّرت ٢٩ سيارة إسعاف، و١٥ مستشفى، وقتلتْ ١٥ من الكوادر الطبية، وعرقلت دخول إسعاف للجرحى، ودمَّرت ٥٨ ألف منزل، منها ٦٣٠٠ تدميرًا كاملًا، و٢٨٠ مدرسة وروضة أطفال، و٦ مبان جامعية سُوِّيَتْ بالأرض، و١٥٠٠ مصنع وورشة، ودمَّرت المطحنَ الوحيدَ الذي لا يزال يعمل من بين ثلاثة (ووضعت حدًّا لإنتاج الدقيق في غزة)، ودمرت مزرعة دجاج كانت تورِّد أكثر من ١٠٪ من البيض لأهالي القطاع، وقتلت أكثر من ٤ آلاف رأس من الماشية قتلًا مباشرًا تحت تبرير (لأسباب عسكرية)، وقطعت التيار الكهربائي عن مليونين، والماء الصالح للاستخدام عن نصف مليون بشكل كامل، وقصفت ٨ مواطنين داخل مركبة بحجة وجود صواريخ جِراد، ليُثبت الجميع بالأدلة أنها اسطوانات أوكسجين.

ومع توقُّف العدوان ودخول الهدنة، استمرَّت إسرائيل في حصارها ومنع المساعدات الإنسانية أو عرقلة دخولها، ونتج عن ذلك عدم ترميم العديد من المباني والبنية التحتية، وقنَّنت الاستيراد، ومنعت التصدير بالكامل، وتحوَّل القطاع من طريق تجاري محتمل إلى مجمَّع مسوَّر للتبرُّعات الإنسانية.

- **حرب الدعاية الإسرائيلية: دروع بشرية**

سَعَتْ إسرائيل إلى التملُّص من مسؤوليَّتها عن الخسائر في الأرواح، لذا زعمت أن العديد من المدنيِّين الغزِّيِّين قُتلوا لأن حماس استخدمتْهم " دروعا بشرية"، غير أن التحقيقات التي أجرتْها منظمات حقوق الإنسان فنَّدت مثل هذه الاتهامات، فتقرير منظمة العفو الدولية يؤكد على أنه لا توجد "أية شواهد على أن صواريخ المقاومة قد أُطلقت من منازل أو مبان سكنية أثناء وجود مدنيِّين في هذه المباني"، إلا أن هذا التقرير أثبت أن إسرائيل هي من استخدمت المدنيِّين دروعًا بشرية. ووثَّقت كذلك هيومان رايتش ووتش وتقرير جولدستون كافَّة الفظائع وجرائم الحرب الإسرائيليَّة بحقِّ المدنيِّين في غزة.

يُشير فنكلستين إلى أن إسرائيل كانت قد بدأت التحضيرات الدعائية قبل ستة أشهر من شَنِّ عملية الرصاص المصبوب، وقد كلَّفت هيئةً مركزيةً تابعةً لمكتب رئيس الوزراء بتنسيق حملة العلاقات العامة، ويرى فنكلستين أن الحملة الدعائية المكثَّفة التي شنَّتها إسرائيل لم تُقنع أحدًا في نهاية المطاف، وإنما أتتْ بنتيجة عكسية، ويرجع ذلك لوحشية الهجوم من ناحية، وفجاجة الإنكارات الإسرائيلية من ناحية ثانية، ما دفع منظمة العفو الدولية لنشر تقرير تحت عنوان "تأجيج النزاع: إمدادات الأسلحة الأجنبيةإلى إسرائيل/ غزة" الذي أوصى بفرض حظر شامل على توريد الأسلحة، ودعتْ فيه الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن، إلى فرض حظر فوري وشامل للأسلحة على جميع أطراف النزاع، ودعتْ جميعَ الدول إلى اتخاذ إجراءات بشكل فردي لفرض عمليات حظر على الأسلحة أو عمليات نقل الأسلحة إلى أطراف النزاع.

ولم تُطالب من قبل بهذه الصرامة أيُّ جماعةِ حقوقِ إنسانٍ بفرضِ حظرٍ شاملٍ على الأسلحة من قبل المورِّدين، وكما هو متوقَّع رفضت الإدارة الأمريكية طلب منظمة العفو الدولية، وتعرَّضت المنظمة نفسها لهجوم شديد من أمثال رابطة مكافحة التشهير، وكذلك تمت مهاجمة تقرير جولدستون، وتعرَّض هو شخصيًّا وعائلته لهجوم عنيف، ولم تَنْجُ منظمةُ هيومان ووتش من هذا الهجوم حيث تمت ملاحقتها بعد هذه التحقيقات، حتى انسحبت من مهامها بحلول ٢٠١٤، ومنظمة العفو الدولية والتي بدلًا من التزام الصمت، بَرَّأَتْ إسرائيل وركَّزت على مهاجمة حماس وأفعالها.

- **ذرائع واهية لِشَنِّ العمليات العسكرية على غزة:**

يؤكِّد فنكلستين على حقيقة أساسية وهي أنه لا الحصار اللاإنساني وغير الشرعي الذي فرضتْه إسرائيل على غزة ولا "العمليات" الإسرائيلية الإجرامية الدولية التي شنتها نابعة من قيام حماس بإطلاق صواريخ، بل هي قرارات إسرائيلية ناتجة من حسابات سياسية إسرائيلية، ولا تشكل أنشطة حماس العسكرية سوى عامل ضئيل فيها، ويوضِّح أن النمط الأساسي في العمليات العسكرية على غزة، يتمثَّل في إبرام اتفاق لوقف لإطلاق النار، فتلتزم به حماس، إلا أن إسرائيل لا تكْترث به وتقرِّر أن تصعِّد العنف بصفة دورية، وهو ما يثير رَدًّا من حماس، ثم تتَّخذ إسرائيل من هذا الرد ذريعةً لعمليتها التالية لـ"جَزِّ العشْب"، حسْب أسلوب التعبير الإسرائيلي، ويترافق ذلك مع استنكارات لإرهاب حماس يكرِّرها طوعًا المعلِّقون الأمريكيون والأوروبيون.

المحور الثاني- تقرير جولدستون ٢٠٠٩ "بعثة تقصي الحقائق"

في أبريل عام ٢٠٠٩، عَيَّنَ رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "بعثة لتقصِّي الحقائق" من أجل التحقيق "في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي" التي وقعت أثناء عملية الرصاص المصبوب (٢٠٠٨-٢٠٠٩). وعُيِّنَ لرئاسة البعثة ريتشارد جولدستون، وهو قاضٍ سابق في المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا، ومُدَّعٍ عام سابق في المحاكم الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا ورواندا. وجولدستون ليس يهوديًّا فحسْب، بل صهيوني أيضًا حسْب وصفه لنفسه، وقد "عمل من أجل إسرائيل طوال حياته بعد بلوغه سن الرشد"، و"يدعم تمامًا حقَّ إسرائيل في الوجود"، وكان "مؤمنًا بثبات بالحق المطلق للشعب اليهودي أن يكون له وطن".

صَدَرَ تقرير بعثة جولدستون في سبتمبر ٢٠٠٩، وأدان بلهجة شديدة ليس فقط عملية الرصاص المصبوب، وإنما للاحتلال الإسرائيلي المستمر أيضًا، حيث خلص التقرير إلى أن الدمار الذي أوقعتْه إسرائيل كان متعمدًا، ومستندًا إلى عقيدة عسكرية "تنظر إلى التدمير وإحداث أقْصى قدرٍ من الخلل في حياة كثير من الناس على أنه وسيلة مشروعة لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية" ويُشير إلى أن استهداف المدنيّين كان سياسة متعمَّدة، والهدف إذلال الفلسطيني وامتهان كرامته".

ورغم أن إسرائيل برَّرت هجومَها على أساس "الدفاع عن النفس" ضدَّ الهجمات الصاروخية التي شنَّتها حماس، فإن التقرير أشار إلى دافع مختلف؛ إذ تمثَّل "الهدف الأساسي" للحصار الإسرائيلي هو "خلق وضع يرى فيه السكَّان المدنيُّون أن الحياة لا تُطاق إلى درجة تدفعهم إلى المغادرة (إذا أمكنهم ذلك)، أو إلى إقْصاء حماس عن السلطة، علاوة على فرض عقوبة جماعية على السكَّان المدنيّين"؛ بينما كانت عملية الرصاص المصبوب نفسها "تهدف إلى معاقبة سكَّان غزة على صمودهم ودعمهم الظاهر لحماس، وربما بنيَّة إحداث تغيير بالقوة لهذا الدعم".

اقْترح التقرير عدَّة وسائل لإخضاع إسرائيل وحماس للمساءلة عن انتهاكات كلٍّ منها للقانون الدولي؛ فقد حَثَّ الدولَ المنفردة على إجراء تحقيقات جنائية فردية في محاكمها الوطنية، كما دعا مجلس الأمن لرصد استعداد إسرائيل وحماس لبدْء تحقيقات مستقلَّة في الانتهاكات، وأوصى مجلس الأمن أن يُحيل الوضع في غزة إلى المحكمة الجنائية الدولية، وكذلك أوْصى أن تدفع إسرائيل تعويضات عن الأضرار من خلال صندوق في الجمعية العامة. ودعا إسرائيل إلى الإنهاء " الفوري" لحصارها على غزة، وإنهاء عنفها ضد الفلسطينيّين. إضافة لاتهامه حماس باحتمال قيامها بانتهاكات قد تصل لجرائم حرب لاستهدافها مدنيّين صهاينة.

واجه التقرير تهمةَ التحيُّز لأنه كَرَّسَ نسبةً صغيرةً من نصوصه لهجمات حماس الصاروخية، وردَّ جولدستون "من الصعب التعامل على نحوٍ متساوٍ مع دولة طرف تملك جيشًا متطوِّرًا... ولها سلاح جو، وسلاح بحرية، وتملك الأسلحة الأكثر تطوُّرًا، ليس فقط في ترسانة إسرائيل، وإنما المصنَّعة والمصدَّرة إليها، من جهة، ومع حماس التي تستخدم أسلحة مرتجلة وغير دقيقة من جهة أخرى".

أتى رَدُّ الفعل الإسرائيلي على تقرير جولدستون سريعًا وحانقًا، حيث تلقَّى وابلًا من الإساءات من جميع أنحاء المجتمع الإسرائيلي. وكان منتقدوه شديدي الغضب والارتباك، ليس بسبب أي شكوك مبررة حول صحته، بل على العكس تمامًا. لم يتمكَّنوا من العثور على ثقوب للقدح في صحته.

أما منظمة هيومان رايتس ووتش وصفت التقرير بغير المتوازن، وأنه معيب بعمق، وشجب مجلس النواب الأمريكي التقرير بأغلبية ساحقة، وعملت إدارة أوباما على الحيلولة دون أي مداولة للتقرير، ومورست على السلطة الفلسطينية ضغوطًا حتى وافقت بالنهاية عن طريق ممثلها في الأمم المتحدة على إجهاض التداول بشأن التقرير.

في ٢٠١١، تلاشى الصداع الكبير الذي أرق إسرائيل، إذ نشر جولدستون مقالًا في جريدة واشنطن بوست **تخلَّى فيه فعليًّا عن تقرير الأمم المتحدة الذي يحمل اسمه بشأن الجرائم الإسرائيلية**، استغلته كل الأطراف للتأكيد على ظهور الحق، وأخلاقية جيش الاحتلال، تنكَّر لأدلته عن اغتيال عائلة السموني عن قصد، وأسَّس بتراجعه مدى قانونيًّا وحقوقيًّا جديدًا لإسرائيل. ولام حماس لعدم قيامها بتحقيقات في حين فعل الصهاينة ذلك. وعنون تراجعه تحت عبارة " لقد بتنا نعرف أكثر كثيرًا حاليًّا".

المحور الثالث- عن عملية عمود السحاب والجرف الصامد

شَنَّتْ إسرائيل عملية عمود السحاب في ١٤ نوفمبر ٢٠١٢، التي استمرَّت ثمانية أيام فقط، وسمَّتها المقاومة «حجارة السجيل». وكانت حينها آخر ما تريده حكومة غزة المواجهة المسلحة، وسعت لإبرام اتفاق طويل الأجل لوقف إطلاق النار، لأنها كانت تراكم الإنجازات قبل اندلاع الأعمال العدائية؛ فقد

فازت حركة الإخوان المسلمين بأول انتخابات ديمقراطية في مصر عام ٢٠١٢، كما قام أمير قطر بزيارة غزة، ووعد بتقديم مساعدات بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، وكان من المقرر زيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان. وقبلها بشهر حقَّقت الجامعة الاسلامية بغزة نصرًا دبلوماسيًّا، إذن نظمت مؤتمرًا أكاديميًّا شارك فيه عالم اللسانيات الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي.

كما شهدت غزة نموًّا في الناتج المحلي بنسبة ٢٣٪ في عام ٢٠١١ فقط، وانخفض معدل البطالة، ووعدت المملكة العربية السعودية بمضاعفة استثماراتها في غزة، وكان نجم حماس يصعد ببطء ولكن بثبات على حساب السلطة الفلسطينية، وبالتالي فآخر شيء تريده حماس هو مواجهة مسلحة مع إسرائيل تقوض هذه المكتسبات التي تراكمت بثبات.

في حين أعربت إسرائيل عن دوافها من العملية في أنها تريد استعادة " قدرة الردع" فمن شأن أي اتفاق طويل الأمد أن يقوي من شرعية حماس، وحسب الاستعارة المجازية للإسرائيليّين آن الأوان "لجزِّ العشب" في غزة، والتأكيد على أن جوهر العملية يتمثَّل في إثبات أن الثقة التي شعرتْ بها حماس جرَّاء تغيُّر الأوضاع الإقليمية كانت سابقة لأوانها، وأن التغيرات في الشرق الأوسط لم تحدث كثيرًا من التغيير، وعندما احتاجت لذريعة لتبرير شَنِّ اجتياح إجرامي جديد ضد غزة، بعد أربع سنوات من اتفاق وقف إطلاق النار، فقد عمدت إلى قتل صانع اتفاق وقف إطلاق النار" الجعبري" كي تستفزَّ حماس.

قتلت إسرائيل في ذلك العدوان ما يقرب من نحو ١٠٠ فلسطيني في غزة من المدنيّين (منهم ٣٥ طفلا) ودمَّرت ١٢٦ منزلا تدميرًا تامًّا، ولكن تمَّ كبح جماح إسرائيل هذه المرة بموجب مجموعة من الظروف السياسية الفريدة التي جَرَتْ في إطارها عملية عمود السحاب، حيث أعلنت تركيا ومصر أنهما لن يصمتا أمام العدوان، ووضعا الاجتياح البري خطًّا أحمر، ولم تستطع إدارة أوباما بابتزازها في فرض شروط على المقاومة (فلم تدخل حظيرة أمريكا بعد). وكان يمكن التوقع آنذاك بأن إسرائيل لن تلتزم بشروط الاتفاقية النهائية التي تنصُّ على رفع الحصار عن غزة.

- **جولة جديدة من العدوان في العام ٢٠١٤**

في نهاية أبريل ٢٠١٤ شكَّلت الحركة الإسلامية مع منافستها حركة فتح "حكومة توافق"، ولم تقم الولايات المتحدة والأوروبيُّون بتعليق الحوار مع الفلسطينيّين، ومع تكشُّف هذه التطورات، انفجر رئيس الوزراء الإسرائيلي حانقًا، فقد **كانت آفاق "الوحدة الفلسطينية"** خطًّا أحمر لنتنياهو والقادة الإسرائيليّين عمومًا، لذا سعى تلقائيًّا إلى تخريبها، فمن شأنها أن تقوِّض الذرائع الإسرائيلية للتملُّص من المفاوضات -فعباس يمثِّل فصيلًا فلسطينيًّا واحدًا، وحماس هي منظمة إرهابية عازمة على تدمير إسرائيل- وأن تهدد البرنامج الأمريكي-الإسرائيلي لفصل غزة عن الضفة الغربية، والذي بدأ تنفيذه بعد فترة وجيزة من اتفاقية أوسلو التي ألزمت الطرفين الموقِّعين باحترام الوحدة الترابية للأراضي المحتلة. الذريعة هذه المرة التي استغلَّها نتنياهو كانت خطف خلية من حماس ثلاثة مراهقين إسرائيليّين في الضفة الغربية ثم قتلهم، وتعزَّزت عزيمة نتنياهو بسبب المشهد السياسي الإقليمي الجديد مع تراجع الربيع العربي إلى شتاء عربي.

واستمرت عملية الجرف الصامد ٥١ يومًا، قتلت إسرائيل فيها نحو ١٥٠٠ فلسطينيًّا، منهم ٥٥٠ طفلًا، ودمَّرت ١٨٠٠٠ منزل، وخلَّفت وراءها ٢,٥ مليون طن من الأنقاض، علاوة على ذلك كانت الحملة الأطول من بين الهجمات الإسرائيلية على غزة والتي تسبَّبت بالقدْر الأكبر من الدمار، بل كانت الأكثر تدميرًا على غزة منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ حتى تاريخه.

- **خيانة منظمات حقوق الإنسان**

رغم أن عملية الجرف الصامد (٢٠١٤) كانت الأكثر تدميرًا من بين الاعتداءات الإسرائيلية على غزة (حتى وقت صدور الكتاب ٢٠١٨)، إلا أنها أثارت استجابة خافتة من منظمات حقوق الإنسان، ولن تكون هناك مبالغة إذا تمَّ وصف استجابة تلك المنظمات بأنها ظلَّت مكتوفة الأيدي حيال هذا العدوان، فعقب (عملية الرصاص المصبوب ٢٠٠٩) صدر ما يصل إلى ٣٠٠ تقرير معنيٍّ بحقوق الإنسان، وأصدرت منظمة هيومان

رايتش ووتش وحدها خمس دراسات كبيرة، لكنها بالكاد أصدرت تقريرًا واحدًا حول عملية الجرف الصامد، ومنظمة العفو الدولية التي بدل أن تلتزم الصمت عمدت على تبرئة إسرائيل من جرائمها.

السبب في **ذلك قوة الدعاية والترهيب الصهيونية** فقد عملت الحملة الإسرائيلية التي ترصَّدت لجولدستون على ترهيب جهات أخرى أيضًا، خصوصًا منظمة هيومان رايتس ووتش التي واجهت «حملة شعواء» نسَّقها ليس فقط الداعمون لإسرائيل من قبيل ألان ديرشويتز وإيلي ويزل، ولكن طائفة أخرى من الأشخاص. وبحلول الوقت الذي جرت فيه عملية الجرف الصامد في عام ٢٠١٤، كانت منظمة هيومان رايتس ووتش قد انسحبت من الساحة، وبالكاد تجاوز عملها تكرار الاستنكارات التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة، وإدارة الرئيس أوباما. ويرى فنكلستين أنه يجب اعتبار أوباما «الميسِّر الرئيسي» لهذه الجريمة الوحشية، فقد صمت عن كل الجرائم بسبب ضغط الكونجرس واللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، بل شجع عليها بأن قال بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها!

يتحوَّل فنكلستين بعد ذلك إلى التحليل الشامل للتحقيقات التي أجرتها منظمة العفو الدولية بشأن عملية الجرف الصامد، ويستنتج فنكلستين أن منظمة العفو الدولية «بدلًا من أن تلتزم الصمت حيال الجرائم الإسرائيلية أثناء عملية الجرف الصامد»، اقتداءً بالمسار الذي اختطَّته منظمة هيومان رايتس ووتش، فقد «عملت على تبرئة إسرائيل من هذه الجرائم»، وركَّزت بدلًا من ذلك على انتهاكات حماس الانتقامية لقانون حقوق الإنسان، والتي بالكاد يمكن مقارنتها بانتهاكات إسرائيل.

تبيَّن من التقرير أن منظمة العفو الدولية تدين بالكثير من البيانات الواردة في تقاريرها "المحايدة" لمصادر حكومية إسرائيلية لا يتم التشكيك في صحتها على الإطلاق. وتبالغ المنظمة غير الحكومية في تقدير القدرة العسكرية لحماس استنادًا إلى تخمينات كاذبة لجيش الدفاع الإسرائيلي؛ وتقدم الأعذار للهجمات الإسرائيلية على المستشفيات والمدارس وسيارات الإسعاف لأن جيش الدفاع الإسرائيلي يدَّعي (بدون أدلة داعمة) أن هذه تشكِّل "أهدافًا عسكرية".

ومع ذلك، فقد أثبت مجتمع حقوق الإنسان أن عموده الفقري هشٌّ للغاية عندما يحْمل ثقل غزة على أكتافه، وأن تخاذله وخيانته للحقيقة ليس أقل من وصمة عار، فنكلستين أكَّد على مدى الضرر البالغ الذي تسبَّب به تخاذل منظمة العفو الدولية ودعمها للكيان الإسرائيلي.

وعندما نجحتْ إسرائيل في تحْييد أوساط حقوق الإنسان، «بقي مصدر الإزعاج الوحيد لها هو النقد المحلي»، وكان أشدُّه فاعليَّة إفادات الجنود شهود العيان من منظمة «كسر الصمت». ولم يَنْجُ الجنود من الهجمات الشديدة التي تستهدف الذين يجرؤون على كشف أفعال «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم» حسبما يصف نفسه. وأعلن ألان ديرشويتز «أنهم لا يقولون الحقيقة» معتبرًا أن هذا التصريح كافٍ لحسْم الأمر!

كان فنكلستين يرى في كتابه أنه ما إن تمكَّنت إسرائيل من تحييد منظمة كسر الصمت، فإنها تكون قد أزالتْ آخرَ عقبةٍ في طريقها نحو ارتكاب المزيد من المجازر في غزة. وبعد ذلك لن يتبقَّى أحدٌ ليُوَثِّقَ على نحو مقْنع الجرائم التي ترتكبها ويعلنها أمام الجمهور الغربي. ومهما كانت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينيَّة موثوقةً ومشهودًا لها، إلا أنها وللأسف تفتقر - ظلمًا- إلى المصداقية بين عموم الجمهور الغربي، وفي العمليات المقبلة ستتمكَّن إسرائيل من مواصلة ممارساتها كما يحلو لها، وستزداد جرأتها إذ تعرف أنه بإمكانها أن تفعل ذلك مع إفلات مضمون من العقاب!

المحور الرابع- استراتيجيات المقاومة

يرى الكاتب أن هذه المعركة الحقوقية / القضائية ليست الشكل الأكثر فعالية للتضامن مع شعب غزة، خاصة مع كثرة الأدلة والتقارير المستقلَّة والأمميَّة، فهذه التقارير حول هذه الجرائم الإسرائيلية ماتتْ في نهاية المطاف ببطْء في دهاليز بيروقراطية الأمم المتحدة، إذ تواطأت الولايات المتحدة وإسرائيل والسلطة الفلسطينية على وأْدها. وعلى صعيد آخر، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يقبلان بشكل سلبيّ أو

يؤيدان الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي. فقد نظرت المحكمة الجنائية الدولية في القضايا المتعلِّقة بالجرائم التي وثَّقها فنكلستين، ولكنها افتقرت لآليات تنفيذ، وبالمقابل كانت الأمم المتحدة عاجزةً عن تنفيذ القرارات التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي أو إقامة حلّ الدولتين، أو حتى وقْف استهداف المدنيّين كما في العدوان الأخير بسبب الفيتو الأمريكي.

وفي هذا السياق، عندما تعيق المصالح السياسية وعلاقات القوة العدالة القانونية، يقول فنكلستين تصبح الحقيقة موضوعًا للمحامين والمؤرِّخين للكشْف عنه بعد سنوات عديدة من الآن. فيؤكِّد على أن للإنصاف القانوني دوره في دعم الحق الفلسطيني؛ لكن يجب أن تكمله استراتيجية الاحتجاج السلمي والعصيان المدني ضد الدولة الإسرائيلية في العالم العربي والغربي، خاصة في الدول الأكثر تصديرا للأسلحة لإسرائيل، من أجل حث الحكومات على قطع علاقاتها مع هذا الكيان المحتل وفرض العقوبات عليه وملاحقته قانونيًا. وكذلك فالكفاح الشعبي السلمي والمسلَّح داخل الأراضي المحتلَّة له دورُه الفعَّال في إنهاء الاحتلال.

- **الحق في الكفاح المسلَّح**

أحد التساؤلات التي يطرحها الكتاب تتعلَّق بحقِّ الفلسطينيّين في استخدام القوة المسلَّحة بهدف إنهاء الاحتلال، ويبدأ الكاتب في مناقشة ذلك بالإشارة إلى أن الجميع في الغرب، بمَن فيهم منتقدو حصار غزة، أقرُّوا بحقّ إسرائيل في منع وصول الأسلحة إلى الفلسطينيّين، قبل أن يفنِّد هذه الرؤية عبر مجموعة من الأدلة القانونية، فهو يورد تصريح محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري عام ٢٠٠٤ المتعلق بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث أقرت المحكمة بأن مسألة وجود شعب فلسطيني باتت مسألة محسومة، مما يحتم على إسرائيل احترام حق الفلسطينيين في تقرير المصير. ويشير فنكلستين إلى أنه "في حين يحظر القانون الدولي على القوة المحتلة قمع الكفاح من أجل تقرير المصير، فإنه لا يمنع الشعب الذي يكافح من أجل تقرير المصير من استخدام القوة. وبالتالي ليس لإسرائيل أي تفويض قانوني لاستخدام القوة ضد كفاح الفلسطينيّين لتقرير المصير".

وبما أن تلك المساحة لتقرير المصير في الحالة الفلسطينية تشمل بوضوح مناطق غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، فإن المساعدة المقدَّمة من الدول لحركات التحرُّر في تلك المساحة تُعَدُّ أمرًا جائزًا من الجهة القانونية، وفق رأي أستاذ القانون الدولي الأسترالي "جيمس كروفورد".

ويذهب فنكلستين إلى فرضية أخرى أثناء مناقشة هذا التساؤل، وكأنه أخذ على عاتقه محاصرة كل المزاعم من أجل الوصول إلى إجابة واضحة، إذ يقول إن بوسع المرء أن يزعم أن الوضع القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلَّة لا يندرج ضمن الحق بتقرير المصير، وإنما يخضع لقانون الاحتلال الحربي القائم على قوة البندقية، وعليه، فإن الحق في التحرُّر الوطني هو العُرف القطعي في القانون الدولي، وهو ما يحدِّد نطاق قانون الاحتلال. أَضِفْ إلى ذلك أن رفضَ إسرائيلَ للتفاوض من أجل إنهاء النزاع يفقدها أيَّ حقوق قد تُطالب بها بموجب قانون الاحتلال الحربي، وبالتالي فلا يوجد قانون يمنع الفلسطينيّين من استخدام القوة أو الحصول على الأسلحة من دول صديقة بغرض إنهاء الاحتلال. ويشير الكاتب مستنكرًا إلى أنه إذا كانت إسرائيل تؤكِّد على حقِّها بالدفاع عن نفسها ضد صواريخ حماس، فإنها في الواقع الفعلي تعلن عن حقها في استخدام القوة لإدامة الاحتلال.

وفي ملحق الكتاب، يستعرض فنكلستين بتأنٍّ سجلَّ السوابق القانونية، خصوصًا ما يتعلَّق بجنوب أفريقيا، ليُرسي نتيجة بأن الاحتلال نفسه، وليس فقط إجراءات فرضه، «بات غير قانوني بموجب القانون الدولي»، وهذا الملحق بحدِّ ذاته هو مساهمة أصيلة ومهمة في هذا المجال. وهي الحقيقة التي استند إليها في الردِّ على الادِّعاء الكاذب المكرَّر في كلِّ عدوان أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، حيث أكَّد بكل الأدلة القانونية والسوابق التاريخية بأن للشعب كامل الحق في المقاومة بكل السُّبل. فإذا كان من حقِّ الدول الدفاع عن نفسها بالسلاح النووي ضد أي تهديد محتمل.. أليس من حق الشعوب المحتلة المحاصرة المعرضة للموت كل دقيقة أن تدافع هي عن نفسها

ضد التهديد الحقيقي القائم في إطار سعيها لتقرر مصيرها كما ينص القانون الدولي؟

خاتمة:

يمكن القول إن أهمَّ نقاط قوة رؤية فنكلستين في هذا الكتاب هو تساؤلاته الأخلاقية وخلفيته القانونية واهتمامه بالبعد الإنساني وبالجذور التاريخية للصراع، فهو يرفض سردية أن استفزازات حماس أدَّت إلى القصْف الإسرائيلي اللاإنساني لقطاع غزة ويفند الأكاذيب التي تسردها إسرائيل لتبرير قتلها ومذابحها في المدنيّين.

ومن جانب آخر، فإن انتقاد فنكلستين بشدة للإخفاقات الأخيرة لمجتمع حقوق الإنسان لا يعني أنه قد تخلى عنها، بل إن الدافع وراء انتقاده هو تقديره لدوره الحيوي كمدافع دولي وحيادي وشاهد على القمع في غزة.

ومن جانب ثالث، وعلى الرغم من أن فنكلستين يقرُّ بالحق في الكفاح المسلَّح، فإنه يؤكِّد في كلِّ فصول الكتاب على عدم جدوى صواريخ حماس، وإنها تعطي ذريعةً لإسرائيل لشَنِّ عمليَّاتها، ويرى أن المقاومة السلمية في الأراضي المحتلَّة مع حشد الرأي العام الدولي هي وسيلة إنهاء الاحتلال، ويبرّر ذلك قائلًا إن "الخسائر في الأرواح أقل منها مقارنة مع الخسائر التي ستنجم عن شن مقاومة مسلَّحة". وفي هذا الشأن، فإن فنكلستين يعلم أن ذرائع إسرائيل لِشَنِّ عملياتها العسكرية على غزة واهية، والهدف هو الإبادة التدريجية لهذا الشعب الذي يقبل بالمقاومة ويتبناها ولا يقبل بالاحتلال، وبالتالي عندما يحمل الفلسطيني سلاحه فهو يرفع من تكلفة موته على الاحتلال ويعجِّل من زواله.

وعلى ذكر المقاومة السلمية، فقد دفعت غزة ثمنًا باهظًا أيضًا جرَّاء مسيرات العودة الفلسطينية السلميَّة التي انطلقت في يوم الأرض ٣٠ مارس من العام ٢٠١٨ واستمرَّت كلَّ أسبوع لما يقرب من عام ونصف العام، تمثَّل هذا الثمن في ٣٥ ألف مصاب، وحوالي ٨ آلاف أصيبوا بالذخيرة الحية، جُلُّهُمْ تعرَّضوا لبترٍ في الأطراف وإعاقات مستديمة، و٣٢٦ شهيدًا بينهم أطفال.

وفي نفس السياق، يعلم فنكلستين بعدم جدوى المفاوضات؛ فهي أسْفرت عن استمرار الاحتلال بل تكريسه وزيادة الاستيطان، فهل ستنسحب إسرائيل من أراضٍ فلسطينية لإقامة دولة فلسطينية، لو لم تجبر على ذلك بواسطة قوى محلية من الشعب أو قوة دولية؟ وماذا الآن في ظل تخلي كل المجتمع الدولي عن قضية فلسطين وحقوقهم؟

وكما يؤكِّد فرانز فانون فإن رفع السلاح لا مفرَّ منه في الكفاح ضدَّ الاستعمار والاحتلال. وعلى غرار ما حدث في الجزائر إبان الخمسينيات أو جنوب أفريقيا في التسعينيات، فالمستوطنون الأجانب سيرحلون عندما ترى الحكومة المسؤولة عنهم أنه لم يعد من المصلحة حمايتهم، وهي حسبة تتحقَّق بفعل استعداد المقاومة لاستخدام القوة المسلَّحة، ولا تكْفي وحدَها نظرًا لتعقُّد الوضع في فلسطين، فالاحتلال الإسرائيلي يتلقَّى الدعم من عدد كبير من الحكومات، ولن يتكبَّد الخسائر ويتراجع عن احتلاله إلا إذا توقَّف الدعم غير المشروط الممنوح له.. وفُرضت عليه العقوبات كما حدث في جنوب أفريقيا.

وختامًا.. على المؤمنين بالعدالة وحقوق الفلسطينيّين دعم الكفاح الفلسطيني بكافَّة أشكاله، لأنه حقُّ الشعب في تقرير مصيره، كما أنه حقه الأخلاقي والقانوني، ولا معنى لمعرفة الحقيقة.. في ظلِّ إنكار الوسائل المشروعة لأصحاب الحق. فكتاب "غزة: تحقيق في استشهادها" يشهد على حقيقة الاحتلال الإسرائيلي وأفعاله المروِّعة في حق فلسطين وشعبها ويحفظها في الذاكرة الجماعية الإنسانية، وعليه، فإن الهدف من استعراض تاريخ هذا الاحتلال ليس إثارة الغضب والسخط بل الدفع بأمل وإصرار الحراك الجماعي الدولي لنصرة القضية الفلسطينية في مختلف جوانبها وأبعادها المتعدِّدة، خاصة في ضوء ما تشهده غزة حاليًّا من حرب إبادة جماعية لسكانها وتغيير جغرافيَّتها.